

محمد يوسف اللومني



دراساته

1

● مظاهر التفاوت بين
الدول الغنية والفقيرة

محمد يوسف اللومني

محمد يوسف اللومني

● العولمة وترتيبات المستقبل

○ المنظور الليبي لتعديلات
ميثاق جامعة الدول العربية

● إرهاب الدولة في
النظام العالمي

○ العولمة والهويات القومية

● دور قبائل الفلان
في ما وراء الصحراء

● ملف حالة :
الحاجة والحرية

السنة الأولى ... العدد الأول - الربيع (مارس) 1429 هـ (1999 م)

هـسإبرهف (اللمبى)

مئاح للئهمفل ضمن مءموءة كبفرة من المطبوءاء من صفءة
مكئبئف الءاصة
على موءع ارشف الانئرنئ
الراء

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مها يوسف اللواتي

دراسات

مجلة فصلية بحثية محكمة تعني بقضايا ومشكلات الانسان
تصدر عن

وحدة البحوث والدراسات
بمكتب الاتصال باللجان الثورية

مجلة دراسات - العدد الأول - الربيع (مارس) 1429 م (1999 ف)

أمين التحرير : د . أشقيفة الطاهر

مدير التحرير : سالم بشير ضو

اللجنة الاستشارية :

د . الهادي الدالي

د . مصطفى عبد الله خشيم

أ . عبد الله عثمان

أ . أمطير سعد غيث

د . شعبان الأسود

مراجعة لغوية : د. العربي الشريف .

جمع مرئي إخراج وتنفيذ فني : مركز الموانع للإنقاذ الفني والإعلامي

4776994 - 4776893 4776994 بريد مصور : 4776994

المراسلات : شعبة التثقيف والاعلام - مكتب الاتصال باللجان الثورية - أبو ستة

طرابلس - الجماهيرية العظمى .

هـ : 3610862

القوزيم : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام .

مصراتة - الجماهيرية العظمى .

الاشتراكات : يتفق بشأنها مع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام

مها يوسف اللواتي

دراسات

مجلة دراسات - العدد الأول - الربيع (مارس) 1429 م (1999 ف)

المحتويات

6 الافتتاحية

ملف العولمة

- * العولمة واحتمالات المستقبل د . اشقيفة الطاهر 7
- * العولمة والهويات الثقافية د . يوسف الصواني 12

ظاهرة

- * مظاهر التفاوت بين الدول الغنية الفقيرة د . شعبان الاسود 17

ملف حالة

- * نص فكري الكتاب الاخضر 32
- * الحاجة والحرية د . رجب أبو ديبوس 35
- * الحاجة والوجود أرسيان ارسيلانا 45
- * الحاجة والحرية د . محمد لطفي فرحات 55
- * الحاجة والنظام الاقتصادي ج . ب . سينها 64

قضايا الصراع

- * الصراع في البلقان " نموذج كوسوفو " د . جعفر عبد المهدي صاحب 70
- * الصراع على السلطة في الصومال صلاح الدين أحمد 82

دراسات

- * إرهاب الدولة في النظام العالمي د . أمحمد عيسى 89

* المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية د. عبدالله خشيم و د. محمد المغربي 98

* الاختراقات الصهيونية للاقتصاد العربي وسبل المواجهة الطاهر أحمد 121

أزمة المياه

* الأمن المائي العربي ابراهيم التيتوي 134

* مفهوم الأمن المائي العربي عبد الكريم الحمصي 142

* أبعاد أزمة المياه في الشرق الاوسط جريدي فريدة 152

الملف الافريقي

* الاطماع الصهيونية في أفريقيا أ. بشير الكوت 158

* دراسة عن قبيلة الحاسة وعلاقتها بقبيلة الهوسة رابطة شباب شحات 162

* القبائل العربية في أفريقيا أ. أمطير سعيد غيث 178

* دور قبائل الفلان د. الهادي الدالي 184

دراسات اللغة

* ظاهرة تطور علم الحروف د. عبد الله الاسطي 191

* نحو تحديد الاسنية د. بشير سعيد 201

* ضعف التحصيل العلمي للطلاب د. العربي الشريف 204

* اتجاهات مستويات لغتنا د. محمد الاسود 216

نافذة

عبد الرزاق الداهش 225

ملخصات علمية

أ. يوسف الاحرش 227

- قراءة في كتاب

الاساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية رجاء جارودي 235

مراجعات الكتب

الشرق الاوسط الجديد عادل لطفي 243

- دعوة مشاركة 247

نظل عليكم بهذه المطبوعة المتخصصة في وقت
يتطلب جهد غير عادي لرسم معالم جديدة لعالم
سوداء وتتنازعه الأفكار التي تسحق الإنسان
والشعوب حقاً.

هذا يتطلب البحث عن كاتب جيد قبل البحث
عن قارئ جيد وهو ما حاولنا أن نقوم به قبل الشروع
والاستعجال في تقديم هذا العدد الذي نصنعه الآن
بين أيديكم والذي يحتمر علينا أن نعتبر هذا العدد
دعوة عامة لكل الكتاب والمبدعين والأساتذة
المتخصصين للمساهمة في إصدار هذه المطبوعة بشكل
رائع ومتميز.

ويستوجب علينا هنا أن نعتذر عن أي خطأ أو
تقصير ربما نكون قد وقعنا فيه والذي سوف نحاول
تلافيه في أعدادنا القادمة بتكاتف جهودنا جميعاً ومعاً.
ومجلة دراسات إذ تفتح صفحاتها لكم تود أن
تؤكد على أن هدفها الإنسان تضيء أمامه الطريق
وتكشف له عن أعمال الزيف والغش والخداع التي
تمارس ضده وعليه، وهي مهمة صعبة في ظل عالم
يسود منطق القوة وتتفاذه القوى الكبرى وتحدد له
كيف يتنفس ويعيش (!)

وليس أمامنا الآن إلا أن نفتح لكم صفحات هذه
المجلة آمليين أن تكونوا قراءها ومبدعيها في
المستقبل القريب.

المحرر

العولمة

واحتمالات المستقبل . . !

د. شقيقة الطاهر

يشير مصطلح العولمة ومفاهيم الشراكة وعروض التعاون والتبادل الدولي " الجماعي والثنائي والمتعدد الأطراف وكافة أطروحات النظام العالمي الجديد جداً واسع النطاق وأسئلة لا أول ولا آخر لها " ويعبر عن اختلافات وخلافات نظرية وعملية عميقة تصل حد التناقض والتصادم بين مختلف الأطراف الدولية ، كما يشير إشكاليات لا حصر لها لا تتصل بأبعاد وأهداف الفكرة في حد ذاتها بل بما تعكسه من نماذج هيمنة لا تبدو مقنعة خلف صراع المصالح المستعر ، وبما تفرضه كذلك من تبعية مباشرة لقطب دولي قوي جداً .

ولعل أكثر وأهم الإشكاليات التي يعبر عنها تلك التي تتجاوز غموض الفكرة وتعدد مصطلحات التعبير عن الظاهرة والخلافات التفسيرية الناشئة عنها إلى حكم حاد مسبق عليها نتيجة تصورات مسبقة كذلك تضع في اعتبارها نتائج وسياقات التطور التاريخي المؤلم للصراعات الناشئة في أكثر الأحيان عن خلافات إيديولوجية وتصادم مصالح ، كما لا تهمل تعسفية الغرب الخاصة بمسألة القوة وبمسألة الاندماج في الاقتصاد والسياسة الدولية والتي في مقدمتها شرط اقتصاد السوق .

إن تصور السم في الدسم ناتج تراكمات تاريخية أفقدت الإنسان الثقة في إمكانية وجود نظام تبادل وأمن دولي في غياب قانون وشرعية ومساواة دولية وهذا ما يبرر الخوف والهلع الذي تركته فكرة العولمة للثقافات والأمم والحضارات والتكتلات الإقليمية والقومية وحتى المنتجات الصناعية والزراعية أي الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية برمتها ، وهو تصور سيظل قائماً وقوياً بما تشكله العولمة من مصدر قلق ناتج شعور هذه القوى والهيكل بالضعف التام أمام قطب الرأسمال الغربي (ومحوره الأمريكي تحديداً) الذي تميز بأنه مصدر الفكرة ، كما تميز بإمكانيات (قوة) اقتصادية وعسكرية وتقنية واستهلاكية هائلة جداً وعلى كافة أصعدة مجالات الانتاج والخدمات والتبادل (السوق العالمي) ، وهذا يعني أن أطروحة العولمة تشمل كافة مجالات النشاط البشري فرغم طابعها الاقتصادي إلا أنها لم تتم بمعزل عن تحولات السياسة والثقافة واللغة والفن .. الخ التي تشكل روافد تصب في الرأسمالية ، بمعنى أنها تقوم على فكرة أساسية (رأسمالية) في الأصل وفي صورة إمبريالية جديدة ذات صفات وأبعاد حضارية وإنسانية تركز على دعاوي " الحرية ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان الأمن الدولي ، المشروعية .. الخ لتحقيق مصالحها دون أدنى مصادمة حتى تقوض أسباب رفض المشروع برمته وتفوت فرصة اصطدامه بالثقافات المحلية والقومية والمصالح المترتبة والناشئة عنها التي تشكل جبهة الرفض حتى هذه اللحظة .

والغرب هو الذي سيكون الخاسر الوحيد إذا حدث هذا الصدام أو الرفض الدولي باعتباره تربي

على ترف اقتصادي وسلوك معيشي تميز بالحبوحة على حساب تعاسة وفقر واحتياج كل سكان الأرض ، وهو ترف حققته الآلة العسكرية في حقبة تاريخية محددة بالاستعمار المباشر وحققته الشركات المتعددة الجنسية عقب انحسار ذلك الاستعمار وتشكيل الحكومات الوطنية ومشاريع التنمية الرأسمالية ، وهو الآن مهدد بفعل تنامي الوعي الوطني والقومي والجهاديين الذي يحتاج الأرض ويفعل زيادة معدلات النمو الاقتصادي بأنماط غير رأسمالية ، وهذا ما جعل الغرب يقدم فكرته في طبق السلام والتعاون والشراكة والمصالح المتبادلة والأمن الدولي ... الخ . حتى يحقق مصالحه ويحافظ على امتيازاته دون أدنى مصادمة تجعل سعر فاتورة المواد الخام أكثر مما هو قائم بحساب اقتصاد الربح الرأسمالي الذي يضع في اعتباره شبح حروب التحرير الشعبية في فيتنام وكوريا والجزائر ... الخ ، وما يمكن أن تثيره صدامات المستقبل من أزمات للنظام الرأسمالي برمته تجعله يفقد أسواقاً قائمة ويواجه أزمات خطيرة .

وليس من شك من أن تطور الاقتصاد البورجوازي الغربي ونشوء الرأسماليات التجارية والصناعية الحديثة في شكل رساميل ولوبيات وامبراطوريات " كان على أكتاف سكان خط جنوب المتوسط ، هذه الحقيقة لا يمكن أن تنكرها أوروبا محل ولادة ظاهرة الاستعمار حتى وإن فقدت سيطرتها ووزنها السياسي وتقلها الدولي ، أي قدرتها على التأثير في مجرى السياسة الدولية بفعل التطور الامبريالي اللاحق الذي أفرز أمريكا كقوة منتصرة منذ الحرب العالمية الثانية وأنتج تقلها البشري والاقتصادي والتقني أن تكون محور ارتكاز واستقطاب الاقتصاد الرأسمالي الدولي بأكمله والذي كانت أوروبا أول ضحاياه " فمشروع مارشال مثلاً لإعادة اعمار أوروبا لم يقطع ثماره سوى الأمريكان الذين أعادوا الأعمار بوصفات التبعية والهيمنة ؛ هذا التحليل يفسر إلى حد بعيد مسألة الوحدة الأوروبية ، فأوروبا اضطرت تحت ضغط مطالب المستقبل وضغط المصالح إلى إعلان الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة والعملة النقدية الموحدة (اليوروفرورس) وإزاحة كل الفواصل " رغم ما يفصل بينها من عوازل الطبيعة وفواصل الجغرافيا السياسية وما يفرق بينها من لغات وأديان وأجناس وارث نفسي وثقافي ملء بالمواجهات والمشاكل أفرزتها الحروب والتطاحنات والثارات التي لا تخفى على أحد من المطلعين على تاريخ تحولات أوروبا ، لكنها اختارت صيغة الوحدة والتقارب والتعاون الأوروبي - الأوروبي واستبدلتها بصيغة الحروب القومية وفكرة المجال الحيوي والصراع على المستعمرات ومناطق النفوذ حتى تفلت من الكماشة الأمريكية الجديدة التي تمثلها فكرة العولة ، وحتى لا تكون ضحية مشروع مارشال امريكي جديد .. ورغم ما يميز التحالف التقليدي الأوروبي - الأمريكي على الصعيد الدولي من كونه أقوى التحالفات وأكثرها تأثيراً على الساحة الدولية إلا أن الأوروبيين ينظرون إليه كأداة مشاركة دولية بمعنى أنه يجب أن يتم خارج ساحة أوروبا واكتشفوا أنه لا حلف لأوروبا إلا مع نفسها وحتى تبقى أوروبا للأوروبيين فإن الاتحاد الأوروبي يعني بكل المقاييس قفل باب أوروبا أمام أطروحة العولة وأمام الحليف الأمريكي بالتحديد ، الذي يجب أن يرتع كما يشاء باستثناء مراعي أوروبا .

إن الترويج للعولة على أساس حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات ... يحمل خدعة تاريخية كبرى تتستر بها أمريكا لضمان سيطرتها على العالم وتفسيرها اقتصادياً مغالطة كبرى كذلك بالنظر إلى نسقها الايديولوجي والنفسي والاعلامي الذي يقوم على أساس فكرة اكتساح كل ثقافات واقتصاد وسياسات العالم وبناء الاجتماعية تحت نفس الشعار وغطاءات الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الأقليات وبرامج الشراكة من أجل السلام ضمن مقولة الحضارة المنتصرة بغية تميمت العالم في القالب الأمريكي التي لن يدفع ثمنها سوى عالم الجنوب

الذي لا يملك ما يبادله من رأس المال أو التقنية والمعلومات التي تخضع لاحتكار الشركات الغربية الجنسية ، فحتى الأيدي العاملة الرخيصة جداً التي كانت تقوم عليها النظرية الاقتصادية الرأسمالية انتهت بدخول دول الشمال الصناعية مرحلة تقنية متطورة انتهت الاعتماد الكلي على العمالة المتخصصة والعادية وجعلته في أضيق الحدود الممكنة وبالتالي فإن القول بأن المبادلات الحرة هي أساس اقتصاد العولة هو قول مردود عليه لغياب صيغة ومعايير المبادلة المتكافئة بين الأطراف المختلفة والتي تسعى أمريكا إلى أن تكون الشرطي والتاجر والمالك وتكون محور ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي أي مثل القلب من الجسم وهذا في حد ذاته كفيل بالغاء دور الاطراف التي يمكن بترها والاستغناء عنها .

وعالم الجنوب بحسب التحليل الوظيفي يشكل أطراف لعبة المبادلة المقترحة التي تشكلت معالمها في اتفاقية القات وعائداتها التجارية والتي لم تكن الوحدة الأوروبية سوى إغلاق الباب الذي يأتي منه الريح مقابل التضحية بمستعمراتها وهذا ما يفسر حلول أمريكا محل فرنسا في مستعمرات البحيرات الكبرى وفي السيطرة على اقتصاديات دول الاتحاد السوفيتي السابق والأمر نفسه ينسحب على بريطانيا التي يعتبرها البعض شريكاً مهماً لأمريكا لكن الواقع غير هذا تماماً فالانجليز هم ضحية العولة حتى وإن قاموا بدور الخازوق في أوربا لصالح أمريكا بحسب ترتيبات حقبة تاتشر وحزب المحافظين .

إن ظاهرة التكتلات الدولية والقارية تشكل مؤشر وعي قومي وجماعي عالمي للوقوف ضد تيار العولة أو التقليل من أثارها السلبية في أدنى احتمال ، وقد ضربنا مثل باليروفورس وهكذا مجموعة النافتا ومجموعة النمرور الآسيوية ولقاء الصين والهند وروسيا ومجموعة الدول المستقلة وكل التحالفات والمجموعات التي تظهر وتختفي تحت مختلف المبررات والذرائع هي في واقع الأمر تمثل ملاجئ وجصون احتماء ضد مؤثرات النظام العالمي الجديد الذي برزت معالمه وأطروحاته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفتت منظومته العسكرية (حلف وارسو) وما ينتج عنه من جبروت أمريكي بلا منافس أو منازع . ويمكن تفسير كل الدعاوي الأمريكية في حماية حقوق الإنسان والاقليات والديمقراطية والتعددية الحزبية ... باعتبارها أدوات ضغط على الأنظمة والاختيارات القومية وما تمثله من رصيد لغوي وثقافي وتاريخ سياسي وحضاري ، ليس أكثر ولا أقل من ذلك ، فقد رأينا على الصعيد العملي التدخلات الأمريكية تحت تلك المبررات والشعارات لكن لتحقيق مصالح محددة تصب في سلة الرأسمالية كما رأينا أحجام أمريكا عند الدفاع عن هذه الدعاوي عندما لا ترتبط بمصلحة أمريكية وهذا ما جعل الحجة الأمريكية عارية من الحقيقة وبالتالي فإن تدويل الاقتصاد أو ما يسمى بالاندماج في الاقتصاد العالمي إضافة إلى معادلة تبادل المعلومات . لن تجسد سوى فكرة العولة لصالح المشروع الامبريالي حتى وإن قدم في صيغ جذابة وسحرية كالشراكة والسلام وكل ادعاء آخر كما تعود الامريكان أن يقدموا كل فكرة على طبق من ذهب ، أي ان شروط القوة والهيمنة مازالت قائمة كاملة غير منقوصة فالمؤسسة العسكرية التقليدية والترسانة النووية وتوسيع حلف الناتو تمثل عصا العولة ووسائل ضغط ليطأطئ العالم رأسه ويفتح أسواقه وخزائنه .

وليس من شك في أن فكرة العولة لن تمر بسلام أي ستننتج صراع مصالح بين المركز والمجموعات الكبرى والأقوى (مجموعة أوروبا - مجموعة شرق آسيا - المجموعة المستقلة - مجموعة أمريكا) ، كما تثير صراعاً مع الأطراف أي دول الجنوب التي تعتبر بحق حتى هذه اللحظة محط أنظار هذه المجموعات وساحة صراع أساسي نتيجة غياب دول الجنوب عن التوازنات والتحالفات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية ... فكل تنظيماته هشة وكل اتفاقياته حبر على ورق وكل تجمعاته مجرد مسميات لا أكثر ولا أقل ، وليس أدل على ذلك من أن الوطن العربي الذي يشكل محور ارتكاز الجنوب يعاني من اختلالات جمة على صعيد الترتيبات السياسية والترتيبات الاقتصادية والترتيبات الأمنية ، فالسوق العربية المشتركة ما زالت حبراً على ورق ، وهكذا كان مصير اتفاقيات الدفاع المشترك وخطط مواجهة الغزو الفكري والثقافي والصناعي الغربي وكل البرامج التي لا يتسع المجال لسردها .

والمثال نفسه ينطبق على منظمة عدم الانحياز وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي وكل تنظيمات وترتيبات دول الجنوب .

وبهذا المعنى لا يمكن النظر للعولة سوى أنها دعوة لإدماج العالم وفق منظور ومصالح النظام الرأسمالي (الغربي) ، ويمكن التكهن بصدامات عديدة تحدث في أي لحظة ، تتصل بالخصوصيات الثقافية واللغوية والشعور بالاستقلال.. بكل أمة وقومية ، وتتصل كذلك بنظام السيطرة الفعلية على النظام الدولي برمته الذي بدأ بترتيبات أمن وتدخل .. تتجاوز إرادة المجموعة الدولية (الجمعية العامة) وتتجاوز السياقات النظرية للنظام السياسي الدولي الموجود أو نظام الأمن الدولي والتعاون الاقتصادي ومؤسسات القانون الدولي القائمة .. واستبدالها بقيم وسلوك وأنماط دولية وعلاقات اقتصادية وقوة سياسية وإجراءات أحادية عسكرية واقتصادية أساسها الهيمنة المطلقة ، أي قيم وسلوك ومظاهر وعلاقات السياسة والاقتصاد والأمن التي جاءت بها العولة تكون بالضرورة فوق النظام الدولي الذي يمكن وصفه بالقديم ، وهو ما يقود حتماً إلى تصادم عنيف لا ينبغي بحلول سلام وأمن دولي كما يروج خاصة أن ميزان القوى يميل لمصلحة الطرف الذي يمكن وصفه بالقوى والذي يقود العولة ضد الطرف الضعيف المشتت الذي لا يملك سوى عضوية شكلية في النظام الدولي ولا يملك قراراً سياسياً سيادياً يمكن أن يؤثر في سياسة العالم وتوازناته ، ولا يملك ما يبادله من أدوات الفعل الصناعي والثقافي والعسكري .

إن دول الجنوب عموماً تمثل مركز الصدام الأساسي وموضوعه الأخطر خاصة أن دول الشمال (المصنع المتقدم) تعتبر نفسها جزءاً من مشروع العولة ظاهرياً وشريكاً مهماً فيها وتتمثل باندماج كامل معه بينما تمثل دول الجنوب الضحية ليس لأنها دول فقيرة ومعدمة ومتخلفة البنى الاقتصادية والصناعية وليس لأنها لا تملك ما تبادله مبادلة من سلع وخدمات أساسية أو هامشية ، فالمواد الخام متوفرة والسوق الاستهلاكي موجود وهي عوامل تشجع وتزيد من نهم الغرب وتقوى إرادة السيطرة لديه لإدماج دول الجنوب في هذا المشروع الدولي الذي لن يحصد فوائده سوى الغرب المصنع والمسيطر بقوته المادية وثقافته المنتصرة .

إنه لو تم تطبيق آليات السوق الرأسمالية إلى أقصاها على صعيد دولي فلن تنتج سوى ارتفاع موشرات الاحتكار على صعيد التجارة البينية بشكل خاص ، فالشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي ستزيد تلك السيطرة من خلق الاقتصاديات الناشئة في عالم الجنوب التي لا تقدر على المنافسة بأي شكل ولن تنتج ضغوط الاقتصاد والقوة سوى المزيد من المعاناة لشعوب الجنوب وستضع الحكومات الوطنية في ورطة التبعية وبناء نماذج حكم سياسي مشوهه تحاكي النموذج الغربي .

وهكذا اقتصادياً ستنتج اقتصاديات عاجزة عجزاً كاملاً عن الحياة أمام اكتساح اقتصاد العولمة وشركاتها القوية التي تملك رأس المال والمكينات وتسيطر على جل النشاط الاقتصادي .

إن انسحاب الاقتصاد الدولي لصالح العولمة يمثل الغاية النهائية لحصيلة الفكرة التي سيتحول فيها العالم إلى اقتصاد السوق المفتوح منتجاً بذلك المزيد من الضحايا على صعيد الاستغلال والنهب (العمال ، الثروات ، المستهلكين) ولن تكون دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وحتى الدول العشر الصناعية بمعزل عن هذه التأثيرات حتى ولو جلست في مقدمة عربة العولمة ، واعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزأ من هيكلها ومشاركاً أساسياً وفاعلاً .

فالمنطق والعقل لا يعكس ذلك عملياً بالدقة نفسها فروسيا مثلاً هدف لاقتصاد السوق ، هذه الحقيقة يعيها الروس الذين فرطوا في الاتحاد السوفيتي ثم اكتشفوا خطأ اختيار البروستريكا فعاودوا يلملمون لتشكيل تحالف أو اتحاد (الدول المستقلة) أو أي شكل يكون له ثقل سياسي واقتصادي وعسكري يمكنه أن يكون له دور في مساومة نظام العولمة .

إن الضربات المروعة لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا تجعل من المستحيل حصرها كالاقتصاديات ناشئة أو خطأ في أسلوب التنمية الرأسمالية ... ولا يمكن لأي محل اقتصادي تجاهل الدور الغربي المصرفي والعقاري والصناعي في تلك الأزمات التي هي أصلاً ناشئة عن تدخلات مفتعلة وإجراءات لصالح النظام النقدي الغربي الذي هو العولمة .

إن الاستعمار المباشر والنهب .. قد انتهى بشكله التقليدي المباشر القائم على جيوش وقوات تدخل واستعمار واستيطان ومشائخ وكل وسائل العنف والقوة في شكلها الرسمي التي استبعدت مرحلياً ، وليست نهائياً فدوايب الرأسمالية لم تتغير سوى ألياتها حيث حلت المساعدات المشروطة - والاستقلال الشكلي وبرامج الشراكة الاقتصادية والعسكرية ، والديون والهبات محل الجيوش وهي جميعاً تصب في سلة العولمة التي لن تحقق سوى قوة إضافية للمعسكر القوي .

إن هذه الآليات رغم طابعها الإنساني والديمقراطي والاختياري لا تستبعد عودة المرحلة الدموية وهذا ما رأيناه في ضرب الجماهيرية 1986 ف والسودان وأفغانستان 1997 ف تحت حجج وذرائع برغماتية يصعب تحديدها واقعياً ، وكذا الحصار والحظر والتهديد بالعزل - نموذج - ليبيا - كوبا - السودان - العراق ... الخ ، وذلك باستغلال نظام الأمن الدولي .

إن العولمة وفق النظام العالمي الجديد تمثل مظلة اقتصادية للرأسمالية الغربية تحديداً المحمية بنظام القوة التي يمثلها حلف الناتو الذي يتمدد باستمرار ، لكنها بأي حال ستواجه صدمات عديدة على الأصعدة الوطنية والقومية والدولية وسيبرز العنف واستعمال القوة من جديد طالما لم تحل مشكلة الأمن على الصعيد الدولي وطالما بقي للسلاح التقليدي - النووي - الجرثومي - .. الخ الدور الحاسم في حل صراعات البشرية. □

العولمة والهويات والثقافة القومية

د . يوسف الصواني

مع انهيار القطبية الثنائية وبروز فكرة النظام العالمي الجديد الذي تبرز فيه الولايات المتحدة القوة الأكثر رجحاناً ، يزداد العالم تقلصاً خاصة بفعل التطور والثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات واتساع دائرة السوق الرأسمالية .

هاتان ظاهرتان مستقلتان ويمكن التمييز بينهما من الناحية النظرية ، ولكن من الناحية الواقعية فإن أكثر الاسئلة صعوبة هي تلك المتعلقة بالتمييز بين " الحد الذي يبدأ عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة " (1) .

إذن هناك ارتباط بين العولمة ونتائج الصراع الايديولوجي بين القطبين والذي انتهى بتراجع لصالح المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة التي تسعى لترسخ فكرة العولمة أو إعطائها مضموناً في شكل نموذج يسعى لإلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد وإلغاء تعدد النماذج لصالح الليبرالية واعتماد المنافسة في نظام السوق بما يعنيه من شروط تدويل المال وتوسيع التجارة العالمية وخدمتها .(2)

ومع أن ذلك يثير إشكالية تتعلق بما إذا كانت العولمة مجرد تعبير عن النفوذ الأمريكي أو " شكل من أشكال الامركة العالمية " أو إنها فعلاً تعبر عن تطورات ذات طابع كوني مستقلة بحد ذاتها ولا تحتاج إلا إلى انحسار السيطرة الأمريكية عنها شيئاً فشيئاً في المستقبل فإن هناك ضرورة للتمييز بين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية الجارية فعلاً وبين ايديولوجية العولمة التي تقدم نفسها كبديل لكل شيء .

إن العولمة بمعناها الاول ليست شيئاً جديداً ولا طارئاً تاريخياً بل هي عملية تدريجية جارية منذ زمن لكنها تسارعت واتخذت أشكالاً جديدة أخرى هو هذا الناتج عن اكتمال بناء السوق الرأسمالي العالمي (3) .

إن سير الرأسمالية لتصبح نظاماً عالمياً بدأت منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام 1947 وإنشاء المؤسسات المالية الدولية ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية Gatt ، وغيرها مما تسيطر عليه الولايات المتحدة . إن العولمة بهذا المعنى نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد بل هي نتاج للرأسمالية المعاصرة والتي عبرت الشركات المتعددة الجنسية وسوق المال عنها أحسن تعبير .

لكن ما يميز المرحلة المعاصرة من العولمة هو طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة

من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي والعمل على إخضاعها لها بالكامل(4) .

تتميز العولمة الاقتصادية باعتمادها على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين الاقتصاديين .. إن نتيجة ذلك الحتمية في نظر البعض هي تركيز الثروة العالمية والنشاط الاقتصادي العالمي في يد مجموعات قليلة العدد وتهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرّة .

إن ذلك يعني ما يشير إليه الجابري بأنه ظاهرة التفاوت التي تلازم ظاهرة التركيز والتقلص المشار إليها ، أي التفاوت بين النول والتفاوت داخل الدولة الواحدة . والنتيجة هي تعميق الهوة بين الدول وبين الشرائح والصفقات (5)

إن ضغيان قوانين التبادل العالمي التي تفرضها المراكز الصناعية الكبرى وحاجاتها المتطورة وتميز الولايات المتحدة في هذا السياق هو الذي يجعل عملية العولمة كأنها عملية . إذن ذلك لا يعني براءة الولايات المتحدة ومنظريها في نية تحويل العالم إلى قرية أمريكية حيث تتم الدعوة والتسويق لايديولوجية العولمة التي تحاول إظهار النموذج الرأسمالي الليبرالي وكأنه المنقذ لحديث من الضلال .

ويمكننا في هذا السياق وفهم الاعلان عن الانتصار الساحق للرأسمالية العالمية .. ولقد كان أوضح إعلان ايديولوجي عن هذا الانتصار ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في أطروحته عن نهاية التاريخ والمتعلقة بحسم الرأسمالية لصالحها الصراع أو الجدل التاريخي حول النظام الاقتصادي الأكثر مذبذبة للبشرية .

وإذا كانت السبعينات والثمانينات قد شهدت تراجع التجارب الاشتراكية والشيوعية فإن التسعينات بدت وكأنها شاهد عصر الانتصار الرأسمالي إذ بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي نون منازع . بل أن أقصراً عديدة حتى في العالم النامي ومنها تلك التي مازالت رسمياً تعين ولائها وتمسكها بايديولوجية ذات مضامين اشتراكية أو غير رأسمالية تتجه نحو لا مجرد الاندماج في لنظام الاقتصادي العالمي بل تسير في اتجاه إخضاع اقتصادياتها لقوانين السوق لرأسمالية والدخول في عمليات الخصخصة وهي التوأم المباشر للعولمة الاقتصادية . وهكذا نريد تعميم الرأسمالية مجرد وصفات يفرضها صندوق النقد الدولي بل أن نخبأ وطنياً ذات ميول اشتراكية معلنة بوضوح بدأت بتنفيذ سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام والسير في عيب الاستقالة السريعة للدولة من المجال الاجتماعي ..

إن لعولمة الاقتصادية تهدف إلى إضعاف الدولة بحيث لا تصبح هي المسيرة للاقتصاد الوطني بل بل ذات قدرة لتكييف هذا الاقتصاد مع متطلبات وشروط بل وشخصات الاقتصاد العالمي خاصة وأن تحولات في مجالات الرأسمال ، الإنتاج ، العمل ، الأسواق المعولمة ، أوجدت شبكات من العلاقات الاقتصادية التي ليس للدولة عليها سيطرة لوقوعها خارج اختصاصها الاقليمي ، إن العولمة بهذا معنى تعبر عن حركية من حركات العلاقات الدولية تتسم بدرجة عالية من الكثافة والسرعة خاصة في شتى مجالات العلوم والتكنولوجيا ولعل أهم ما يميزها هو الأهمية المتزايدة والواضحة لسرعة تدويرها في تحديد مصير الأضراف المكونة لهذا الدائرة المندمجة وبالتالي تروعه أيضاً (6) .

إن ذلك من شأنه إضعاف النظام الدولي القائم على الدولة كمحور له ، ويرى كثير من الباحثين أن

نظام الدولة في طريقه للاختفاء ، أمام العولمة وأن السيادة الإقليمية تتناقص وتتضاءل بشكل جدي مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة وحماية الحياة المحلية أو الوطنية (7) .

إن ذلك يعني أن للعولمة انعكاسات مباشرة على الهويات والخصوصيات الثقافية .. إن ذلك يجعل البعد الثقافي أهم أبعاد العولمة . حيث يشير بعض الباحثين إلى أننا أمام ثقافة عالمية أو أننا بصدد تكون ثقافات عابرة للقوميات وأن العالم يسير نحو تحقق فكرة وحدة الانسانية من خلال الثقافة المعولمة . لذلك كما يرى هؤلاء ، فإن الجانب الشمولي للعولمة وما يرافقها من قيم ثقافية تهدف لتحقيق الهيمنة على ما سواها لا ترسخ فقط الولاء للعالم والفضاءات التي يتيحها تصور العولمة بل أن من شأنها خلق بانوراما عالمية ثقافية تطرح للجدل صورة الذات والهوية (8) .

إن فكرة ثقافة العولمة تبدو على أنها البنية الفوقية المرتبطة بالبنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجية الكروية وما يرتبط بها من أشكال مؤسسية .

إن فكرة ثقافة العولمة تعكس بذلك صورة العالم القوي الاقتصادية العالمية والقوي العظمى والتكوينات العسكرية والشركات العابرة وشبكات الاتصالات ونظام تقسيم العمل الدولي التي تبدو جميعها وهي تتدخل لزعزعة النظم الثقافية للأمم والجماعات والشعوب .

إن ذلك يعني الاتجاه نحو أشكال عابرة للقوميات مؤسسة على بنى تحتية تكنولوجية عالمية أو كروية الطابع وهي بذلك تنتصر في النهاية وتزيل الاختلافات الثقافية وتكون ثقافة عالمية حقا .

إن ثقافة العولمة بهذا التصور عالمية لا ترتبط بالوقت والمكان أو الزمن ، إنها تقنية ذات طبيعة مركبة ومصطنعة مخترعة . غير أن الاعتراض على فكرة ثقافة العولمة لا ينطلق من مجرد كونها مصطنعة ومحدث ذلك أن حتى الثقافات والتقاليد القومية يمكن بدرجة أو بأخرى اعتبارها مجرد اختراعات أو أنها مبتكرة لكن الاعتراض هو أن ثقافة العولمة هذه لا تقدم أي شيء عن الطرق التي يفترض أن الاشكال العالمية تعطيها للهويات المختلفة .

ذلك أنه في الوقت الذي تتميز الثقافات القومية والاثنية بخصوصيتها وبمحدودية الزمان وبطاعتها التعبيرية وباستنادها إلى سمات ومشاعر وقيم وذكريات وأساطير مشتركة وإحساس بهوية تاريخية ومصير مشترك فإن ثقافة العولمة لا يمكنها أن ترتبط أو تنتسب لاية هوية تاريخية فهي لا ذاكرة لها وهي لا تجيب عن حاجات حياتية معاشة ولا هي ترتبط حتى بهوية قيد التكوين ، وهكذا فإن افتقادها إلى ماضي وذكريات مشتركة وهوية جمعية يمكن الاستناد إليها أو التعبير عنها يجعل ثقافة العولمة فكرة مبتسرة وعرضه للخداع .

ورغم أن الحديث عن ثقافة معولمة قد يكون له أساس له حتى الآن فإن ذلك لا يلغي أهمية الحديث عن البعد الثقافي للعولمة ، إذا كانت الثقافات تتواصل ، تتنافس وتتعارض ، تتقابل وتتضاد الواحدة مع الأخرى بما يسهم في عملية شردمة فكرية وثقافية للعالم فإن ذلك من شأنه أيضاً أن يقلل من أهمية الدعاوي المتعلقة بالعالمية مهما كانت القراءات المعززة لذلك (9)

ذلك أنه وإن اعتبرنا العولمة تهدد الثقافات القومية والوطنية بالتجزؤ والانقسام فإنه إذا كانت بعض الجامعات يمكن أن تتبنى ما يصفه بعض الدارسين بالثقافة العالمية للحدثة تتور جماعات أخرى ضد الاقتحام والغزو الذي تقوم به رموز غربية أساساً .

وإذا كانت عمليات اضعاف الرابطة بين المواطنين والفصل بينهم وبين غيرهم من المجتمعات بفعل

السحدي الذي تواجهه فكرة الاندماج والانصهار القومي التي تقوم عليها الدول القومية أساساً ، فإن قيام جماعات قومية واثنية بالتعبير عن هوية يعني تحري المفاهيم السائدة ودخول مفاهيم جديدة حول الجماعات السياسية والمواطنة والسيادة والدولة والأمة وأن تصبح هذه الجماعات رأس حربة سياسات الهوية مجدداً (10) .

وهكذا تزداد الصورة تعقيداً خاصة وأننا مازلنا نعيش عالماً مازال رغم اتساع دائرة الاعتماد المتبادل يتميز بتنظيم الاختلاف والتنوع أكثر من الوحدة والتناسق ... إنه عالم الاختلافات والثقافات المتنافسة والخبرات الثقافية المتميزة عن بعضها . إنه عالم به تعددية ثقافية كيانية ..

هكذا يمكن القول أن تكاثر الدول القومية والثقافات القومية والاثنية يصور لا الشروط التي تؤسس لتكون مجتمعاً عالمياً بل أن كوكبة أو عولة الحداثة من خلال الارتباطات المتعددة بالأشكال التقليدية الاثنية والثقافية يساهم فعلياً في إعادة صياغة الاختلافات الثقافية (11) .
إن العالم الذي يعيش الاعتماد المتبادل هو في ذات الوقت عالم يشهد تزايداً في الجماعات الاثنية لتحدي الكيانات الكبرى التي تضمهم وفي ذات الوقت للحصول على صفات الأمة المعاصرة .

وهكذا تجري إعادة اكتشاف لثقافات تساهم في تقسيم العالم إلى كتل ثقافية واضحة بدون ميل واضح للتوافق .. إن القوميات الاثنية معدة للتزايد وهكذا فإن تكاثر الهويات القومية يثير إمكانية الاستجابات المختلفة للشكل الكروي أو الكوكبي .
ومع أن هناك اتجاهاً إلى أن من شأن العولة وجود ثقافة مهيمنة واحدة . أفريقية أمريكية تلغي الثقافات المحلية والفردية فإنه لا بد من ذكر مسألتين هامتين :

أولاً : رغم وجود علامات مقنعة بشأن اشكال ثقافية عابرة للقوميات (مشاهدين - حركات - قضايا ، نمط حياة) فإن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دليل على عملية حتمية للدمج الثقافي ذات أنه ومثلما أشار بعض الدارسين فإن هذه الدعوى لا تراعي أنه في ذات الوقت الذي تدخر في قوى مختلفة وبشكل سريع من المراكز الرأسمالية نحو المجتمعات والدول الحديثة فإن هذه القوى تتعرض لعملية تدجين وتوطين أي جعلها محلية بطريقة أو بأخرى وهذا يصدق على الموسيقى ، الموضة ، المساكن وحتى الدساتير . وهكذا فإن الثقافات يمكنها إعادة إنتاج وتكوين نفسها وبذلك عن طريق تدجين أو توطين وتأييم الأشكال الثقافية العابرة للقوميات .
إذن هناك عمليتان في وقت واحد : المسألة العالمية للعالم المعاش وجعل الكوكبة أو العولة شأن محلياً .

ثانياً : إن هناك دلائل قليلة على فقدان الثقافات المحلية الاستقلالية ، بل والأهم أن هناك دلائل ضعيفة على فقدان القومية لقوتها أوسطوتها أو على اختفاء الثقافة القومية خاصة وإن لدولة لقومية مازالت الفاعل الرئيسي الأول في النظام الدولي السائد (12) .

وبذلك لا بد من التمييز بين عملية تنميط وتوحيد الاستهلاك المادي والثقافي كأحد ظواهر فعير الشكل الجديد للعولة وبين العولة كإيديولوجية تحاول إظهار كل ذلك كأنه المنطق الحديث من الحلال .
إذن رغم أن التطور بلغ حداً يجعل الاحساس بأن العالم قرية صغيرة أقوى عما كان عليه الأمر في أي مرحلة سابقة وبوجود منظومة عالمية لها أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية ولثقافية

والاعلامية التي تنتقل نماذج الغرب إلى كل مكان في ذات الوقت الذي يتعزز فيه الاعتماد المتبادل .
فإن السمات الجديدة لمستقبل النظام العالمي لم تتبلور بعد وبالتالي فإن هناك احتمالات متباينة
ممكنة.

فإذا كانت أهم معالم العولمة إدارة النظام الاقتصادي على أساس آليات السوق كما يقول سمير
أمين ليست ظاهرة خارجية مستقلة عن سمات التكوينات الاجتماعية الملموسة ، فهي ليست نظاماً
مستقلاً تحكمه عقلانية اقتصادية بحتة كما تدعي الايديولوجية السائدة (13) .. وعلي الرغم من
السيادة الحالية لخطاب الايديولوجيا الليبرالية عالمياً إلا أن سمات هيكل العالمية المستقبلية لاتزال
محوطة بالضباب بسبب تفاعل عوامل ثلاثة حديثة وهي الثورة التكنولوجية والعالمية المالية وتطور
القدرة التنافسية المقارنة للولايات المتحدة واليابان وأوروبا .. فهناك احتمالات عديدة لتكوين هذه
العوامل بأشكال مختلفة (14) . إن تطور ظروف المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا هو
العنصر الذي سوف يحدد سمات العالمية سواء كانت قد اتخذت شكلاً مندمجاً عالمياً أو شكلاً هيكلياً
ثلاثي القطبية .

إن فرضية العولمة تفترض تخلي القوى الوطنية والاجتماعية من ضحاياها عن الدفاع عن
مصالحها ولاشك أن هذه تفترض المستحيل .

إن في ذلك دعوة إلى الاكتشاف والبحث عن بدائل جديدة وإطلاق الحرية للفكر ... وعلي العرب
بهذه المناسبة أن يقرروا كيف يمكن التعامل مع مواجهة تيار العولمة الايديولوجية وإذا لم يحدث ذلك
فإن العولمة ستكون أكثر ضرراً خاصة إذا ما أخذت منحى صدام الحضارات الذي تنبأ به صمويل
هنتنغتون .

الهوامش :

- 1 بول سالم - الولايات المتحدة والعولمة معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين .. ندوة العرب والعولمة بيروت مركز دراسات
الوحدة العربية 1997 ف ، ص 1 .
- 2 حسين معلوم - التسوية في زمن العولمة التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي سوة التطورات العالمية والحولات
المجتمعية في الوطن العربي ، 1997 ، القاهرة ، ص 3 .
- 3 عزمي بشارة - إسرائيل والعولمة بعض جواب العولمة لإسرائيلاً ندوة العرب والعولمة ، ص 1 .
- 4 نفس المصدر السابق .
- 5 محمد عابد الجابري ، ص ص 140 - 141 .
- 6 يعمر عن هذا الرأي برهان غليون .. انظر نافد عبد العولمة .. والعرب .. المستقبل العربي ، العدد 221 يوليو 1997 ، ص 28
- 7- Richard Falk, State of siege : Will Globalization Win Out ? international affairs, Vol, 73, no. 1,
Jan 1997 PP. 124-135 .
- 8 حسين معلوم ، المصدر السابق ، ص 4
- 9- Barry Smart, Postmodernity , London ; Routledge, 1994 PP. 140 141 .
- 10- Andrew Linklater, "The Achievements of Critical theory " In, Steve Smith et al, (ed) interna
tional theory : Positivism And Beyond, Cambridge; University Press, 1996, PP 287 289
- 11- Barry Smart, OP. Cit. P. 142 .
- 12 نفس المصدر ، ص ص 143 - 144 .
- 13 سمير أمين بعض قضايا المستقبل ، ص 7
- 14 James Rosenau, The united Nations in A Turbulent World, Bowlder & London, Rienner
Publishers, 1992 PP. 26 31.

التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة

الحاجة إلى تنمية شاملة

د . شعبان الطاهر الأسود

جامعة السابع من أيلول

في هذا البحث ساقوم باختيار مجموعة مهمة من الأسئلة في ميدان العلاقات الدولية ، بوجه التحديد والعلوم الاجتماعية على العموم . فالعديد من الكتاب يعتبرون أن دراسة العلاقات الدولية تكتسي طابعاً اجتماعياً باعتبارها أولاً وقبل كل شيء ، ظاهرة ذات طبيعة دولية . إنها علم اجتماع منظور إليه من زاوية دولية ، نظراً لأن موضوعه هو الدراسة الاجتماعية للمجتمع الدولي ، لأجل ذلك يمكن اعتبار نظرية العلاقات الدولية كعلم اجتماع الحياة الدولية ، نظرية اجتماعية للمجتمع الدولي . على أن هناك من يعتبر أن العلاقات الدولية فرعاً من فروع علم الاجتماع الذي يهتم بالمجتمع الدولي (1).

على أية حال أردت هنا الإشارة إلى ذلك فقط نظراً لتشابه الموضوعات التي تناولتها العلوم الاجتماعية بالدراسة .

على وجه التحديد سأختبر ظاهرة ومشكلة التفاوت سواء أكانت في المكانة أم في الثروة . لأن جل المهتمين بدراسة العلاقات الدولية نجدهم قد تجاهلوا سواء أكان عن قصد أو عن غير قصد دراسة وتحليل هذه الظاهرة بين الدول المختلفة والتي تشكل الكرة الأرضية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الدراسات المتعلقة بالقانون الدولي والمنظمات الدولية قد ركزت على المعايير والقواعد إلى جانب القرارات والمحادثات الدولية ، بمعنى أنها تناولت الصراعات الدولية ووسائل حلها ، ولم تخطأ اهتماماً كبيراً لمواضيع التفاوت في الموارد والمقدرات والاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الدول المختلفة ، لأجل ذلك كان لابد من الاهتمام بظاهرتي عدم التكافؤ في توزيع الموارد الطبيعية والدخل العالمي لما لها من آثار على عمليتي حفظ السلم والأمن العالميين .

المختصون في دراسة التنمية استخدموا مصطلحات التنمية والتحديث والتقدم استخدامات مختلفة إلا أنها في غالب الأحيان تتداخل مع بعضها البعض ، فتعرف التنمية بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير في أي مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ، أي أنها عملية تغيير مقصودة وموجهة ، لها موصفات معينة تهدف إلى إشباع حاجات الإنسان .

ويعرف التحديث بأنه تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الانساق الاجتماعية كافة من أجل تقدم المجتمع وزيادة رفاهيته وإزالة العوائق التي تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، على أن التقدم يعني جميع الجوانب المادية والفكرية للمجتمع وهو يحمل معنى معيارياً قيمياً ، فاستخدامهم لهذه المفاهيم كان من أجل أن يتمكنوا من توضيح

الاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة إذا جاز التعبير ، الأكثر من ذلك نجدهم يعتقدون بأن التقدم المحقق في أي دولة من الدول بالإمكان قياسه وملاحظته سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية أم في المجال الاجتماعي . هذا يجعل من الممكن وضع تصنيف عام للدول فيما إذا كانت متقدمة أو هي في طور النمو أو متخلفة . يعاب على تلك التصنيفات أنها لا تأخذ في الاعتبار الموروث الحضاري الخاص بكل دولة على حدة باعتبار أن المقاييس الخاصة بالمجال الاجتماعي في جل الأوقات تتصف بالخصوصية .

لأجل ذلك ستقوم بطرح البدائل التنموية التي تخرج بالعالم من التخلف إلى التقدم والتي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي . باعتبارها تمثل تراكمية الموروثات الانسانية عبر مسيرتها الطويلة نحو الحرية والانعتاق .

مظاهر التفاوت :

شهد العالم في القرن العشرين مستوى عالياً من النمو والتطور في العديد من المجالات مثل عدد السكان والانتاج إلى جانب تبادل السلع والخدمات ، وإذا ما أخذنا سنة 1950 افرنجي كنقطة بداية ، فإننا نجد أن ما وصلت إليه البشرية اليوم ونحن على أعقاب القرن الواحد والعشرين ، سيؤرخ له المهتمون في كافة المجالات في المستقبل على أنه أساس النمو والتطور وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول إلى جانب التفاوت في المقدرات والظروف المعيشية بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير .

الاحصاءات تشير إلى أن الناتج الاقتصادي العالمي في عام 1980 افرنجي بلغ حوالي 11.7 ترليون دولار موزعة حسب الآتي : الدول الغنية والمتقدمة صناعياً والتي تشكل حوالي 23٪ من سكان العالم قد استحوذت على 77٪ من ثروة العالم : والدول النامية والتي في طور النمو كانت حصتها 23٪ من الثروة العالمية على الرغم من أنها تشكل 77٪ من سكان العالم ، بالإضافة إلى أن هذه الحصة تتذبذب من حين إلى آخر سلباً منذ ذلك الحين (1)

تجدر الملاحظة هنا إلى أن الناتج العالمي ربما يكون بمقدوره أن يواجه الزيادة المطردة في عدد السكان . إلا أن المثير للجدل هو هل بالإمكان تحقيق توزيع عادل متساو للسلع والخدمات المنتجة عالمياً ، فحتى فجر الثورة الصناعية 1770 - 1780 لم تكن كل الدول قد قدمت أحصاءات تقريبية على الانتاجية والاستهلاك والتجارة الخاصة . في القرن التاسع عشر ، الصناعة أسهمت في النمو الاقتصادي في بلدان أوروبا بنسبة 3٪ تقريباً واستمر ذلك حتي الأزمة الاقتصادية الدولية الأولى 1930 افرنجي . في الفترة التي أعقبت الحرب الكونية الثانية شهدت انطلاقة جديدة فزاد النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 5٪ سنوياً ، نسبة هذا النمو المحقق في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة اتخذت كأساس للمقارنة بين دول الشمال ودول الجنوب في المستوى المعيشي على الرغم من أنها مقارنة مع الفارق في الفترة من 1973 - 1978 افرنجي الاقتصاد العالمي شهد نسبة نمو قدرت بحوالي 38٪ سنوياً هذه النسبة تراجعت مع بداية الثمانينيات وذلك نتيجة التوسع في المشاريع الاقتصادية إلى جانب الزيادة السكانية المفرطة والتي بلغت الضعف خلال أربعين سنة تقريباً . (2)

هذا الأمر نتج عنه حاجة ملحة إلى الإمدادات العالمية لتحقيق الانسجام الدولي والتي تطلبت زيادات هائلة في حجم وقيمة التجارة الدولية . الدول الصناعية الرأسمالية أمريكا اليابان وألمانيا الغربية والتي تمثل 9٪ من سكان العالم كانت حصتها في العام 1978 افرنجي 40٪ من الانتاج العالمي . فالمستوى الرفيع من التجارة المحقق بين هذه الدول يعتبر مؤشراً للاعتماد المتبادل بين التقنيات الاقتصادية المتقدمة ، هذا يدل على أن هذا النوع من العلاقات يؤثر في تعاون المجموعات الإقليمية

أكثر منها عن التبادل التجاري العالمي .

تحول الاقتصاد الدولي من اقتصاد قائم على النظم والمجموعات الإقليمية إلى اقتصاد قائم على شبكة التجارة الدولية يتطلب إعادة النظر في السياسات الخارجية لتلك الدول المشار إليها . لنفترض أن الاعتماد المتبادل يعني الاستغلال الأمثل للموارد ، هذا يؤدي إلى ضرورة تخفيض العوائق التجارية الخاصة بانسحاب السلع إلا أن هذا الأمر في ظل عدم التكافؤ بين الدول النامية والمتقدمة أمر يبدو لي غير مقبول على الإطلاق لأنه يعني عودة الاستعمار وزيادة التخلف للدول النامية وخصوصاً أن جل حكوماتها ليست لها القدرة التي للولايات المتحدة ، فعلي سبيل المثال حكومة الولايات المتحدة تتدخل من حين لآخر لتعوض النقص التقني الذي تعانيه الشركات الأمريكية مقارنة بتلك التي في اليابان وذلك حفظاً على سوقها المحلي وإنتاجها . بينما في المقابل ويكل تعنت تطالب الدول النامية والتي هي بالكاد توفر الحد الأدنى لمواطنيها أن تفتح أسواقها بدون قيد أو شرط لانسياب السلع الاستهلاكية المنتجة في العالم الغربي الرأسمالي . الأمر سيؤدي حتماً إلى زيادة التفاوت والفوارق بين الدول الغنية والفقيرة لا إلى العكس . كرد فعل علي هذه المظاهر المتعلقة بالتفاوت في القدرات والمستوى المعيشي أي عدم التكافؤ في الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة . اختارت الدول النامية استراتيجية الصمت لتكون فاعلة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي . هذه الاستراتيجية تدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة في النمو والتوزيع الاقتصادي . فهي تدعو أي هذه الاستراتيجية إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية العالمية بطريقة عادلة . منظور هذه الاستراتيجية متفائلون بأن الدول الصناعية بمقدورها أن تختار الطريقة السليمة التي تتصف بالواقعية ، وذلك بتبني سياسات تقلل من التفاوت الاقتصادي بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير بالإضافة إلى أنها تقلص من التوترات في اقتصاديات العالم النامي .

مبررات دول العالم النامي التي تدعو إلى إقامة النظام الاقتصادي الجديد اعتمدت على الإحصاءات والرسوم البيانية التي توضح مظاهر التفاوت بين الدول المختلفة في شتى المجالات ، فعلى سبيل المثال دخل الدول الصناعية بلغ ثلاثة عشر ضعف الدول النامية في العام 1972 ف . ومنذ ذلك الوقت عوض أن تتحسن هذه الوضعية زادت سوءاً . المبرر الآخر اشتمل على تركيز النمو التجاري العالمي في يد مجموعات الشركات المتعددة الجنسية والتي حققت أرباحاً تجارية قياسية على حساب معاناة شعوب الدول النامية .

هذا الطلب الخاص لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد عرض ونوقش بصورة متكررة في المقالات والمؤتمرات الخاصة لمنظمة العالم النامية الاقتصادية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد بجنيف 23 مارس 1964 حضر هذا المؤتمر 120 دولة كان من بينها 77 دولة نامية ، ومن هنا أتت تسمية مجموعة " 77 " وينعقد هذا المؤتمر منذ ذلك الحين بانتظام كل أربع سنوات . (3)

على أية حال بالإمكان تلخيص المطالب الاقتصادية المتكررة للدول النامية على النحو التالي :

1- الدول المتقدمة مطالبة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى ، بإعادة توزيع الاعتمادات المالية العالمية . فمن غير المعقول ولا المقبول استمرار تلك الوضعية التي يكون فيها ثلثا سكان العالم يعيشون في الدول النامية وحصبتهم بالكاد تبلغ 5٪ من الاعتمادات المالية الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي ، أداة الاستعمار العالمي الجديد بينما الثلث الآخر يستحوذ على 75٪ من هذه الاعتمادات .

2- يجب أن نوجه المساعدات التقنية والمالية إلى مشاريع البنية الأساسية والمشاريع ذات الصلة المباشرة لسد الاحتياجات الأساسية لشعوب البلدان النامية وذلك لكي تتمكن هذه الدول من إعادة توزيع مقدراتها وخططها بطريقة ناجحة . على أنه من غير العدل أن تتحصل الدول النامية على مبالغ زهيدة مقابل صادرات الدول النامية 200 مليون دولار تتحصل منه الدول النامية المصدرة على 30 مليون دولار بينما الفارق والذي يبلغ 170 مليون دولار يذهب إلى الوسطاء والذين هم في الغالب من الدول المتقدمة ، وذلك في شكل تعبئة ونقل وغيرها .

3- الدول الصناعية الكبرى مطالبة بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع التي يتم إنتاجها في العالم النامي .

4- الدول الصناعية عليها أن تزيد من حجم مساعداتها الخارجية للدول النامية هذه المساعدات يجب أن تتخذ شكل الواجبات والالتزامات عليها ، لا شكل الهبات والصدقات .

5- على الدول المتقدمة أن تقبل وتشجع بقدر وافي دور الدول النامية في اتخاذ القرار في المحافل الاقتصادية الدولية . فكيف يقبل في عالم يتبرج في الحديث على حقوق الانسان والعدالة والديمقراطية أن نجد أكثر من ثلث سكان العالم لديهم أقل من ثلث الأصوات في المنظمات الاقتصادية الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي .

هذا بعض من مظاهر التفاوت بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، والذي اشتمل على التفاوت في النمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل بأشكاله المختلفة بين دول العالم والذي أسهم في إثراء مواضيع العلاقات الدولية .

الاستراتيجية التي صممت بعد الحرب العالمية الثانية لتقليل الفارق وتضييق الهوة بين الدول الغنية والفقيرة أطلق عليها اسم التنمية . وانتشر هذا المصطلح بشكل واسع لأن أغلبية الدول النامية قد حققت استقلالها السياسي ولأن الدمار قد طال جل دول العالم جراء تلك الحرب ، الأمر الذي تطلب بناء ما دمرته الحرب ، وكاستجابة لمتطلبات الشعوب المستقلة التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه مقارنة بتلك المجتمعات المتقدمة . وجاء هذا الإدراك نتيجة الاتصال الواسع بين الشعوب عن طريق وسائل الاعلام والبعثات إلى جانب تبادل الزيارات المختلفة . (1)

التنمية الاقتصادية :

يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الإنتاج ، (2) وجل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متوازٍ مع تحقيق التقدم الصناعي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد المحقق في الدول المتقدمة ، على اعتبار أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية الاقتصادية ، وهي بهذا المعنى تعتبر غاية ، تستهدفها المجتمعات المتقدمة ، والمتخلفة على حد سواء . وإذا ما جاز بالمدخل السائد الآن ، لقياس التنمية الاقتصادية المحققة والذي سأتى على ذكر مساوئه لاحقاً . فإن مسؤولية وواجب الدول النامية ، هي إيجاد طرق وأساليب فاعلة ، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم صناعياً على وجه العموم ، حتى تتمكن تدريجياً من تقليص الفجوة بينهم وبينه ، فالدولة التي تعد قد حققت مستوى معتبراً من النمو ، هي تلك الدولة التي استطاعت أن تحقق ألفي دولار ، أو أكثر لمتوسط دخل الفرد ، على أن هذا المقياس ، قد صمم أصلاً لترويج سلعهم الاستهلاكية والكمالية ، لأنه في حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن ذلك في الدول النامية ، لن يتمكن من شراء سلعهم الاستهلاكية ، وبذلك يضمنون سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم لا أكثر . الأمر الآخر أو المقياس الآخر هو ذلك المتعلق باستطاعة الدولة تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي إنتاجي ، قادر على توفير الغذاء الضروري لمواطنيها ، إلى اقتصاد

صناعي حضري ، بكل ما له من تبعات سواء أكانت متعلقة بنقل أو استيراد التقنية ، أو المشاكل الاجتماعية ، والأمراض الناتجة عن الحضرية .

على أية حال ، هناك مؤشرات أخرى ، دالة على تحقيق النمو ، كتلك المتعلقة بتحسين ، وإنجاز مشاريع البنية التحتية ، والطرق والكهرباء والأنوات والآلات الميكانيكية اللازمة للتحويل إلى الصناعة ، إلى جانب رأس المال اللازم لتحويل هذه المشاريع التي هي بالضرورة ، ستكون فاعلة بطريقة أو بأخرى ، في تحسين مستوى حياة الأفراد ، إلا أنني في هذا المجال ، أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدول التي هي في طور النمو لن تحقق أي مستوى معتبر ، من التنمية الاقتصادية ، مالم توظف أو توظب امكانياتها الذاتية في ذلك سواء أكانت بشرية أو مادية ، لأن استيراد القوالب الجاهزة يجعل تلك الدولة تدور في فلك التبعية ، الأمر الذي يحولها ، كما اشرت ، إلى سوق استهلاكية لمنتجات العالم الرأسمالي ، أو إلى منتج للعمالة الرخيصة الذي قد ينتج عنه فقدانها لسيادتها ، فبدل من أن تقلل الفارق بينها ، وبين الدول المتقدمة ، تزداد فيها البطالة ، وتكثف مدنها بالسكان الريفيين ، الذين تركوا الزراعة بحثاً عن العمل في المصانع الموجودة في المدن .

علماء السياسة والاقتصاد السياسي إلى جانب بعض الاجتماعيين ، استخدموا مقياساً تجريبياً للتنمية ، فتحدثوا عن توضيح المرحلة الانتقالية بين التخلف والتنمية ، وهذه المرحلة التي اصطلح على تسميتها بنقطة الانطلاق ، والتي يصلها المجتمع عندما يتم التغلب على معوقات التغير والتحديث ، ويتم فيها القضاء على المقاومة التقليدية التي تقف أمام الانطلاق الاقتصادي ، تم التاريخ لهذه المرحلة في البلدان النامية بفترة الستينات من القرن العشرين ، أي تاريخ استقلال جل البلدان والدول التي كانت مستعمرة من قبل الغرب الاستعماري . فقد حملت هذه الفترة آمال وطموحات كبيرة للتنمية في كل المحافل الدولية ، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة اعتبار تلك الفترة فترة للتنمية وركزت على الدراسات والتوصيات المختلفة حول الوسائل الفعالة لتحقيق التطور والحدثة .

على أية حال ، هذا النشاط والهمة قد تحطم على صخرة الواقع ، وتدرجياً بات واضحاً أن الهوة بين ما يسمى بالعالم المتقدم والعالم النامي لم تقلص ، في المقابل زاد الفارق مع تقدم الوقت ، والأكثر من ذلك نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لن ينتهي ما دامت أنماط التفاوت في التوزيع العالمي للشورة ، والقوة العسكرية إلى جانب الاحتكار التقني بقيت مستمرة من قبل الامبريالية العالمية .

المخاطر البيئية والاجتماعية والنفسية في هذه الفترة و التي اصطلح على تسميتها (مابعد الصناعية) والمتمثلة في التلوث البيئي والأقليات ، والاغتراب ، وارتفاع معدل الجريمة والتفكك العائلي ، الأمر الذي حدا بمجموعة من الباحثين والمهتمين على التنبيه إلى المخاطر الناتجة من تلك المشاكل على الدول المتقدمة والتي صاحبها في نفس الوقت محدودية النمو في الدول النامية . لأجل ذلك نجد أن مدرسة الاقتصاد السياسي تدعو إلى المضي بخطى واثقة في النمو الاقتصادي ، حتى وأن كان باطئناً ، على أن يوزع ناتجه توزيعاً عادلاً ، بينما مجموعة من علماء الاقتصاد يعبرون على أن الحاصل الكلي للنمو وحده ليس مؤشراً فاعلاً لأداء أي مجتمع من المجتمعات . وجهة نظرهم ، بالرغم من السعادة ، أمر نسبي ألا أنها يجب أن توسع القاعدة العريضة ، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً ، حتى نستطيع بعدها القول إن هذه الدولة قد حققت نمواً معتبراً وأن أداتها السياسة فاعلة .

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذي على الدول النامية اتباعه ، يجب أن يكون مختلفاً عن النموذج

الغربي ، فالتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات يجب أن تستند إلى خطط يصنعها المجتمع وفقاً لما يحتاجه بالفعل ، وأداتها في ذلك ملكية تامة لمقدراتها ، والمتمثلة في هذا الجانب في امتلاكها لمقرراتها . إن النظرية العالمية الثالثة " فكر معمّر القذافي " ، في جزئها الثاني (حل المشكل الاقتصادي) حددت الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي لكي تحقق التنمية الاقتصادية المبتغاة على هذا النحو :-

1- النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تبشر به النظرية العالمية الثالثة ، هو نشاط إنتاجي يهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع الحاجات . إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع . (1) هذا لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن الادخار غير مسموح به ، بل بالعكس فإذا ما ادخر أحد الأفراد من حاجاته ومن إنتاجه الذاتي ، دون استغلال أو سرقة لحاجات ومجهودات الآخرين ، فلا بأس بذلك .

2- إن سعادة وحرية الإنسان تكمن في تحرير حاجاته ، وأن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته .. ففي الحاجة تكمن الحرية . ووظة الحاجة تؤدي في جل الأوقات ، إلى استعباد إنسان لآخر ، كذلك الاستغلال نجد أن سببه الحاجة ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجة الإنسان ، من هنا نجد أن النظام الاشتراكي الجديد . (2) قد أتى ليحرر حاجات الإنسان المادية والمعنوية ، الأمر الذي نتج عنه تحقيق حريته .

3- إلغاء نظام الأجرة وقيام نظام الشركاء ، فنظام الأجرة يقوم على استغلال أرباب العمل للعمال ، إلى جانب أن نظام الأجرة يخلق نوعاً من عدم المساواة الذي يؤدي إلى خضوع العمال إلى أرباب العمل . إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد ، إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره . (3)

من هنا نجد أن خلاص الأجراء من الظلم والعبودية ، هو قيام نظام الشركاء الذي تتحقق فيه أدمية الإنسان ، وتنتفي فيه تلك العلاقة الظالمة الموجودة بين العامل ورب العمل ، لأن الجميع يصبح شريكاً في الإنتاج وظاهرة البطالة ، إلا أنه في نظام الشركاء يزداد الإنتاج لتزداد الحصة ليمت الإشباع الأمثل للحاجات .

4- المساواة بين عناصر الإنتاج ، إن عناصر الإنتاج مهما تعددت فهي لا تخرج عن كونها ثلاثة عناصر أساسية ، هي مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج ، وهي متساوية من حيث أهميتها في العملية الإنتاجية ، لأنها لا تتحقق إلا بوجودها ، لأجل ذلك فإنه يجب أن تكون متساوية الحصر ، وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة . (1)

5- في المجتمع الاشتراكي الجديد يتم القضاء على كل مظاهر الاستغلال وعوامله المتمثلة في الأجرة والاتجار والإيجار .

6- الملكية ، النظام الاشتراكي الجديد عرض حل مشكلة الملكية على النحو التالي :-
الحاجات الضرورية كالسكن والمركوب والمعاش ... وُجب أن تكون ملكيتها خاصة ومقدسة . ملكية وسائل الإنتاج يجب أن تتم في حدود إشباع الحاجات ، وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها . ملكية اشتراكية يكون فيها المنتجون شركاء في الإنتاج لا أجراء ، ولما للأرض من أهمية

أوضح النظام الاشتراكي الجديد بأن الأرض ليست ملكاً لأحد ، ولكن لكل إنسان الحق في استعمالها ، والانتفاع بها في حدود قدرته ، وإشباع حاجاته دون استغلال للآخرين .

7- النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد إما أن يكون إنتاجياً ، ويكون فيه العمال شركاء لا أجراء ، كما أوضحت سالفاً . وإما أن يكون خدمة عامة يؤديها الفرد إلى المجتمع ، ومقابل ذلك يتكفل المجتمع بإشباع حاجات من يقومون بأدائها . وإما أن يكون منتجاً لصالح نفسه دون استغلال للغير وفي حدود إشباع حاجاته .

في اتباع وتطبيق هذه المبادئ تتحقق التنمية الاقتصادية الفاعلة ، لأنها غاية النشاط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري .

التنمية السياسية :

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية للإشارة إلى مجموعة من المعلومات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية ، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية . على أن أساليب المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر بينما في الواقع لا نجد للديمقراطية إلا أسلوباً واحداً ونظرية واحدة فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية . (2) على أنني بعد أن أعرض وجهات النظر المختلفة في هذا المجال ، سأتناول الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم التي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في فصلها الأول .

على أنه مهما كان نوع التنمية السياسية المبتغاة ، يجب أن نقوم وتقدم حلولاً لمشاكل الجماهير ، فعلى المجتمع المدني والدولة على وجه العموم ، القيام بدورها بكفاءة عالية ، التي منها تحقيق الأمن لأفرادها ، ورفع مستواهم المعيشي ، ومواجهة المشكلات الداخلية ، وحل الصراعات المحلية ، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها .

على أية حال ، في مجال التنمية السياسية ، هناك جدل واختلاف واسع في وجهات النظر التي تناولتها ، فهل النظام البرلماني والجمهوري الغربي يعتبر أكثر النظم السياسية تطوراً ؟ أو هل النظم الشيوعية ، التي توصف في بعض الأحيان بالاشتراكية ، تقدم لنا نموذجاً مثالياً لشكل الحكومات ؟ أو هل النظام الجماهيري الديمقراطي القائم على سلطة الشعب ، والمشاركة السياسية التامة للجماهير يقدم لنا الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ؟ هل علينا ، نحن شعوب الدول النامية ، أن نعتبر النظم السياسية ، على مختلف أنواعها ، والسائدة في العالم الغربي تمثل نموذجاً عصبياً للدول النامية للاقتداء به . وكما هو متوقع في الشرق والغرب على حد سواء ، في دعواهم وكتاباتهم وتراثهم الفكري ، يمجدون نماذج وأنظمة الحكم السائد لديهم ، والأكثر من ذلك نجدهم يصنفون على هرم الحضارية متناسين أن الآخرين أيضاً ، لديهم موروثهم الحضاري الذي يجعلهم يتمسكون باختياراتهم .

الموند وباول " اللذان أسهما إسهاماً جديراً بالملاحظة في إثراء حقل التنمية السياسية ، اعتبرا أن الوظائف المختلفة والتخصص للوكالات والفروع الحكومية ، إحدى المظاهر المهمة في التحضر ، فنجدهما يعتقدان أن المجتمعات الأكثر بدائية هي تلك المجتمعات التي تتعدد فيها الوظائف للقائمين عليها . فهم يقومون بكل شيء . (1) على أنني أتساءل ، إن كان ما يعتقد أنه صحيح ، لماذا لم يوضحا خصوصيات تلك النظم ؟ وما هي الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟ ولماذا هذا المقياس ؟ باعتبار

أن الظواهر الاجتماعية ، بما فيها الظاهرة السياسية لا تحتل هذه الأحكام القيمة المتحيزة ؟ إلى جانب ذلك نجدهما يعتقدان أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي لديها تخصص في الوظائف الموكلة إلى الأفراد والمؤسسات المتخصصة ، لأنهما يعتقدان أن هذا التوزيع يسهم في عملية صنع القرار الجماعي ويحد القرار الفردي ، متجاهلين عن قصد أو غير قصد أن القرار الحزبي هو في مجمله فردي حتى وإن كان ليس فرداً ، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق ، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة . (2) على أنه تجدر الإشارة هنا إلى التخصص وتقسيم العمل ، حتى في العالم الذي يعتقد أنه بدائي ، لديه آلية لتوزيع المهام والاختصاصات القائمة على التجربة وتراكمية الخبرة . في المقابل نجد الشيوعيين يرفضون الوصف والتوصيف الرأسمالي ، ويعتبرون أن التنمية السياسية وفقاً لذلك هي ضرب من الخيال ، ويعتقدون أن نماذج النظم الاشتراكية للحكم هي تجسيد للعنصرية ، فنجدهم يرفضون المذهب الرأسمالي الحر السائد في الغرب ويصورونه على أنه تمثيلية يدفع ثمنها العمال ، إلى جانب ذلك يشيرون إلى أن اهتمامات العمل الكبيرة في العالم الغربي ، قد أدت إلى فساد النظم السياسية ، بما فيها الأحزاب السياسية والنظم والمؤسسات الحكومية الأخرى .

وبالرغم من أن الشعوب في الغرب تواصل انخداعها بوهم الحرية ومحدودية مشاركتها في النظام السياسي . لكن الحقيقة والكلام مازال للماركسيين ، إن هذا الأمر لا يمس أصحاب رؤوس المال الكبيرة الذين هم فقط لديهم فرصة للعب أنوار سياسية مهمة ، بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من ذلك ، نجدهم يجادلون بأن التشريعات الغربية تعكس اهتمامات الفئات الغنية التي تجني الفوائد الطائلة من خلال الشركات والمؤسسات المالية الرأسمالية ، ويتجاهلون مطالب ورغبات وحاجات العمال الأجراء . لأجل ذلك هم يطرحون بشدة حتمية وضرورة الثورة في الغرب الرأسمالي ، باعتبارها إحدى العوامل المهمة إذا ما أراد العمال والفئات الكادحة إيجاد مجتمعات مقامة على العدل ، على أساس من الكل حسب قدرته ، إلى الكل حسب حاجته . لأول وهلة تبدو هذه الثورة مقبولة لأنها تحقق العدالة ، ولكن ما الضمان أن لا تسيطر فئة قليلة التي في الغالب تكون الحزب الشيوعي الذي في ظاهره يمثل إرادة العمال ، الأمر الذي ينتج عنه إدارته للنول وجل الشواهد الماضية شاهدة على ذلك بطريقة ديكتاتورية ، هذا سيجعل من الثورة التي انشأت الدولة غنيمة لتلك الفئة . لأنه من الناحية التطبيقية ، وكما أشرت ، فإن الأحزاب الشيوعية أصبحت مؤسسات حكومية دائمة . فتجاهلت الحقوق المدنية والحريات إلى جانب ، تبنيها لنمطية النمو الثابت لبروقراطية الدولة ، إلى جانب أنها جعلت من أولوياتها التقدم الصناعي والمحافظة على نظامها السياسي في مواجهة تأثير الرأسمالية الغربية الامبريالية ، الأمر الذي صدق معه أن الاشتراكية لم تتحقق بعد لكي نقول أنها انهارت ، من أهم الانتقادات التي وجهت إلى المسار الاشتراكي للتحضير ، إن الملكية العامة لوسائل الإنتاج وضمان أجور العمال والعمل قد أسهمت في الحد من القوة الاقتصادية في الإسهام بطريقة فعالة في نوعية الإنتاج ، وتحسين المستوى الاقتصادي بما يحقق عائداً كافياً إلى جانب أثره في محدودية النمو الاقتصادي نفسه ، وتدني مستوى الخدمات والسلع المنتجة .

في هذا الخضم دول العالم النامي تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها ، والحد من سيطرة الإيديولوجيات الشرقية والغربية على حد سواء في مجالها الثقافي والسياسي . فهي تأمل أن تطور نظماً وأنواعاً من السلطة التي تتلاءم مع اقتصاداتها الضعيفة بفعل الغرب الامبريالي ومؤسساته المالية ، لأجل ذلك وبيع بعض الاستثناء نجد أنماط الحكم في الدول النامية تتذبذب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

فالمشكلة الرئيسية في الدول النامية ، هي أنها تخلفت إلى حد ما من التطور الاقتصادي ، بالمقارنة بذلك الذي حدث في الدول الصناعية ، فالازدحام السكاني ، وضعف الإنتاجية وضعف التبادل التجاري وتغلغل النفوذ الأجنبي ، أصبحت من السمات المرافقة والثابتة للدول النامية . الأمر الذي جعل من تعريف الدول العصرية يختلف باختلاف المعطيات الخاصة بالفكر السياسي السائد والموروث الثقافي إلى جانب الحجم والموقع ، على أنني أعتقد جازماً أن الدولة العصرية التي ستسود القرن القادم هي الدولة القومية التي أسسها المعنوية اللغة والدين والتاريخ وأسسها المادية المصالح الاقتصادية الواحدة والأصل والعرق .

فالثقافات الوطنية في كل المجتمعات تنهج في تعريفها للعصرية السياسية وفقاً لنسقتها القيمي السائد . فاختيار النموذج المثالي للنظام السياسي من وجهة نظر علماء السياسة والتنمية السياسية ، يعتمد على الفلسفات المحلية والقيم المنظمة فالبعض ، وأعني هنا الدول النامية ، تفضل النموذج الغربي الرأسمالي والبعض الآخر يفضل النموذج الشرقي الشيوعي . إلا أننا هنا نعتقد أن النموذج الذي يعتمد على إرث الإنسانية في معاناتها وكفاحها من أجل الخلاص من أنظمة الحكم التقليدية ، هو المتمثل في النظرية العالمية الثالثة الفصل الأول (حل مشكلة أداة الحكم) .

فالديمقراطية في الكتاب الأخضر ترتبط بالشعب وتفرض أي شكل من التدخل بين الشعب والسلطة ، لأجل ذلك اعتبرت هزيمة الديمقراطية هي هزيمة الشعب للشعب نفسه ، وأن الاحتلال أي أداة من أدوات الحكم سواء أكان مجلساً نيابياً أو حزباً أو طائفة من طبقة هو بمثابة الوسيط بين الشعب والسلطة والذي ينجم عنه في واقع الأمر إسقاط للديمقراطية الحقيقية فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابي التي يتباهى الغرب بأنها أفضل الأشكال لتحقيق التنمية السياسية للمجتمعات النامية .

إن قيام المجتمع الجماهيري على أنقاض أدوات الحكم السائد في عالم اليوم يشكل اختياراً تاريخياً على طريق حل مشكلة أداة الحكم والتي تعد من المشكلات السياسية الجوهرية التي تواجه البشرية . إن هذا المجتمع أي المجتمع الجماهيري والذي يمثل حلم البشرية لتحقيق التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية الكاملة ويتم فيه تدمير كافة أشكال الاحتكار حتى يتسنى للإنسان أن يكون حر الإرادة متحرراً من كافة أدوات القهر السياسي ، ويمارس سيادته وسلطته من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعد الأسلوب العملي والصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة . فالديمقراطية المباشرة لسلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط ولكنها أسلوب بنائي متكامل ، فالمؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية .

إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية ، هو نظام حكم غير ديمقراطي . إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الأسلوب . المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية .(1)

إن الحل الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة للمشكل السياسي ولتحقيق تنمية سياسية فاعلة يشعر فيها الإنسان بأدميته ويحافظ على كرامته ويمتلك فيها مقدراته المتمثلة في السلطة والثروة والسلاح ،

ليس حلاً دوبيأ خيالياً بل أنه نتاج الفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الوصول إلى الديمقراطية ، وهي الثمرة النهائية للكفاح من أجل الديمقراطية .

التنمية الاجتماعية :

المفكرون الاجتماعيون اختلفوا في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه ، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعي ، بينما نجد فريقاً آخر يرى بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن ، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة ، أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن المهتمين بالعلوم الانسانية والاجتماعية على وجه الخصوص تعني التنمية الاجتماعية لديهم بأنها عملية يتم فيها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع . كما أنها تعني لدى المختصين بالعلوم السياسية والاقتصادية بأنها الوصول بالإنسان إلى حد المعيشة أو مستوى لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم الدولة والمجتمع بتوفيره ، تتكاثف فيه كل الجهود والإمكانات المتاحة للمحافظة عليه .

على أنها لدى المصلحين الاجتماعيين تعني توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب والدخل الناتج عن ذلك العمل ، إلى جانب الأمن والأمان الاجتماعيين والتمتع بكافة الخدمات الاجتماعية المعنوية .

نخلص من هذا إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد . (1)

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات وإنما تشمل على العديد من الجوانب منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد لها الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها ، إلى جانب أنها تقيم بناءً اجتماعياً جديداً ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات .

على أية حال هناك جدل قائم حول مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية هو أعظم بكثير من ذلك الذي نجده يتناول التنمية السياسية والاقتصادية ، فكيف يتسنى أن نفرق بين ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة وتلك غير المتقدمة أو التي هي في طور النمو . الثقافة الغربية الإمبريالية في جل الأوقات جاهزة لتقديم عروضها الخاصة بالترقية ، فهم يعتقدون أن المجتمعات التي هي في طور النمو هي مجتمعات بدائية ومتخلفة والمجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات العصرية الصناعية . فالمجتمعات البدائية والكلام مازال كلامهم تمتاز بالمؤسسات غير الرسمية ويتمركز القوة في يد فئة قليلة ، وغياب المشاركة السياسية وتفشي ظاهرة الأمية ، والعيش في جماعات محلية مغلقة ، وارتفاع نسبة المواليد والوفيات وتدني وانعدام الحراك الاجتماعي والجغرافي . في المقابل نجد المجتمعات العصرية المتقدمة تمتاز بالمؤسسات الرسمية المتخصصة وارتفاع مستوى المشاركة السياسية ، وانخفاض نسبة الأمية إلى جانب تعقد ورسمية العلاقات الاجتماعية .

في مجال التنمية الاجتماعية استخدم المهتمون مصطلحات ومقاييس مثل الحضرية والحراك الاجتماعي والتكامل والبناء الاجتماعي كخصائص لأنظمة التنمية الاجتماعية وعلى أساسها صنفت المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات بدائية متخلفة فاعتبروا أن النول الصناعية هي أقرب إلى

المجتمعات المتقدمة بينما الدول ذات النشاط الزراعي أقرب إلى المجتمعات البدائية متناسين أن هناك نوعاً من التكامل والاندماج الضروري للنشطين الزراعي والصناعي . وأن الخصائص المشار إليها توجد بطريقة أو بأخرى في كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو هي في طور النمو . على حال هذه التفرقة تقود إلى العديد من الاختلافات فعلى سبيل المثال هل المجتمعات آكلة لحوم البشر أكثر تخلفاً في الخصائص الاجتماعية من تلك المجتمعات التي يموت فيها البشر بأعداد هائلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . (1)

هل الوحدة والأنانية والاعترا ب الناتج عن الأسرة الزوجية أفضل من الأسرة الممتدة حيث نجد الأجداد يعملون كمربين للأحفاد إلى جانب ما يمثلونه من أوجه التسلية والترفيه لهم ؟ الأكثر من ذلك ما الذي يجعل الفرد يفضل التلوث والاعترا ب في الأحياء الفقيرة الملحقة بالمدن الصناعية عن الحقول المفتوحة والجو النظيف في قرية زراعية حتى وأن كانت حسب تصنيفهم متخلفة .

على أية حال هنا لا أرغب في أن أترك انطباعاً بأن الدول الصناعية هي دول متخلفة اجتماعياً وأن المجتمعات ذات الاقتصاديات غير الصناعية هي مجتمعات متقدمة اجتماعياً . إلا أنه في الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية تدفع ثمناً باهضاً ومعاناة جمة في تحقيقها لبرامج التنمية فيها على وجه الخصوص التنمية الاجتماعية . على أن هذه المعاناة لا تخلو منها المجتمعات التقليدية . لأجل ذلك لا يجب بأي حال من الأحوال أن نقارن النمو بالصناعة فقط ونتجاهل مجموعة أخرى من العوامل السياسية مثل المشاركة السياسية الفعالة والمستوى الصحي والتعليمي إلى جانب كوكبة أخرى من الحقوق الإنسانية والتي يتم تجاهلها عن طريق القصد في جل المجتمعات الصناعية التي اعتبرت متقدمة فلكي تؤتي التنمية الاجتماعية ثمارها لابد من إيجاد نظام سياسي أساسه الاحترام التام للعلاقات الاجتماعية المكونة للإنسان الاجتماعية .

إن النظرية العالمية الثالثة الركن الاجتماعي تتناول التاريخ الإنساني على أساس أنه حركة جماعية أي حركة أقوام يرتبط بعضهم البعض بعلاقات اجتماعية بدءاً بالعلاقات الأسرية ثم القبيلة ثم الأمة وعلاقتها القومية ، فالرابطة الاجتماعية لها أهمية ودور في تحريك التاريخ الإنساني باعتبارها هي الرابطة الوحيدة التي تتوفر لها النشأة بين بني البشر وهي القائمة والدائمة بالوجود نفسه فالبناء الطبيعي للمجتمعات البشرية يتكون من الأسرة والقبيلة والأمة وكل منها نسق اجتماعي تقدم للفرد الحماية والأمان . إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسي يتعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات أي الحركة القومية لكل أمة .

فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي وهي التي يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسي كدولة بتكوينها الاجتماعي كقبائل وعشائر وأسر . (1)

إن في تحقيق ذلك نجد التنمية الاجتماعية التنمية المناسبة لتحقيقها ، فالتنمية الاجتماعية ليست عملية سطحية تتضمن تغييراً شاملاً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها في خلق مجتمع متجانس . أما فيما يخص النظام التعليمي ، فإن أساليب التعليم السائدة الآن ويدعم من الأنظمة الامبريالية الغربية تعمل على احتكار العلوم والمعارف على الغير بالقدر الذي يخدم مصالحها وهذا بدوره يمثل عائقاً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان النامية ، إن المجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة معادية للحرية . (2)

فالنظرية الجماهيرية تؤكد أن المعرفة حق من حقوق الإنسان وأن مبدأ الحق في الحصول على التعليم يجب أن يكون مكفولاً للجميع وترك الحرية للأفراد في الاختيار كل حسب قدراته وميوله .
فالمعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك . (3) من هنا نجد أن الخطط التعليمية المقامة على أسس النظرية الجماهيرية لابد لها من أن تحتل الأولوية فلكي يكون التعليم فعلاً يجب أن يضع المجتمع الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير كل أنواع التعليم فتحمي الأمية ويرتفع المستوى الصحي وتتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهها في مسيرتها نحو التقدم ونحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها .

على أن السؤال المثير للجدل في مجال التنمية الاجتماعية هو ذلك المتعلق بالثقافة والدين واللغة ، بمعنى آخر الاختلافات العرقية ، فهل المجتمعات المتقدمة ، عرقياً نجدها منسجمة أم لا ؟ هل الثقافة الاجتماعية مؤثر على التماسك الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي ؟ كيف تنظر الدول إلى الاختلافات المتعلقة بالاللهجات المحلية وهل هي تشجع على اللغة الرسمية ؟ كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة اجتماعياً مع المجموعات العرقية التي تسعى وتناضل من أجل نيل استقلالها . من الواضح أن ليس هناك نقطة تسهم في تكوين الاختيارات بين التجانس الثقافي وعدمه . على أنني أوردت هذه النقاط ليس للتفاضل ولكنها حالات نجدها شاخصة في بعض الدول وغائبة في أخرى على أنه سواء أكانت الدول عرقياً متجانسة أم لا فهي تعتبر متقدمة إذا ما كانت تحافظ على حقوق وحريات سكانها وتتيح لهم فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

على أية حال إن الدين يعد ركناً أساسياً من أركان الشخصية للأمة وعامل من أحد العوامل المهمة في خلق التجانس داخل المجتمعات المختلفة ، فالقاعدة السليمة هي أن لكل قوم ديناً ، والشذوذ خلاف ذلك ، على اعتبار أن انطباق العامل الاجتماعي مع العامل الديني يحصل مع الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتنمو سليماً .(1)
هذا بطبيعة الحال لا يعني عدم إمكان اشتراك أكثر من قوم في دين واحد . إلا أن وجود أكثر من دين داخل الجماعة الواحدة قد يعرضها إلى الانقسام وبالتالي يؤثر سلبياً على تحقيق التنمية الاجتماعية المبتغاة .

كذلك نجد أن اللغة الواحدة تعتبر من العوامل المهمة في صنع التقدم لأي مجتمع من المجتمعات كما أنها وسيلة فاعلة لخلق التجانس ، فاللغة تعتبر جزء من التراث الثقافي ومعبرة عنه في نفس الوقت فهي نتاج اجتماعي كمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها بالإضافة إلى أهميتها في الإدراك الاجتماعي ، والتفكير ومعرفة الذات والآخرين وهي لأجل ذلك ضرورة للوجود الاجتماعي . في هذا نجد أن البشرية مازالت حقاً متأخرة مادام الإنسان لا يتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثه وليست مكتسبة ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية تبقى مسألة وقت مالم تنتكس الحضارة .(1)

فيما يتعلق بمسألة الأقليات فقد ظلت هذه المسألة منذ أقدم العصور وحتى الآن تنتظر حلاً عادلاً وسليماً ولم تتمكن حتى الآن الأنظمة السياسية من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الأقليات ، وهذا ناتج عن تجاهل الرابطة الاجتماعية للجماعات البشرية وقيام هذه الأنظمة السياسية على أساس متعارض مع الوضع الاجتماعي فالنظرية العالمية الثالثة التي تدعو إلى قيام الدولة القومية على أسس سياسية واجتماعية متينة تحل فيها مشكلة الأقليات بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه وحريته في إطار المجتمع

الجماهيري من الناحية السياسية والاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية فالأقلية لها صفة اجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنع أو الخلع (2).

هذا بالنسبة للأقلية التي لا قومية لها أما الأقلية التي تنتمي إلى أمة فإطارها الاجتماعي هو أمتها ولها الحق في إنشاء دولتها القومية والشواهد كثيرة على انتصار العامل القومي في يوغسلافيا السابقة " الاتحاد السوفيتي السابق " .

ونحن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية يجدر بنا أن نقدم توضيحاً مهماً وهو ذلك المتعلق بتقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف ، والذي ربما يقود إلى نوع من سوء الفهم بطريقة أو بأخرى . لنفرض أن كل الأقاليم وسكان المجتمعات الفقيرة امكاناتهم الاقتصادية والمتعلقة بالثروة نادرة الأمر الذي رتب مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية هذا على وجه العموم ، على أنه في المقابل نجد أن هناك مناطق جغرافية وسكانية جد فقيرة في المجتمعات المتقدمة ، ومناطق جد غنية في المجتمعات الفقيرة ، لأجل ذلك فإن مشكلة التنمية نجدها ليست قاصرة على التفاوت بين المجتمعات الفقيرة والغنية في المجتمع الواحد .

باختصار هنا يجب علينا أن نقدم مقياساً ومعياراً للتنمية الاجتماعية الذي يجب أن يكون كميّاً ونوعياً حتى يتسنى لنا أن ننظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها حالة رضا عقلي ومعنوي أكثر منها حالة مادية يمكن ملاحظتها وقياسها . لأجل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الناس الذين بالإمكان اعتبارهم متطورين اجتماعياً هم أولئك الناس الذين يشعرون بالسعادة . أخذين في الاعتبار أن السعادة حميدة جداً عندما يتعلق الأمر بقياسها وتقييمها . على أنه بالإمكان اعتبار المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تتوازن فيها القيم المادية والروحية . لأجل ذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفاً واسعاً وفعالاً يميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة .

فالتنمية على أية حال في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي من استخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف ، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم الذي ينشده.

ما يجب أن نؤكد في نهاية هذا البحث هو أن العالم ، كل العالم بحاجة ماسة إلى آلية تقدمية جديدة ، لا تقوم على أساس النمو الاقتصادي غير المتكافي ، وازدياد ثراء أقلية مقابل ازدياد فقر الأكثرية الساحقة من البشرية ، والتقدم في جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى في الحياة بصورة عامة . إن التقدم المطلوب يجب أن يكون تقدماً تكاملياً لكافة جوانب الحياة بحيث يتوجه في المقام الأول إلى تأمين حياة كريمة للناس وللشعوب كافة في الحاضر والمستقبل . إن مثل هذا التقدم التكاملي لا يصبح ممكناً إلا بعد إزالة أسباب وأثار المشكلات العامة ، واللامساواة في النمو وفي الحياة وهي أمور غير قابلة للتحقيق في ظل اقتصاد السوق غير الخاضع لأي محددات .

إن الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه الآلية المطلوبة في التقدم وكما أشرت سابقاً توجد في المنهج التكاملي الذي يقدمه الكتاب الأخضر في فصوله الثلاثة السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، وبهذا يمكن للبلدان التي لا تمتلك المستوى التقني والإنتاجي وفق معايير الإمبريالية الغربية ، أو تلك التي لا ترغب في أن تسلك طريقها أن تغتتم الفرصة لكي تنهض وحدها بمسؤولية تأمين حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية .

الهوامش :

- 1- عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس ، المغرب ، 1994 ، ص 213 .
- 2- هارلدنبيرت ، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث ، ترجمة محمد الزغيبي وممتاز كريدي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1996 ، ص 27 .
- 3- نفس المصدر السابق ، ص 384 .
- 4- نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الهيئة المصرية للكتاب ، الاسكندرية ، 1995 ، ص 23 .
- 5- حسن إبراهيم ، التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1996 ، ص 84 .
- 6- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الطبعة الكاملة ، مطابع الشروق ، ب . د . ص 95 .
- 7- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .
- 8- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .
- 9- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
- 10- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .
- 11- بوتومور ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة وميض شرارة ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص 63 .
- 12- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
- 13- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .
- 14- محمد أحمد الزعبي ، علم الاجتماع والبلدان النامية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت 1995 ، ص 174 .
- 15- هارلد نبوبيرت ، النظام العالمي الجديد ، مشاكل العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .
- 16- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .
- 17- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 183 .
- 18- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .
- 19- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .
- 20- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .
- 21- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

صرخة الفكر الإنساني

المؤلف / علي شمبات الاسطفي



الناشر / شعبة التثقيف
والتعبئة والاعلام
الطبعة الأولى
الفاغ 1998 ف .

يعالج الكتاب قضايا فكرية هامة وتناقضات عديدة ميزت الفكر الإنساني المعاصر بصراعاته واتجاهاته المذهبية المختلفة ... وقد اتبع الكتاب التسلسل التاريخي بالنقد والتقييم من خلال الواقع الجماهيري وهكذا كانت الإيديولوجية البورجوازية - والليبرالية الاقتصادية والسلطة السياسية (الفيزيوقراطية) والموسوعيون والديموقراطيون والمسارتي محل فحص وتحليل الكاتب كما احتل الاشتراكيون الطوباويون والحركات الفوضوية والثورية والاشتراكية العملية (الماركسية) فصلاً هامة من هذا الكتاب الذي يقول في مقدمته « إن ما ينطوي عليه هذا الكتاب من اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة إنما هو توضيح اتجاهات الفلاسفة والمفكرين المختلفة ».

الحاجة والحرية

حول الحاجة يدور صراع لا حدود له ومشكلة الحاجة مشكلة إنسانية وأساسية وهامة وهي لا ترتبط بالحرية وحدها بل بالوجود الإنساني في جملته وكيفية إشباع الحاجة مشكلة كذلك هذا الملف الذي بين أيدينا يتناول قضايا الحاجة كحالة راهنة وكقضية فكرية ذات أبعاد متعددة .

في هذا العدد نر الاعتماد بالكامل على مواد سبق نشرها ، على أننا ننبه الأخوة المشاركين من أساتذة جامعيين وباحثين متخصصين إلى أن قضايا الأعداد القادمة بين ملف الحالة يتناول قضايا كالاشرابية وحقوق الإنسان والزندقة .. تأمل المشاركة وإرسال الدراسات والمداخلات والملاحظات في هذا العدد .

التحرير

نص فكري	معمر القذافي - الكتاب الأخضر
■ الحاجة والحرية	د . رجب أبودبوس
■ الحاجة والحرية	ارسيان ارسيلان
■ الحاجة والحرية	د . محمد لطفي فرحات
■ الحاجة والحرية	ج . ب سيفها

الحاجة : إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان ، والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان .

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره ، لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها ، إن المحاولات التي تبذلها الدولة من أجل معالجة مشكلة المسكن ، ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي ، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه ، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام ، فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه ، فلا يحق لأحد أن يبني مسكناً زائداً عن سكانه وسكن ورثته بغرض تأجيريه ، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر ، وبناءه بقصد تأجيريه هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان . وفي الحاجة تكمن الحرية .

المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان ، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أي جهة أو صدقة من أحد ، فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي ، بل شركاء ، فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك ، أو يكون حصّة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية ، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان .

المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك . فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لإنسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين .

الأرض : الأرض ليست ملكاً لأحد . ولكن يحق لكل واحد استغلالها للارتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياته ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته ، إنه لو جاز امتلاك الأرض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها وإن الأرض ثابتة والمنتهين بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً .

إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد ، لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير ، وإلا تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد

فالإنسان في المجتمع الجديد إما أن يعمل لنفسه ليضمن حاجاته المادية ، وإما أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو : نشاط إنتاجي من أجل إشباع

الحاجات المادية ، وليس نشاطاً غير إنتاجي أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات . إن ذلك لا إمكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة .
إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط ، إذ أن ثروة العالم محدودة على الأقل في كل مرحلة ، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لا حق لأي فرد القيام بنشاط اقتصادي يفرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته ، لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين . ولكن يحق له الادخار من حاجاته من انتاجه الذاتي وليس من جهد الغير ولا على حساب حاجات الغير لأنه لو جاز القيام بنشاط اقتصادي أكثر من إشباع الحاجات لحاز إنسان أكثر من حاجاته ، ولحرم غيره من الحصول على حاجاته .

إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع .
إن إباحة الانتاج الخاص للحصول على ادخار فوق إشباع الحاجات ، وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك أو استخدامه للحصول على ما هو فوق حاجاتك .. أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غيره ، وتحقيق ادخار غيره على حساب حاجاته ، هو عين الاستغلال. إن العمل مقابل أجره ، إضافة إلى كونه عبودية للإنسان كما أسلفنا ، هو عمل بدون بواعث على العمل ، لأن المنتج فيه أجير وليس شريكاً .

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعته على الإخلاص في الإنتاج هو اعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية ، والذي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في إنتاجها ، مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعته على الإخلاص في الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك الانتاج ، أما الذي يعمل مقابل أجره فليس له باعث على العمل .
(ص 89 - 95 من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر) .

"إنها نظرية تحرير الحاجات ليحرر الإنسان .

وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظلمة السائدة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير ، وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجونه فيها .

إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه ، أو المركوب الذي تركبه أو المعاش الذي تعيش به يمتلك حريتك أو جزءاً من حريتك والحرية لا تتجزأ ، ولكي يكون الإنسان سعيداً لابد أن يكون حراً ، ولكي يكون حراً لابد من أن يملك حاجاته بنفسه .

إن الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك وقد يستعبدك رغم أي تشريع قد يحرم ذلك .
إن الحاجة المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان ، تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب ، والمسكن ، لابد أن يملكها الإنسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة . وإن الحصول عليها مقابل أجره تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ، ويتحكم في حاجاتك الماسة ، حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك ، كما يتدخل صاحب الملبس الذي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً ، يتدخل أيضاً صاحب المركب ليتركك على قارعة الطريق ، ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى .
إن الحاجات الضرورية للإنسان من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية .

إن هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية

. وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ، ومضموناً ضماناً مقدساً . أي أن حاجتك ينبغي أن لا تكون ملكاً لغيرك ، وألا تكون عرضة للسلب منك من أي جهة في المجتمع ، وإلا عشت في قلق يذهب سعادتك ويجعلك غير حر لأنك عايش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاتك الضرورية .

أما قلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الأجراء إلى مجتمعات الشركاء فهو حتمي كنتاج جدلي للأطروحات الاقتصادية المتناقضة السائدة في العالم اليوم ، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتي أساسها نظام الأجرة والتي لم تحل بعد .

إن القوة التهديدية لنقابات العمال في العالم الرأسمالي كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات أجراء إلى مجتمعات شركاء .

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق الاشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على حصتهم من الإنتاج الذي ينتجونه ، وسيتحول غرض الإضرابات العمالية من مطلب زيادة الأجور إلى مطلب المشاركة في الانتاج ، وسيتم كل ذلك عاجلاً أم آجلاً بالاهتداء بالكتاب الأخضر .

أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الاشتراكي الجديد إلى مرحلة اختفاء الربح والنقد ، وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل وبلوغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، وفي هذه المرحلة النهائية يختفي الربح تلقائياً وتتعدم الحاجة للنقد .

إن الاعتراف بالربح هو اعتراف بالاستغلال ، إذ إن مجرد الاعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده . أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة فهي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان .

إن الحل النهائي هو إلغاء الربح ، ولكن الربح هو محرك للعملية الاقتصادية ، ولهذا فالإلغاء الربح ليس مسألة قرار ، بل هو نتيجة تطور للإنتاج الاشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد . إن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح في النهاية . (ص 104-109 من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر) .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

القذافي والثورة الفرنسية

المؤلف : عمر الطاهر



الناشر : شعبة التثقيف

والتعبئة والاعلام

عدد الصفحات : 536 صفحة

إن الانتصار والجرائم في تاريخ الإنسانية لا تقاس بربح أو خسارة بعض المعارك ، إنها تقاس بما يحدث في العمق من إدراك الإنسان لكرامته ، واحترامه لكرامة أخيه الإنسان على مستوى الأفراد والشعوب ، وإن ماتحقق من نوعية على الصعيد العالمي بفضل الثورة الشعبية من الفرنسية إلى الليبية مروراً بالروسية والصينية غدا اليوم مكسباً لا تستطيع أحدث الأسلحة ولا أحدث أساليب الخداع الإعلامي والدعائي أن تزيله وسيرتد عليها ما ان تنتهي الفرص المناسبة لذلك .

الحاجة .. والحرية

د . رجب أبودبوس

هل يمكن تحديد الحاجة أو لا يمكن ولماذا ؟ وماذا يترتب عن هذا ؟ . ما علاقة الحاجة والحرية سلباً وإيجاباً ؟

هل الحرية مجرد إشباع الحاجة أم إشباع الحاجة شرط الحرية ؟ أم أن العلاقة بينهما أوثق وأعمق من أن يكون أحدهما شرط وجوب الآخر ؟

لكي نجيب على هذه التساؤلات التي طرحناها فإنه من الضروري أن نحاول أولاً معرفة ماهي الحاجة .

إن الحاجة حتى وإن تمثلت في الاتجاه نحو الإشباع المادي وكما هو معاش ، مأكّل ، مسكن ، لباس إلخ ... إلا أنها في تركيبها ليست مادية صرفة ، فليست الحاجة إلى الأكل مجرد التهام كمية من الطعام قلت أو كثرت ، وليست الحاجة إلى الملابس مجرد ارتداء كمية من القماش أياً كان نوعها ، وليست الحاجة إلى السكن مجرد سقف وأربعة جدران يؤدي إليه الإنسان مهما تفننا في علاقة السقف بالجدران .

إن للإشباع جانباً نفسياً : فالجوع ليس مجرد فراغ المعدة من الطعام والتهام الأكل في حد ذاته لا يمثل إشباعاً ، إن الإشباع مع أنه يشترط التهام كمية من الطعام ، والتي بدونها ليس هناك إشباع لهذه الحاجة إلا أنه يتجاوز ذلك ، إن كل تعريفات الحاجة تنتهي إلى أنها تؤثر يعاينها الإنسان يحاول حله بالإشباع وهذا التوتر لا يمكن حصره في الوظائف الفسيولوجية كما لا يمكن قصره على الظواهر السيكلوجية ، إنه يؤثر يشمل وجود الإنسان ككل ، أي أن الحاجة تركيب وجودي ونعني بهذا أن الإشباع ليس إلا إنجازاً تتجاوزه الذات حالمًا يتحقق نحو غيره ، أي أن الذات تحدد لنفسها حاجات لكي تسعى لإشباعها ، ولكن حال إشباعها تتجاوزها نحو غيرها أو نحو الحاجة نفسها المتولدة من جديد - إن في هذا التجاوز للحاجة حال إشباعها تحقيقاً للذات وتأكيداً للوجود .

ولكن هذا لا يعني النظر إلى الحاجة من زاوية نفسية فإن إشباع الحاجة يستدعي ضرورة عناصر مادية فإشباع الجوع يستدعي ضرورة تناول الخبز، والملبس تستدعي ارتداء قطعة قماش ، وليس من زاوية أن الحاجة تكون ذاتية أو تكون موضوعية ، بل نتناول الحاجة هنا من حيث هي ذاتية موضوعية وموضوعية ذاتية ، أي أننا نتناول الحاجة من حيث ظواهرها التي قد تكون ذاتية أو قد تكون موضوعية بل من حيث علاقتها بوجود الإنسان نفسه وبحرية الإنسان .

إن العلاقة الخارجية بين الحاجة والحرية واضحة لا نقاش فيها فمن لا يسلم بداهة بأن " الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك وقد يستعبدك رغم أن أي تشريع قد يحرم ذلك " إن مجرد تجاربنا حتي الشخصية المعاشة يعطينا الدليل الحاسم على صدق هذه المقولة ، والكتاب الأخضر صريح في تناول العلاقة بين التحكم في حاجات الآخرين واستعبادهم ولا يمكن أن يتحرر هذا

المحتاج من سيطرة الغير إلا بتحرير حاجاته . كما أن الصراع الذي ينشأ نتيجة هذا التحكم حقيقة ملموسة لا يمنع من اندلاعه إلا وسائل القمع التي في أيدي المتحكمين في حاجات الغير ، سواء في هذا تحكم فرد في حاجات الآخرين أو تحكم " المجتمع - الدولة " في حاجات أفرادهم وستظل حرية الإنسان ناقصة ما دام هناك من يتحكم في حاجته فالاستبعاد والاستغلال سببه الحاجة إلى المعاش وإلى المركوب وإلى السكن وبالتالي لا بد من تحرير هذه الحاجات " فالحرية لا تتجزأ " .

ومع تأكيد النظرية العالمية الثالثة على أن " البيت لساكنه " وأن الأرض ليست ملكاً لأحد ، وأن المعاش حاجة ماسة لا يجوز أن يكون أجره من أي جهة إلا أن مقولة " في الحاجة تكمن الحرية " لا تتعدى هذه العلاقة الصريحة الواضحة بين الحاجة والحرية لتكشف عن علاقة أعمق ولا تقل خطورة عن سابقتها ولقد أدى تجاهل هذه العلاقة أو جهلها في مجتمعات مختلفة إلى نتائج سيئة جداً بالنسبة للإنسان .

ولهذا ولكي نفهم الحاجة لا ينبغي أن ننظر إليها وإلى الإشباع مجرد نظرة مادية خارجية ، أي فقط من خارج الذات نفسها التي تحتاج والتي تعمل على إشباع هذه الحاجة كما فعلت الماركسية حين اعتبرت الإنسان حيواناً اقتصادياً بالرغم من اعتذار أنجلز عن هذه المبالغة بعد فوات الأوان وإنما علينا أن ننظر إليها من داخل الذات نفسها لكي نتبين الطابع الوجودي الذي يطبع الحاجة والذي يهدف إليه الإشباع ، أي جدلية الحاجة والإشباع وعلاقتها بوجود الإنسان .

إن الملاحظة اليومية تظهر لنا أن الحاجة متجددة باستمرار فما تشبع حاجة إلا وعلينا أن نشبع أخرى ، هذا التجدد المستمر في الحاجة والإشباع ليس إلا دافعه الوجود نفسه ولهذا نلمس هنا الارتباط الوثيق بين وجود الإنسان وحاجاته فالإنسان يشبع حاجاته لكي يعيش وهو في نفس الوقت يعيش لكي يشبع حاجاته ، وإن الغاية والوسيلة تلتحم هنا بشكل لا يمكن التمييز فيه بين غاية ووسيلة ، بل يتبادل الإثنان مراكزهما في وحدة جدلية ، وعلى هذا يعتبر الإنسان خالق حاجاته وبالطبع من السذاجة أن نفهم من هذا أن الإنسان هو الذي خلق الحاجة إلى الأكل (1) والسذاجة هنا تأتي من الفصل بين الإنسان من ناحية وحاجته من ناحية أخرى وهذا ما لا نفكر فيه حتى مجرد التفكير بل ما نذهب إليه هو أن الإنسان حاجات والحاجات إنسان أي أن الحاجة نسيج الوجود الإنساني .

إن مقارنة بسيطة ولو عابرة تؤكد لنا هذه الحقيقة أي حقيقة التغير والتطور والتجدد في حاجتنا من فترة لأخرى .

وهذه الجدلية بين الوجود والحاجة ، وتحول الحاجة إلى وجود والوجود إلى حاجة هي محرك التاريخ الإنساني نحو التقدم والتطور ، وهي المسؤولة عن انفصال عالم الإنسان خالق الحاجات عن عالم الحيوانات المتجمد في حاجات محددة ثابتة وأزلية ، إننا لا نستطيع أن نعرف الوجود الإنساني بأنه وجود محتاج ، ففي هذا لا يختلف عن غيره بل نعرفه بأنه وجود خالق الحاجة .

إن صراع الإنسان ضد الطبيعة أولاً حين كانت المسيطرة على حاجاته ثم صراعه ضد أمثاله الذين حلوا محل الطبيعة في السيطرة على حاجات الآخرين حين تمكنوا من تحرير حاجاتهم وإنتاج أول أداة هو بداية التاريخ كما تذهب الماركسية حين تجعل من العلة معلولاً ومن المعلول علة ، بل أن التاريخ بدأ في اللحظة التي وعي فيها الإنسان حريته أي قدرته على تجاوز الطبيعة بل إخضاعها ، بل إن التاريخ هو تاريخ تحرر الإنسان وليس تاريخ تطور أدوات الإنتاج فهذه ليست إلا وسيلة لذلك .

إن هذا الصراع يؤكد الطبيعة الديناميكية والمتطورة باستمرار للحاجات ، ولو كانت الحاجات ثابتة ومحددة لظل الإنسان في مرحلة الجمع والالتقاط إلى الأبد ، وهذا بدوره يؤكد لنا حقيقة أخرى

وهي أن الإنسان في صراعه من أجل إشباع حاجاته إندا يصارع من أجل حريته . ورغم أن الإشباع كما قلنا ضروري للتحرر إلا أن الحرية ليست مجرد إشباع الإنسان لجوعه (2) فقد يكون الجوع محتملاً في سبيل الحرية كما يكون شهى الطعام ذكروها في العبودية .
وحيثما يتوجه بنا التحليل لتكشف لنا العلاقة ، العميقة والثيقة بين الحاجة والحرية : إذ ليس الوجود الإنساني إلا حرية تمارس والإشباع بكل صوره ممارسة للحرية ، فإذا ما قام عازل بين الحاجة والإشباع انتكبت الحرية ، وبدون هذه الحرية لا معنى لوجود الإنسان إذ الحرية هنا تقوم في العلاقة بين الحاجة والإشباع ، كما أنه في الخلق المستمر للحاجات تكمن حرية الإنسان ، ولذا ، إذا ما أوقفنا هذا الخلق نكون قد قضينا على هذه الحرية وجمدنا الوجود الإنساني بحيث لا يكون هناك فارق بين عالم الإنسان وعالم الحيوان .

إذن فإن مقولة " في الحاجة تكمن الحرية " لا تعني فقط من حيث التحكم الخارجي في حاجات الإنسان من قبل آخرين أو من قبل المجتمع أو قديماً من قبل الطبيعة ، بل أن عمق المقولة هذه يبدو واضحاً حين نتفحص العلاقة الوثيقة بين حرية الإنسان وخلق الحاجات .

لقد قلنا إن خلق الحاجات وإشباعها والذي يعني أنطولوجياً تجاوزها وإسقاطها من الحساب هي ممارسة للحرية ، فالحاجة دافع من ناحية لأنها تدفع الإنسان إلى الإنتاج والابتكار وهي هدف من ناحية أخرى لأن كل إنتاج وكل ابتكار يهدف إلى إشباع الحاجة ، إن جدل الحاجة والإشباع هذا لا يمكن أن يتبلور ويزدهر إلا بوجود الحرية أو بحرية الوجود ، إن الحرية بين الدافع والهدف لا يمكن أن تتم إلا إذا لم يكن هناك عائق يمنع هذه الحركة التي فيها أيضاً تكمن سعادة الإنسان وفي غيابها شقاؤه

وإضافة إلى ما سبق يمكن أن نميز في الحاجات عموماً بين الحاجات الواقعية ونعني بها تلك التي لا يمكن تأجيل إشباعها ، والحاجات التطلعية والتي رغم كونها حاجة يمكن تأجيل إشباعها ولكن مع هذا فإن كل حاجة قد تكون واقعية من ناحية وتطلعية من ناحية أخرى بالنسبة لنفس الإنسان كما أنها نسبية من إنسان لآخر ، ولهذا لم يحدد الكتاب الأخضر الحاجة فعلى الرغم من قوله " إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من اللبس والطعام حتى المركوب والسكن " إلا أنه لم يحدد - وهذا منطقي - اللبس ولا الطعام ولا المركوب والسكن ، وقد ترك تحديدها حراً فكل إنسان حر في تحديد حاجاته والعمل على إشباعها ولكنه يضع لذلك شرطاً لا يناقض الحرية سنتناوله في حينه .

لقد قلنا إن الحاجة قد تكون واقعية وقد تكون تطلعية فإن تتخذ الدراجة مركوباً لا يمنع من التطلع إلى اتخاذ السيارة مركوباً أو الطائرة ... الخ .

والنظرية التي تتبع من فهم عميق للإنسان باعتباره إنساناً لا ملكاً ولا شيطاناً لا تنفي حق الإنسان في التطلع إلى الأفضل ولا تحول دون تحقيق هذا التطلع ، إن القناعة التي حاول الأغنياء إقناع الفقراء بأنها كنز هي في الحقيقة قبر ..

إن الجانب التطلعي في الحاجة يتصف بأنه يمكن تأجيل إشباعه ، هذه الصفة تكشف لنا بشكل واضح وصريح عن طابع الحاجة كحافز على العمل والإنتاج لأنه في هذه " الحاجة التطلعية " تتأكد ذاتية الإنسان الخاصة واختلافه عن غيره من حيث الذوق والتفضيلات . وبدون هذا سبّتحول كل إنسان نسخة طبق الأصل من نموذج ميتافيزيقي " النوع الإنساني " كما أراد له ماركس وفويرباخ قبله (3) .

والحرية هي العلاقة بين " الحاجة الواقعية " و " الحاجة التطلعية " أو بمعنى أدق هي المسؤولة

أولاً عن خلق " الحاجة التطلعية " وتحويلها إلى " الحاجة الواقعية " تجاوز الذات عند الإشباع وبالإشباع نفسه . إن في خلق الحرية " الحاجة التطلعية " والعمل على تحقيقها يكمن سر التقدم والتطور ، وأي تدخل في هذه الجدلية بين الواقع والمستقبل في الركود بالنسبة للإنسان والتخلف بالنسبة للمجتمع وجعل الإثنين بدون مستقبل .

إن أعز الحاجات على الإنسان وأشدّها إلحاحاً عليه لإشباعها هي تلك التي لم يحقق إشباعها بعد ، وهي بهذا الإشباع تشكل تحدياً في وجه حريته ، وهذا التحدي بقدر معين مطلوب بل أن الحرية نفسها تطلب هذا التحدي الذي يؤدي إلى التوتر على أنه يجب أن نفهم من التوتر هذه الهوة التي بين مستوى التطلع ومستوى التحقق ، فإذا كان التحقق يتجاوز بسهولة جداً مستوى التطلع فإنه ينتج عن هذا الخمول ، أما إذا كان التطلع أعلى بكثير من التحقق فإنه ينتج عن هذا اليأس ، في الحالة الأولى لا يوجد أي حافز على التجدد ، أما في الحالة الثانية فإن ربود الفعل المرضية تختلط بالتجديد الواقعي أي " التوتر الخلاق " هو الذي يقع بين اليأس والخمول " (4) إذا كان التحدي الذي تواجهه الحرية بشكل لا تقوى على مواجهته ولا قبل لها به كما في النظامين الرأسمالي والماركسي فإن الحرية تنتكح ومعظم إن لم يكن كل الأمراض النفسية - باستثناء ذات الأصل الفسيولوجي - ليست إلا انتكاباً للحرية ، إن الحرية تقع بين حاجات كلما كانت صعبة المآل كانت أشد إلحاحاً بطلب الإشباع ، وبين واقع لا يعطيها أية فرصة لمحاولة الإشباع ومجابهة التحدي فلا يبقى أمامها غير الأغراض المرضية لتشبع رمزياً ماعجزت عن إشباعه واقعياً .

كيف نحفظ على هذه الحركة الجدلية بين الواقع والمستقبل حرة خلاقة ؟
كيف نحافظ على كينونة الإنسان حراً دون أن يؤدي هذا إلى الفوضى التي تترد على الحرية فتغربها ؟

كيف يضمن كل إنسان يومه الذي يعيشه ومستقبله الذي يسعى إليه دون أن يستعبده غيره أو يستعبد غيره ؟ لنفحص قبل الإجابة على هذه التساؤلات من وجهة نظر الكتاب الأخضر ، وجهتي النظر المتناقضتين في هذا الموضوع لنحدد أبعادهما وحقيقة تناقضهما .

لنفترض من ناحية أننا حددنا الحاجات ، ولنتصور وضع الإنسان في هذه الحالة : وماذا يأمل بعد ؟ إنه على الأحسن يشبع جوعه ويستر عورته ويجد مأوى إليه ثم ليس له أي أمل في أن يطور نفسه ويحسن مستواه ، بمعنى آخر ليس له أي مستقبل يتطلع إليه لقد تحول إلى نكرة حتى بالنسبة لنفسه إذ لم يعد بإمكانه أن يحقق وجوده الخاص وأصبح مجرد " كليشيه " يكرر نفسه كل يوم دون أن يكون في إمكانه التجدد والخلق : إنه إنسان بلا مستقبل ، لقد جمدنا بتجميد الحاجات حرية الإنسان ، وقضينا على الاختلاف وهذا ما حدث في النظم التي تحاول الأخذ بالماركسية ، ففي الاتحاد السوفيتي نجد " جميع حاجات الأمة والأفراد محددة من القمة من قبل المكتب السياسي للحزب ، وتوزيع المنتجات يصدر به قرار مركزي " (5) وتكون الدولة وفقاً لانجلز هي الرأسمالي المثالي (6) .

إن ماركس لم يهتم بمسألة الحاجة وعلاقتها بالحرية كما طرحناها انطلاقاً من " في الحاجة تكمن الحرية " وعلى كل حال ما كان بإمكان مذهب مادي أن ينتبه إلى العلاقة الوطيدة بين الحاجة والحرية ليس فقط في ظواهرها الخارجية بل أيضاً في نواحيها الوجودية .. واهتم فقط بالإشباع المادي بصورة استاتيكية أي على أساس ثابت الحاجة أو على الأقل تحديد سرعة تغييرها وتطورها من الخارج بقوانين ولوائح منطقاً من أن " الحاجة لها مقاييسها كأي شيء آخر " (7) .

لقد أرتأت هذه النظم في محاولتها إيجاد التوازن المفقود بفعل النظام الرأسمالي ، بين الحاجات والإشباع والإنتاج تحديد الحاجات تعسفاً وفرملة عملية خلق الحاجات ، وهذا يعني بصريح العبارة خلق حرية الإنسان .

وفي هذا الخصوص نلاحظ ما يلي :

1- إنه لم يفرق بين خلق الحاجات والذي هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية باعتباره تعبير الوجود ، وبين الاختلاق ، والذي هو كما سنرى ، مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي وكانت نتيجة هذا الخلط قتل الطموح وتعميم الركود ، رغم كل المحاولات بعد ذلك لدفع عجلة الانتاج ، والتي تظل دائماً عرضة للتوقف ، أو على الأقل عرضة للتباطؤ ويتوقف الأمر على فعالية رقابة السلطة الخارجية ومدى تسلطها لأن الانتاج هنا هدف نفسه وبدون بواعث على الإنتاج (8) ولكن مع ذلك ورغم قسوة العقوبات التي وصلت إلى حد الإرسال إلى معسكرات العمل الاجباري وأبسطها الحرمان من بطاقة التموين فإن التباطؤ في الإنتاج والتغيب والتمارض ظل يدين العمال في نظام دكتاتورية العمال ! (9) .

لأسباب اقتصادية ومتعلقة في جزء كبير منها بدرجة التطور خاصة التقني الذي وصلت إليه بعض البلاد ، ونظراً للأهداف الاقتصادية التي وضعت تحت تأثير ظروف سياسية دولية خاصة ، والتي - أي الأهداف - تتلخص في الوصول إلى نفس مستوى النمو في الدول الرأسمالية متخذة بذلك نموذجاً ومعياراً للنمو الرأسمالي (10) وإن كان الطريق إليه يحمل إسم ماركس ، فإنه لوحظ أن سرعة خلق الحاجات لا تتناسب مع القدرة على الانتاج لإشباع الحاجات ، نظراً من ناحية لتأثر هذه بالنظم الرأسمالية السابقة أو المتواجدة معها في أماكن أخرى ، نون أن يقلل هذا من مسؤولية النظام الماركسي في وجود هذا الفارق بين الحاجات والإشباع من ناحية أخرى ، لم يكن أمام هذه النظم الماركسية من حل إلا التحكم في عملية خلق الحاجات هذه من الخارج ، بأن حددت لكل فرد حاجته كماً ونوعاً وطرق إشباعها ، إما مباشرة عن طريق اللوائح والقوانين أو بطريق غير مباشرة بالتحكم في الأجور والذي بدوره يتحكم في تحديد حاجات الأفراد كماً ونوعاً ، وإن كان من المنطق وفقاً للفصل الثاني من الكتاب الأخضر أن تحدد الحاجة " العائد " بواسطة الانتاج ، وليس الأجر هو الذي يحدد الحاجة كما في النظامين الماركسي والرأسمالي وفي كل النظم المبنية على الأجور ، وهذا التحكم في الأجور هو في حقيقة الأمر تحكم في حرية الإنسان ..

والخطأ يكمن في أنه لم يفرق بين الصعوبات العملية المؤقتة والناجمة في جانب كبير منها عن وضع موروث وبين الحل النظري الذي سيظل مطمحاً رغم كل الصعوبات ، والذي يتقدم به الفصل الثاني من الكتاب الأخضر كما سنرى .

أما في مجتمعات أخرى ، ولأنها رأسمالية متطورة تقنياً ولأنها مجتمعات استهلاك ، فإنه يهمها أن تدفع بعملية الخلق هذه إلى أقصى حدودها ، بل زيادة على ذلك تدخلت بواسطة الدعاية والإعلان المستخدم فيهما آخر ما توصلت إليه علوم النفس والاجتماع لكي تستخدم ردود الفعل الشرطية اللاشعورية والرغبات اللا شعورية للمستهلكين لكي توجه وتتصرف في الطلب من أجل الاسراع في عملية خلق الحاجات هذه مما أدى إلى :

1- تبذير خبرات المجتمع بتحويل حاجات تطلعية إلى ضرورات مع وجود نقص في الحاجات الواقعية عند أغلبية المجتمع ، ولجأت الشركات إلى ما يسمى " ميكانيزم الشيوخة " والتي تعني مثلاً أن تغير شركات السيارات في بعض الأمور الطفيفة في السيارة حتى توهم الزبائن بحدثة الموديل الجديد وبشيوخة الموديل السابق (11) .

2- تحول الاقتصاد إلى فوضى وإلى سباق محموم من أجل الربح ولم يعد الإنتاج لإشباع حاجات السوق بل بالعكس لخلق أسواق الحاجة للاستجابة لمتطلبات الانتاج وهذا ما دعاه كولبرايت

الدورة المعكوسة " (12) فمن 8800 منتج صيدلي في السوق فإنه لا يوجد حسب المنظمة الدولية للصحة " ONU " إلا أن 200 منتج ذات فعالية علاجية أكيدة (1339) ومع ذلك فإن الدعاية والاعلان قادرة على تصريف 8600 منتج لا مفعول علاجي لها ، ولولا مصاريف هذه الدعاية والاعلان لانخفضت أسعار السلع إلى النصف (14) وعلى هذا تكون الخسارة من ناحيتين :

- إنتاج ما لا حاجة للإنسان به ثم صرف مبالغ باهضة لجعل الإنسان يحتاج ما لا يحتاج ! .
- 3- تحول عملية خلق الحاجات " إلى " اختلاق الحاجات " عن طريق التكيف والتلاعب والتحكم في الإعلان ، وتحول هذا الاختلاق إلى هوس يطحن الأفراد أنفسهم بدون استثناء .
- 4- الظلم الاجتماعي إذ إن فئة كبيرة من المجتمع تشبع بالكاد حاجاتها الضرورية مع أنها تحقق للقلة حاجاتها التطلعية ، والسرو وراء هذا كله في أن هذه النظم لا تشعر من ناحية بأنها مسؤولة عن إشباع الحاجات التي تخلقها عند الناس كما أنها لا تستطيع ذلك ، لقد أوجد النظام الرأسمالي ضرورة الى اختلاق متواصل لحاجات جديدة تمكن تلبيةها في السوق (15) سعياً وراء الربح وباعتبار أن الربح هو هدف الانتاج الرأسمالي فإنه من المفيد أن يسرع باختلاق حاجات جديدة باستمرار حتى يزداد الطلب بالنسبة للعرض ويمكن للرأسمالية تصريف إنتاجها الذي قد يكون لا لزوم له ومع ذلك يحقق لها أكبر قدر من الربح ممكن .

إن النظام الرأسمالي يعتبر الفرد مجموعات وعلى الفرد في إشباعه لحاجاته أن يضمن تنمية الرأسمال ، إن الحاجات صارت مجال استثمار للرأسمال الذي صارت الضرورات الحيوية وسيلته لمزيد من التراكم (16) لقد أعلن مدير أكبر وكالة دعاية إعلامية " ولتر طوسون أنه " على الامريكان أن يزيبوا استهلاكهم بقدر 16 مليار دولار في السنة لكي يتابعوا نسبة الزيادة في الانتاج " أما الإدارة الفرنسية في تونكين فقد فرضت في العام 1934 على المواطنين استهلاك الكحول " يجب على كل دائرة استهلاك سبعة لترات من الكحول وكل قرية لا تشتري الكمية التي تحددها الإدارة أي سبع لترات لكل نسمة فإنها مسؤولة وملزمة بدفع الثمن حتى وإن لم يستهلك الكحول " (17) . لقد وجدت الرأسمالية في السيطرة على حاجات الانسان ليس فقط مجالا خصباً للأثرياء بل أيضاً طريقة أكيدة للاحتفاظ بخضوعه ، فحين تدفع الانسان إلى اختلاق حاجات جديدة ، فإن هذا يؤدي إلى خلق روابط تبعية تقوده إلى الخضوع (18) إذ كلما اختلقت للإنسان حاجات جديدة وجد نفسه تابعاً أكثر للرأسمالي (19) ، فانقلب بذلك القانون الاقتصادي " الطلب يخلق العرض " إلى " العرض يخلق الطلب " وتحول الخلق إلى اختلاق وغربت حرية الانسان ولم يعد الانتاج لإشباع الحاجة ولكن يخلق ، بأي ثمن ، أسواقاً وحاجات لكي يزيد الانتاج من أجل الربح ، غير أن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح .. وهذه إحدى تناقضات الرأسمالية القاتلة أو ما يمكن أن نسميه ضد الجدول .

إن النظام الرأسمالي كما قلنا يطلق العنان لعملية اختلاق حاجات جديدة وفرضها بكل الوسائل على الانسان ، ونحن نسميها اختلاقاً لأن " الخلق " في ظل الرأسمالية لا يتم بصورة تلقائية طبيعية وفي توازن مع إمكانية الإشباع الآتية أو الأجلة بل يتم وفق " ميكانيزم لا عقلانية " وفي غالب الأحيان إشباعها يتطلب وسائل اقتصادية فوق قدرة الفرد (20) لكنه يرغم على تبني ما يخلقه له السوق الرأسمالي تحت تأثير الدعاية والاعلام المستخدم فيهما أحدث ما توصلت إليه العلوم وفي إطار حضارة الاستهلاك " وإذا كان نجاح مجتمع الاستهلاك - كما يذهب ماركوز - هو الذي يسهم في بقاء علاقات الإنتاج الرأسمالي (21) إلا أن اختلاق الرأسمالية لحاجات جديدة لا يستطيع أغلب

الناس إشباعها سوف يقود إلى الثورة على نظام يخلق حاجات ولا يمكن من إشباعها وهذا يعني توسيع قاعدة الثورة ، إذ لا تقتصر على الطبقة العاملة بل ستضم كل من لا يملك حاجاته ، إنها ستكون جماهيرية .

إن اختلاق الرأسمالية الحاجات ترغبم الناس على تبنيها يعني أن الإنسان ليس حراً في هذه العملية وبهذا يتضح أن الحرية التي تدعيها النظم الرأسمالية وتجعلها تطلق على نفسها نظماً ليبرالية ليست في حقيقة الأمر حرية لأن حرية الإنسان في هذه النظم خاضعة لضغوط خارجية تغريها والنتيجة وإن اختلفت السبل نفس الوضع في النظم الماركسية إن الحرية كما هي هناك مغربة ولهذا فإن التوازن في الحالين مختل : في النظام الرأسمالي بين اختلاف الحاجات والقدرة الحقيقية على إشباعها وفي النظم فإن تحديد الحاجات مباشرة أو لا مباشرة يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإنتاج مما يؤدي إلى تعميم اختلاف التوازن بين الحاجة والاشباع .

إن هذين الحالين يضران بالحرية ويعدمانها ورغم تناقضهما الظاهر فإن نتيجتهما واحدة ففي الحل الأول الأمر أوضح من أن يوضح إذ إن تحديد الحاجات قضاء على الحرية أما في الحل الثاني فإنه باعتبار أن عملية الاختلاق لا تتم ذاتياً وبشكل تلقائي طبيعي وإنما تتم تحت تأثير الدعاية والاعلان مما يجعل الحرية أسيرة ما لم تخلقه تحت وهم أنها خالقتها وتصبح مسيطرة عليها من الخارج في عملية خلق الحاجات لها بالنيابة عنها وفرضها عليها وليست حرة حقيقة في نشاطها الخلاق .

والسبب :

في النظم الرأسمالية كما في النظم الماركسية لم ينظر إلى العلاقة بين الحاجة والإشباع أو بين الحرية الخلاقة وملكية أدوات الانتاج فملكية الدولة لأدوات الانتاج والإنتاج وتحيدها العائد منه على المنتج في شكل أجور قد حدد من الخارج النشاط الخلاق للمنتج وقضى ذلك على حريته كأساس للتطور والخلق .

أما في النظم الرأسمالية فإن الإنسان يدفع نحو حاجات مصطنعة وله أن يتبني أو يخلق من الحاجات ما يشاء دون أن يكون بإمكانه في الغالب إشباعها .

في الحالين لعلاقة بين الإنتاج وخلق الحاجات متوسطة ففي أحدهما متوسطة بالدولة المالكة للإنتاج ولأدوات الإنتاج بحيث أن أي سعي من المنتج لإشباع الحاجة يعوقه تدخل الدولة وفي الثاني متوسطة بالرأسمالي المالك للإنتاج ولأدواته بحيث أن أي سعي من المنتج لإشباع الحاجة التي دفع إليها يزيد في الإنتاج دون أن يحقق المنتج حاجاته وهذا في حقيقة الأمر لصالح الرأسمالي أكثر منه لصالح المنتج : لصالح الرأسمالي أي السعي للإشباع يعني زيادة الانتاج والذي يستولي عليه الرأسمالي ثم أن الإشباع زيادة في الاستهلاك والذي يترجم بزيادة أرباح الرأسمالي . وفي كل هذه الأحوال لا يمكن أن يكون هناك توازن بين عملية " خلق " الحاجات والإنتاج إذن لا يمكن أن تكون حرية حقيقية ، إن الرأسمالي يلعب مع المنتج لعبة الحمار وحزمة البرسيم فكلما دفع المنتج إلى تبني حاجات أكثر لكنه لا يحصل إلا على الأقل وهذا يترجم في نهاية الأمر بإزمة في النظام الرأسمالي بوجود حاجات غير مشبعة وإنتاج غير مستهلك فيقضي السعي وراء الربح على الربح نفسه .

إذن نكرر من جديد السؤال الذي يجمع ما طرحناه في البداية من تساؤلات .
إذا كان إطلاق العنان لاختلاق الحاجات حلاً لا يمكن الركون إليه لأسباب عدة منها التبذير وانحرافات الحاجات واستغلالها من قبل طرف للتحكم في الأطراف الآخرين والهوة التي تزداد اتساعاً بين الحاجة وإمكانية الإشباع فعلى قدر اتساع الحاجات تقل إمكانية الإشباع في النظام

الرأسمالي كما أن تجديد الحاجات يعني الركود والجمود وقتل أي رغبة في التطور والتقدم أي تجميد الإنسان في وضع أبدي والقضاء على حريته كيف نحافظ إذن على هذه الحركة . خلق الحاجات وإشباعها حرة وخلقة ؟ كيف نحافظ على كينونة الإنسان حراً بون أن يؤدي هذا إلى الفوضى التي ترثد على الحرية نفسها فتغريها ؟ .

إن الجواب الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة بسيط وجذري في نفس الوقت : إن الوساطة بين المنتج وحاجاته تعني أن المنتج لا يستهلك إنتاجه بل يضطر للتنازل عنه مقابل أجرة ، والقاعدة السليمة العادلة هي " الذي ينتج هو الذي يستهلك " (26) أي " شركاء لا أجراء " (27) إن أي تدخل يمنع الإنسان من خلق حاجاته والعمل على إشباعها هو تدخل مضاد للحرية وللإنسانية وللنشاط الخلاق المؤدي إلى التقدم كما إن إطلاق العنان واستغلال ذلك من قبل الرأسمالية يؤدي إلى نفس النتيجة وإن اختلفت سبل الوصول .

إن النشاط الخلاق لا يمكن أن يتم وعلى صورته الصحيحة إلا في مجتمع فيه الانتاج يعود لمنتجه في مجتمع " شركاء لا أجراء " وفق هذا المبدأ فقط يحدث التوازن بين النشاط الخلاق وبين الانتاج فالإنسان في هذه الحالة له أن يخلق من الحاجات ما يمكن له السعي لإشباعها أو بمعنى آخر ينتج ما يشبع حاجاته التي خلقها " إن العمل لإشباع الحاجات هو الذي يحدد حدود كل منا " (28) بهذا فقط نحافظ على النشاط الإنساني الخلاق والذي يؤدي إلى التقدم وازدهار الشخص الإنساني دون أن نقع في الفوضى والاستعباد والاستبداد إن الإنسان في مجتمع شركاء لا أجراء يحدد حاجاته بنفسه ودون أي تدخل خارجي كما أن حاجاته تحدد إنتاجه والعكس صحيح أيضاً فإنتاجه يحدد أيضاً من إمكانيات خلق الحاجات لديه وأنه لا يمكن أن يخلق من الحاجات إلا ما يمكنه العمل على إشباعه بالإنتاج أن العلاقة بين الحاجة والإنتاج تصبح بمقولة " شركاء لا أجراء " جدلية بمعنى غير متوسطة بأي طرف غريب عن هذه العلاقة سواء كان هذا الطرف فرد الرأسمالي أو الدولة - اشتراكية الدولة - التي تمثل المجتمع في النظم الماركسية أي أن الحرية تحدد نفسها .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم بإشباع الحاجات هو المحدد للنشاط الاقتصادي كما أن الحاجة تحددها القدرة على النشاط الاقتصادي ، وهذه القدرة مهما كانت فهي محددة إذ تعتمد على الجهود الخاص أن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير " (29) سواء كان نشاطاً خاصاً أو اشتراكياً وخدمة عامة أن الإنسان حر إذن أن يخلق من الحاجات ما يشاء لكنه وباعتبار أن الاستيلاء على أنتاج الغير أصبح مستحيلاً لن يخلق من الحاجات إلا ما يمكنه اعتماده على جهده إشباعه سواء عاجلاً أم آجلاً .

وعلى أساس ما ذكرنا يصبح التراكم الرأسمالي مستحيلاً عند الأفراد إذ أن العلاقة الجدلية بين الحاجة والإنتاج لا تجعل هناك فائضاً في إنتاج الفرد لأن الفائض لا يوجد إلا بالاستيلاء على حقوق الآخرين (30) .
هل معنى أن الإنسان يستهلك حالاً ما ينتج ؟! ألا يستطيع الإنسان أن يدخر ؟ .

منذ إرسطو والتنديد " بالادخار " يبرز بين الحين والحين فأرسطو يؤكد أنه لا يمكن أن يعد شيء ما ثروة إذا زاد عن الحاجة (31) كما يؤكد جيرمي نبتام - 1802 - 1848 أنه إذا ما زادت ثروة الفرد عن حد الكفاية فإن اللذة التي يحصل عليها تزيد بالنسبة ذاتها وإن فإن هذه الزيادة لا فائدة منها بل الضرر لأن هناك من لم يحصل على حد الكفاية (32) ونخلص إلى تأكيد الفصل الثاني من

الكتاب الأخضر على أن " الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر " (33) وإن المقدرة الزائدة عن حاجات الانسان هي حق للأفراد الآخرين (34) ولكن المشكل في الأمر كما رأينا استحالة تحديد الحاجة وبالتالي انطلاقاً من الحاجة فقط لا نستطيع تحديداً يزيد عن إشباع الحاجة إلا أن خلق الحاجات لا يتم في فراغ فالإنسان لا يجلس في غرفة مظلمة ويستترسل في خلق الحاجات بل الحاجة في خلقها تعتمد على معطيات واقعية ولهذا فإن المعيار في معرفة ما يزيد عن الحاجة يقوم في الإنتاج فإذا كان الإنتاج لمنتج وفق شركاء لا أجراء استحالة وجود فائض بالمعنى الرأسمالي وأصبح الادخار الذي يمكن أن ينتج عبارة عن حاجات مؤجلة للإشباع وليس زائدة عن الحاجة وهكذا نكتشف سمة أخرى من سمات العلاقة بين المقولتين " في الحاجة تكمن الحرية و شركاء لا أجراء " أما ما وراء الإنتاج ونقصه به ذلك الإنتاج الذي ليس بالمعنى الدقيق أنتاج منتجين مثل ثروات الأرض أو البحر ... الخ فهو يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع (35) .

وهكذا يبدو لنا أننا أجبنا على السؤال الذي طرحناه في البداية هل يمكن تحديد الحاجة ؟ إن الحاجة من ناحية يمكن تحديدها بل هي محددة فعلاً ولا يمكن أن يطلق العنان في اختلاقها كما في النظم الرأسمالية ولكن ليس من الخارج كما في النظم الماركسية وإنما من الداخل أن القدرة على الإنتاج تحدد سعة الحاجات أي أن الحرية تحدد نفسها . إن تملك الإنتاج من قبل منتج يؤدي إلى التوازن بين الحرية والضرورة ، الضرورة تتمثل في الحاجة الواقعية ، والحرية تتمثل في التطلع نحو حاجات جديدة وبما أن الضرورة أو الحاجة الواقعية ليست في الأصل إلا تطلعاً فإن الضرورة ليست إلا الحرية وقد " تموضعت " لتتجاوز نفسها وتحقق بالتالي التقدم والرخاء للمجتمع والازدهار للشخص الإنساني إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر (36) إذ " لكي يكون الإنسان سعيداً لأبد وأن يكون حراً ولكي يكون حراً لأبد أن يملك حاجاته بنفسه " وعلينا أن نذكر دائماً أن أساس الإشكال الذي يواجه الإنسان اليوم والذي تنبئ النظرية العالمية الثالثة لتقديم حل له " ليس في مستوى الحياة فقط بل أيضاً في نمط الحياة " (37) وهكذا .

الهوامش :

- * لا علاقة لكلمة وجودي هنا بالمذهب التفسيرى المعروف خطأ بهذا الاسم في اللغة العربية فكلمة وجودي ، هنا تعني أنه في كل حاجة يتمثل وجود الإنسان بشكل لا فصل فيه بين جوانب نفسية وجوانب مادية .
- * بليسنيير في الماركسية أمام الإنسان ج . قوليان ص 49 الفصل الثاني من الكتاب الأخضر ، معمر القذافي .
- 1- بعض التعليقات حول هذا الموضوع في ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي في ديسمبر 1980 .
- 2- أنظر ربا دينا فيز كايا الماركسية والحرية ص 81 .
- 3- ماركس الايديولوجية الألمانية ، فوبرياخ جوهر المسيحية م . رقاديلير العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد .
- 4- ص 47-22 ، ص 51 .
- 5- ر ، جارودي البديل ص 46-51 .
- 6- انجلز الاشتراكية الطوبوية والاشتراكية العلمية ص 78 .
- 7- ماركس ورأس المال 1 - 115 .
- 8- الكتاب الأخضر الفصل الثاني ، معمر القذافي .
- 9- ربا دينانير كايا الماركسية والحرية ص 138 جارودي دعوى إلى الأحياء .
- 10- ص 337 .
- 11- ص 4 .
- 12- ص 51 .

- 13- ص 337 .
 14- ص 337 .
 15- ص 347 .
 16- انظر فيليب بران التذبير والرغبة ونانسي بكار فن التبدير . ماركوز الثورة وضد الثورة .
 17 ص 23 (25) ص 15 .
 لوبوك الحاجه و لحرية .
 18- (21) ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي .
 19- جارويي حول الحضارات ص 56-57 .
 20 مرقويتايرز تساؤلات حول مفهوم الحاجة ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي .
 22- ص 341 .
 23 ص 37 .
 24- ادلفو نودبير والحاجة هل تحرر أم تستعيد الانسان ندوة مدريد .
 25 ص 15 .
 26 ، 27 ، 29 ، 30 ، 33 ، 34 ، 35 ، 36- الكتاب الأخضر الفصل الثاني ، معمر القذافي .
 28 معمر القذافي محاضرة 4 أبريل 1978 م .
 31 ، 32- ج حول المذاهب الاقتصادية ص 19 - 88 .
 37- فواديلير العفانية واللاعقلانية في الاقتصاد ص 69 .
 ندوة مدريد حول فكر معمر لقذافي سبتمبر 1980 .
 يبدو من المنطقي أن نتخلص إلى أن المجتمع الحر الذي تطمح إليه لنظرية العالمية الثالثة هو .
 1- الذي فيه لا أحد يحتكر الحيرت الضرورية لإضباع حاجات الأفراد الآخرين .
 2- الذي فيه لا أحد يستطيع أن يحتلق أو يثير حاجات جديدة عند الأفراد الآخرين من المجتمع (50) ونحو هذا تكتشف مقولة في لحاجة تكمن الحرية ومقولة شركاء لا أجراء كوجهين لعمية واحدة هي الحرية .
 (50) اولفرو نودبير والحاجة هل تحرر أم تستعيد الانسان .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام



الثورة العالمية القادمة

المؤلف : عوض الكريم موسى عبد اللطيف

يطرح هذا الكتاب رؤية للمتغيرات الدولية في إطار قضية الحرية .. فهو لا يقدم تفسيراً للتاريخ ، ولا تحليلاً للفلسفات والأنظمة المعاصرة ، ولا استراتيجية للعمل السياسي ولا مذهبية جديدة للظفر بالحكمة التي تنتهي عندها حكمة الحكماء .. وهو محاولة للتفكير وهذا حسبه .

الناشر : شعبة التثقيف

والتعبئة والاعلام

عدد الصفحات : 120 صفحة

الحاجة والحرية

الباحث : امرسياناي . ارسيلانا .

أستاذ العلوم السياسية

جامعة الفلبين

تعريفات

الحاجات الانسانية أمر حتمي لا يمكن تجنبها ولا تجاهلها ولا مفر منها ولا يمكن الاستغناء عنها بل لا بد من التعامل معها بشكل أو بآخر ، ويمكن تعريف الحاجات بأنها ، ضرورات الحياة الاساسية وهي أساسيات مادية ومعنوية ونفسية وجسمية وجسدية وعاطفية للحياة الانسانية السوية . ما هي بعض هذه الحاجات المادية أو الجسمية ؟

الحاجات المادية أو الجسمية تشمل : الطعام ، الماء الصالح للشرب ، الدواء ، المأوى ، الملابس ، الأثاث ، ومساكن توفير الجهد ، وسائل النقل والاتصال ، المعدات ووسائل الطاقة ، التدريب البشري ، مال يكفي لحياة عصرية ، أما الحاجات النفسية أو العاطفية فتشمل : الشعور بالاستحقاق الشخصي ، للكرامة والأمن ، الكفاية ، الشعور بحاجة الغير إليك ، الشعور بالفائدة ، الشعور بالمحبة أو على الأقل التقدير والاعتراف ، الشعور بالأهمية ، الشعور بالقدرة على الانجاز ، والقوة في مقابل انعدام القوة والتي نوقشت باستفاضة من قبل « أريك فروم ERICK FROMM » في بحثه « الهروب من الحرية » 1971ف والذي جاء فيه أنه لا شيء يصل بالفرد إلى حالة اليأس سوى الشعور بعدم الفائدة وعدم القدرة أو الأهمية .

إن الحاجات الجسمية لها علاقة بجميع الأعضاء الجسمية السليمة أي بالعمليات الجسمية مثل : التغذية ، الهضم ، الامتصاص ، التنفس ، التخلص من الفضلات ، الإدراك الحسي ، التفكير ، العاطفة ، النمو ، التناسل ، التجدد ، ... الخ . وهذه كلها من علاقات الحياة وإشارات تلك الإشارات الحيوية والتي بدونها تتوقف الحياة ويتحقق الموت ، ولا أعتقد أننا في حاجة لإعادة القول بأن الإنسان يستطيع أن يعيش إذا مارتم له إشباع حاجاته الحسمية .

لقد عرف ويبست « WEBSTE » الحرية في قاموسه NEWCOLLE-GATE DICTIONNARY بأنها الحالة التي يكون فيها الانسان حراً مثل :

- أ - غياب الحاجة والإكراه أو الإكراه في التصرف والاختيار .
- ب - التحرر من العبودية أو الكبت أو من أية قوة أخرى ... الاستغلال .
- ج - حالة التخلص من الإرهاب .

وربما تكون كلمة « حرية » مرادفة لكلمة « تحرر » أو حالة التصرف بدون إكراه ، أن تكون حراً هو أن تكون قادراً على التفكير والتصرف حسب رغبة الفرد وضمن حدود القانون والتقاليد في المجتمع المتحضر وأن تتمتع بنعم الحياة دون أن تكون مدينأ لأحد أو تشعر بالندم علي أي شيء تم

أخذه أو التمتع به .

الحرية هبة ثمينة ينالها الفرد وتأتي في المرتبة الثانية بعد الحياة وتعتبر الحرية أعلى القيم ويرى كثيرون أنها مثل الشرف أغلى من الحاجة نفسها ، « الموت أفضل من العبودية » أعطني الحرية أو اقتلني قال باتريك هنر « PATRICK HENRY » كم من الحروب قد خاضها الناس باسم الحرية ، وكم من الأرواح قد فقدت في سبيل استعادة الحرية ؟

كفاح ، نضال ، ثورات ، انقلابات كل ذلك من أجل الحرية وسعياً للوصول إليها ، كل ذلك للتحرر من السيطرة وللحصول على القوة قوة أن تكون حراً لتصنع كل القرارات بنفسك .
* فالحرية إذن يمكن أن تصنف إلى عدة أصناف :

1- حرية طبيعية : وهي التي ينالها الفرد بالولادة مثل ، حق الحياة ، حق الانتماء لأمة ، حق اختيار الرفقاء والأصدقاء ، حق السعي وراء الأعمال الخاصة ، دون تدخل أو إزعاج خارجي ، حق الراحة ، حق التفكير ، حق الكلام ، حق الشعور ، حق الاعتقاد حسب ضمير الفرد حق العبادة ، ... الخ .

إن الفطرة السليمة تؤكد أن هذه هي العناصر الطبيعية لحرية الإنسان فهي مورثة في الإنسان ، إن الحكومات لا تستطيع فقط أن تعترف بها وتحافظ عليها وتلك الحقوق في مجملها تشكل الحرية الطبيعية .

2- الحرية المدنية : عندما تعترف الحكومات قانوناً بالحقوق الطبيعية للأفراد تصبح حقوقاً مدنية ويصبح حق التمتع بها مكفولاً من قبل مؤسسات الدولة الديمقراطية مثل : حرية الفكر ، حرية العلم ، حرية الفنون ، « ليس الترخيص بها فقط » وكلها تأتي تحت حرية التعبير والتي هي حرية مدنية .

3- الحرية السياسية : بالإضافة للحرية المدنية فقد أكدت الدول الديمقراطية أيضاً الحقوق السياسية مثل : حق الاجتماعات ، حق الالتماس والمشاركة الشعبية في الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال الانتخاب ، الاستفتاء المبادرة .. الخ . والحرية السياسية هي الحكم الذاتي ، والتحرر من الخوف يقع تحت الحرية المدنية والحرية السياسية أيضاً .

4- الحرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : لقد تم الاعتراف بهذه الحريات نسبياً مؤخراً في حيز التطبيق رسمياً بعد إعلان وثيقة حقوق الإنسان ، وهذا لا يعزز الحرية المدنية والسياسية فحسب بل يعطيها قيمة ومعنى ، إن التحرر من العوز وحرية التمتع بالإرث الشخصي في مجتمع حر وعادل تمثل ممارسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5- الحرية الوطنية : وهذه تعني حق تقرير المصير والاستقلال من السيطرة الخارجية أو من الخضوع لدولة أخرى ، بالسيادة أو السيطرة التامة على الأفراد والأشياء ضمن السلطة الوطنية للدولة هي الحرية الوطنية كما تمثل الحرية في العمل وفق مقدرات الدولة دون تدخل من دول أخرى أو ضد التمرد والعنف من قبل قوى داخل الدولة .

العلاقة بين الحاجة والحرية :-

بعد أن وضعنا مفهوم الحاجة ومفهوم الحرية يحق لنا أن نتساءل كيف ترتبط الحاجة بالحرية ؟ الحاجة والحرية مفهومان متناقضان ، فالحاجة تنفي الحرية بينما لا تنفي الحرية الحاجة بل تديمها وتدعمها وتعززها مما يؤدي إلى ظهور حاجات جديدة ، والفرد عبد لحاجاته فهو قد يكذب أو يكذب أو يغش أو يسرق بل وقد يقتل أيضاً من أجل إشباع حاجاته أو ما يشعر بأنه حاجات أساسية لا يستطيع الحياة بدونها .

والدول تشبه الأفراد فهي تلتزم بما تتركه من حاجات « مصالح » وترسم الخطط التي ترى أنها

تحقق مصالحها وتشبع حاجاتها مثل : الحاجة إلى فراغ للحياة أو « مجال حيوي » كما برر هتلر سياسته التوسعية العنيفة أو من أجل « جق البقاء » كما تبرر إسرائيل تحركاتها الدفاعية والهجومية ، أو من أجل « الديمقراطية » حتى يكون العالم آمناً من أجل حماية هذه السياسة أو تلك أو من أجل مكسب اقتصادي أو من أجل حماية الأرض أو النفوذ أو من أجل السيطرة الكلية على الأرض أو بأي سبب أو عذر تستخدمه أي دولة حتى تحقق مصالح حيوية أو لا شأنها في ذلك شأن بقية الدول والشعوب .

من الواضح أنه طالما وجدت الحاجات سواء أكان الشعور بها حقيقياً أو مجرد وهم ، فإن الحرية وهم بالنسبة للمحتاج والمحتاج له . إن عدم إشباع الحاجات يؤدي إلى عدم الاستقرار بالنسبة للأفراد وأيضاً الدول .

ولن تكون هناك راحة إن لم تشبع الحاجات بشكل صحيح ولن تكون هناك طمأنينة لأن الطمأنينة تتحقق فقط بالتححرر من قيود الحاجة ، حرية الجسد والروح تتحقق بإخضاع الحاجات وعدم التطرف في تحقيق الرغبات والميول الفطرية والمكتسبة وترويض الغرائز ، والسعادة هي التححرر من قيود الحاجات البشرية .

الاقتصاد الحر « الرأسمالية والإشتراكية الماركسية » :

يقابل الحاجات البشرية على الأقل نظامان أساسيان وهما (1) الاقتصاد الحر (2) الإشتراكية الماركسية ، وتسمى أيضاً (1) المشروع الحر ، (2) الاقتصاد المخطط . الأسلوب الشيوعي ، وهناك بالطبع أنواع كثيرة من الأنظمة التي أسست على هذين المفهومين ، وتلك النظم تمثل في الحقيقة ظللاً من الألوان بين الأبيض المطلق والأسود المطلق وبذلك يصعب اليوم أن نصنف أي دولة بأنها رأسمالية تماماً أو شيوعية تماماً ، معظم الدول أذا لم تكن كلها قد ابتعدت عن « ثورة الأمم » 1776 « لادم سميت » والاعلان الشيوعي 1848 « لكارل ماركس » و « رأس المال 1867 » هذه بقيت منطلقات نظرية في كل نظام ويجب أن يعترف بها من أجل دلالة الاختلاف فقط .

نظام الاقتصاد الحر :

إن الاقتصاد الحر يعني أساساً « دعه وحده » أي دع المشاريع الخاصة تهتم بالحاجات الاقتصادية من أجل المكسب الشخصي لصاحب المشروع وينطلق أصحاب المشاريع في تنافس حر للحصول على الحد الأقصى من الأرباح لأنفسهم ، وكان من المفروض أنهم يحققون خير المجتمع بشكل تلقائي ، فالمنافسة والقانون الطبيعي للعرض والطلب كان من المفترض أن ينظما النشاط الاقتصادي وذلك بردع الاسعار وكبح النزعة الانانية للربح . ولكن للأسف قد علمتنا الخبرة أن الاعتماد على مثل هذه الافتراضات قد يقود إلى حالة من عدم التوازن الاقتصادي ، وقد تتحول المناسبة إلى تلاعب ثم إلى احتكار ، فالنقص يصطنع للعرض قد يكون من أجل التلاعب بالأسعار ، كما أن الطلب يصطنع قد يكون لرفع الأسعار وقد يضغط الطلب لخفض الأسعار بينما يزداد العرض لحفظ الاسعار الخ ...

إن المتاجر هي مراكمتها في لعبة المنافسة والتي قد تكون خسارة في حد ذاتها أما الشركات والأموال الطائلة قد تجعل من المنافسة طرفة ومن المشروع الحر وحشاً يعيق التجارة .

إن الانسان العادي والمرأة والطفل هم ضحايا لعبة القوة هذه . الناس البسطاء الذين ليس لهم يد أو رأي في القرارات الاقتصادية التي تحدد ماهية وكمية مآكلهم ومشربهم أو بشكل عام استهلاكهم ... البضائع والخدمات التي يمكن أن يستفيدوا منها ونوعية الحياة التي يمكن أن يعيشوها ، كل

لنفسه وللشيطان الباقي فلا عجب إذن أن تصبح الدول التي تدعي الحضارة العصرية والتقدم التكنولوجي والموارد الفائضة غابات يمارس فيها الطمع والعنف والحدق والتي تمثل النزعة الانانية فيها ، الدافع الاساسي وربما الوحيد للنشاط الاقتصادي لذلك فقد يطلق العنان للطمع بدلاً من الشفقة وأصبح الفساد هو القاعدة بدلاً من الاستثمار . وتدخلت الحكومات لحماية أولئك الذين ظلمتهم سياسة الاقتصاد الحر وذلك بتنظيم النشاط الاقتصادي عن طريق إجراءات مثل : الحد الأدنى للأجور الحد الأقصى لساعات العمل ، الحد الأدنى للظروف المعيشية للعمال المشاركة في الأرباح ، اتحادات العمال ، المشاركة في الإدارة ، التسويق الجماعي ومزايا ثانوية أخرى ، كل تلك جهود للحد من أرباح القطاع الخاص والحد من نزاعاته وإلا فإن الغالبية لا تتمكن من التمتع بالحرية الاقتصادية .

فالعمال دون مساعدة الاتحادات والحكومات لا قدرة لهم ضد الذين يملكون وسائل الإنتاج ، إنها منافسة غير عادلة بين من يملك ومن لا يملك فالنصر دائماً لمن يملك وبدون تدخل من قوة عليا يتمسك من يملك بما يأخذ وبالتالي يسيطر على من لا يملك كل ذلك على الرغم من قلة من يملكون مقابل كثرة من لا يملكون ، فإذا لم ينظم هذا الصراع ولم يراقب ينتهي بتركز الثروة في أيدي قليلة وبالتالي يتم لهم التلاعب بكل شيء ويتعمق الفقر وهكذا فبالرغم من فلسفة الحرية الاقتصادية هي الحرية من خلال حرية المشاريع ولكن ميكانيكية التنظيم قد أمنت الحرية للبعض فقط . أمنت الحرية للقلة التي تملك رأس المال وتسيطر على الإنتاج والتسويق والاستهلاك وتحكم في توزيع الثروة والبضائع والخدمات بقصد إشباع الحاجات ، ولقد علمتنا الخبرة أن الحرية المطلقة لم تنجح في إشباع حاجات الناس . وفي كثير من الدول النامية أصبحت هذه الحرية تعني حرية أن تجوع ، القلة هي فقط التي تستطيع أن تتمتع بالحرية الاقتصادية لأن هذه الحرية قد أسيء استخدامها فقط استخدمت لحرمان الأغلبية ليس فقط من إشباع حاجاتهم الاقتصادية بل أيضاً من حريتهم السياسية والمدنية ذلك لأن صاحب الحاجة الملحة ليس له قوة المساومة فهو مجبر أن يأخذ ما يستطيع أخذه ويخسر ماله من أجل البقاء مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية مثل : نظرية الأجر الحديدي ، الانحراف ، الجريمة ، البغاء ، الإباحية ، بيع وشراء بطاقات الانتخابات ، تعاطي الخمر ، الإدمان على المخدرات ، تدني المستوى الصحي ، الإغلال الأسري ، كره النساء ، الشنود ، الجنوح العقلي واليأس وحتى الانتحار لمن لا يستطيع الصمود في هذا الصراع ، وإن يستطيع الصمود في غابة دارون هذه إلا من كان مستعداً لذلك ولا نقصد بهم الشرفاء بل الحذاق ، لا الذين في غاية النبالة بل الذين في غاية المكر ، لا الضعفاء بل الأقوياء .

وهكذا ففي ظل نظام الاقتصاد الحر تكون الحرية للأقوياء والأغنياء وتبقى حلاً للضعفاء والفقراء الذين لا يتحقق لهم إشباع حاجاتهم أو يتم لهم إشباعها جزئياً على حساب حريتهم الشخصية ، فالفرء رهينة لمن يشبع حاجاته وإن الذي يعتمد على غيره في إشباع حاجاته يفقد حريته وهذا ينطبق على الأفراد وكذلك الدول .

الماركسية :

الماركسية هي ردة الفعل لسوء استخدام الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، ويستطيع الفرد أن يقول إن ماركس قد قدم الدواء الثوري للمأساة التي خلقها نظام الاقتصاد الحر ، وهذا الدواء يشمل : القضاء على الملكية الخاصة ، القضاء على الطبقات وأخيراً القضاء على الحكومة في حد ذاتها ، وقد قدم ماركس الأسس الفلسفية لإعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

القائم بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الذي شهد زيادة في إفقار العمال مقابل زيادة ثروة القلة الغنية ، وكلنا على علم بنظرية قيمة العمل ، ومذهب فائض القيمة ، والتفسير المادي للتاريخ والمادية الجدلية ، والصراع الطبقي ، وديكتاتورية العمال في فترة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية فلا أرى حاجة لشرح هذه العناصر بالتفصيل .

إن محور اهتمامنا في هذا البحث هو « الحاجة » وكيف كان للحل الماركسي لمشكل الحاجة تأثير على الحرية ، يعتبر المبدأ السياسي النظري للشيوعية هو : « لكل حسب حاجته » ، فكل فرد يقدم للمجتمع ما يقدر عليه ويأخذ حاجته فقط .

لقد افترض ماركس أن الإنسان غير أناني بطبعه وبذلك فكل فرد سيعمل بأقصى جهده من أجل خير الجميع ويأخذ قدر حاجته فقط ، ويرى بعض النقاد أن ماركس قد افترض الكثير لأن مثل هذا البرنامج قد ينجح في أسرة نموذجية ولكن من الصعب أن يتحقق في مجتمع معقد وذو مصالح ورغبات متعددة ومتشابهة أما بعض النقاد الآخرين فقد انتقدوا الافتراض نفسه وأشاروا بأن الإنسان أناني بطبعه وأن الدافع الانساني هو رغبة ذاتية ومكسب ذاتي وأن الإيثار لا مكان له إلا في دير الرهبان فقط .

عليه فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعتمد على الإيثار المطلق لا يحقق إلا نجاحاً جزئياً ، وحتى الحاجات الأساسية فإنها لن تشبع وإذا ما أشبعت فإنها تشبع بالقوة شاء المرء أم أبى ، وقد نحتاج للحكومة حتى تدفع الناس للعمل ضد طبيعتهم واستخدام القوة هو نقيض للحرية ، وبذلك فالحكومة بدل أن تتلاشي تزداد قوة والانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية يصبح شيئاً مجهولاً من اللاتناهي ، والرأى علي هذه الملاحظات تكمن بالطبع في جدلية التغير والتطور في النظام وفي طبيعة الإنسان ذاتها ، بالوقت وبالكثير من الوقت ولكن ليس من المستحيل أن تحبو الاشتراكية إلي الرأسمالية وتحبو الرأسمالية إلي الاشتراكية ، وربما يلقي التوأمان ولكن لم يحن الوقت بعد . أما الحرية فتبقى مستقرة في النظامين .

الأسس المنطقية للنظرية العالمية الثالثة :

تحدث جان جاك روسو في القرن التاسع عشر عن المجتمع العادل فقال هو المجتمع الذي لا يكون فيه أحد ثرياً جداً حتى يستطيع شراء غيره ولا فقيراً جداً حتى لا يضطر لبيع نفسه ، وقد ظلت مشكلة العدالة في التوزيع أي توزيع ثروة المجتمع شغل الفلاسفة في « السياسة والاقتصاد والاجتماع » .

كما ظلت أيضاً شغل رجال الدولة في محاولتهم تأمين حياة طيبة لمواطنيهم ، كيف يتم توزيع هذه الثروة ؟ وما هي الجهة العادلة ؟ وبمعنى آخر ما هو العائد العادل لجهد الفرد ؟ لقد قدمت الكثير من الصيغ وما زالت تقدم لحل مشكلة التوزيع ... توزيع المكافأة على الانتاج أي توزيع الثروة .

لقد ناقشنا نظامين أساسيين ورأينا كيف أن النظامين وما تفرع عنهما من نظم لم تحقق في الواقع « ربما حققت نظرياً » الإشباع العادل لحاجات الانسان ، فالاستغلال قد صاحب العملية الاقتصادية بشكل أو بآخر ففي نظام الاقتصاد الحر كان الانتاج من أجل الربح الخاص وهذا شيء مزعة وغير صحيح كما أن التوزيع كان بأسعار احتكارية للسوق المسيطرة ! فقد أعطى التوزيع حصّة الأسد لصاحب المشروع أي صاحب رأس المال أما الاستهلاك فقد كان يمثل الحد الأدنى وبأسعار فادحة للمستهلك ، إن تلك « الحرية » قد ترتب عنها حرمان الغالبية من أجل نهم القلة .

أما في ظل الاقتصاد المبرمج للنظام الماركسي فالتخطيط في حد ذاته قد يكون ناقصاً أو غير ملائم لإشباع كل الحاجات ، والمصادر النادرة قد تقسم وفق الأولويات التي تقررها السلطة دون احترام الحاجات الحقيقية للكل ، ولقد يقدر الانتاج بشكل عال أو متن بشكل لا يتوافق مع البضائع والخدمات الضرورية لإشباع الحاجات .

كما أن الأولويات قد لا يتم وضعها بشكل سليم مثل « السلاح قبل الزيدة » والمكافأة أيضاً قد تقدر بشكل تعسفي لاستغلال الذين خارج دائرة صنع القرار .

كما أن تبادل السلع قد يكون عرضة للنلاعب في ظل هذا النظام ، وطالما أن الاقتصاد العام عرضة للسيطرة المركزية فإن مقولة « كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » قد لا تطبق ، إذن من يقرر الحاجة؟ وكيف يتم إشباعها أو كيف أشبعت أو هل تم الإشباع بقدر كاف أم لا ؟ كل ذلك غير قابل للنقاش من قبل المستهلك لكن تناقش من قبل القادة السياسيين وفي أعلى درجات البيروقراطية . عليه فاشتراكية الدولة تتسك بالقوة السياسية والاقتصادية وتضعها في يد شخص واحد أو في يد أبطرة الحكومة والتي قد تسبب إدارتهم في فقدان الاتصال بالشعب وتصبح الحرية السياسية بالتالي رهينة بالطمأنينة الاقتصادية والتي تبقى مشكوكاً في تحقيقها على أي حال .

فكر القذافي :

كل الترتيبات التي سبقت قد تركت بالتأكيد ثغرات كثيرة ، إذ لماذا نكون مجتمعاً على الإطلاق إذا كان الفرد قد بقي بائساً كما كان ؟ فالدارونية الاجتماعية لسبنسر « البقاء للأصلح » وماركسية ستالين « الذي كان يعمل ليأكل » يمثلان نموذجين للأنظمة الرئيسية التي تمت مناقشتها والتي لا تكفل إشباع الحاجات بل تعرض الحرية إلى الاستغلال بل للاضطهاد ، أما المفكر القذافي فقد أشار بذكاء إلى المشكلة فقال : « في الحاجة تكمن الحرية » في الكتاب الأخضر ، ورؤية المفكر القذافي هذه كما أنها تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية في مجتمع حر وعادل لكل فرد مهما كانت مساهمته في الجهد الانتاجي « وحتى بدون مساهمة إذا كان غير قادر أو عاجز » فالجميع يتمتع بثروة المجتمع طالما أن الثروة ملك جماعي كل فرد فيها شريك أي صاحب حصة وطالما أن الإنتاج من أجل خير الجميع ولكل فرد حصته وكلما يحتاجه الفرد ليكون شريكاً في الثروة هو أن يكون مواطناً في المجتمع ، أما مقولة « الذي ينتج هو الذي يستهلك » فهي تحقق العدالة المتناهية إذ كيف يعمل أحد لغيره ؟ ولماذا ينتج شخص من أجل متعة غيره ؟ أين العدالة من ذلك ؟ أما في العالم الثالث فما زالت مع كل أسف معامل الاستنزاف التي عرفت في القرون المبكرة تعيش معنا حتى الآن ، فاليد العاملة الرخيصة تصنع المواد الغالية التي لا تستطيع شراؤها ، أما الطعام الوافر في أراضي أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا وعلى ضفاف المحيط الهادي البكر يجب أن يكون رخيصاً لكنه ليس كذلك . إن معظم دول العالم الثالث مدينة للبنك الدولي والبنوك الغربية ، كما أن صندوق النقد الدولي يضع الشروط المستحيلة على السلف التنموية مثل : تقويم عملة المدين ، زيادة الرسوم والضرائب ، توجيه الصادرات وتسهيل الواردات ، كل ذلك بهدف تدمير الاقتصاد المحلي دون تقديم أية إعانة وإشباع نهم أصحاب الأموال وإفساد السلطة في الدول المدينية ، ويستمر ضغط خط الفقر ويصير الفقير أكثر فقراً والفقراء عليهم دفع الأسعار العالية لإشباع حاجاتهم ، وبتقويم العملة تتضاؤل القدرة الشرائية لأجورهم المنخفضة أصلاً ، فمن يستطيع الصمود في وجه هذا الهجوم الضاري على ضرورات الحياة الإنسانية وهذا الاعتداء على حق الحياة .

أستطيع أن أقول إن من يملك الشجاعة والجرأة على الخروج من هذا الاضطراب الكبير . وإن الذي يجازف بفك القيود التي تحن وتخنق الجماهير وإن من يملك القدرة على الإبداع يستطيع أن يكتشف البديل .

هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من فكر القذافي الرائع ، فنظريته الانسانية الرحيمة تذكرنا بشعور الراعي تجاه قطيعه واهتمامه بالجميع الأبيض والأسود ، الذكر والأنثى ، الذكي والغبي ، الصحيح والضعيف كما تذكر هذه الرؤية بتعاليم الأب « توما الاكويني - ST TOMAS OF AOUI - NAS » فيما يتعلق بالمسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق من يتولى تدبير شؤون المجتمع فإن من يهتم حقيقة يجب أن يعطي نفس القدر من الاهتمام للجميع دون استثناء وذلك من أجل الحياة لا للقادرين فقط بل لكل أعضاء الأسرة الكبيرة الواحدة .

وفي فكر القذافي ليس هناك مكاناً للأثنية لأن لكل حصة فيما هو موجود وليس هناك مبرر للفساد لأنه إذا ما أعطى لجميع بقدر كاف فلن يكون هناك مكان لفساد ، ليس هناك عذر للمحاباة ولا للمعاملة الخاصة للأصدقاء والأقرباء وطالما أن أساس التوزيع العادل يتطلب معيار الحاجة للطعم فلن يكون هناك استغلال لأن الجميع أخوة ولهم الحق المتساوي كشركاء في الجهد ، لا شك في أن مجتمعاً كهذا تتطلع له أغلب الدول النامية التي يركبها الفساد وتمزقها الصراعات المختلفة بين الأفراد والجماعات لغايات مختلفة وأهداف أنانية ، وهناك إلحاح من قبل الدول النامية لرؤية الأفكار الصادقة وتطبيقها من أجل خير الجميع . أما عبارات مصالح الناس والخير العام ، فهي تعبيرات مبتذلة رخيصة يرددها الفوغائيون الذين يبحثون عن تأييد شعبي ، وحتى لا ننسى يجب أن نسأل :

لماذا الحكومة ؟ وما مبرر وجودها رغم كل الملفات السوداء للكثير من الحكومات ؟ تستمر الجماهير تحلم بالمجتمع العادل والحياة الطبيعية والسعادة الانسانية كأهداف يمكن تحقيقها ، ولكن رغم كل شيء يستمر الأمل يتردد في قلوب البشر وهنا يكمن غدر وخساسة وجبن وعدم اهتمام الحكام الديكتاتوريين الذين يفتالون هذا الأمل ، هذا الحلم ، هذه الرغبة في الحياة . والبديل الذي يطرحه المفكر القذافي في النظرية العالمية الثالثة هو حل شامل لمشاكل الحكم « السياسي » ، « القوت » الاقتصادي « وبقية أشكال التفاعل الانساني » الاجتماعي .

وهذا البحث يركز أساساً على المظهر الثاني « في الحاجة تكمن الحرية » أن الحرية لا معنى لها لدى المحتاجين ، إن من يسيطر أو يشبع حاجاتك يستطيع استعبادك ويملك ، والقذافي يعطي للحرية معنى وذلك بتحرير الناس من الفقر ومن الاستغلال وبالوصول بهم إلى الكفاية الاقتصادية ، وطالما أن الأجور وفقاً لنظرية الأجر الحديدي يجب أن تكون في الحد الأدنى الذي يقبله السوق ، فالأجور حقاً هي أجور عبيد ، عليه يجب إلغاء الأجرة حتى يتم القضاء على الاستعباد وحتى يصير الأجراء شركاء في الانتاج ، وبهذه الطريقة تنتهي مشاركة الوسطاء والسماسرة ويصبح أصحاب المشاريع لا مكان لهم وتختفي الأرباح والفائدة على رأس المال ووسائل الانتاج الأخرى يملكها الجميع وتستخدم دون مقابل ، والإيجار ينتهي لأن الأرض وغيرها ملك للجميع ويمكن استخدامها أيضاً دون مقابل .

عليه فإن الحصة الكبرى من الثروة توزع على المنتجين « العمال سابقاً » أو الشركاء في الإنتاج أما تكاليف التنظيم والإدارة فيمكن أن يغطيها الإنتاج ويمكن اعتبار الإداريين شركاء أيضاً في الإنتاج .

ملاحظات :

على المستوى النظري على الأقل فإنه يمكن توفير الكثير إذا ما تم إلغاء بعض عناصر الانتاج وما تأخذه من مكافآت ، والعناصر التي يمكن إلغاؤها تشمل الأرض ، العامل ، رأس المال ، رب العمل ،

ويبقى عنصر واحد وهو الحكومة التي تأخذ حصتها كضرائب ولكن ما هي قيمة الضرائب علي الإنتاج الكلي ؟ هذا سؤال مهم فهذه الضرائب يمكن أن تكون محدودة ويمكن أن تكون باهضة ، يمكن أن تكون كبيرة ويمكن أن تكون قليلة كل هذا يعتمد على الحكام وعلى من يصنع القرار في الدول غير الديمقراطية ذات الحكم الفردي أو إرادة الجماهير في النظم الديمقراطية « طالما يكون هذا وفق توجه فعال » ، الحكومات الطامعة ربما تفرض ضرائب على الأفراد بمعدلات كبيرة قد تؤدي إلى مصادرة الانتاج ، وهذا يلغي كل المكاسب التي يمكن الحصول عليها بإلغاء عناصر الانتاج الأخرى ، فقد تكون سياسة الدول من أجل المبالغة السياسية أكثر منها من أجل الشعب وقد تؤثر الحكومات السلاح على الطعام وهذا يستنزف الكثير من الدخل القومي سواء كان ذلك لأهداف دفاعية أو هجومية أو تحت ستار « الأمن » كل ذلك يتم على حساب راحة المستهلك ، إن الكثير يعتمد على الكيفية التي يتم بها إصدار القرارات وكيفية توزيع الحصر ، فالتوزيع الاقتصادي يقرر سياسياً فالذي يملك القوة يسيطر على الانفاق .

والتاريخ متخم بالنظريات الجميلة التي تذهب إدراج الرياح أثناء التطبيق لأن الانسان لا يصل إلى درجة الكمال وبذلك تصير الأحلام كوابيس ومع الاحترام لمعاني الإرادة فإن « الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الطيبة » ولكن من المهم أن نحافظ على حسن النية في أنفسنا وفي الجماهير ، قد تعترضنا المشاكل دائماً إما في النظرية وإما في التطبيق ومجانين الرياضات فقط قد تسيطر عليهم المشاكل غير القابلة للحل ، اما المتفائلون مثلي فيعتقدون أن كل المشاكل قابلة للتدبير ، ربما لا تحل كلها بسرعة ولكن بالمثابرة والصبر يمكن تدبيرها دائماً .

الدكتور جيمس ميزل « JAMES MEISEL » أسناذ النظرية السياسية في جامعة ميتشغن وهو أمين السر السابق لتوماس مان « THOMAS MANN » وهو أحد أشهر الكتاب الألمان في هذا العصر قد علمنا أن الدكتاتورية قد ولدت من انعدام الصبر ، وأيضاً فإن المستبد والفاشي إذا لم يكن الدكتاتوري من أشكال الحكومة يمكن أن ينتج من الصبر المفرط . وفي مكان ما بين الصبر المفرط وعدمه يجب أن يكون التوازن المطلوب لإشباع الحاجات الإنسانية دون التفريط في حرية الانسان ، إن مقايضة الحرية الفردية بالأمن الاقتصادي هي مقايضة غير عادلة ، إن الحرية لا تقدر بثمن ولا يجب أن تعامل كسلعة يمكن أن يتاجر بها ، وهذا هو لب النقاش في الكتاب الأخضر ، الحرية تأتي بإخضاع الحاجة ، الحرية يجب أن تكون جائزة للطمأنينة وليس ثمناً لها .

الدولة ودور القيادة :

ليس مهماً أن تكون الدولة أو أي كيان تحت أية تسمية أخرى مأكرة أو غير كاملة لكن يجب أن تقوم بالوظائف الإدارية التحكيمية التي لا يمكن أن تتلاشى . إلا أن السلطة السياسية العليا « الحكومة » يجب أن تسعى لتعزيز الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز الروح المعنوية للمواطنين لذلك لا ننكر دور القيادة في هذه المهمة الصعبة والخطرة ، ليس مهماً أن يكون الحكم ذاتياً ديمقراطياً فالجماهير تحتاج إلى قيادة من أجل التوجيه وانتقاء الوسائل لتحقيق الأهداف فالقرار السياسي يجب أن يكون حاضراً ومستعداً وحازماً والشعب الليبي محظوظ في أن له قادة شرفاء رحماء مخلصين لانهم أدركوا المشاكل الاقتصادية الأساسية في ليبيا وقدموا حلولاً سياسية واقتصادية حكيمة هذه القيادة حققت في سبع عشرة سنة ما تعجز حكومات أخرى على تحقيقه في قرن من الزمن .

إن المفكر القذافي قائد جاد وحي فقد أدرك أن النظرية ليست كافية فكان عليه أن يمسك بوسائل

القوة ويستخدم السلطة السياسية حتى يتمكن من تطبيق نظريته وآرائه من أجل الشعب الليبي
الشعب الذي يحقق الكفاية لنفسه ويحكم نفسه بنفسه ومطمئن وهذا هو أقصى ما يمكن تحقيقه في
عالم معقد خاضع لسياسات القوى العظمى .

وهكذا هم رجال الفكر قبل القذافي وربما بعده كان عليهم أن يكونوا ثوريين مثل :

« لينين » . « ماو »

« هو » ... الخ لأن الأفكار لا تطبق وحدها ، فإذا كانت لك فكرة وتشعر بقوة نحوها فإنه لابد لك
أن تتولى تطبيقها بنفسك ، لابد من متابعة الامال حتى تتحقق وإلا فإنها ستذبل وتذوي في برج
عاجي ، بالعمل فقط تتحقق الأفكار وإذا كان الشعب محظوظاً يكون الثوار رجال دولة يتصفون
بالنضج حتى يتمكنوا من متابعة الإدارة السياسية ومن ثم توجيهها إلى الغايات المطلوبة لصالح
الشعب . أما إذا كان الشعب غير محظوظ يفقد الشعب الاتصال بالثوار ويصبح الثوار قطعاً سماناً
وتصير لهم السلطة بفضل ثرواتهم ، وفي هذه الحالة تعود الدولة إلى نقطة الصفر وكأنه لم تكن
هناك ثورة على الإطلاق وكل الدلائل تشير إلى أن الليبيين قد أنعم عليهم بثوار ظلوا مخلصين
للأهداف .

فالجماهيرية لم تشبع حاجات الناس : الطعام ، المأوى ، الملابس ، التعليم ، المواصلات ، الرعاية
الصحية ، الدواء ، المعاش الكافي ، الترقية ، المشاركة السياسية ، الحياة الاجتماعية ، والثقافية فقط
بل استمر الكفاح من أجل تحسين نوعية الحياة للجميع ويستمر تحسين الصيغ المطروحة حتى
الوصول إلى حرية حقيقية من خلال تحقيق الكفاية الاقتصادية والتي تعتبر التحدي الدائم أمام
واضعي الخطط والسياسات وأمام الجماهير ذاتها ، فمشاركة الجماهير الفعالة والذكية في صياغة
الخطط وتنفيذها هو عامل النجاح ، أما بدون المشاركة الحقيقية للجماهير في كل الأشياء التي تؤثر
على حياتها فربما يكون التغيير من الأجراء إلى الشركاء تغييراً في المسميات فقط ، فاللامبالاة
والجهل تؤدي إلى استغلال الجماهير من قبل الإداريين والبيروقراطيين ، عليه فالحاجة إلى قوى
سياسية محركة . ليس في حاجة لإعادة تأكيد خاصة في وضع القرارات الاقتصادية وغيرها .

هذه العملية السياسية الضرورية والملحة هي التي يسعى الكتاب الأخضر للوصول إليها من
خلال اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية على كل المستويات فالسياسة مستمرة بين الشركاء للوصول
إلى إجماع حقيقي ، بهذه الوسائل تتضح الحاجات وتعرف المشاكل وتتحقق الحلول .
وحال الأفراد هذا هو حال الدول إذ لابد أن يكون هناك حوار مستمر للوصول إلى التفاهم ،
العنف لا يحل شيئاً والقوة لا تبرهن على شيء سوى التفوق الجسدي فلا أحد يستطيع أن يحارب
الأفكار بالرصاص والقنابل بل تحارب الأفكار بأفكار أكثر جودة ، كما أن الجماهير لابد أن تكون
مقتنعة بحكمة السياسة والإجراءات فما من أحد يستطيع إجبار الجماهير أن تكون حرة ولكن من
الممكن قيادتهم إلى الحرية وذلك بتعليمهم عبر الطريق إلى الحرية بل وإنارته أمامهم والتقدم بهم . إن
وسائل التحرر هي في المساعدات الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لا بالتصرفات العسكرية
، بالتحرر من الحاجة يأتي التحرر من الخوف والتحرر من الإكراه والتهديد ، فحاجة الفرد إلى
الطمأنينة في بيته وبين أسرته هي حاجة أساسية مثلها مثل الحاجة إلى الأكل ، والتحرر من أي
تدخل خارجي في الشؤون الخاصة هو حق أساسي للأفراد والأمم على السواء فالأفراد والأمم لابد
لهم من المحافظة على حريتهم حتى لا تهدد ، فالاعتماد على الغير هو إدمان يجب الابتعاد عنه وفي
المقابل فإن الاتكال المتبادل والاحترام المتبادل والفهم المتبادل وتبادل الوسائل في بيئة تملؤها

الصداقة والنية الطيبة لصنع التعاون والسلام إن هذا يعزز الحرية للجميع .
نحن نريد السلام حتى نتمتع بالحرية ونريد الحرية حتى نتمتع بالسلام . هذه هي قمة حاجات
عالم اليوم « الحرية والسلام » .

المراجع :

- 1- الكتاب الأخضر .
- 2- أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، 1962 .
- 3- د . بوديوس ، في الحل الاشتراكي ، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والاعلان ، طرابلس 1982 .
- 4- د . زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الاولى 1964 .
- 5- د . عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت : 1974 .
- 6- د . عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1980 .
- 7- د . صلاح الدين نامق ، التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية 1959 م .

صدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

فكرة ما عن الجمهورية قادتني إلى ... !!

المؤلف : جان بيير شوفنمان

المترجم : ليلي غانم



الناشر : الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان
عدد الصفحات : 319 صفحة

تناول المؤلف قضيتين أساسيتين ، أولاهما : قضية
الهيمنة الأمريكية على العالم مستعرضاً في ذلك حرب
الخليج كنموذج للغطرسة الأمريكية ، وقيامها بدور
الشرطي الذي لا يرخص له بذلك إلا عن طريق التزوير
والتدليس ، وثانيتهما موقف فرنسا السلبي والانتقاد
للولايات المتحدة إزاء هذه الهيمنة ، وكيفية عودتها إلى
سابق عهدها كقوة مؤثرة لاتنقاد لما يسمى بـ " النظام
العالمي الجديد " كما يدعو فرنسا إلى الثقة بنفسها
والعودة إلى ينيابيعها .. مواطنة .. مدنية .. دولة قانون ..
جمهورية اجتماعية .. هذه المبادئ التي يجب المحافظة
عليها وتغذيتها كي تواجه به الهيمنة التي بدأت تتراعى
في الأفق .

الحاجة والحرية

د . محمد لطفي فرحات

تقول النظرية العالمية الثالثة بأن « حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم احرف في حاجته . فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد انسان لانسان والاستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي و لصرع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان » وتعلن أن (في الحاجة تكمن الحرية) .

والمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الضالمة السائدة في العالم . إن السلوك الإنساني يحكمه افتراض هام وأساسي يتمثل في وجود سبب يدفع الإنسان . لي التصرف بطريقة معينة كاستجابة او كرد فعل لذلك السبب . إن الانسان يسلك سلوكا معينا أو يظهر بسلوك معين وذلك بسبب وجود حاجة معينة يرغب الانسان في إشباعها .

ويمكننا القول بأن الحاجة تمثل جوهر الحياة الانسانية لذلك فإننا سوف نتعرض هنا إلى ما يلي
أولا : تعريف الحاجة .

ثانيا : العلاقة بين الحاجة والحرية . والنشاط الاقتصادي .

ثالثا : الفرق بين الحاجة والرغبة .

رابعا : كيفية إشباع الحاجات .

أولاً : تعريف الحاجة :

يعرف الدكتور عزمي رجب الحاجة بأنها (شعور الشخص بالرغبة في الحصول على شيء ويرافق هذا الشعور عادة الأحساس بالحرمان وعدم الاستقرار والألم وعدم الرضا . الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للسعي إلى تلبيتها) .

ويعرف الدكتور زكريا أحمد نصر الحاجة الاقتصادية بأنها (كل رغبة تجد ما يشبعها في مال من الأموال) .

ولا تضع هذه التعريفات فاصلا بين الحاجة والرغبة الأمر الذي يربك عملية تحديد الحاجات ويجعل الكثير من الرغبات تصنف في خانة الحاجات .

ويمكن أن نقول بأن حاجات الإنسان متساوية تقريبا ولا تختلف في جوهرها من شخص لآخر ولا من مجتمع لآخر فالحاجة إلى المأكل والملبس والسكن والمركوب هو حاجة الانسان أينما كان عسى الرغم من وجود اختلافات شكلية أو نوعية تكون خاضعة لظروف البيئة المكانية والزمنية .

ولكن هذه الاختلافات والتسليم بنسبية الحاجة واختلافها داخل مجتمع معين في زمن معين لا يعني تسليمها بالتفاوت في حق الأفراد في الثروة داخل المجتمع الواحد .
والحاجات متطورة ومتجددة فمع التقدم تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها . وتتضح ضرورتها .
ولم يورد الكتاب الأخضر أي تعريف لمفهوم الحاجة عندما تعرض إلى هذا المفهوم .

وقد اكتفى بإبراز العلاقة بين الحاجة وحرية الإنسان في صورة حكم قاطع ، وذلك بقوله . (إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته) ، ونريد أن نلاحظ هنا أن عدم وجود تعريف للحاجة لا يعد نقصاً أو عيباً ، خاصة عندما يكون مانريد تعريفه عرضة للتغير والتطور كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الحاجة .

ولكن الكتاب الأخضر بالرغم من ذلك ذكر بعض الحاجات ووصفها إما بأنها حاجات ضرورية للفرد والأسرة ، كالمسكن والمركوب وأما بأنها حاجة ماسة للإنسان ، كالمعاش وهو يريد بذلك أن يلفت الانتباه إلى أهمية الحاجات الثلاث بالذات وذلك لأن الإنسان في أي مكان وفي أي زمان لا يستطيع أن يعيش كريماً من الناحية الإنسانية بدونها .

ويمكن تصنيف الحاجات إلى حاجات ضرورية تتوقف حياة الفرد على إشباعها وحاجات كمالية لا تتوقف حياة الإنسان على إشباعها . كما يمكن تصنيفها إلى حاجات فردية تتصل مباشرة بالفرد وحياته الخاصة وحاجات جماعية تتصل بكيان الجماعة ذاتها ورفاهيتها كالدفاع ومكافحة الأمراض ويمكن تصنيفها أيضاً إلى حاجات حاضرة تتطلب إشباعاً وقتياً (كالاستهلاك) وحاجات مستقبلية تتطلب إشباعاً مستقبلياً كالاحتفاظ بالبذور للزراعة .

وقد صنف الكتاب الأخضر الحاجات الى حاجات ضرورية للفرد والأسرة : وإلى حاجات ماسة للإنسان ..

- المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ولا ينبغي أن يكون ملكاً لغيرك .
- المركوب : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ولا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك .
- وإلى حاجة ماسة للإنسان كالمعاش .

- المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أحد أو صدقة من أحد فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء .
إن التأكيد على الحاجات الثلاث تأكيد على القاعدة الطبيعية
(إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته . فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان والاستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان) .

ثانياً : العلاقة بين الحاجة والحرية ، والنشاط الاقتصادي :

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم . فإشباع الحاجات هو المحدد للنشاط الاقتصادي كما أن الحاجة تحددها القدرة على القيام بالنشاط الاقتصادي وهذه القدرة عادة ما تكون محدودة إذا اعتمدت على المجهود الخاص (إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير) .

إن الحرية حاجة معنوية ضرورية للإنسان يمكن أن يضحى الإنسان في سبيلها بكل حاجاته

الأخرى ، فلقد رأينا شواهد تاريخية كثيرة يضحى فيها الإنسان بطعامه وراحته وحياته في سبيل الحصول عليها . يشعر الانسان بحاجته إلى الحرية عندما يفقدها أي عندما يقع تحت قبو معينه تحد من حركته وقدرته على الاختيار . بنا ، على ذلك ربطت الحرية بالقدرة على الحركة والاختيار وعرفت بوجودهما .

يعرفها (لاسكى) الفيلسوف البريطاني بانها - تلك الاحوال الاجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الانسان على تحقيق سعادته . ويعرفها (مالينوفسكي) العالم الاجتماعي بانها - تلك الاحوال الاجتماعية التي تتيح للإنسان أن يحدد غايته بالفكر وأن يحققها بالفعل ، وأن ينال حصيلة تحقيقها . وهذان التعريفان عند تحليلهما نجدتهما يشتركان جوهريا في المعنى وإن اختلفت الالفاظ التي استخدمت في كل منهما ، وإن اختلفت درجة التركيز على جوانب لم يركز عليها التعريف الآخر . ونلاحظ أن الإنسان يكون حرا حرية كاملة إذا كان قادرا على الحركة (الفكرية أو المادية) في كل اتجاه وإذا كان قادراً على الاختيار من بين مجموعة من الاختيارات ، ويكون ناقص الحرية إذا وجد مانع يحد من حركته وقدرته على الاختيار .

والحرية تأتي على درجات تتفاوت بتفاوت الموانع التي تحد من القدرة على الحركة والاختيار . أما النشاط الاقتصادي فهو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية إشباع حاجاته المادية ، ويأخذ النشاط الاقتصادي بصورة عامة ثلاث صور متميزة هي كالآتي : الانتاج ، والتبادل ، والاستهلاك . ويمكن أن نبين العلاقة بين الحرية والنشاط الاقتصادي بدراسة هذه الصورة المتميزة للنشاط الاقتصادي . إن حرية الإنسان في إنتاج كافة السلع والخدمات التي يريدها محدودة لمحدودية وسائل الإنتاج المتاحة ، فالإنسان وإن كان قادراً على الاختيار من بين مجموعة من الاختيارات يتحتم عليه حين يتجه إلى اختيار معين أن يضحي باختيار آخر ، ويقدر ما تزداد قدرته على الحركة والاختيار في مجال الإنتاج بقدر ما تزداد حريته .

وتبادل السلع والخدمات يتوقف على ما أنتج فعلاً من سلع وخدمات كما يتوقف على الطريقة التي يتم بها هذا التبادل .

وتتحدد تبعاً لهذا كله قدرة الانسان على الحركة والاختيار . إن الانسان الذي لا يملك الوسيلة التي تمكنه من عملية إجراء التبادل يكون محدود الحركة في هذا المجال .

والانسان الذي يجد اختياراً واحداً فقط هو في واقع الأمر لا يختار وإنما يكون مجبراً على قبول ما يجده ومن ثم تكون حريته ناقصة .

ويقصد بالاستهلاك استعمال ما أنتج من السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المادية للإنسان ، وترتبط حرية الانسان ارتباطاً وثيقاً بقدرته على إشباع حاجاته المادية . إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، وتكون حرية الإنسان كاملة إذا تمكن هو بنفسه من التحكم في وسائل إشباعها .

إن حرية الإنسان تتوقف على امتلاك الإنسان لحاجاته فإذا كانت حاجات الانسان عرضة للسلب منه من أية جهة في المجتمع أصبح هذا الإنسان عرضة للقلق الذي يذهب بسعادته ويجعله غير حر لأنه يعيش في ظل توقعات ندخل خارجي في حاجاته الضرورية ولذلك يجب أن يكون الانسان مالكا

لوسائل إشباع حاجاته ، فالأرض وسيلة من وسائل الانتاج اللّازم لإشباع الحاجات وهي (أي الأرض) ليست ملكاً لأحد ، ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعيّاً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده دون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته .

إن الأرض ليست ملكاً لأحد ، وهذا يترتب عليه أن النصيب الناتج عن مشاركة الأرض يكونها أحد عناصر الانتاج يكون ملكاً لكل الناس في المجتمع الاشتراكي فلا ينبغي أن يتعدى ذلك حد إشباع الحاجات .

وهكذا يمكن أن نستخلص علاقة الحاجة بالحرية وذلك أن التحكم في الحاجة يعني التحكم في الحرية سواء كان التحكم فرداً أو حكومة أو حتى المجتمع نفسه فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أية جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه .

ثالثاً : الفرق بين الحاجة والرغبة .

رأينا النشاط الاقتصادي هو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية الوصول إلى إشباع حاجاته المادية. فما هي الحاجة ؟ وما هي الرغبة ؟ وما الفرق بين الحاجة والرغبة ؟ لقد وقع كثير من الاقتصاديين في خطأ الخلط بين الحاجة والرغبة ولذلك وجب التمييز بينهما .

إن للإنسان الذي يعيش في مجتمع من المجتمعات حاجات متنوعة : يحتاج إلى الطعام ويحتاج إلى الماء ويحتاج إلى الكساء ويحتاج إلى المأوى كما يحتاج إلى بعض التسهيلات لتربية أطفاله أو للترفيه .

بعض هذه الحاجات هي حاجات (بيولوجية) لا بد من إشباعها حتى يحافظ الإنسان على بقائه ككائن حي ، وبعض هذه الحاجات ناشئة عن كون الإنسان يعيش في مجتمع معين ، وهي تحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المركبة التي يمكن أن تشكل ما ندعوه حضارة مجتمع معين ، ونلاحظ أن الإنسان :

عندما يجوع يشعر بالحاجة إلى الطعام ...

وعندما يعطش ، يشعر بحاجة إلى الماء ...

وعندما يحس بالبرد ، يشعر بالحاجة إلى كساء أو مأوى يقيه من البرد ...

وعندما يضطرب الإنسان نفسياً ، يشعر بحاجة إلى من يواسيه ... وهكذا ...

ويمكننا مما سبق أن نبين أن الحاجات الإنسانية تتميز بالآتي :

1 - ظهور الدافع الداخلي كالجوع أو العطش أو البرد أو الاضطراب النفسي .

2 - وجود الاحساس والشعور الداخلي بفقدان شيء محدد كالطعام أو الماء أو الكساء أو المأوى .

3 - ربط هذا الاحساس أو الشعور بعلاقة سببية . . الجوع سببه فقدان الطعام في فترة زمنية

معينة ، الشعور بالبرد سببه فقدان ما يحافظ على دفء جسم الإنسان . العطش سببه فقدان الماء في

فترة معينة ، زوال الاضطراب النفسي سببه وجود من أو ما يسري عن الإنسان همومه .

4 - وجود الهدف المحدد الذي يؤدي إلى عمل محدد وهي (إعادة التوازن للكائن الحي) أكل

الطعام تسكيناً للجوع ، شرب الماء تسكيناً للعطش ، اللجوء إلى مأوى طلباً للدفء ، اللجوء إلى

شخص ما التماساً للطمأنينة .

5- انتظار النتيجة .. زوال الجوع أو العطش أو البرد أو الاضطراب النفسي وذلك لتكرار

الحدث والنتيجة .

ويمكننا أن نلاحظ من ذلك مايلي :

- (أ) إن الحاجة يمكن تحديدها وحصرها ...
- (ب) إن الحاجة يمكن تحديد مصدرها ...
- (ج) إن الحاجة يمكن ربطها بفعل وهدف محدد ونتيجة منتظرة ومحددة .

ولا ننكر بطبيعة الحال وجود علاقة بين الحاجة والرغبة ولكن الحاجة شيء والرغبة شيء آخر .
عندما يجوع يشعر برغبة في الطعام ...

وعندما يعطش ، يشعر برغبة في شرب الماء ...

وعندما يحس الانسان بالبرد ، يشعر برغبة في اللجوء إلى مأوى يقيه من البرد ...

وعندما يضطرب الانسان نفسانياً ، يشعر برغبة في وجود من يطمئنه ...

وأذا ما أمعنا النظر في كل الحالات السابقة نجد الآتي :-

* الرغبة في الحالة الأولى مرتبطة بالأكل أما الحاجة فهي مرتبطة بالطعام .

* الرغبة في الحالة الثانية مرتبطة بالشرب أما الحاجة فهي مرتبطة بالماء .

* الرغبة في الحالة الثالثة مرتبطة باللجوء أما الحاجة فهي مرتبطة بالمأوى .

* الرغبة في الحالة الرابعة مرتبطة بالوجود (وجود شيء ما أو شخص ما) أما الحاجة فهي مرتبطة بالشئ أو الشخص نفسه .

ونستطيع بناء على ذلك أن نقول (إن الحاجة في الحالات السابقة هي : الطعام .. أو الماء .. أو

المأوى أو الشخص أو الشئ) .

أما الرغبة فهي : الأكل أو الشرب أو اللجوء أو وجود (شخص ما أو شيء ما) أي يمكن التعبير

عن الحاجة بالشئ نفسه الطعام ، الماء ، المأوى ، الشخص) .

أما التعبير عن الرغبة فلا يتم إلا بالإشارة إلى ما يراد من هذا الشئ (الأكل ، الشرب ، اللجوء

، الوجود) .

وهكذا يمكننا القول إن الحاجة هي عبارة عن شعور داخلي ناتج عن دافع يجد ما يشبعه في

مصدر خارجي .

أما الرغبة فهي عبارة عن شعور لطبيعة ما يراد فعله (بشيء أو من شيء معين) أي أن الحاجة

تحدد وسائل الإشباع كالطعام والماء أو المأوى ... أما الرغبة فتحدد الكيفية التي يتم بها الإشباع

كالأكل والشرب واللجوء .

والتعبير بالرغبة لا يدل بالضرورة على وجود الحاجة ، أما التعبير بالحاجة فهو تعبير دقيق محدد

، فعندما يقول الانسان أحتاج إلى الطعام فإن ذلك قد يعني أنه قد يموت بدونه وعندما يقول أحتاج

إلى الماء فإن ذلك يعني أنه لا يحتمل فقدانه ، ولكن التعبير بالرغبة والتعبير بالحاجة قد يلتقيان في

بعض الجوانب بحيث يصبح التعبير بأحدهما بديلاً عن التعبير باللفظ الآخر .

ولكن مفهوم الرغبة عندما يكون واضحاً قد لا يستقيم المعنى .. فإذا قلت مثلاً أحتاج إلى السفر

إلى جميع أنحاء العالم ... قد لا يستقيم المعنى وذلك لأنني أستطيع أن أبقى في البلد ولا تتعرض

حياتي للهلاك بدون هذا السفر وبدون أن يكون ذلك على حساب حريتي أو كرامتي .

والرغبة يصعب تصنيفها (ما لم تربط بالحاجة) إلى رغبات كمالية ورغبات ضرورية أو إلى رغبات

فردية واجتماعية أو حاضرة ومستقبلية لأن الرغبة تشير إلى طبيعة ما يفعل بالشئ ، فالرغبة في

الأكل ليست ضرورية وليست كمالية .

الطعام ضروري للحياة الانسانية . ولكن الرغبة في أكله ليست ضرورية .

والرغبات لا ترتبط بالضرورة بوقت محدد أما الحاجات فهي ترتبط بالضرورة بوقت محدد قد يطول أو يقصر حسب طبيعة الحاجة نفسها إذ إن الحاجة تنشأ عند ظهور الدافع وتنتهي بانتهائه ولكنها قد تتكرر أو تستمر لفترة طويلة .

ولكن كلا من الرغبة والحاجة مصدر لطلب شيء معين . ونتبين من ذلك أن الحاجات لا يمكن ترتيبها حسب الأهمية النسبية لكل منها . أما الرغبات الانسانية فهي أمر لا يستدعي الترتيب كما نتبين أيضاً أن الرغبات الانسانية (لا نهائية) كلما حقق الانسان رغبة من رغباته كلما ظهرت نفس الرغبة من جديد أو تولدت عنده رغبة أخرى أما الحاجات فهي محدودة بمحدودية الوسائل التي تستخدم لإشباعها ولكنها قابلة للزيادة والتنوع .
ويمكننا أن نجمل خصائص الحاجات الانسانية في الآتي :

1- قابلية الحاجة للإشباع :

إن الحاجة غير المشبعة تظهر في نفس الانسان شعوراً بالضيق أو بالألم وتختلف حدة هذا الضيق أو الألم باختلاف الظروف التي ظهر فيها الضيق أو الألم وباختلاف مصدرها ، وتقل حدة هذا الشعور كلما عمل الفرد على إشباع حاجته .

2- قابلية الحاجة للزيادة أو التنوع :

الحاجات الانسانية تزداد وتنوع كلما ازداد رقي الانسان وازدادت قدرته على إنتاج وسائل إشباع هذه الحاجات ، ولكن الحاجات الانسانية محدودة لمحدودية الوسائل التي تستخدم لإشباعها في فترة زمنية معينة ، إن الانسان في المجتمع البدائي لا يعرف ما هي السيارة ولا كيفية استعمالها ولا يحتاج إلى السيارة ولا تشكل عنده دافعاً داخلياً لاستعمالها لأنه لا يفتقدها وإن كانت عنده حاجة للإنتقال فإن الجمل أو الحمار أو الحصان أقرب إليه من السيارة .

3- نسبة الحاجات :

الحاجات تختلف من مكان إلى اخر ومن زمان إلى اخر فحاجة الإنسان البدائي ليست كحاجة الإنسان المتحضر وحاجة رجل العلم ليست كحاجة رجل العمل .
وتشترك الرغبات مع خصائص الحاجات في كونها قابلة للإشباع وكونها نسبية إلا أن الرغبات الانسانية كما أشرنا لا نهائية ولا حدود لها .

إن إطلاق العنان للرغبات يجعل المجتمع يتحول إلى النمط الاستهلاكي ، فيخصص موارده لإنتاج ما لا يلزم إنتاجه ، وينضج هذا النمط في المجتمعات الرأسمالية حيث تتكسب الثروة في أيدي القلة التي تروج للنمط الاستهلاكي الذي يحقق لها ربحاً أسرع ، وتكون الحاجات والرغبات التي يحددها الأفراد في الواقع خاضعة للدعاية والاعلان .

إن المجتمع الرشيد هو المجتمع الذي يوجه موارده لإنتاج ما يلزم إنتاجه لإشباع حاجاته وذلك لحل مشكله الاقتصادي بدل التحول إلى النمط الاستهلاكي الذي ينشأ عنه الترف الاقتصادي ويزيد من حدة التفاوت الطبقي .

ويمكننا القول بأن الكتاب الأخضر بتركيزه على الحاجات الانسانية وضع جوهر المشكلة الاقتصادية في مكانها الصحيح والملاحظ أن الكتاب الأخضر يختلف في فهمه للحاجات الضرورية عما سبقت الإشارة إليه .

فهو يرى كل الحاجات التالية ضرورية أو ماسة للإنسان .

* المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة .

* المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان .

* المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة .

هذه الحاجات الثلاث تعتبر حاجات ضرورية للإنسان لأن الإنسان بدونها يمكن أن يقع تحت

رحمة الآخرين وسيطرتهم .

وبناء على ذلك يمكننا القول إن الحاجات الضرورية من وجهة نظر الكتاب الأخضر يمكن تعريفها

كالآتي :

(الحاجات الضرورية هي تلك الحاجات التي يتوقف على فقدانها وقوع الإنسان تحت رحمة

وسيطرة الآخرين) .

رابعاً : كيفية إشباع الحاجات :

إن الحاجات الانسانية كما رأينا متعددة ومتنوعة وقابلة للزيادة في حين أن الموارد المتاحة محدودة في كميتها ، ويبدو من هذا أن على الإنسان أن يضحي ببعض الحاجات في سبيل إشباع حاجات أخرى أكثر أهمية . إن الحل يكمن في محاولة الإنسان لتحقيق أكبر إشباع ممكن في حدود الامكانيات والوسائل المتاحة مع التسليم بعدم قدرته على إشباع كل حاجاته ورغباته .

ويبدو من هذا أن على الإنسان أن يحدد حاجاته وأن يرتبها حسب أهميتها النسبية وأن يستخدم عوامل الانتاج المتاحة له في الطبيعة لانتاج السلع والخدمات التي يمكن استخدامها في إشباع حاجاته .

ويبدو من هذا أيضاً أن من يسيطر على عناصر الانتاج أو موارد الإنتاج يستطيع أن يتحكم في حاجات غيره ويتمكن من السيطرة عليه بكيفية أو بأخرى .

وتقدم النظرية العالمية الثالثة حلاً جذرياً لهذه المشكلة حيث تركز على القاعدة السليمة وهي (الذي ينتج هو الذي يستهلك) التي تؤدي إلى اتباع مبدأ (شركاء لا أجراء) ذلك أن أي تدخل يمنع الإنسان من خلق حاجته والعمل على إشباعها هو تدخل مضاد للحرية وهو استغلال في نفس الوقت .

إن الأرض ليست حاجة في حد ذاتها ولكنها وسيلة من الوسائل التي يمكن استخدامها في إنتاج سلعة اقتصادية تشبع حاجة ضرورية عند الإنسان .

يمكن استخدام الأرض في إنتاج الأطعمة بكافة أنواعها ويمكن استخدام الأرض في توفير المسكن الذي يشبع حاجة الإنسان إلى المأوى ويمكن استخراج المعادن منها واستخدامها في إنتاج الآلات التي يمكن استخدامها في تحويل الخامات أو (السلع) لكي تشبع حاجات الإنسان .

وإذا ما تمكن إنسان في مجتمع ما من الاستحواذ على مساحة كبيرة من الأرض تمكن بالتالي من التحكم في كل ما ينتج عنها من سلع وأصبح قابراً على فرض شروطه . إن جهد الإنسان ملك له ، ولا يمكن أن يتبادر الشك إلى أي فرد منا في الوقت الحاضر في هذه القاعدة ، ولكن هذه القاعدة ، لم تكن تحظى بالقبول في مجتمعات سابقة . لنا . كانت مثل هذه المجتمعات تعترف بالقاعدة الظالمة التي تقول بأن (العبد وما يملك ملك لسيده) أي أن جهد (العبد) ليس ملكاً له ولكن هذه القاعدة لم تعد مقبولة ، كانت هذه القاعدة :الظالمة تسمح بملكية الإنسان وتسمح له بالتالي بحرية التصرف فيه بيعاً وشراء واستخداماً وأصبح العبد وفقاً لهذه القاعدة ملكاً لسيده .

وعندما زالت القاعدة الظالمة التي تسمح بالعبودية أصبح مفترضاً أن مجهود الانسان ملك له ، ولا حق لأحد فيه ، إن هذه القاعدة قاعدة منطقية وعادلة ، جهدك ملك لك ، عقلك ملك لك .. وهو هبة وهبها الله لك وهب مثلاً لكل عباده .. قدرها وأعطاها لكل واحد منهم ووزعها بمقتضى عدله وحكمه وألزمنا باحترامها .. ليس من حق أي فرد في مجتمع معين وليس من حق المجتمع ككل أن يجني عليك بسرقة مجهودك .. أو نتاج عقلك ، وإن كان للمجتمع أن يمنعك من التعدي علي مجهود الآخرين بما وهبك الله من قدرات .

إن المجهود الإنساني يعتبر عاملاً من عوامل الانتاج وكل ما يترتب على هذا العامل من إنتاج هو ملك لصاحبه . حق لا يشاركه فيه أحد إلا برضاه ، ولكن الحقيقة التي ينبغي أن نفطن لها هي : أن المجهود الإنساني في معظم الحالات لا ينتج لوحده شيئاً . لا بد أن يتوفر إلى جانبه عنصر أو (عامل) آخر من عوامل الانتاج كالأرض مثلاً . والأرض هبة الله لعباده خلقها وقدر فيها أقواتها وخبأ فيها طيباته . وعندما خلق الله الأرض لم يقل إنها ملك لشخص ما دون غيره ، أو لأسرة ما دون غيرها وإنما خلقها لتوفر حاجات جميع عباده .

إن الأرض ليست ملكاً لأحد ، إن الأرض محدودة في كميتها وكلما سيطر شخص ما على كمية منها أصبحت الكمية المتبقية للآخرين أقل فأقل ، وأصبح الصراع بغرض السيطرة على نصيب منها أشد فأشد . ومعنى ذلك أن من يسيطر على الأرض لابد أن يكون في موقف القوة ولابد أن يكون من يفقد السيطرة على الأرض في موقف الضعف ، ومعنى ذلك أيضاً أن الصراع الذي يلي هذه المرحلة يصبح صراعاً بين عناصر غير متكافئة من حيث القوة والضعف وحيث أن الصراع بين العناصر غير متكافئة يؤدي إلى نتيجة غير عادلة ، تتمثل في سيطرة إنسان على إنسان (أي عبودية إنسان لإنسان) فإن هذا الصراع لا يعتبر عادلاً .

وحيث أن النتيجة تعتمد على مكوناتها أو الأسباب التي أدت إلى وجودها فإن أسباب وجود نتيجة (غير عادلة) لا يمكن وصفها بالعدالة . إن هذه النتيجة غير العادلة لابد أن يكون ظهورها قد تم وفقاً لقاعدة ظالمة ولابد أن يكون رد الظالم رجوساً إلى العدل (إن الأرض ليست ملكاً لأحد ... ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدي حياته وحياته ورثته في حدود جهده الخاص ودون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته) .

وفقاً لهذه القاعدة نستطيع أن نضمن للإنسان إشباع حاجاته دون أن يقع تحت سيطرة الآخرين . لا يحق لنا نتعدي حدودنا ، إن الغاية هي إشباع الحاجات ، ولكل إنسان حاجات . إن جاز في مجتمع ظالم أن يقع إنسان بحكم الحاجة تحت سيطرة الآخرين فإن معنى ذلك جواز وقوع جميع أفراد هذا المجتمع تحت سيطرة الآخرين أيضاً . إن جاز أن يكون إنسان عبداً لإنسان آخر فلا يوجد مانع من وقوع إنسان حر في أسر العبودية أي لا يوجد ما يحمي هذا الانسان الحر من الوقوع في أسر العبودية إلا إذا أدان المجتمع ككل هذه القاعدة الظالمة التي تسمح بوجود العبودية أصلاً .

من يضمن للإنسان الذي يملك الأرض في مجتمع يسمح بالقواعد الظالمة أن يبقى مالكا لها طيلة حياته ؟ وبفرض أن ذلك قد تم ، فمن يضمن له أن تبقى هذه الأرض ملكاً لأبنائه من بعده ؟ ، ولكن عندما يكون استعمال الأرض من حق كل فرد في المجتمع فلا يوجد من يتجراً على منعه من استعمالها والانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدي حياته وحياته ورثته في حدود جهده الخاص . وفقاً لهذه القاعدة ينتفي المجتمع :نظام ولا يقع الإنسان تحت سيطرة الآخرين . إن الكتاب الأخضر يوضح بجلاء العلاقة بين الحاجة والحرية فالذي يمتلك حاجة إنسان آخر يتحكم فيه ويستغله رغم أي تشريع قد يحرم ذلك ولا يمكن أن يتحرر هذا المحتاج من سيطرة الغير إلا بتحرير حاجاته . إن الكتاب الأخضر لا ينكر وجود المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في عدم وجود التوازن بين

الحاجات والوسائل المتاحة لإشباعها ولا ناقض رأي الاقتصادي فيما يتعلق بالناحية الفنية في تحليل ما يترتب على وجود هذه الحقيقة ولا يدعي أنه قادر على تحول الأرض إلى جنة تشبع فيها جميع الحاجات وجميع الرغبات الانسانية ولكن بالرغم من ذلك يدين العلاقات الظالمة التي تجعل من إنسان عبداً لإنسان آخر بسبب عدم وجود هذا التوازن بين الحاجات الانسانية والوسائل المتاحة لإشباعها .

إن الكتاب الأخضر يكشف عن الصراع الاقتصادي الذي يؤدي إلى وجود اختلال في العلاقات الاجتماعية ويرد هذا الاختلال إلى أسبابه ويقترح الحل الذي يضمن التوازن في العلاقات ، إنه يصرف النظر عن مشكلة لا حل لها ويلفت النظر إلى مشكلة لها حل أكيد وهي جوهر القضية فعلاً . إن تكديس الثروات والوسائل المختلفة بصورة كافية لإشباع الحاجات والرغبات أمر مستحيل في هذه الدنيا ، ولكن إيجاد نظام يضمن العدالة في توزيع ثروة المجتمع أمر واقعي ويمكن تحقيقه .

المراجع :

- 1- الكتاب الأخضر .
- 2- أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، 1962 .
- 3- د . بوديوس ، في الحل الاشتراكي ، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والاعلان ، طرابلس 1982 .
- 4- د . زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الاولى 1964 .
- 5- د . عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت : 1974 .
- 6- د . عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1980 .
- 7- د . صلاح الدين نامق ، التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية 1959 م .

صدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

النظام العالمي الجديد

الأمم المتحدة : الشرعية الجائرة

المؤلفون : باتريسيو نولاسكو

أنمي شاموب - ألان ديمس

المترجم : د . فؤاد شاهين

الأمم المتحدة هذه الامبراطورية العملاقة قام بناؤها على أسس خدمة لأهداف تلامس القداس في مواثيقها وشرعتها . ولكن فاعليتها مرتتهنة لإدارة بعض الدول . ما هي الآلية التي تعمل بها هذه المؤسسة التي يفترض بها أن تكون دولية ؟ وما هو دور مجلس الأمن في هذه الآلية ؟ ولماذا تتشبط حيناً وتتشل أحياناً ؟ ...

أجوبة عملية يقدمها باحثو رابطة الدفاع عن حقوق الانسان في بحثهم عن النظام العالمي الجديد - ودور أكثر عدالة وفعالية مستمرة لمؤسسات الأمم المتحدة .



الناشر : الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والاعلان
عدد الصفحات : 247 صفحة

الحرية والحاجة والنظام الاقتصادي

د/ ج - ب - سينها

جامعة باتنا / الهند

إن إشباع الحاجات من الدوافع الرئيسية وإن جميع الأعمال الإنسانية ابتداءً من الحاجات الأساسية وارتقاءً إلى الحاجات المنوعة الأخرى كالتعبير عن الذات . وهذه الحاجات كانت دائماً الدافع الرئيسي وراء التطور الإنساني على سلم الحضارة . وللحيوانات الأخرى كذلك حاجات ضرورية للبقاء كالحاجة للطعام والشراب والتي يمكن إشباعها عن طريق استهلاك ما هو متوفر في الطبيعة ويمتاز الإنسان عن عالم الحيوانات بقدرته الانتاجية التي يستخدمها في تكييف المواد الموجودة في الطبيعة لتناسب أغراضه ويصبح الإنسان حيواناً منتجاً ، ولم ينفك يبحث منذ أقدم الأزمنة عن وسائل تطوير إنتاجه بصنع العدد والآلات وابتداع ما يمكن تسميته بتكنولوجيا العمل وتدرجياً ظهرت للوجود الزراعة والحرف والتجارة والتصنيع وازدادت الوسائل والمصادر المتوفرة لإشباع الحاجات بازدياد هذه الحاجات ، وعندما كانت المجتمعات صغيرة وكانت الحاجات بسيطة كان عمل الأسرة يمثل وحدة مناسبة وكافية لإشباع الحاجات البشرية وفي هذه الظروف كانت الانتاجية منخفضة كذلك وكان هناك قدر بسيط من التخصص أو تقسيم العمل كما أن مستوى المعيشة كان منخفضاً جداً ، وتحت هذه الظروف كان النشاط الإنتاجي موجهاً أساسياً لإشباع الحاجات ولم يكن هناك أحد يتحكم في البشر الآخرين عن طريق ملكيته الخاصة لمواد ووسائل الانتاج مثل الأرض والأثوار والغابات أو الأدوات البسيطة وكانت كل أسرة وحدة منتجة تدير مصادرها الخاصة وتستهلك ما تنتجه ، وحتى أدخل نظام توزيع العمل والذي ساعد على تحسين الانتاجية ، فإن مدى التبادل بين المنتجين المستقلين ، كتبادل منتجات أعمالهم لم يكن يتم بشكل واسع وهكذا فإن إشباع الحاجات والحرية يتصلان اتصالاً مباشراً . وبالتدرج أوجدت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وسلبت من أعداد كبيرة من المنتجين التي تمكنهم من توظيف مجهودهم في عمل منتج ، سلبت منهم حريتهم وبدأ نظام العبيد الذي تحول تدريجياً إلى رقيق الأرض في نظام الاقطاع ثم نظام الأجرة في النظام الرأسمالي . وأثناء كل عمليات التحول هذه وعلى الرغم من حدوث وفرة في المواد بحيث أصبح إشباع الحاجات يتم بمستوى أعلى تدريجياً ، استمرت الغالبية العظمى ممن يعملون مقابل أجرة تعتمد في رزقها وعملها على أولئك الذي يملكون الآلات وأدوات الإنتاج ، وقد لاحظ الكتاب الاخضر بكل دقة التطورات التي حدثت في ظروف الطبقة العاملة حيث يقول :

« وفي مجمل معالجة قضية الأجرة هو المزايا التي تحصل عليها العاملون وضمنتها التشريعات وحمتها النقابات ، حيث تبدلت الحالة السيئة التي كان عليها المنتجون غداة الانقلاب الصناعي واكتسب العمال الفنيون والإداريون حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال ولكن واقع الأمر فإن المشكل الاقتصادي مازال قائماً » .

الكتاب الاخضر الفصل الثاني (77) .

ما هي هذه المشكلة الاقتصادية :

إن المشكل الاقتصادي لا يتصل فقط بحرية من يعيشون في حالة فقر في هذه المجتمعات أو بحرية من هم عاطلون عن العمل ولكنه يتصل كذلك بحرية الذين هم في وضع اقتصادي أفضل ممن تكون أجورهم مرتفعة بحيث تكفي لسد حاجاتهم . ويرى الكتاب الأخضر أنه ما لم يتحكم المنتجون في وسائل إشباع حاجاتهم بالكامل وما لم يكونوا كمنتجين في وضع يمكنهم من تحديد الظروف التي يعملون فيها وما لم يتمتعوا بثمرة مجهودهم . فإنهم ليسوا أحراراً ولهذا السبب تصبح مسألة اختيار نظام اقتصادي مسألة ذات أهمية حيوية .

هدف النظام الاقتصادي :

يجب أن يؤدي النظام الاقتصادي بعض المهام الأساسية ويحقق بعض الأغراض الرئيسية والتي أهمها : -

أولاً : إنتاج السلع والخدمات للوفاء بحاجات الجماهير وبمستوى يتزايد باستمرار بحيث يكفل توفر أفضل الفرص لتطور شخصية الفرد وإمكانياته .

ثانياً : لتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تطوير التكنولوجيا ووسائل الإنتاج على نحو يجعل العمل نفسه مصدراً للمتعة والسعادة وكذلك زيادة وقت الفراغ لدى الناس حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم الثقافية السامية .

ثالثاً : إدارة المؤسسات الاقتصادية على نحو يزيد من الدوافع الديمقراطية لدى الشعب ويتيح الفرص للتعبير عن الذات .

وكما كان الاقتصاد ضعيفاً كلما قلت قدرته على إشباع حاجات الناس وحتى في الاقتصاديات الغنية كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فإن المستوى العالمي من الاستهلاك لا يعني بالضرورة قدراً أعلى من الحرية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي . ويتفحص الكتاب الأخضر هذه الظاهرة ويوضح كيف أنها غير كافية لتوفير الحرية الإنسانية حيث يقول : « في الحاجة تكمن الحرية »

وعلى الرغم من أن الجزء المخصص من الحديث عن الحاجة في الكتاب الأخضر قد يكون الأكثر إيجازاً في الكتاب فإنه حافل بالمعاني والمداولات الهامة التي تعلق بالذهن والكتاب في مجمله بحث عن الحرية والعلاقة بين الحرية وإشباع الحاجات فالحرية نتيجة وشرط أساسي لإشباع الحاجات فالشخص غير الحر لا يستطيع إشباع حاجاته على النحو الذي يريد ، فإذا تم إشباع بعض حاجاته بقي البعض الآخر دون إشباع ومن جهة أخرى إذا لم يكن الشخص في وضع يمكنه من إشباع حاجاته لأنه لا يتحكم في وسائل إشباع هذه الحاجات ، فإنه لا يكون حراً وسيعتمد كلياً على الشخص أو الأشخاص الذين يملكون هذه الوسائل أو يتحكمون فيها ومن بين حاجاتنا الكثيرة الحاجة للحرية كذلك ومن بين حريتنا الكثيرة الحرية في إشباع الحاجات . وهكذا فإن إشباع الحاجات والحرية يتوقف كل منهما على الآخر ويساند كل منهما الآخر في وحدة تكاملية . وعليه إذا أراد الإنسان أن يفهم عن قرب العلاقة بين الحاجة والحرية كما جاءت في الكتاب الأخضر ، فإنه يجب أن يستوعب الكتاب ككل . وحتى يتمكن من ذلك فإنه من الضروري أن تكون لديه معرفة بطبيعة الحاجات الإنسانية والطرق التي يمكن عن طريقها إشباع هذه الحاجات لضمان أكبر قدر من السعادة للجماهير لأن الهدف النهائي للبيئة الاجتماعية يكاملها هو زيادة هذه السعادة والتي يكون إشباع الحاجات والحرية شرطين ضروريين لها .

صورة عن الحاجات الانسانية :

من الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان أن الحاجات الإنسانية ليست ثابتة وأنها تنشأ تبعاً للتطور الاقتصادي والنمو التكنولوجي ولزيادة التوضيح يمكن تقسيم الحاجات إلى :

أ- أساسية : مثل الحاجات الضرورية للوجود الانساني .

ب- غير أساسية وهي التي تساعد على تفتح وتطور الشخصية الانسانية .

ويكرس علماء السايكولوجيا والاجتماع اليوم اهتماماً كبيراً لدراسة هذه الحاجات ومجالاتها الواسعة وأحد هؤلاء الدارسين هم إبراهيم ما سلو الذي درس طبيعة الحاجات الانسانية وصنفها في خمس فئات وأعد على ضوء دراسته تسلسلاً هرمياً للحاجة له خمسة مستويات وهي :

أولاً : الحاجة السايكولوجيا الأساسية .

ثانياً : السلامة والأمن .

ثالثاً : الانتماء والحاجات الاجتماعية .

رابعاً : التقدير والوضع الاجتماعي .

خامساً : تحقيق الذات .

ويمكن تسمية المستويين الأول والثاني بالأساسية والثالثة الباقية بحاجات عليا أخرى . والنقطة المهمة حول مستويات الحاجة هذه هي أن لها في العادة ترتيباً محدداً من الهيمنة والسيادة ولا تسيطر حاجات المستوى الثاني حتى يتم إشباع حاجات المستوى الأول بشكل معقول وعلى نحو مشابه فإن حاجات المستوى الثالث لا تبدأ في الضغط متى يتم إشباع حاجات المستوى الأول والثاني بشكل معقول كذلك . وهكذا ..

ويتضح مما تقدم أنه مهما كان الوضع الاجتماعي للفرد ، فإنه يسعى لاحتكار المصادر ويكرس وقته واهتمامه لإشباع هذه الحاجات بحسب أسبقيتها . وعلى الرغم من أن النتائج التي توصل إليها « ماسلو » مبنية على دراسته للسلوك البشري في موقع عمل بإحدى المؤسسات وأن دراسته كانت تهتم بالدوافع لدى من يكسبون أجرة أو مرتباً فإن الحاجات التي ذكرها والترتيب الذي وضعها فيه يمكن القول بأنه ينطبق على جميع الأفراد وفي جميع الأوضاع وفي حالات استثنائية يكون الأفراد على استعداد للتضحية بحاجات المستويات الدنيا من أجل تحقيق حاجات المستوى الأعلى ولكن عموماً فإن حاجات البقاء تأتي أولاً وبعد ذلك فقط يمكن مواصلة السعى للحصول على بقية الحاجات ويمكن تفسير تاريخ الإنسانية كله بلغة الجهود البشرية لإشباع الحاجات حسب الترتيب والأسبقية التي وضعها « ماسلو » ففي الأزمنة البدائية سيطرت الحاجات الفسيولوجية الأساسية على جميع الأنشطة الإنسانية ، وحتى اليوم فإنها مازالت تسيطر في المجتمعات الفقيرة على المصادر ، وكما هو الحال بالنسبة للفرد فإن التاريخ هو كذلك إظهار لنفس الاتجاه .

وعليه يجب أن يكون هدف كل مجتمع منظم هو الكفاح من أجل تمكين الأفراد من إشباع هذه الحاجات إلى أقصى حد ممكن وبدل مدى الوفاء بهذه الحاجات على تحرير وحرية الأفراد على النحو الذي يرغبون في مجتمع منظم .

الكتاب الأخضر وإشباع الحاجات :

كيف يمكن تحقيق الحاجات في المجتمع الذي يتصوره الكتاب الأخضر ؟ ما هي الترتيبات التنظيمية التي تتخذ لإشباع هذه الحاجات في الجماهيرية كما جاءت في الكتاب الأخضر ؟

لنتناول هذه المشاكل الواحدة تلو الأخرى ...
الحاجات الفسيولوجية الأساسية والحاجة إلى السلامة والأمن :
وهكذا يتم في الجماهيرية اتخاذ الترتيبات التنظيمية كضمان الحاجات الفسيولوجية الأساسية لتحقيق حرية الأفراد على النحو التالي :

الحاجات الفسيولوجية الأساسية والحاجة إلى السلامة والأمن :

- 1- النظام الاقتصادي الاشتراكي كما جاء في الكتاب الأخضر لزيادة النمو الاقتصادي والانتاجية وضمان ظروف عمل صحية ومأمونة .
 - 2- ضمان الأرض الصالحة للزراعة كمصدر رزق مستقل للأفراد إذا رغبوا في ذلك .
 - 3- ضمان توزيع الثروة والسلع الاستهلاكية والخدمات على أساس إشباع الحاجات المادية .
 - 4- ترتيبات الضمان الاجتماعي للمنتجين المستقلين أو الشركاء في الانتاج .
- ويقول الكتاب الأخضر :
- « إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من اللبس والطعام حتى المركوب والسكن لا بد أن يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة » .. ص 107 .
- « إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديهي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان » الفصل الثاني من الكتاب الأخضر ص 93 .

الحاجات ذات الترتيب الأعلى :

يبحث الكتاب الأخضر عن وسائل تحقيق حاجات المستوى الأعلى للجماهير عن طريق إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجماهيرية ويوضح الاستعراض التالي العلاقة بين إشباع حاجات المستوى الأعلى والترتيبات التنظيمية .

الانتماء والتقدير الاجتماعي والوضع الاجتماعي وتحقيق الذات وإشباع الحاجات :

الترتيبات التنظيمية :

- 1- في المجال السياسي :
 - أ- المؤتمرات الشعبية بما فيها المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام .
 - ب- اللجان الشعبية بما فيها اللجنة الشعبية العامة ومؤتمر أمانة الشعب العام والنقابات والروابط والاتحادات المهنية ...
 - ج - تأييد التحرر الوطني والاستقلال الوطني وحماية التكامل الوطني .
- 2- في المجال الاقتصادي :
 - أ- الاعتراف بالوحدات الانتاجية التي يديرها شركاء وليس أجراء .
 - ب - إسناد جميع القرارات الادارية التي تتعلق بإدارة المشاريع الاقتصادية إلى لجان المنتجين وإلى المؤتمرات الشعبية عن طريق الروابط المهنية .
 - ج - إلغاء الربح الخاص والأجرة وبذلك وضع نهاية لاستغلال الانسان للإنسان .

3- في المجال الاجتماعي :

- أ- إلغاء العمل المنزلي وخدم المنازل .
- ب - ضمان التعليم الذي يحرم الإنسان ويوفر تحقيق الذات .

ج - توفير الرياضة الجماهيرية .

د - إلغاء التمييز العنصري وتوفير الحماية للأقليات .

هـ - ضمان حقوق إنسانية متساوية للرجل والمرأة والكبير والصغير .

ومن المفيد هنا ذكر بعض المقتطفات من الكتاب الأخضر :

« الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه » .

« ليس هناك فرق في الحقوق الانسانية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير ولكن ليس ثمة

مساواة تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات » .

كما يقول الكتاب الأخضر :

« والمجتمعات التي تحتكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .

والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأي مبرر » .

« إن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته وعندما تتوفر معرفته لكل إنسان

بالطريقة التي تناسبه » .

الفصل الثالث من الكتاب الأخضر ص 186-187 .

التقييم :

يتضح مما تقدم أن الكتاب الأخضر مهتم بعمق بقضية الحرية في مجملها وبتطوير شخصية الإنسان ككل . ويدرك أنه للرفع من مستوى الشخصية الانسانية ، فإن المجتمع ، يجب أن ينظر إليه وفقاً للنظرية العالمية التالية :

« الإنسان لا يحيا بالخبز وحده » هذا مثل قديم ولكن من الأمور التي لا تحتاج إلى توضيح أن الإنسان لا يمكنه العيش بدون خبز على الإطلاق . وعليه فإن الفرد يبحث عن الخبز أولاً ويبدأ في البحث عن وسائل أخرى للتعبير عن شخصيته حالما يضمن وجود الخبز ، وهكذا يجب على المجتمع وإلى القائد الذي يفكر في تحرير الشخصية الإنسانية العمل على إعادة تنظيم المجتمع من جميع النواحي . والديموقراطية السياسية تظل ناقصة حتى عندما تكون للمؤتمرات الشعبية السلطة الكاملة على القرار السياسي في المجتمع إذا لم يصاحب ذلك إعادة تنظيم اقتصادية وكذلك إعادة تنظيم اجتماعية والفصول الثلاثة من الكتاب الأخضر .

1- حل مشكلة الديمقراطية .

2- حل المشكل الاقتصادي .

3- الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة .

تكمل بعضها بعضاً في وحدة مترابطة وهي جميعاً تهتم بإشباع الحاجات في جميع مظاهرها . ويدرك الكتاب الأخضر أن الإنسان لا يحيا فقط في المجتمع ولكنه عن طريق المجتمع وحده يمكنه حماية حريته والتعبير عن شخصيته وأنه لا يمكن فقط إشباع حاجاته المادية عن طريق المجتمع ولكن حاجاته للفن والثقافة والشعر والموسيقى والرقص والدراما وكذلك حاجاته الروحية لا يمكن تحقيقها هي الأخرى ألا من خلال المجتمع . وهكذا فإن الكتاب الأخضر يؤكد على ضرورة إحداث تغييرات ثورية في النظام الاجتماعي .

إن الإنسان يسعى منذ أقدم العصور لتحقيق الحرية فقد ناضل منذ البداية ولا زال لإزالة القيود المفروضة عليه وعلى حريته من قوى الطبيعة وعن طريق الكشف عن أسرار الطبيعة ومعرفته قوانينها والاستفادة منها في سبيل انعتاقه وتحرره ، وبلغ الإنسان مرحلة تمكن فيها من تسخير الطبيعة لمصلحته . فقد استطاع تحويل الصحراء إلى أرض خضراء مزدهرة وطور الأجواء واستغلها في أسفاره البعيدة ، قام الإنسان بكل هذا سعياً للتحرر والانعتاق □ .

للمساهمة في ملف حالة " العولمة "

" العالم يسير نحو التجمع القومي والاقليمي لمواجهة العولمة لهذا أعلنت
أوروبا الوحدة الاوربية .. والعرب هم الوحيدون خارج الترتيبات الدولية
حتى الآن وهذا ما يجعل الباحث المنصف يتكهن بأن الوطن العربي
سيكون أول ضحايا العولمة كما كان ضحية الاستعمار المباشر من قبل
وكما هو الآن ضحية التبعية والهيمنة .

مجلة دراسات تفتح ملف العولمة من جديد كحالة راهنة ومنعبر دولي
يمثل بدون شك هيمنة قطب دولي قوي على العالم ويمثل إمبريالية
جديدة في ثوب السلام والشرافة وحقوق الانسان والديمقراطية .
وبوصفات وشروط اقتصاد السوق وتدعو في هذا العدد المثقفين الثوريين
الجهاهيريين من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين والباحثين
السياسيين إلى تحليل هذه الظاهرة وتحديد أبعادها وأثارها السلبية المحتملة
على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع والعلاقات الدولية والأمن ..
وسيكون هذا الموضوع كملف أساسي في العدد المقبل إن شاء الله
والدعوة مفتوحة للمشاركة في هذا الملف "

طبيعة الصراع في منطقة البلقان

(نموذج كوسوفو)

د . جعفر عبد المهدي صاحب

أبرزت مرحلة الميثابيروسسترويكيا العديد من المفاهيم الجديدة أبرزها مفهوم العولمة ، والذي يعني - حسب فهمنا - بأن يصبح العالم قرية صغيرة وبعمدة أمريكي وجندرمة شمال أطلسية . وعلى الرغم من اندثار فاعلية الجيوبوليتيكا ، في ظل التقدم العالمي الهائل وتطور وسائل التدمير والأسلحة الفتاكة ، على الرغم من ذلك ، إلا أن نظريات الجيوبوليتيك الألمانية بدأت تعود من جديد بعد انحسار دام نصف قرن ، إذا كان الحديث في السابق يدور على " أورآسيا " باعتبارها قلب العالم فإن الكلام اليوم يدور حول " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ، مع علمنا أن مصطلح الشرق الأوسط مسموم ويتضمن أبعاداً خبيثة معروفة . وفي جو الرغبة في العولمة بدأت سياسة تفجير الدم ترأوح ما بين " الشرق الأوسط " والبلقان فتارة تتعثر (عملية السلام) وتارة ينتزع مسمار أمان المشاكل العرقية في البوسنة وكوسوفو وتارة أخرى تحول تركيا إلى مخلب قط باتجاه الجنوب .

في الوقت الذي تفجر فيه هذه البؤر ، يتم ولو مؤقتاً ، تجميد قضايا ليبيا ، والعراق ، والصومال ، وكوبا وأقليم التبت وغيرها ، وأصبحت المنظمة الأممية الأداة الضاربة بيد الامبريالية العالمية ، وهي توفر جو (الشرعية) الدولية في معاقبة الشعوب كمثل العقوبات الجماعية ضد الشعب الليبي ، العراقي ، السوداني .

هدف الدراسة ؛ إيجاد ربط ما بين أزمة البلقان والتهديدات التركية ضد سوريا .
منهجية البحث : نستخدم طريقة التحليل السلوكي لصانعي القرار في ضوء التعريفات الخارجية

أولاً : تفجير الدم البلقانية : حالة البوسنة وكوسوفو حالياً وسنجد مستقبلاً .

ثانياً : تركيا مخلب القط .

ثالثاً : الطريق الاستراتيجي شمال - جنوب .

أولاً : تفجير الدم البلقانية

تنفرد يوغسلافيا ، قبل وبعد رحيل تيتو بسياسة خارجية مستقلة ، وبوضع جيوبوليتيكي متميز يقطع حركة البر شمال - جنوب باتجاه الشرق الأوسط .

إن التركيبة النفسية - السياسية للمواطن اليوغسلافي ، ويقع المنطقة البلقانية ، جعلته يكره التحالفات الأجنبية مهما كان شكلها حتى مع الدول التي تنتمي إلى سلالاتهم العرقية ، وخير دليل على ذلك رفض القيادة اليوغسلافية تواجد القوات السوفيتية عام 1948 وقيام (الانفريرو) في العهد الستاليني ، وخلال تلك الفترة عانت يوغسلافيا من حصار اقتصادي رهيب ليس من دول الغرب بل من أعضاء المنظومة الاشتراكية اشتركت فيه كل دول الجوار الشيوعية ومن ضمنها جمهورية ألبانيا .

ومع هذا كله فإن برميل البارود العرقي اليوغسلافي كان جاهزاً للانفجار لأن البلاد تضم أكثر من (25) قومية وعرقية . ولنأخذ الآن آخر إحصائية عرقية أجريت ليوغسلافيا قبل التفكك (1) وهي إحصائية عام 1981 علماً بأننا استبعدنا كافة الأقليات التي يقل تعداد نفوسها عن (50) ألف نسمة .

الإحصاء السكاني ليوغسلافيا عام 1981 حسب القوميات

20.522.972	العدد الكلي
508.843	الجيل الأسود
4.526.782	الكروات
1.194.784	مقدونيين
8.143.246	صرب
1.729.932	مسلمين (صرب)
1.678.032	سلوفينيين
1.309.523	البانيين
58.627	بلغاريين
477.374	مجريين
78.485	غجريين
83.656	سلوفاك
127.920	أتراك

مهاجرون
الديني

وتجدد الإشارة إلى أن أكبر مجموعة عرقية - دينية بعد الصرب يأتي الكروات الكاثوليك ولهذه القومية تنظيم شوفيني عرقي خطير (منظمة الأوستاشي) ، وهذه المنظمة لعبت دوراً كبيراً في تفكيك النسيج السياسي - الاجتماعي اليوغسلافي ، إذ إنها تحالفت مع القوات النازية المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية تم تأسيس دولة (كرواتيا المستقلة) عام 1941 ف برئاسة زعيم منظمة الأوستاشي (أنته بافليتش) .

اللعب في الورقة الدينية :

من أهم العوامل الخارجية التي فككت يوغسلافيا عام 1991 استخدام الورقة الدينية وبشكل ماهر من قبل القوى الأجنبية ، ونقصد بالقوى الأجنبية تلك الدول التي خرجت بنتائج لا ترضى بها في الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي ألمانيا والنمسا والفاتيكان وإيطاليا وتركيا ومن ثم الولايات المتحدة التي لم تعجبتها سياسة الرئيس تيتو ودوره في حركة عدم الانحياز .
لقد جاء الوقت لتدعم النمسا انفصال سلوفينيا الكاثوليكية ثم كرواتيا الكاثوليكية المدعومة من قبل الألمان . وكانت ألمانيا أول دولة تعترف بالجمهوريتين المذكورتين وأيدت الانفصاليين وذلك بتاريخ 1992/12/23 وطلبت ألمانيا من بقية الدول الأوروبية الأخري باتخاذ نفس الخطوة وقد استجابت المجموعة الأوروبية للضغط الألماني واعترفت بتلك الجمهوريتين بتاريخ 1992/1/15 ف (2) .

أما الفاتيكان فكان على غير عادته في التعامل مع هذه الأزمة إذ أعلن الكرسي الرسولي في 1992/1/16 اعترافه بعد يوم واحد من اعتراف المجموعة الأوروبية ، ومما هو معروف أن الفاتيكان يتعامل مع الاعتراف بالكيانات الجديدة بشكل متريث وهذ سمة ثابتة في سياسته الخارجية ولكن

الحالة اليوغسلافية تعتبر استثناءً شاذاً عن القاعدة وذلك نكاية بالمذهب الغريم وهو المذهب الارثووكسي .

وفي موضوع البوسنة والهرسك جاء توقيت الاعتراف الأوربي باستقلال البوسنة والهرسك بشكل مقصود وليس اعتباطياً وذلك بتاريخ 1991/4/6 ف ، وهذا التاريخ ليس غريباً على ألمانيا إذ قام سلاحها الجوي قبل نصف قرن بضرب العاصمة بلغراد في 1940/4/6 ف إذ قتلت بغارة جوية واحدة 2271 شخصاً وجرحت أضعاف العدد وهدمت أكثر من 1600 بناية (3) .

الموقف العربي الرسمي إزاء البلقان :

على المستوى الشعبي فإن الشارع العربي يقف موقفاً سلبياً إزاء اليوغسلاف عموماً والصرب بوجه خاص وذلك نظراً لتأثير الاعلام الغربي المهيمن والذي يعن في تصوير الأزمة على أنها حرب عدا ديني بين الصليبية والإسلام في وسط أوربا .
أما على المستوى الرسمي فالنول الاسلامية عموماً والنول العربية بشكل خاص فهي " دول لاتعرف (الف باء) القضية وليست لها سياسة ولا يفهمون هذه القضية لأنها بلدان تابعة لمواقف الآخرين " (4) .

القذافي موقف فريد :

وينفرد القائد معمر القذافي بنظرة نوعية عميقة لجرى الأحداث في البلقان ويحلل الموقف بشكل رائع بقوله " إن الأطراف الخارجية والداخلية في هذا الصراع هي أطراف منافقة واستعمارية وهي المسؤولة عن مذابح المسلمين حتى تدعي الدفاع عنهم ، لأن كل هذه الأطراف لها غرض ، فألمانيا تريد أن تعيد بناء الرايح الرابع على حساب يوغسلافيا بضم سلوفينيا وكرواتيا وهي التي أقنعت أوربا بالاعتراف بجمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا ... وأمريكا تريد أن تتواجد في المنطقة حتى لا تتواجد روسيا فقط في البلقان وهذا امتداد للصراع بين روسيا وأمريكا الذي لا يزال مستمراً... وأوربا تخشى انتشار الميليشيات المسلحة والسلاح والحروب الأهلية في القارة الأوربية كلها لأنها أصبحت ملغومة بعد الحرب العالمية الثانية وجعلت ترتيبات هذه الحرب على حقل من الألغام لا تريد له أن ينفجر وأوربا على فوهة بركان لأن كل الحدود التي بينها تعسفية غير طبيعية ... وتريد روسيا من جهتها أن تدافع على السلاف الذين هم جنس واحد ولا تريد أن تترك البلقان لأمريكا وأوربا وألمانيا " وعندما نحلل رأي معمر القذافي نراه يختلف تمام الاختلاف عن المواقف الرسمية العربية الأخرى والسبب هو أن القذافي لا يردد ما يردده الآخرون لأنه خارج الدائرة الذيلية التي لا رأي لها سوى الترديد الببغاوي .

ولعلنا لا نجد موقفاً دينياً وأخلاقياً لقائد عربي كموقف معمر القذافي من الأحداث المساوية في البوسنة والهرسك ، وقتذاك وصف كل من بيغوفيتش وكارجيتش بأنهما وجهان لعملة واحدة ، وحسب رأي القذافي أن الوضع في البوسنة والهرسك (أصبح مأساة إنسانية وأن جميع الأطراف بما فيها أوربا والحلف الأطلسي وأمريكا والبلاد الاسلامية وروسيا تعاملت مع هذه القضية بشكل مخجل وجبان مما زاد من فظاعة المأساة وزاد الأمر تفاقمًا) .

ويضيف معمر القذافي قائلاً : (5)

" من الناحية العرقية فليس هناك فرق بين من هو مع عزت بيغوفيتش أو مع رادوفان كاراجيتش فجميعهم يوغسلاف والبوسنة والهرسك هي يوغسلافيا ... وكل طرف يريد أن يسيطر على أكبر مساحة منه فليسيطر ، لكن لماذا التفرقة بين اليوغسلاف فيما بينهم هذا مسلم وذاك أرثووكسي ،

فهذه جريمة سواء ارتكبها هذا الطرف أو ذاك وحتى قوات عزت بيغوفيتش إذا سيطرت على منطقة وطردت الأرثوذكسي منها فهذا نفاق وجريمة وعمل غير أخلاقي كما أن ما يفعله رادوفان كاراجيتش الآن عندما يدخل منطقة ويطرد المسلمين منها ... فهذا عمل غير أخلاقي " .
كان القول أعلاه قد ذكره القائد بتاريخ 1994/7/25 ومرت الأيام وتضاعدت الأحداث حتى رست سفينة البوسنة على مرسى قاعدة " رايت باترسون" الجوية الأمريكية قرب دايتون في ولاية أوهايو الأمريكية إذ تم الاتفاق على معاهدة دايتون (للسلام) ، وهذا يعني صواب تحليل القذافي وحسن توقعه لمجرى الأحداث .

ماذا كسب المسلمون من دايتون؟ وما حصة الاسلام فيها؟ الجواب يملئه الواقع الحالي في البوسنة والهرسك حيث يجثم (60) ألف جندي من الحلف الأطلسي على كامل إقليم تلك الجمهورية وحسب معاهدة دايتون وبموجب الملحق رقم (11) من المعاهدة المذكورة تتوزع القوات كما يلي: (6)

- 1- قاطع توزلة : 20.000 جندي أمريكي.
- 2- قاطع غوراجدة : 10.000 فرنسي + 4000 اسباني + 4000 إيطالي .
- 3- قاطع وسط البوسنة : 12.000 بريطاني + 4000 كندي + 4000 هولندي وبلجيكي
- 4- قوات أخرى : 4000 ألماني + 1000 سويدي + 4000 بكستاني + 1000 ماليزي + عدد غير محدود من التشيك والسلوفاك .

وخلاصة القول أن ما حدث في البوسنة هو صراع داخلي على السلطة غذته أطراف خارجية لعينة ، وأنه ليس صراعاً دينياً وإنما يستخدم الدين فيه استخداماً سيئاً لصالح السياسة .
ومن المفارقات التي تستحق الذكر أن الدولة الصهيونية والمنظمات الصهيونية في العالم قد وقفت إلى جانب مسلمي البوسنة !! . لقد أقلعت من مطار عمان طائفة مساعدات إنسانية تحمل لافتات كتب عليها ((اللجنة الأردنية - الاسرائيلية لمساعدة مسلمي البوسنة)) .
ونحن لا نريد أن نناقش هذه الظاهرة الغريبة العجيبة حيث أن (إسرائيل) تفتك بالاسلام والمسلمين في أرض العرب وتساعد مسلمي البوسنة !

وبالرجوع إلى وسائل الاعلام التي تصدر في سراييفو نجد هناك مباركة واضحة لدعم المنظمات الصهيونية في أمريكا لمسلمي البوسنة ، ومثال ذلك المقال الذي نشره أحد الكتاب البوسنيين ، وهو جمال كورسباهيتش تحت عنوان (الفيلق الثامن) عندما يصف المنظمات اليهودية المساندة لمسلمي البوسنة وهي إشارة إلي أن جيش حكومة سراييفو يتكون من سبعة فيالق وتأتي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بمثابة الفيلق الثامن الذي يدافع عن مسلمي البوسنة ضد الصرب !

ويعدد الكاتب البوسني تلك المنظمات (7) منها منظمة (محامو البوسنة) التي أسسها اليهودي ايد هربرت (Ed. Harbert) في فيرمينغهام بولاية بوسطن الأمريكية حيث قامت هذه المنظمة بالعديد من النشاطات كتوزيع الكراسات واللقاء المحاضرات في المعابد اليهودية والكنائس والمدارس والقيام بالمظاهرات ضد الهجوم الصربي على جيب بيهاتش (علماً بأن جيب بيهاتش كان بين قوات فكرت عبيدش وعزت بيغوفيتش ، وكلاهما مسلم) وهناك منظمة أخرى مماثلة في بوسطن أسسها اليهوديان شارون غارتينبرغ وروجر ميكن وتطالب هذه المنظمة بالتدخل الأمريكي ضد العدوان الصربي في البوسنة ، وتوجد منظمة تدعى (لجنة أنقاذ البوسنة) أسسها مارشال هارس وستيف فوكو تهدف إلى

تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد التطهير العرقي الذي يمارسه الصرب ضد مسلمي البوسنة ، وبعد اتفاقية دايتون تتشكلت منظمة يعقوب (Jakob) وهي اختصار لاسمها (اللجنة اليهودية الخاصة بالبوسنة) ومقرها نيويورك ومنظمة أخرى إسمها (Sage) وهو اختصار لاسمها منظمة الطلبة المناهضة للتطهير العرقي .

ماذا نفهم من هذا التصرف الصهيوني ؟ هل من مصلحة اليهود الصهاينة أن تقوى شكيمة المسلمين ويصلب عودهم ؟

قضية كوسوفو :

إن موضوع كوسوفو يختلف عن البوسنة والهرسك من النواحي العرقية والتاريخية والسياسية ، ولكن سطحياً يلتقي مع موضوع البوسنة بسبب الاعلام الامبريالي المهيمن والذي تباكى ظلاماً وعدواناً على تصفية المسلمين الالبان في كوسوفو .

وكمدخل لفهم قضية كوسوفو ندرج الثوابت التالية :

من الناحية العرقية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن 90٪ من سكان الاقليم ألبان (مسلمون وكاثوليك) .

- من الناحية التاريخية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن كوسوفو تاريخياً جزء من صربيا وهي تمثل المركز الروحي للشعب الصربي .

- من الناحية السياسية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن كوسوفو كانت في يوم ما جزءاً من ألبانيا المجاورة ، وأن الحقيقة هي جزء من الدولة الصربية في الماضي والدولة اليوغسلافية فيما بعد . ماذا يريد الانفصاليون ؟

منذ عام 1991 ف ازدادت الاضطرابات في اقليم كوسوفو اليوغسلافي ونشطت العناصر الانفصالية بقيادة ابراهيم روغوفو وتشكلت عدة منظمات سرية منها جيش تحرير كوسوفو والحركة الشعبية لتحرير كوسوفو وغيرهما والتي تتلقى الدعم من الخارج .

إن أهم الحجج التي يسوقها الانفصاليون هي (8) :

1- إن الألبان يشكلون 90٪ من سكان الاقليم حيث يبلغ عدد كوسوفو (1.956.196) نسمة حسب إحصاء سنة 1991 في حين أن عدد الألبان (1.714.768) نسمة .

2- إن الألبان هم أول من سكن المنطقة وهم الإيليريون الذين استوطنوا كوسوفو قبل الهجرات السلافية إلى شبه جزيرة البلقان .

3- إن هناك شعباً أقل منهم عدداً قد كونوا جمهوريات خاصة بهم مثل جمهورية الجبل الأسود والذي يبلغ عددهم نصف مليون نسمة أي ثلث عدد الألبان في يوغسلافيا في حين يحرم الألبان من هذا الحق .

4- إن الدستور اليوغسلافي يضمن حق تقرير المصير للشعوب المكونة للدولة على أساس أن الفيدرالية تشكل اتحاداً طوعياً .

5- إن كوسوفو منطقة غنية بالمعادن ، مثلاً في مدينة (تريتشا) أكبر منجم للرصاص في أوروبا في حين أن المنطقة تعاني من تخلف اقتصادي واضح .

6- إن الاقليم كان يتمتع في عهد تيتو بحكم ذاتي ، وبدلاً من تطويره فإن السلطات الصربية ألغت صيغة الحكم الذاتي في الاقليم عام 1989 ف .

الربود اليوغسلافية على مزاعم الانفصاليين :

نلاحظ أن المطالب التي يرفعها الانفصاليون تبدو وكأنها منطقية بالنسبة للمراقب غير المطلع على

أوضاع المنطقة ، في حين أن للسلطات الفيدرالية رأياً لا يخلو من المنطقية ، وتتلخص الردود اليوغسلافية بما يلي :

1- إن الزيادة السكانية للألبان في الإقليم لا يمكن اعتبارها زيادة طبيعية بل تعود لثلاثة أسباب رئيسية : الأول الهجرات الجماعية إلى كوسوفو في فترة الاحتلال العثماني للمنطقة وكذلك موجات الهجرة الألبانية إلى كوسوفو خلال وبعد الحرب العالمية الثانية والذين هربوا من بلادهم بسبب السياسة الداخلية في زمن أنور خوجة وذلك على حساب التواجد الصربي هناك ، والثاني : أن الزيادة السكانية للألبان في كوسوفو ترجع إلى الانفجار السكاني وازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة وبشكل يخلق الإرباك لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن ملاحظة الزيادة السكانية للألبان وفق الإحصائيات الرسمية اليوغسلافية :

1991 /	1981 /	1971 /	1961 /	1953 /	1948 /
1.710.364 /	1.309.523 /	914.733 /	754.245 /	750.431 /	1.714.768

أما السبب الثالث فهو التهجير القسري للصرب وأبناء الجبل الأسود سواء عن طريق شراء الأراضي بأسعار مغرية أو التهديد وأعمال العنف وخصوصاً في القرى البعيدة عن السلطات المركزية .

2- إن لفظ الايليرية بمعناه البلقاني هو أشمل من معناه الألباني حيث تشير البحوث والدراسات التاريخية إلى أن الايليريين هم السلاف الجنوبيون واللغة السلافية هي اللغة الايليرية (9) .

3- تقول الرواية اليوغسلافية أن شعب الجبل الأسود أقل عدداً من الألبان ولكنه شعب مؤسس للدولة دستورياً ، ومن الناحية القانونية إن الشعوب المؤسسة دستورياً للدولة لها حق إقامة جمهورية خاصة بها ولها الحق مستقبلاً في تغيير شكل الدولة أو تغيير الدستور في حين أن الألبان دستورياً لا يتمتعون بهذه الصفة وإنما يتمتعون بحقوق الأقليات المضمونة دستورياً .

4- إن حق تقرير المصير وحق الانفصال خاص بالقوميات المؤسسة دستورياً في حين أن للأقليات حقوقاً أقرتها المواثيق والأعراف الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومعاهدة هلسنكي لمجلس التعاون والأمن الأوربي وميثاق باريس ، وبموجب هذه المواثيق فإن الأقليات لها الحق في التعليم بلغتها الأم واستخدام أبجديتها في الصحافة والاعلام ولها حق المشاركة في الحياة السياسية وتكون جزءاً من الدولة التي يعيشون على أرضها .

5- إذا كانت كوسوفو غنية بالمعادن فشأنها شأن كل الأراضي اليوغسلافية الغنية في مختلف الموارد ، أما سبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي للإقليم مقارنة بالمناطق اليوغسلافية الأخرى فالسبب يعود إلى الانفجار السكاني وانعدام التخطيط الأسري وعدم الالتزام بخطة التنمية التي تعدها الدولة والقيام بكل أنواع العصيان المدني وكذلك العصيان المسلح للحركات الانفصالية .

6- إن سبب تضيق نطاق الحكم الذاتي حسب التغيرات الدستورية عام 1989 يرجع إلى التخوف من تطورات محتملة تؤدي إلى انفصال كوسوفو عن البلد الأم .

فإذا كان الهدف من نضال الألبان من أجل الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو وإذا كان الحكم الذاتي مقبولاً منذ عهد تيتو ، فلماذا كانت المنظمات الانفصالية تحرض على التمرد في عهد تيتو وبعده ؟ ومعلوم أن هناك حركات عصيان في الأعوام 1961 ، 1963 ، 1974 ، 1981 ، 1986 ، 1988 ، 1989-ف .

التطهير العرقي والنموذج البلقاني :

يمتاز النموذج البلقاني للدولة بالتعددية العرقية ، فلا توجد دولة بلقانية خالية من هذه الميزة ، إن الأمثلة كثيرة جداً ففي رومانيا توجد أغلبية سكانية صربية في منطقة (تمشواره) وأغلبية سكانية مجرية في منطقة (ترسلفانيا) الواقعة في الشمال الغربي من رومانيا ، وتوجد في اليونان أغلبية سكانية مقدونية في (سالونيك) وفي كرواتيا يشكل الصرب ثلث عدد السكان وتعتبر منطقة (كرايينا) وسلافونيا وغرب سريم) مناطق صربية وفي المجر توجد أغلبية كرواتية وصربية قرب منطقة (سكد) وفي جنوب بلغاريا توجد أغلبية سكانية مجرية شمال إقليم (فويغودينا) وفي ألبانيا هناك تواجد سكاني صربي ومقدوني الخ .

إن موضوع الفصل العرقي في النموذج البلقاني غير مقبول من الناحيتين الاخلاقية والعملية ، فإذا فكرت دولة من الدول أن تضطهد مجموعة عرقية معينة ، فإنها تنتظر بشكل أكيد ردّاً مماثلاً ضد أبناء جلدتها في الدولة التي تنتمي إليها تلك الأقلية ، وبعبارة أخرى إن صانع القرار في دولة بلقانية معينة يتوجب عليه تقدير الموقف لما يسببه ردود الأفعال الانتقامية ، فعلى سبيل المثال لو فكرت بلغاريا الانتقام من الأقلية الألبانية لديها فإنها سوف تنتظر انتقاماً مماثلاً للمقدونيين في ألبانيا وهكذا . لذا فإن كافة المؤثرات والمعاهدات الأوروبية ، كميثاق باريس لعام 1953 ، تؤكد على نقطتين جوهريتين الأولى : احترام حقوق الانسان بتفاصيلها .

الثانية : أن يكونوا جزءاً من الدولة التي يعيشون على أرضها .

لعل النموذج السيء للدولة العرقية في البلقان يلزم (دولة كرواتيا المستقلة) التي أسستها القوات الهتلرية المحتلة أثناء غزوها للملكة اليوغسلافية عام 1941 والتي ارتكبت أبشع المجازر العرقية في (ياسنوفاتس) وغيرها من المدن حتى زوال تلك الدولة عام 1945 ف (10) . هل هناك عزل عرقي لألبان يوغوسلافيا ؟

لقد تطرقنا إلى النموذج البلقاني للدول التي يستوجب عملياً عدم قبول فكرة التطهير العرقي ويوغسلافيا تعتبر النموذج الواضح للتعدد القومي والعرقي والديني . إن الألبان كأقلية عرقية في يوغسلافيا ينتشر أفرادها في مختلف الجمهوريات خارج إقليم كوسوفو ويعيشون كمواطنين يوغسلاف لهم حقوقهم المدنية كأني مواطن آخر ، وقبل أن نذكر أمثلة لشخصيات ألبانية تسلمت مناصب رفيعة بالبلاد ، ندرج في أدناه إحصائية حول عدد الألبان في جمهورية صربيا - ماعدا منطقة كوسوفو - لنلاحظ أن العدد قد تضاعف ما بين عامي 1948 - 1981 ف (11) ، ولو كان هناك اضطهاد عرقي لحصل العكس وتناقص العدد .

عدد الألبان في جمهورية صربيا - عدا كوسوفو -	
1948	34.139
1953	40.945
1961	53.167
1971	68.593
1981	76.298

ومن الناحية الدستورية فإن مجلس الرئاسة الفيدرالي عبارة عن رئاسة جماعية للبلاد يتكون من (8) أعضاء بواقع ممثل واحد عن كل جمهورية من الجمهوريات الست بالإضافة إلى ممثل عن كوسوفو وفويغودينا .

وسوف نذكر أدناه بعض الشخصيات اليوغسلافية من أصل الباني والتي تقلدت أرفع المناصب السياسية والإدارية على المستوى الفدرالي :- سنوات حاني : من مواليد كوسوفو ، ألباني ، أصبح عام 1961 نائباً لرئيس مجلس الشعب في جمهورية صربيا وسفيراً ليوغسلافيا في كوينهاجن عن وفي عام 1978 كان نائباً لرئيس البرلمان الاتحادي وأصبح رئيساً للدولة اليوغسلافية عام 1986 (بعد وفاة تيتو بست سنوات).

-فاضل خوجة : من الشخصيات السياسية تقلد منصب نائب رئيس البرلمان الاتحادي عام 1979 وهو ألباني القومية .

- اصلان فازليا : تقلد منصب رئيس المجلس الاتحادي في البرلمان الفدرالي عام 1983 وهو ألباني القومية .

-علي شكريا : أصبح سكرتير اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الحاكم) عام 1948 وهو ألباني القومية .

- الياز كورتيتش : أصبح رئيساً للبرلمان الاتحادي عام 1985 وهو ألباني القومية .

-هاشم رجب : أصبح رئيساً لاتحاد طلبة يوغسلافيا عام 1986 وهو ألباني القومية - عباس قزازي : تقلد منصب رئيس البرلمان الاتحادي عام 1988 وهو ألباني القومية .

ولا يستطيع أي منصف أن يقلل من تلك المواقع الرسمية الحساسة التي شغلها الألبان في ظل النظام الشمولي الذي كان قائماً ، ولو كانت هناك تفرقة عرقية لما أصبح سنان حساني رئيساً للدولة أو علي شكريا زعيماً للحزب الحاكم الخ .

لماذا دعم الناتو جيش تحرير كوسوفو ؟

باديء ذي بدء لا يمكن أن نتصور جيش تحرير كوسوفو كجيش رسمي أو فصيل وإنما هو في حقيقته تنظيم سياسي تطور إلى عصابات مسلحة ، إن عملية تسليحه وتوفير عده داخل دولة لها قانونها ودستورها وسيادتها ، يعتبر من الأمور المثيرة للغرابة . ولا مناص من الاعتقاد بأن أولئك العصاة يتلقون الدعم السياسي والعسكري من الخارج .

ولا تقبل دولة بالعالم أن يقوم تنظيم سياسي بتسليح نفسه وخلق جيش مسلح يواجه السلطة الدستورية الحاكمة أو يكون جيشاً مواز للجيش الرسمي .

لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً لا أخلاقياً في التعامل مع الأزمة البلقانية عموماً ومشكلة كوسوفو بشكل خاص ، إن المجلس الأوروبي للأمن والتعاون قدم تقريراً لمجلس الأمن يتعلق بالوضع في يوغسلافيا ، وقد تم اعتماد ذلك التقرير بصيغة قرار أصدره مجلس الأمن الدولي (القرار 855 في 1993/8/9) يحث هذا القرار يوغسلافيا على إحلال السلام في البوسنة (علماً بأن يوغسلافيا لم تدخل حرباً مع جمهورية البوسنة) وكذلك تضمن القرار وجوب حل قضية كوسوفو بإعطاء الألبان حكماً ذاتياً بدرجة أوسع وضمن حدود جمهورية يوغسلافيا الاتحادية . إن هذا القرار يحمل عبارات توحى بتدويل قضية كوسوفو وفي 12/2 1994 استقبلت الخارجية الأمريكية زعيم الانفصاليين الألبان ابراهيم روغوف والذي قدم نفسه كرئيس لجمهورية كوسوفو ، إن هذا العمل الأمريكي بمثابة تدخل صارخ في شؤون داخلية لدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وقبل هذا التاريخ دخلت كوسوفو بوقت مبكر في أروقة المزايدات داخل الكونغرس الأمريكي . ففي (أغسطس) هانيبال 1990 زار كوسوفو بوب دول زعيم كتلة الجمهوريين بصحبة السناتور الفرنسي داماتا (جمهوري من نيويورك) وتأتي هذه الزيارة كجزء من لعبة التنافس الانتخابية ولكن بوب دول قد تلقى صفعاً غير متوقعة عندما رفض الرئيس الصربي - وقتذاك - سلوبودان ميلوشوفيتش استقباله (12) .

ونتيجة للدعم الأمريكي للانفصاليين أعلن روغوف بتاريخ 1995/12/2 العصيان لمدني في كوسوفو ونصب نفسه رئيساً للجمهورية في هذا الاقليم (13) .

صور البابا والأم تريزا :

لقد انتباهي تصريح صحفي لسماحة مفتي يوغسلافيا حمدي يوسف سباهيتش في رده على سؤال ما هو موقع الدين لاسلامي لدى الانفصاليين الألبان ؟ فكان رد المفتي سلبياً إذ أشار إلى أن روغوف في مكتبه يعلق فوق رأسه صورة بابا الفاتيكان وإلى يمينه صورة الأم تريزا كجزء من النفاق الديني في تعامله مع الغرب (14) وبعد قراعتي لهذا التصريح أخذت أركز على شاشة المرئية وبالفعل أن المحطات الغربية مثل (الايرونيوز) و (بي بي سي) تظهر الصورة بوضوح في حين أن المحطات العربية مثل (الجزيرة) و (ام بي سي) تعرضها بشكل خاطف دون التركيز عليها أثناء التصوير ، ومن تتبع هذه القضية فسوف يكشفها بنفسه .

وخلاصة القول أن وضع كوسوفو الجيوستراتيجي يُشكّل عائقاً أمام حركة الناتو شمال جنوب في حالة بقائها ضمن الفيدرالية اليوغسلافية والسبيل الوحيد لضمان تلك الحركة هو الانفصال عن يوغسلافيا ، وهذا ما يفسر رفع الاعلام الأمريكية في شوارع برشتنا من قبل المتظاهرين الانفصاليين .

ثانياً : تركيا مخلب القط :

نقصد بتركيا أولاً الدوائر السلطوية الحاكمة في أنقرة وجنرالات الجيش دون الشعب التركي المسلم الجار . وسوف لم نسهب في الحديث عن السياسة الخازجية التركية تجاه العرب لأن القارئ العربي لديه الدراية الكافية بهذا الشأن بحكم الجغرافية والمتابعة اليومية .

لقد تمتعت تركيا ، وهي عضو في الناتو إلى إيذاء العرب من خلال تلاعبها في حصص مياه دجلة والفرات وإيذاء العراق وسوريا من خلال زيادة عدد السدود ضمن سد أناتورك . وطرحت تركيا شعاراً غريباً (المياه مقابل النفط) ومشروع (مياه السلام) الذي يمر عبر الكيان الصهيوني - وفرضت تركيا التوقيع على الاتفاقية الدولية الجديدة حول الاستخدامات غير الملاحية لجاري الأنهار الدولية والتي تضمن حقوق الدول المتشاطئة وعدم استئثار بلد المنبع بحصص المياه . ورفضت تركيا أيضاً استئناف الاجتماعات باللجنة الفنية الثلاثية والتي لم نجتمع منذ الكانون 1992 ف .

ومارست تركيا دوراً مشبوهاً في شمال العراق واكتسحت المنطقة الكردية عام 1997 بحجة حماية الأكراد العراقيين ، وفي عام 1991 حلت القوات التركية محل قوات (المطرقة) الأطلسية لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق . وقامت القوات التركية بإجراء (عملية فولاذ 97) كأكبر عملية غزو للمنطقة الكردية من العراق وإعلان شمال العراق كشرط أممي لتركيا .

نحالف تركي - صهيوني :

كجزء من التحالف الاستراتيجي التركي - الأمريكي قامت تركيا بعقد اتفاقيات عسكرية مع إسرائيل (اتفاقية 1996/2/23) و (1996/8/28) بشأن تحديث طائرات (ا ف 4) واتفاقية ثالثة في (1996/12/1) (15) .

وقد افصح تركي علناً عن نيتها العدائية تجاه سوريا عندما عقدت في 197/4/4 ف اتفاقيتها مع إسرائيل بشأن خطة (تقدير مخاطر سوريا وإيران) . وكانت تركيا قد أجرت مناورات "ذئب البحر 97" مع إسرائيل وذلك في شهر الصيف (يونيو)

1997ف ، وارتبطت مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة في تكوين قوة ردع لمواجهة سوريا والعراق وإيران .

وبهذه الايام تصعد تركيا من نشاطاتها الاستقرائية إزاء سوريا بحجة دعم وإيواء سوريا لعناصر حزب العمل الكردستاني .

ولا أحد يستطيع أن يتجاهل حجم الاستهتار بالقيم القانونية والإنسانية في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تبشر به الولايات المتحدة الامريكية ومخلب قطها في (الشرق الأوسط) الجارة تركيا ، فماذا نفسر :

تقتيل وحملات إبادة مستمرة لأكراد تركيا وبنفس الوقت حماية أكراد العراق بحجة صيانة حقوق الإنسان .

- الاستحواذ على حصّة المياه العربية وبنفس الوقت طرح مشروع (السلام) لتزويد إسرائيل بالمياه . .

- دولة عضو منظمة المؤتمر الإسلامي وتقيم تحالفات استراتيجية مع أعداء الاسلام .

- تقتل المسلمين الأكراد وتدعم مسلمي كوسوفو .

- تتهم سوريا بإيواءها حزب العمل الكردي وتعتبره عملاً عدائياً ولكنها بنفس الوقت تدعم جيش تحريركوسوفو .

في 15/10/1998ف صرح رئيس الوزراء التركي تصريحاً نارياً قال فيه إن من يتجاوز على تركيا سوف نقلع عينيه ، وإن تركيا مستعدة لمسح دولته من الخارطة ، والمقصود سوريا ، فلماذا سوريا ؟

ذلك لأن سوريا بقيت الدولة الوحيدة من دول المواجهة التي لا زالت لها رأي بخصوص الصراع العربي الصهيوني ، ولأن سوريا اقتربت من العراق في الفترة الأخيرة ولأن سوريا ترفض الابتزاز التركي بشأن مياه الفرات ، ولأن سوريا جزء أو حلقة من الطريق الاستراتيجي شمال جنوب .

الطريق الاستراتيجي شمال - جنوب :

في العرف العسكري ، مهما تطورت تكنولوجياات الاسلحة ، فإن المشاة يبقى سيد الصنوف لأن تقنيات الأسلحة بعيدة المدى والصواريخ العابرة للقارات تستطيع حسم المعركة وإنهاء وتدمير القوة القتالية للعدو ولكنها لا تستطيع مسك الأرض وذلك أن مهمة مسك الأرض ليست لمن يملك السلاح المتطور وإنما مهمة من يحمل السلاح الخفيف وحتى من يحمل الخنجر . والمثال واضح من خلال سقوط الولايات المتحدة بوحل المستنقع الفيتنامي ، ولدينا مثال حديث وهو تورط وفشل القوات الأمريكية في الصومال " إعادة الأمل " حيث عجزت الوحدات الأمريكية في الصومال أمام مقاتلين حفاة إذن مهما تطورت تقنيات وأساليب الأسلحة الفتاكة فإن عملية مسك الأرض تناط بمن يحمل السلاح الشخصي حتى ولو كان سلاحاً جارحاً ، ومن يمسك الأرض يتحكم في الجوانب اللوجستية وتحرك القوات وبقية الصنوف أما في الجانب الاقتصادي فيبقى أيضاً الخط البري على اليابسة ، هو الأكثر أماناً ، وأقل كلفة أحياناً من المواصلات البحرية ، وأقل كلفة بكثير من النقل الجوي .

ولنعط مثالاً واضحاً من حرب البوسنة :

أخذ الاعلام الامبريالي يطر بأخبار ليل نهار حول المجازر الوحشية المزعومة التي ارتكبت في جيبا وسريبرنتسة وغوراجده ، وهذه مدن وقرى صغيرة مثلاً جيبا لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف نسمة وكذلك سريبرنتسة ، في حين لم يتكلم الاعلام الامبريالي بنفس الطريقة عن مجازر الكروات ضد المسلمين في موستار وهي مدينة كبيرة ، أكبر مدن الهيرسك ، ونفوسها عشرات الألاف ، ولم

يتكلم عن بانيالوكا والتي تعداد سكانها أكثر من (150) ألف نسمة ، ولم يتكلم الاعلام عن الجرائم الوحشية في كرايينا والتي تضم أكثر من ربع مليون نسمة .

لماذا الاهتمام بتلك القرى مع تجاهل المدن الأكبر ؟

إن من لديه الاطلاع على طبوغرافية المنطقة يعلم بأن تلك القرى تقع على الطريق البري شمال - جنوب في حين أن كفييني بعيدة وهي قريبة من البحر وبانيالوكا بعيدة جنوب الدانوب وموستانر بعيدة جنوب غرب البوسنة وهي تحتضن نهر نيرتفا ، بينما جيبيا هذه القرية الصغيرة تحتل موقعاً استراتيجياً على الطريق البري الذي يعبر وسط منطقة جبلية وكذلك سريبرنتسة وغوراجده ، إن هذه المدن الصغيرة تربط توزلا شمالاً يستحق وكوسوفو جنوباً حتى مقدونيا .

إن حكم الجغرافية يقول إذا أرادت أوروبا التوجه برأ إلى (الشرق الأوسط) سواء توجهاً اقتصادياً باتجاه مصادر الطاقة أو تصريف البضائع في الأسواق أو توجهاً عسكرياً يضمن حرية حركة قوات الناتو شمال جنوب ، إذا أرادت أوروبا الغربية وأمريكا ذلك فلا مفر من السكة التالية :

ماريبور ، ليوبليانا ، زاغرب ، توزلا ، جيبيا ، سريبرنتسة وغوراجده ، سنجق ، كوسوفو ، مقدونيا ، بلغاريا ، تركيا ، سوريا أو العراق يتم الوصول إلى (الشرق الأوسط) ومناجم البترول العربي وإذا تطرقنا إلى حلقات السكة المذكورة فإن الطريق اليوم مضمون من ماريبور حتى غوراجده ، لأن سلوفينيا وكرواتيا اليوم أصبحتا جزءاً من الرايخ الرابع وبالإضافة إلى ذلك فإن الأولى قدمت طلباً للانضمام إلى الحلف الأطلسي والثانية تتواجد على أراضيها قوات حلف شمال الأطلسي وتتحرك بحرية تامة استناداً إلى الملحق رقم (1) من اتفاقية دايتون (للسلام) الموقعة بتاريخ 1995/11/21 ف .

أما خط (توزلا ، جيبيا ، سريبرنتسة وغوراجده) فهذا كله يقع في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهو خط مأمون ولا جدال حوله وذلك لوجود (38) ألف جندي من جنود الناتو ، فهناك (20) ألف جندي أمريكي بكامل معداتهم في قاطع توزلا في حين هناك (18) ألف جندي انجليزي وهولندي وكندي وبلجيكي في قاطع غوراجده ، وهؤلاء الجنود بالإضافة إلى (22) ألف آخرين في بقية أجزاء البوسنة يعتبر تواجدهم تواجداً ((مشروعاً)) بموجب الملحق رقم (11) من اتفاقية دايتون (للسلام) . تبقى منطقة سنجق ثم كوسوفو اليوغسلافيتين هما الحلقتان المفقودتان في طريق السكة ، وبخصوص سنجق فإننا نتوقع انفجارها حتماً بعد كوسوفو مباشرة في حين أن كوسوفو ستحسم في القريب العاجل بفضل جهود الولايات المتحدة وقوات الناتو الضاربة (16) .

وإذا تجاوزنا السكة ما بعد كوسوفو فإن مقدونيا هي المحطة الأولى ما بعد كوسوفو ، وليست هناك مشكلة إذا علمنا أن مقدونيا تستضيف حالياً قاعدتين عسكريتين أمريكيتين ، ولا مشكلة أيضاً مع بلغاريا فهي ترغب وبالحاح بأن تكون من أسرة الناتو ، في حين أن تركيا من أهل البيت فلا داع للحديث عنها .

نعود ونقول لم يبق من السكة سوى سنجق وكوسوفو .

أما فيما يتعلق بوطنا العربي فنحن نعرف ظروف العراق الحالية ، وعلى هذا الأساس فإن سوريا تصبح حتماً الضلع الثالث في مثلث تفجير الدمل (سنجق وكوسوفو وسوريا) .

لذا فإننا نتوقع إشعال قنبل سنجق وسوريا قبيل الانتهاء من حسم قضية كوسوفو ، عند ذاك فإن الجيوستراتيجية ستكون في خدمة الناتو ومن ثم في خدمة الرأسمال العالمي باتجاه منابع الطاقة والأسواق في (الشرق الأوسط) (17) وسوف ترفع الورقة الإسلامية في سنجق في حين ينشط مقلب القط التركي ضد سوريا وبالحجج التركية المعروفة ، ويتحقق الحلم الاستعماري بحرية الحركة شمال - جنوب .

الهوامش :

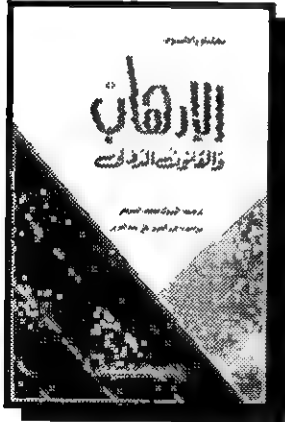
- د . برنوسلاف باليتش : حقوق القوميات في صربيا ، ط 3 (بلغراد : منشورات وزارة الاعلام اليوغسلافية 1993) ص 10 .
(نص يوغسلافي) .
- 2- د . جعفر عبد المهدي صاحب : الصرب الارثوذكسي الطائفة المقتضى عليها (طرابلس : دار النحلة 1997) ص 90 .
- 3- المصدر السابق ، ص 91 .
- 4- أنظر تصريح القائد معمر القذافي لمراسلي وكالة الأنباء العالمية ، صحيفة الجماهيرية العدد 1603 في 1994/7/26 .
- 5- نفس المصدر .
- 6- أنظر : نص معاهدة دايتون وملحقها في :
Review of International Affairs, NO. 1041 Vol. XLVII, Belgrade, Dec. 1995.
- 7- كمال مورسباهيتش : الفيلق الثامن ، مجلة سفيت ، العدد (3) سراييفو 1996/1/15 ، ص 19 ، (نص يوغسلافي) .
- 8- د . جعفر عبد المهدي صاحب : مشكلة كوسوفو (طرابلس : دار النحلة 1998) ص 101 .
- 9- ديميتريا بوغدانوفيتش : كوسوفو في ضوء العلاقات الألبانية ، السلافية الجنوبية ، مجلد سافريفيك ، العدد 12 ، بلغراد 1982 ، ص 523 ، (نص يوغسلافي) .
- 10- بوغدان كريزمان : الأوستاش والرايخ الثالث (زاغرب : منشورات المكتبة الزرقاء 1983) ص 21 ، (نص يوغسلافي) .
- 11- Ministry of Information of Republic of Serbia : Menarandum , National Minority Rights (Belgrade : Sept. 1996), P. 16.
- 12- مجلة أنترفيو : العدد 394 ، بلغراد 1996/11/15 ص 38 .
- 13- د . جعفر عبد المهدي صاحب : توليف العامل الديني في الأمة اليوغسلافية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : العدد 225 نوفمبر الحرت 1997 ص 63 .
- 14- أمجد ميقاتي : نشرة العالم العربي ، ويوغسلافيا اليوم ، العدد (74) يونيو 1998 ص 10 .
- 15- المؤتمر العربي القومي الثامن : حال الأمة ، 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 232 ، يونيو 1998 ص 68 .
- 16- د . جعفر عبد المهدي صاحب : مشكلة كوسوفو مصدر سابق ص 119 .
- 17- د . جعفر عبد المهدي صاحب : تماس الأزمة اليوغسلافية مع المصالح الحيوية للأمة العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد (218) أبريل 1997 ص 48 .

صدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام

الإرهاب والقانون الدولي

المؤلف : بليشكو وزادانوف

المترجم : المبروك محمد الصويحي .



الناشر : الدار الجماهيرية

للنشر والتوزيع والإعلان

عدد الصفحات : 251 صفحة

يتعرض هذا الكتاب لقضية الإرهاب الدولي ، ومعالجتها من الناحية القانونية ويشير بوجه خاص إلى كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة كما أنه يطرح الأسباب والدوافع الكامنة وراء ارتكاب مثل هذه الأعمال ، وكيفية القضاء عليها أو منعها عن طريق حل كافة المشاكل ومن بينها مشكلة الاستعمار .
يعتبر الكتاب بمثابة مرجع جيد لمواد القانون الدولي فيما يتعلق بالإرهاب الدولي وهو مليء بذكر أحداث كثيرة لعدة عمليات وتفجيرات ، واغتيالات فعلية وقعت مع تحديد التاريخ - اليوم والسنة ومكان الحدث ، كما أنه يلقي الضوء على كثير من المخططات والمؤامرات التي قامت بها أجهزة الاستخبارات العالمية ونتائجها .

الصراع الحزبي في الصومال

صلاح الدين محمد أحمد

تكمّن أهمية الصومال في إطلالته على مضيق (باب المندب) وامتداد ساحله ما بين الضفة الغربية للبحر الأحمر وشاطئ أفريقيا الشمالي والشرقي المطل على خليج عدن والمحيط الهندي مما أعطى هذا البلد موقعاً استراتيجياً في خطوط المواصلات البحرية ، حيث أن مضيق باب المندب هو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (المسطح المائي) ذو الأهمية الاستراتيجية .

وترجع أصول سكان الصومال إلى الهجرات العربية القديمة (قبل الإسلام واختلاط هذه القبائل بالسكان الأصليين ، وقد بدأ تاريخ الصومال يتضح مع دخول الإسلام إليه ، إذ أصبح الصومال من عالم المدنية والحضارة الذي ظهر في العصور الوسطى في العالم (1) ، وتتابع دخول الإسلام في الصومال عن طريق الهجرة والتجارة ، ومن أهم الهجرات بعد الإسلام ، دخول جزء من جيش عبد الملك بن مروان (سنة 86هـ) بقيادة (2) الأمير موسى وينسب إلى بني جشعم وهذا الجيش لم يقاتل هناك إذ أنه قد وجد الإسلام قد سبقه في الانتشار عن طريق القوافل التجارية ، وفي مطلع القرن الثاني الهجري دخل إلى الصومال (الزيدي) وهم جماعة من أتباع الإمام زيد حفيد الإمام علي بن أبي طالب والذي لقي مصرعه عقب مواجهة مع هشام بن عبد الملك سنة 122 هـ ، فقد حافظوا على مصيرهم فقررروا الهجرة من الجزيرة العربية إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر واستقروا في مدينة (بنادر) وسيطروا على المنطقة وأقاموا بها إمارة في الصومال .

وكان إسمها (حُمر) نسبة إلى (بني حمير) الذين كانوا يعيشون بها منذ أمد بعيد وقد تعاون سكان هذه الإمارة مع الإمارات العربية الأخرى في الصومال وقاموا بوضع لبنات جديدة في تنمية هذه الأرض حيث زرعوا أنواعاً من أشجار الفاكهة وأدخلوا شجرة القطن والسمن وغيرها وبرزوا في القرن الحادي عشر الميلادي كان الإسلام قد شمل الصومال ، وأصبح سكانه يدينون بالإسلام (3) . وقد كشفت المصادر التاريخية أن أكبر الهجرات التي وصلت إلى مقديشو كانت سنة 149هـ وكانت مكونة من إحدى وثلاثين قبيلة أكثرهم وفدوا من حضرموت . وتشير المصادر إلى أن العرب أقاموا في الصومال حكماً شورياً ظل حوالي ثلاثمائة سنة (4) .

إلا أن عام 1499م شهد دخول الاحتلال البرتغالي ، إثر رحلة المستكشف البرتغالي (فاسكودي جاما) ، والذي امتد حتى شمل منطقة الساحل سنة 1503 عدا مدينة مقديشو ، حيث أمدت النفوذ الغربي البرتغالي حوالي 170 سنة ، وقد استنجد أهل الصومال بأهلهم العرب ، حيث نظم إمام عمان في منتصف القرن السابع عشر جيشاً بقيادة الأمير سالم الصارمي ، الذي تمكن من طرد الغزاة البرتغاليين ليس من الساحل الصومالي فحسب ، بل من أغلب مدن الساحل الشرقي لإفريقيا ولاسيما موانئ ممباسا وزنجبار .

لكن الغرب لم يعتبر أن هزيمة البرتغاليين ، نهاية لطموحاته في التوسع والسيطرة على خطوط المواصلات البحرية ومناقصها ، فقد وجدت إيطاليا موطناً قدم لها في خليج عصب عام 1869 ف ، وأرسلت قوة بعد ذلك بالتنسيق مع بريطانيا لاحتلال المنطقة وتمت السيطرة على مقديشو وتمكن الطليان من البقاء في المنطقة نحو نصف قرن حتى انهيار إيطاليا إثر انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1942ف) فأصبحت الصومال في جزئها الجنوبي تحت النفوذ والاحتلال الانجليزي ، أما الجزء الشمالي فقد حصلت عليه فرنسا ، حيث بسطت سيطرتها على منطقة (أوبوك) وأصبح الشمال الصومالي يعرف بالصومال الفرنسي نسبة للاستعمار الفرنسي ، والصومال الجنوبي بالصومال الانجليزي نسبة للاستعمار الانجليزي ، وهو الصومال الحالي ، حيث أطلق عليه إسم (جيبوتي) على الجزء الشمالي منه .

بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية تأسس أول حزب سياسي في الصومال وذلك في عام 1943ف وأطلق عليه (حزب وحدة الشباب الصومالي) والذي أخذ على عاتقه قضية التحرر الوطني وتعهد بالعمل على تحرير الصومال مؤكداً على انتمائه العربي الإسلامي ، وقد جاء هذا الحزب في اتجاه ما افرزته حركة (الدراويش) (5) التي قادها الشيخ محمد بن عبد الله حسن ، وهي حركة صوفية انطلقت من مدينة (بربرة) ووصلت إلى (نفال) عام 1867ف لتعبئة الجماهير الصومالية للجهاد عن طريق الخطاب الديني ، والتي كان لها تأثير عظيم في مقاومة الاستعمار ، حيث أخذت على عاتقها مواجهة الاحتلال الأجنبي وصدته من خلال برنامجين ، أحدهما وطني عربي ديني أستخدم الاستعمار باعتباره استهدافا لحرمة الدين الإسلامي ومحاولة لانتهاكه ، واتجه البرنامج الآخر للجانب العسكري مستفيداً من الكتبية الصومالية التي شاركت إلى جانب القوات البريطانية التي جندت صوماليين للقتال إلى جانبها ، وخاضت قوات الدراويش معارك ضارية في مواجهة الاحتلال الأجنبي واتخذت من منطقة (حرن) قاعدة عسكرية لها ، إلا أن هذه المقاومة ، تفتتت نتيجة للخلافات التي دبت بين قيادات الطرق الصوفية الذين خدعتهم الدعاية السوداء التي استخدمها الاستعمار وما أثارته هذه الدعاية وتوابعها من إثارة روح الحقد ، والكراهية بين أفراد الشعب الصومالي واستغلال الاستعمار لأزمته من الصوماليين الذي ارتضوا لأنفسهم هذا الدور الخياني .

لقد واجه حزب وحدة الشباب الصومالي الاستعمار البريطاني ببسالة وترتب على ذلك أن قامت قوات الاحتلال البريطاني بالتنكيل بقيادات هذا الحزب وناشطيه فزجت بهم في السجون ونفت بعضهم وذلك في اعقاب رفض هذا الحزب المشروع البريطاني المتعلق توحيد الإقطار الصومالية تحت وصاية دولية على أن تكون بريطانيا الدولة الوصية على الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات .

لقد شهدت الصومال المزيد من الحركات السياسية الحزبية ، حيث تأسس في نهاية عام 1951ف حزب الرابطة الوطنية الصومالية وفي منتصف عام 1958ف تأسس حزب وحدة صوماليا الكبرى ، إضافة إلى ظهور الجمعيات السياسية مثل الجمعية الوطنية الصومالية .

ووجدت بريطانيا أن الظروف مواتية بعد نشأة الأحزاب ورفض هذه القوى للاحتلال ، للبدء في مشروعها الليبرالي ، الذي سيفرق القوى الوطنية ، ويضمن لها تحقيق أهدافها على المدى البعيد ، خاصة وإذا عرفنا أن بريطانيا كانت تحتل ضفتي مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر والذي كان يشكل بالنسبة لبريطانيا أهمية استراتيجية كبرى ، حيث أن هذا الممر المائي يرتبط بالبحر الأبيض المتوسط بقناة السويس التي كانت تسيطر عليها بريطانيا وفي حالة تمكنها من السيطرة عليه فإن بريطانيا تكون قد أمنت خطوط مواصلات قصيرة تربط بين الشرق والغرب وتسهل

عملياتها التجارية في تأمين المواد الخام لصناعاتها من ناحية ولتسويق هذه المواد بعد تصنيعها عبر هذه الخطوط البحرية .

وكان ان وافقت على إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس تشريعي في 18-النوار - 1960 ف ، فاز خلالها حزب الرابطة الوطنية والاتحاد الصومالي بعدد (32) (6) مقعداً من أصل 33 مقعد ، وأعلن نواب المجلس التشريعي في (16 من شهر الطير 1960 ف) قرارهم باستقلال الصومال الكامل والوحدة مع الأقليم الجنوبي في (غرة شهر ناصر 1960ف) وأعلنت مقديشو عاصمة للدولة (7) .

وتعتبر هذه الخطوة (إنشاء المجلس التشريعي المنتخب) بداية إقرار المشروع الليبرالي وتداعياته على المستوى الوطني ، حيث يحل المشروع الجماهيري الظاهرة الحزبية فيقول :

" الحزب هو حكم جزء لكل .. وهو آخر الأنوات الديكتاتورية حتى الآن وبما أن الحزب ليس فرداً ، فهو يخفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه ، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من نوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل ، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم ، ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم أي هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والامزجة والإماكن والعقائد " . (8)

ونرى القراءة الصحيحة لهذا التحليل في الظلال التي انعكست عقب استقلال الصومال وسيطرة حزبين على المجلس التشريعي الذي أدى إلى تشكيل أول حكومة صومالية مستقلة في العصر الحديث .

فقد تميز الحكم بسيطرة زعماء الإقليم الجنوبي على مقاليد الحكم بون أهل الشمال عدا أماكن محدودة في الوزارة أو العمل السياسي . كما سيطر حزب وحدة الشباب الصومالي الذي لم يجد ساحة في المجلس التشريعي على الأجهزة الإدارية ، بون افساح المجال لبقية الأحزاب من اقتسام المناصب الادارية ، مما دفع بالنعرات القبلية لأن تطفو على السطح ولم تتمكن الأحزاب من تكوين قاعدة جماهيرية على ضوء برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي ذو مضمون ، ولغياب البرنامج الوطني لما بعد الاستقلال .

بذلك طلت الصراعات السياسية المدمرة على المستوى الوطني وأخذت في التنامي واتجهت إلى العنف وعلى أثر اغتيال رئيس الجمهورية (عبد الرشيد علي شارماركي) في ظروف غامضة (9) استولت القوات المسلحة الصومالية على مقاعد الحكم في انقلاب أبيض وجددت ملامح برنامجها في نقاط أهمها :-

- إزالة الفساد والفوضى .
- نبد الروح القبلية .
- حظر الأحزاب السياسية .

وجاء ذلك في أعقاب انقلابها (10) على المشروع الليبرالي الذي أسس على نتائج الانتخابات التباينة وتشكيل المجلس التشريعي بتاريخ (ناصر 1976 ف) واتجهت الصفوة العسكرية إلى نظام رأسمالية الدولة واسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في شهر ناصر 1976 (11) وأعلنت القيادة العسكرية اتخاذها للاشتراكية كمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي مستمدة من الماركسية

مدخلاً لبرنامجها ، وحدد الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي) برنامجه في نقاط أهمها :-

- 1- بناء مجتمع العدالة والمساواة والوحدة والتقدم .
- 2- أحداث التغييرات الثورية في المجتمع .
- 3- الدفاع عن المصالح الحقيقية لجماهير الشعب .
- 4- ترشيد وتوجيه الجماهير .
- 5- الاسترشاد بأعمال ومبادئ الأمم المتحدة العالمية .
- 6- تطبيق القوانين العامة الاشتراكية العلمية على الواقع الخاص بالصومال .

وقد نجح القادة العسكريون في احتواء الصراع القبلي إلى حد ما وباشروا في تأهيل بنية أساسية محدودة ، لكنهم تبنوا نظام رأسمالية الدولة في غياب دور البروليتاريا ، حيث أن الصومال بلد زراعي رعوي ولا نستطيع الذهاب إلى وصفه بالبلد الصناعي وهو لم يخط في هذا الاتجاه خطوة تذكر والمسألة الجوهرية التي اعتمدها العسكر رفع شعارات رأسمالية الدولة وديكتاتورية (البلوريتاريا) الرعوية والزراعية التي مارسها الحزب وقيادته فقط ، على المستوى المحلي ، أما على المستوى الدولي فقد رحب الاتحاد السوفيتي السابق بخطوة القيادة العسكرية الصومالية في إطار موازين القوى وإيجاد موطنٍ قدم مع انحسار المد الاستعماري البريطاني عالمياً لتحل محله الولايات المتحدة الأمريكية ، في خطوة محسوبة للسيطرة على مضيق باب المندب .

ومع تزايد نفوذ القيادة العسكرية وتمركز السلطات بيد الجنرال محمد سياد بري أخذت الخلافات تبرز بين قادة العمل السياسي والعسكري فاستند بري الذي لم يجد مخرجاً له إلا الاتجاه غرباً جنوب القطب الأمريكي الذي وجد الساحة مهيأة بعد الإطاحة بنظام الامبراطور الاثيوبي هيلا سلاسي وتبني منغستوهيلي مريام نظام رأسمالية الدولة واحتضانه للمعارضين من أنصار رأسمالية الدولة ، وآخرين من أنصار التيار الليبرالي .

توحدت هذه التيارات المعارضة والباحثة عن السلطة في إطار الصراع المدمر على كرسي الحكم في جبهة لمواجهة نظام سياد بري ، منذ السنوات الأولى لعقد الثمانينيات في هذا القرن وكانت الخلافات تطفو على السطح بين حين وآخر بين نزاعات القبيلة والخلفية العسكرية ، وبين التوجيه الليبرالي فالتوجه نحو نظام رأسمالية الدولة ، فبينما أخذت الخلافات تطفو حيناً وتختفي أحياناً في إطار المعارضة (الجبهوية) كذلك كانت السلطة تعاني هي أيضاً من انشقاقات كبيرة أخذ معها رموز نظام سياد بري يختفون عن المسرح السياسي ضمن بعضهم سجون النظام ولجأ البعض الآخر خارج الصومال بحثاً من موقع في المعارضة .

تدهورت الأحوال الاقتصادية في الصومال وتأثرت مشاريع التنمية نتيجة للصراع على السلطة والتي اتجهت إلى العنف المسلح على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجد لنفسها موقع قدم بالفراغ الذي سببه الصراع الداخلي وتبادل مواقع النفوذ والتأثير الدولي على المنطقة فأقامت الإدارة الأمريكية قاعدة عسكرية في منطقة بربره .

في شهر الصيف 1990 ف صدرت في مقديشو وثيقة عرفت بـ (إعلان مقديشو) اتفق عليها أكثر من مائة شخصية قيادية ووقعوا عليها ، انحصرت الوثيقة في مطلبين :-

- 1- استقالة الجنرال محمد سياد بري .
- 2- تعيين حكومة انتقالية .

وبرفض الجنرال بري لمطالب (إعلان مقديشو) نسقت المعارضة جهودها وقررت تضيق الخناق على نظام سياد بري سياسياً وعسكرياً واجتماعياً واشترك في هذا التنسيق المؤتمر الصومالي الموحد ، الحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال .
زحفت قوات المؤتمر الصومالي الموحد نحو العاصمة (مقديشو) وأعلنت في 27 1991 ف عن استيلائها على السلطة وسيطرتها على العاصمة بينما انسحب الجنرال بري مدعوماً ببعض الوحدات من الجيش إلى مدينة (بارديراو) التي تعتبر مركز ثقله القبلي ، في محاولة لتنظيم صفوفه .

بإعلان حركة المؤتمر الصومالي الموحد في 29 أي النار 1991 ف عن تعيين علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال ارتفعت وتيرت الصراع على السلطة بين أقطاب المعارضة التي كانت متحالفة في السابق في إطار جهوي .

ولعله من المفيد أن نلقي نظرة على الخريطة السياسية للقوى المتناصرة في الصومال : يتصارع في الصومال أكثر من 15 فصيلاً وتنظيماً سياسياً ويعتبر أقوى هذه الفصائل والتنظيمات ، من حيث القوة والنفوذ القبلي والسياسي أربعة أقطاب هي :
1- فصيل محمد فرح عيديد - المؤتمر الصومالي الموحد (مقديشو) .
2- فصيل علي مهدي محمد - المؤتمر الصومالي الموحد (مقديشو) .
3- فصيل عبد الرحمن علي نور - الحركة الوطنية الصومالية (تريجيسيا) .
4- فصيل محمد ثمان / الحركة الاسلام في الصومال (كيسمايو) .

1- فصيل (عيديد)

نشأت نواة هذا الفصيل في روما عام 1989 ، من تجمع من السياسيين والعسكريين القدامى الذي كانوا ضمن تحالف جهوي معارض في بداية الثمانينيات ، وينتمي معظم هؤلاء إلى قبائل (الهاوية) التي يقطن معظم أفرادها في محيط العاصمة فقد عرف هذا الفصيل باسم (المؤتمر الصومالي الموحد) ومن أبرز ناشطيه الجنرال محمد فرح عيديد ورجل الأعمال علي مهدي محمد ، وعند تنفيذ مقررات (جيبوتي) الذي عقد في شهر ناصر 1991 ف ، رفض الجنرال عيديد تعيين علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال ونادى بضرورة توزيع المناصب القيادية على مختلف الفصائل الصومالية .

على إثر ذلك طفى على السطح صراع بين بطون قبيلة (الهاوية) حيث ناصر المنحدرون من فرع (هبرجر) وهو أحد فروع القبيلة المذكورة ابنهم عبيد وناصر المنحدرون من فرع (الأبال) وهو أيضاً فرع من بطون (الهاوية) ابنهم علي مهدي محمد ، وأعلن عبيد طرد علي مهدي ووسع تحالفه مع قوى أخرى في مواجهة علي مهدي (أطلق على التحالف (التحالف الوطني) وتولى فصيل علي فرح عيديد مكان والده الذي توفي في ظروف لم يتم الكشف عنها بعد .

وجد علي مهدي نفسه ضعيفاً أمام الجنرال عيديد فلجأ إلى بعض القبائل والبطون الصغيرة ونخبة من الذي تلقوا دراستهم في أوروبا وأمريكا ، ورغم عدم اعتراف أمريكا بقرار علي مهدي الذي استمده من مقررات (جيبوتي) إلا أن هذه القوات ساعدت علي مهدي ودعمته في صراعه في مواجهة الجنرال (عيديد) .

2- فصيل محمد عثمان

للإسلام تأثيره الفعال في الصومال كما لاحظنا في المدخل التاريخي لهذا البحث ، فقد وجد

بعض الناشطون في الحركة الإسلامية أن هناك تراكم تاريخي إسلامي يمكن الاستفادة منه سياسياً وعلى إثر ذلك خرج حزب الاتحاد الإسلامي من نشاطه السري إلى النشاط العملي ، وعرف الحزب فيما بعد والذي يعتقد أنه تلقى دعماً من منظمات إسلامية لها علاقة بالسودان وإيران رغم نفي الدولتين لأي نوع من الدعم للنشاط هناك باسم (الحركة الإسلامية في الصومال) ، ودعمت هذه الحركة نشاط الجنرال عيديد وناصره في مواجهة القوات الأمريكية الغازية .

3- فصيل عبد الرحمن علي نور

تشكل هذا الفصيل من عدد من النخبة الصومالية من قبيلة (الاسحاق) عام 1981 في العاصمة البريطانية (لندن) وانتقلت بعد ذلك إلى اثيوبيا واتخذت من مدينة (برداوة) مدعومة من اثيوبيا التي تحتل صحراء الأوجادين المتنازع عليها قاعدة انطلاق لها ودخلت في تحالف مع بقية الفصائل المعارضة لنظام (سياد بري) .

نشطت عسكرياً ، إلا أنها منيت بخسائر كبيرة في مواجهتها لنظام سياد بري ، إثر سقوط نظام بري استولت الحركة على شمال الصومال وأعلنت استقلاله (جمهورية أرض الصومال) وذلك في 18 من شهر الماء (مايو) 1991 ، ولم تعترف بها أية دولة ، لكنها استطاعت أن تستميل زعماء القبائل وعقدت لهم مؤتمرين في الأقاليم المكونة (للجمهورية) عقد الأول بتاريخ شهر الحرت 1992 والثاني في أي النار 1993 ف إلا أن الحركة رغم ما أحدثته من استقرار لم تستطع أن تعالج مشكلة نزاع السلاح من الميليشيات العسكرية المختلفة .

القدرات العسكرية في تقدير تقريبي لأطراف الصراع الصومالي :-

الفصيل	القوة البشرية	اسم قائد الفصيل
المؤتمر الصومالي الموحد	10.000	حسين محمد فرح عيديد
المؤتمر الصومالي الموحد	10.000	علي مهدي محمد
الجبهة الوطنية الصومالية	3000-2000	محمد مرجان
الحركة الوطنية الصومالية	3000-2000	أحمد عمر جبس
الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	3000	يوسف موسى

نتائج الصراع الحزبي على الصومال :

- 1- فقد أغلب البنية الأساسية في الصومال .
- 2- انهيار الإقتصاد الصومالي الذي كان يبحث عن مخرج .
- 3- عزل الصومال عن أداء دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- 4- فتح الباب واسعاً للتدخل الأجنبي ، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة تحت ستار المساعدات الانسانية فاعزت للأمم المتحدة باتخاذ قرار وقبل اتخاذ المنظمة الدولية لقرار بهذا الشأن قامت القوات الأمريكية بغزو الصومال فيما عرف بعملية (يونيسوم - 1) تلاها قرار للأمم المتحدة بشرعية تدخل القوات الأمريكية وتوسيع مهمة الأمم المتحدة وعرفت بـ (يونيسوم - 2) وتسلمت القيادة من الإدارة الأمريكية شكلياً بموجب القرار رقم (814) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

شاركت في العملية (يونيسوم - 2) قوات قوامها :

- 30 ألف جندي أمريكي .

6- ألاف جندي باكستاني .

5 - ألاف جندي هندي .

1300 جندي مصري .

1000 جندي من بنجلاديش .

1000 جندي من ماليزيا .

344 جندي من بوتسوانا .

331 جندي من النيبال .

231 جندي من أستراليا .

5 جنود من كندا .

4 جنود من بلجيكا .

وشارك جنود آخرون من إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا ، تركيا ، المغرب ، تونس ، نيجيريا وزيمبابوي .
ويبقى أن نقول أن صراع الحزبي المدمر على السلطة قد أوصل الصومال إلى نتائج وخيمة لا
نستطيع أن نرصدها كاملة إلا أننا نبحث عن أرهاصات الانهيار الناتج عن الصراع الحزبي
والسياسي على السلطة .

المصادر :

1- موسوعة التاريخ الإسلامي - د . أحمد شلبي - الجزء 6 .

2- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث بالوطن العربي وإفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين ، د . محمد امحمد الطوير .

3- التقرير الاستراتيجي 1994 افرنجي - مركز دراسات الأهرام .

4- The Military Balance 1993, P. P. 128 - 129

الهوامش

1- د . أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، ص 652 - الجزء 6 .

2- نفس المصدر ، ص 653 .

3- نفس المصدر ، ص 655 .

4- نفس المصدر ، ص 655 .

5- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ، ص 168 .

6- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد إسماعيل الطوير ، ص 171 .

7- نفس المصدر .

8- الكتاب الأخضر - العرب - معمر القذافي . ص 19 - 20 .

9- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ، ص 171 .

10- سيطر الجيش الصومالي على السلطة بتاريخ 21 من شهر المهرج 1969 ف .

11- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ، ص 171 .

12- The Military Balance 1993, P. P. 128 - 129

13- د . محمد الطوير - تاريخ حركة التحرر في الاستعمار ، ص 173 .

إرهاب الدولة

د. امحمد عيسى

يدرك غالبية كتاب ومهتني العلاقات الدولية دور القوة والتهديد باستعمال القوة كأحد العناصر السائدة والهامة في العلاقات الدولية سواء كان ذلك ماضياً أو حاضراً .
إلا أن الشيء اللافت للنظر هو أن العديد من النشاطات التي تقوم بها الدول في سياق تنفيذ علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية وخصوصاً فيما يتعلق بدبلوماسية استعمال العنف يبدو أنها تلاقي القبول إلى حد ما أو على الأقل لا تكون في بعض الأحيان عرضة لأي اعتراض رغم أن جميع عناصر الإرهاب بمفهومه لدى الغالبية هي في الواقع متوفرة ضمن إطار مفهوم دبلوماسية استعمال العنف .

إلا أن بعض الاستثناءات ظهرت على المسرح الدولي في بعض الأحيان من أجل أغراض الدعاية أو تلك الأعمال التي لا يستطيع أحد التستر عليها ومن ثم كانت موضوعاً شخصياً عالمياً مثل الأساليب والطرق المستعملة كضرب الأهداف المدنية كما حدث في العدوان الأمريكي على الجماهيرية ، والعدوان على العراق والسودان وأفغانستان .
إن الرأي السائد على الساحة الدولية هو أن الإرهاب عادة ما يصنف كونه على رأس قائمة الأفعال التي لا تقابل بالصفح ولا يمكن المهادنة فيها ، إلا أننا في غالب الأحيان نلاحظ بأن كتاب العلاقات الدولية قد ابتعدوا عن إطلاق مصطلح الإرهاب في وصف تصرف أي دولة في إطار العلاقات.

في هذه المقالة المبسطة أود أن أبتعد عن هذا المنهاج حيث أرى أن مفهوم الإرهاب ينطبق على العديد من استعمالات القوة أو التهديد بها في النظام الدولي ولذا فإن هذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها أو الاعتراض عليها .

إن هذا الجدل يعتمد على الحقيقة التي مفادها بأن استعمال أساليب الإرهاب وفنونه هي ظاهرة شائعة في العلاقات الدولية ولذا فإن هناك ولا زالت إمكانية أن تستعمل أي دولة الإرهاب في إطار النظام الدولي أكثر من استعماله في قمع حالات التمرد الداخلي وعلى درجة أكبر مما يترتب عليها آثار أكثر شمولاً .

إرهاب الدولة في العلاقات الدولية

إننا إذا ما تفحصنا سلسلة الإرهاب على الساحة الدولية فإننا بدون شك نجد أن غالبية الأعمال الإرهابية هي في الواقع إما أن تكون ممولة عن طريق الدولة أو منفذة عن طريق الدولة ومؤسساتها أو أن الدولة متسامحة في قيامها .

كما أن غالبية الدول في الوقت الحالي تستعمل الأساليب الإرهابية مباشرة أو أنها تستعمل أجهزة سرية وجماعات للقيام بأعمال إرهابية لصالحها .

إن اللجوء لمثل هذه الأعمال يبدو أنه نتيجة لأن القيام بالأعمال الحربية التقليدية أصبحت غير عملية لأنها مكلفة وأن أثارها التدميرية رهبة مما قد يجعلها عرضة للضغوط والاستنكار والقيود الدولية وخصوصاً تلك الدول التي تحاول خداع الآخرين من أجل تلميع مظاهرها على الساحة الدولية وتظاهرها للآخرين بأنها تسعى من أجل السلام أو أنها تنتهج الديمقراطية لذا فإن الأسلوب الذي يناسبها من أجل تنفيذ أهدافها الغير معلنة هو القيام بأعمال إرهابية ذات صفة سرية .

إن السؤال الذي يبرز أمامنا هو لماذا أن الإرهاب الذي تتبناه الدول هو أخطر من الإرهاب التقليدي الذي تمارسه جماعات مستقلة ؟

إن الإرهاب الذي تتبناه الدول هو في واقع الأمر أكثر إبادة وأن عملياته أوسع نطاقاً ، كما أنه في حالات المجموعات الإرهابية التي تبنتها الدولة فإن الأموال ، المأوى الأسلحة ، الذخائر والمعلومات الاستخباراتية والتدريب ، الخبرات الفنية متوفرة أكثر من تلك التي تتوفر للمجموعات الإرهابية التقليدية مما يجعل أثارها أكثر ترويعاً وشمولاً .

علاوة على ذلك فإنه هناك قليلاً من القيود على المجموعات الإرهابية التي تتبناها الدولة وتساندها مقارنة بالمجموعات الإرهابية التقليدية .

والمجموعة الأولى نجدها غالباً تخطط لعمليات إرهابية على مستوى أكبر دون القلق حول ردود الفعل وإثارة الرأي العام ضدهم لأنهم لا يحتاجون الاعتماد على السكان المحليين من أجل مساندتهم.

الإرهاب بالنيابة

ضمن تركيبة نظام الهيمنة الموجودة في النظام الدولي فإن الدولة القوية لا تلجأ ببساطة إلى استعمال القوة العسكرية والتهديد بها من أجل السيطرة على جميع مظاهر علاقات إجبار الدول الأخرى سواء كان ذلك داخلياً أو خارجياً .

لقد ناقشنا مسبقاً تدخل الدول القوية في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة الضعيفة كذلك فإن الدول القوية ساعدت الدول الضعيفة في شؤونها الداخلية لأغراض مشبوهة فمثلاً عندما تباع دولة أو تهب بشروط تفضيلية فإنه إذا ما تم استعمال تلك المساعدات من أجل اغراض إرهابية بناء على اتفاق بين الطرفين فإن تلك الدولة تمارس الإرهاب بالإنابة .

كما أنه عندما تدرب دولة ما الاشخاص الذين يقومون بأعمال إرهابية وإنها تتشاور وتتعاون مع الأجهزة الأمنية لدولة حليفة أو صديقة لها في استعمالها للإرهاب فإن هذه الأداة هي نوع من من الإرهاب بالإنابة .

كذلك فإنه حتى المؤسسات الدولية مثل أكاديمية الشرطة الدولية والتي من أحد أهدافها هي خلق كوادرات فنية متخصصة للدول النامية فإن تلك الأكاديمية عندما تخرج كوادرات فنية متخصصة تقوم بأعمال التعذيب والتفكيك بمواطنيهم فكم من الوقت نحتاجه لنصل إلى النتيجة التي مفادها أن المناهج داخل تلك الأكاديمية كانت السبب في التصرفات الإرهابية ؟

فإذا لم يتم استهجان واستنكار تلك الأفعال التي يقوم بها خريجو تلك الأكاديمية ، وأن الدول التي تقوم بتلك الأفعال يتم منعهم من إرسال طلبة جدد فإن خريجي تلك الأكاديمية سيفهمون ضمناً وكذلك رجل الشارع بأن الأفعال الإرهابية هي المطلوب القيام بها وأن الأكاديمية إنما هي موجودة

فقط لهذا الهدف وهو تعليم منتسبيها الأعمال الإرهابية ليتم تطبيقها ضد مواطني العالم الثالث وهو ما هو فعلاً موجود .

إن تنمية القدرات القمعية لشرطة دول أمريكا اللاتينية كانت بسبب أكاديمية الشرطة الدولية ومؤسسة الخدمات البوليسية الدولية والتي هي أحد المؤسسات التي تمولها وتشرف عليها وكالة المخابرات الأمريكية والتي يدرس بها طلبة من أمريكا اللاتينية - آسيا - أفريقيا .
إن غالبية خريجي تلك المؤسسات عند رجوعهم لأوطانهم فإنهم قد تفننوا في إتقان وتطبيق الأعمال القمعية والإرهابية ، وكيف لا وأحد المواد الرئيسية التي غالباً ما يتم عرضها وبكثافة هي تلك الأفلام المعدة خصيصاً والتي يتم فيها ارتكاب أبشع أنواع التعذيب الوحشي مثل فيلم « معركة الجزائر » حيث كانت قوة الشرطة التابعة لقوات الاحتلال الفرنسي تقوم بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات إرهاب سرية تنشر الرعب وتقوم بالاعتقالات السياسية وتفجير القنابل في الليل وقتل عائلات المجاهدين .

فالرسالة الموجهة لهؤلاء الطلبة كانت واضحة رغم أنها تبدو غير مباشرة ألا وهي أن قوات الشرطة يجب أن تأخذ على عاتقها الأعمال التي لا يتأتى فعلها من خلال القنوات الرسمية والقانونية من أجل خدمة الأغراض الحكومية .

إن العديد من المحللين يرون بأن " فرق الموت " في أمريكا اللاتينية إنما تمارس الأساليب التي تعلموها داخل المؤسسات التي تدربوا فيها بالولايات المتحدة وأن الحكومة الأمريكية لم تعترض إطلاقاً على حدوث تلك الممارسات بل أن معوناتاها العسكرية لم تتأثر إطلاقاً بل على العكس قد زادت بل أن عمليات التدريب الإضافية التي تلقاها هؤلاء كانت تقوم وتمولها الحكومة الأمريكية مباشرة.(1)

والأدهى من ذلك كله أن " فرق الموت " ظهرت فقط في الدول التي تلقت قواتها البوليسية التدريب في أمريكا وأن حكومات تلك الدول هي المحظوظة في تلقي المعونات العسكرية والمالية الأمريكية فما هو تحليل ذلك يا ترى ؟

لذا فإن الدولة قد تمارس الإرهاب في علاقاتها الدولية كما في نشاطاتها الداخلية . إن الكاتب هنا لا يستعمل مصطلح الإرهاب لوصف تصرف الدولة بمحض العاطفة ولكنه تحدي لنسبة القناعة غير الملفوظة بين أسرة العلاقات الدولية في تعاملها مع تلك الظاهرة الخطيرة في العلاقات الدولية .

إن أقل ما أفعله سيكون عن طريق تقديم تعريف للإرهاب مطابق مع التعريف المستعمل من أجل بحث التمرد وعمليات إرهاب الدولة في الأحوال المحلية .
وعليه فإن الإرهاب كما يراه الكاتب هو ذلك الفعل المقصود أو التهديد بالعنف من أجل خلق حالة خوف أو إذعان تصرف ضحية أو حظور فعل أو التهديد .

المؤسف حقاً أن شرعية الدولة في حد ذاتها غالباً ما فهمت على أنها مصدر شرعية تلك الأفعال التي يتم غالباً على أنها إرهاب إذا ما كان ذلك الفعل قد تم فعله بواسطة الدولة.
دون أن نفرغ المفهوم من محتواه عن طريق تقديم تلك الشرعية التي لا يمكن الدفاع عنها فإنني أرى أن يتم فحص تصرف الدولة ووصف تلك التصرفات التي القصد منها خلق حالة خوف من أجل أغراض إجبارية وقهرية .

إنني أترك مشكلة تبرير تلك التصرفات التي تصنف على أنها لأغراض المصلحة الوطنية أو أي مصنفات أخلاقية أعلى لمرتكبي تلك الأفعال أنفسهم .

في هذه المقالة سيتم تناول إرهاب الدولة في العلاقات الدولية من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول هو الإرهاب في شكل دبلوماسية القهر .

إن جوهر هذا الشكل يكمن في المفهوم الذي تتبناه بعض الدول المؤيدة لهذا المفهوم وهو أن عدم الإذعان لبعض المطالب السياسية هو الشيء الذي لا يمكن قبوله أو السكوت عليه . لكن الظاهرة اللافتة للنظر أنه عندما تكون الدولة هي الأداة المرتكبة للأعمال الإرهابية فإن القليل هم الذين يصنفون هذا العمل كونه إرهاباً سواء كان ذلك محلياً أو خارجياً . إن الدول ومؤيدي أعمالها يتهريون من أخلاق مفهوم الإرهاب عندما يقوم بها طرف آخر . فنراهم غالباً ما يصنفون أعمالهم الإرهابية تلك تحت مسميات أخرى مثل دبلوماسية القوة - الردع النووي - مساعدة الدول الصديقة من أجل الحفاظ على أمنها الداخلي الخ .

دبلوماسية العنف

إن الاعتماد على مذهب حق الدولة والباعث وانتشار مذهب الواقعية في تحليل السياسة الخارجية قد خلقت ظلالاً حول العديد من محاولات تحليل إرهاب الدولة على المسرح والشؤون الدولية . إن ما يسمون بالواقعيين يفضلون استثناء شرعية أفعال الدولة التي يطلق عليها رجال الدولة مفهوماً كونها ضمن المصالح القومية من أي نقاش حول الإرهاب لأن الغاية كما يقولون تبرر الوسيلة. الإرهاب كما يدعي هؤلاء بأنه فعل مشين لذا فإنه يجب إطلاقه فقط على هؤلاء الذين يعملون بون شرعية فقط ، ولكن رغم ذلك فإنه في التحليلات المتعاقبة فإن التعريف الذي تم الاتفاق عليه سابقاً قد استعمل لغرض تحليل نشاطات الدولة .

إن أشنع استعمال للإرهاب في العصر الحديث هو دبلوماسية الإكراه بالقوة التي استعملتها الإدارات الأمريكية المتنافية ضد الآخرين وبالأخص السياسة التي استعملتها أمريكا في عهد نيكسون وكيسنجر والخاصة بضرب هانوي بالقنابل 1972م لقد اتخذ عملية ضرب هانوي شكلاً مكثفاً وكان لغرض إجبار فيتنام للجلوس على طاولة المفاوضات . لمدة أسبوعين قامت قاذفات (ب 52 الأمريكية) وعلى موجات متعاقبة وبكثافة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحرب بضرب مدينة هانوي بكافة أنواع القنابل المتاحة لدى الترسانة الأمريكية . لقد قامت حوالي مائة قاذفة (ب 52 و 500 طائرة مقاتلة) بضرب مكثف لهانوي وقنابل وزنها 500 رطل .(2)

إن المبرر الذي قدمته الإدارة الأمريكية هو أن ذلك القصف كان من أجل السلام . في حقيقة الأمر إن ذلك القصف كان من أجل إجبار فيتنام الشمالية آنذاك على الجلوس على طاولة المفاوضات وهو في نفس الوقت رسالة موجهة إلى فيتنام الجنوبية بأن إظهار القوة الأمريكية بتلك الدرجة من الوحشية هو من أجل إيهامها بأن أمريكا قادرة على حماية أصدقائها . إلا أن النقطة البارزة والتي تستحق الملاحظة هي أن هناك حدوداً رسمية وغير رسمية من خلال القانون الدولي والأعراف الدولية وكذلك الممارسة الدولية والخاصة بتنفيذ الحروب وأن أي فعل يتعدى تلك الحدود المنتق عليها أو المتعارف عليها ما هو في الواقع إلا إرهاباً صريحاً . إن مثال تصرفات الكيان الصهيوني حيال الدول العربية المحيطة به وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية يبين لنا أنه ليس فقط الدول العظمى وحدها تمارس الإرهاب في علاقاتها الدولية . من خلال ذلك يتبين لنا أنه فقط يتوجب أن تكون الدولة أقوى نسبياً من جيرانها لكي تمارس

سياستها الاجبارية عموماً وسياستها الارهابية في أحيان أخرى .
فغارات العنف والانتقام التي تقوم بها إسرائيل لخلق حالة رعب وخوف بالإضافة للدمار الذي تلحقه بالأبرياء تعتبره الدولة الصهيونية تذكيراً للدول العربية المجاورة لفداحة الخسائر في حالة الاستمرار في تأييد القضية الفلسطينية .
كذلك فإن تحطيم المفاعل العراقي قد اعتبرته إسرائيل بأنه رسالة موجهة للعرب بأن امتلاك الطاقة الذرية من طرف الدول العربية هو من الأمور غير المسموح بها في عرف الدولة الصهيونية الإرهابية .

فإذا ما انتقلنا إلى سجل الدول العظمى نجدها دائماً تستعمل الإرهاب في علاقاتها مع الدول الضعيفة حتى في أوقات السلم وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً في سنة 1975م عندما قامت الحكومة الكمبودية بأسر الباخرة مايوفيز التي دخلت المياه الكمبودية في عمليات مشبوهة كان رد الإدارة الأمريكية برئاسة فورد وكيسنجر هو رد استعراض القوة والإرهاب بعيداً عن مجرى الأحداث .

فقد بدأت الإدارة الأمريكية غارات جوية على كمبوديا في نفس الوقت الذي تم فيه إنزال جنود البحرية الأمريكية على جزيرة كوتانج في خليج سيام حيث كانت الإدارة الأمريكية تعتقد خطأ بأن طاقم الباخرة كان محتجزاً هناك مخالفة بذلك القوانين والأعراف الدولية المتعارف عليها والقاضية باللجوء للوسائل الدبلوماسية السلمية أولاً .

لقد حاولت الإدارة الأمريكية تضليل الرأي العام بالادعاء بأنها لجأت للإرهاب نظراً لأنها لا تمتلك وسائل الاتصال الدبلوماسية مع كمبوديا .

إنني أترك الرد على المنطق الأمريكي هذا لتبرير إرهابها للقارىء .
يرى بعض المحللين أن ما قصدهت الإدارة الأمريكية من عملها ذلك هو الإيحاء للدول الأخرى بأن عصر ما قبل فيتنام قد ولى وأن الإدارة الأمريكية لن تتورع في استعمال القوة ضد أي دولة تحاول اعتراض المخططات الأمريكية للهيمنة على مناطق النفوذ التي تمارسها لنفسها على الخريطة الدولية .
لذا فإن هؤلاء المحللين يخلصون للقول بأن كون الكمبوديين ضحية للإرهاب الأمريكي لم يكن وليد الصدفة رغم أن المضحك حقاً أن الانزال الأمريكي ذلك قد وقع بعد مدة من الافراج الفعلي على طاقم الباخرة المحتجزة .

إننا إذا ما استعرضنا الإرهاب الأمريكي نجد أنه اتخذ العديد من الأشكال والأنماط منها على سبيل المثال لا الحصر ، استعراض القوة ، واستعمال القوات المسلحة في ضرب الآخرين أو التدخل في شؤون الآخرين أو تغيير الحكومات غير الموالية ، إرهاب الدول المجاورة من أجل ما يسمى بالحفاظ على الأمن القومي لأمريكا ثم امتدت العملية بعد ذلك لفرض سياسات أمريكا على الدول المجاورة " الحديقة الخلفية لأمريكا " .

الإرهاب السري :

بينما إرهاب دبلوماسية الاجبار هي عملية واضحة لكافة المراقبين حتى في الحالات العديدة التي تتم فيها عملية تحجيج تلك العمليات حتى لا يتم تصنيفها كونها إرهاباً إلا أن الإرهاب السري الذي تمارسه أجهزة الدولة في العلاقات الدولية هو غالباً ما يصعب تمييزه . إن معرفة الحالات التي تقوم فيها الدولة بعمليات إرهابية دولية تعتمد على قيام الباحثين بتسليط الضوء على تلك الحالات وغالباً ما يكون ذلك بعد مدة طويلة من إتمام الأفعال الإرهابية .

هذا النوع من الإرهاب العلاقات الدولية ليس الهدف المباشر منه هو الحصول على الالتزام والطاعة

ولكن خلق حالة خوف وفوضى . إن ذلك الفعل يقصد منه كنتيجة لذلك بأنه بإزدياد الخوف والفوضى فإن الحكومات في فترة لاحقة تكون في موقف تفاوض أضعف أو تكون أفعالها تختلف عن سابقتها نتيجة للخوف .

إن التهديد الناتج عن هذا النوع من الإرهاب هو عادة ما تستعمله أمريكا ضد الشخصيات الفعالة على الساحة الدولية ورؤساء الدول الذين يعارضون سياسة أمريكا وخصوصاً ضد رؤساء دول العالم الثالث وقادتها المناهضين للسياسة الأمريكية .

إن ما جعل أمريكا تلجأ لهذا النوع من الإرهاب هو سهولة إخفائه عن أنظار الآخرين وكذلك الرأي العام سواء منه المحلي أو الخارجي وسهولة التنصل منه وإنكاره .

فمثلاً كانت أمريكا تنفي يوماً وباستمرار قيام وكالة الاستخبارات الأمريكية بتدبير أعمال إرهابية ضد العديد من رؤساء الدول سنة 1975م عندما تم نشر لجنة بايك بالخصوص والتي فضحت تورط الاستخبارات الأمريكية في العديد من الأعمال الإرهابية ضد العديد من رؤساء وكبار الشخصيات وبالأخص في دول العالم الثالث .

بعد ذلك التقرير انكشف للجميع بأن الجهة التي كانت موكلاً لها القيام بتلك الأعمال الإرهابية السرية في أمريكا هي وكالة الاستخبارات الأمريكية .

طبقاً لفيلكتور مارشيني وجون ماركس فإن أشد أشكال الاعمال الإرهابية فظاعة تلك التي تقوم بها الاستخبارات الأمريكية (CIA) ونطلق عليها اسم " العمليات الخاصة " حيث أنه كونها عمليات خاصة فإنها تكون أشد عنفاً وبشاعة .

إن بعض العمليات المسجلة على سبيل المثال لا الحصر تشير إلى خط ومسار تلك العمليات منها ما قامت به الوكالة في غواتيمالا سنة 1954م وأندونيسيا سنة 1958م وإيران سنة 1953م و عملية خليج الخنازير في كوبا سنة 1961م ، في جميع تلك الأعمال قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتدريب وتجهيز مجموعات مناهضة في تلك الدول ومدها بمساعدات تكتيكية من أجل إسقاط الحكومات القائمة .

في سنة 1950م قامت أمريكا أيضاً بمساعدة قوات تشاينج كاي شيك ضد جمهورية الصين الشعبية حيث قامت تلك القوات بمهاجمة الأراضي الصينية من الأراضي البورمية . السؤال الذي يبرز أمامنا هو هل أن تلك الأعمال هي أفعال إرهابية ؟

إن الهدف منها كما لا يخفى على أحد هو خلق حالة عدم استقرار وإسقاط الحكومات القائمة والتي لا ترضى عنها أمريكا عن طريق استخدام وسائل العنف إن كافة المحللين الذين تناولوا الأعمال الأمريكية تلك خلصوا للقول بأن تلك الأعمال ما هي في الواقع إلا إرهاباً بمعنى الكلمة وأن الهدف الأمريكي ما هو في الواقع أيضاً إلا توجيه رسالة مفتوحة للدول الأخرى بأن أمريكا لن تتورع عن استعمال الإرهاب ضد أي دولة أو سياسة تتعارض والمعامل الأمريكية وخصوصاً في دول العالم الثالث .

كذلك في الفترة ما بين سنة 1917م وحتى سنة 1973م قامت أمريكا بالعمل على عدة مستويات من أجل إسقاط الحكومة المنتخبة في السلفادور برئاسة سلفادور اللندي .

فبالإضافة لأعمال الرشاوي قامت أمريكا بعمل برنامج من أجل خلق فوضى على المستوى السياسي والاقتصادي .

لقد بدأت عملية الإرهاب الأمريكي ضد السلفادور بقيام المخابرات الأمريكية بالقيام باغتيال قائد

الجيش السلفادوري رينيه شنايدر لأنه رفض تنفيذ الأوامر الأمريكية بمنع سلفادور الندي من الوصول للسلطة في السلفادور ، لقد حاولت أمريكا القيام بانقلاب واعتبرت أن اغتيال قائد الجيش هي الخطوة الأولى من أجل تغيير نتيجة الانتخابات . لقد عرضت الحكومة الأمريكية مبلغ (150) ألف دينار من أجل اختطاف شنايدر وقامت بتوفير الأسلحة من أجل ذلك العمل .

بعد نجاح سلفادور الندي في الانتخابات ووصوله للسلطة في بلاده قامت الحكومة الأمريكية بتحويل وكالة الاستخبارات الأمريكية بصرف مبلغ وقدره (7) مليون دولار من أجل زعزعة أمن واستقرار المجتمع السلفادوري . وقد اشتمل العمل الأمريكي لهذا الغرض تمويل ومساعدة المجموعات المعارضة والمجموعات اليمينية الارهابية (مجموعة باتريا لمبيرناد) .

وقد تواصل العمل السري والعلني الأمريكي ضد السلفادور حتى سنة 1973م عندما تمكنت أمريكا من تنفيذ انقلاب دموي في البلاد تم فيه اغتيال رئيس الدولة .

إن الدول الكبرى مازالت تقدم للدول الأخرى الحليفة لها أدوات تجارة الإرهاب وأن تقنية القمع على رأس تلك الامدادات . فأمريكا لازالت من أنشط الدول في تقديم أدوات الإرهاب والقمع إلى دول العالم الثالث الحليفة لها من أجل استعمال تلك الأدوات ضد مواطنيها كما أن البوليسية على تلك الأدوات والاستعمال الأمثل لها ضد الشعوب .

لم لا إنها تجارة مربحة ولذا فإن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تفقد هذه التجارة وإن كانت على حساب الأبرياء في الدول الأخرى فهي في المفهوم الأمريكي مشروعة طالما تقوم عليها شركات أمريكية وتستخدم عمالة وتدر أرباحاً لأمريكا أما النتائج فلا تهم .

كما أن الدول الصناعية الأخرى قد قدمت المساعدات إلى شركائها من أجل تصنيع وتسويق هذه المعدات أيضاً طالما أن لها سوقاً رائجة . إن الإدارة الأمريكية حتى في الحالات التي كانت تتباهى فيها بأنها تنتج سياسات مؤيدة لحقوق الإنسان كما حدث مثلاً في عهد إدارة كارتر فإنها لم تتردد في تقديم المساعدات والإمدادات الإرهابية من أجل قمع الشعوب كما حدث في حكومة شاه إيران سنة 1979م عندما قدمت له أمريكا كافة الأدوات والمعدات القمعية والتي كانت ضحيتها المباشرة مقتل (1200) مواطن إيراني تلك المعدات .

خاتمة :

من النقاش السابق فإن الاستراتيجيات والأساليب الإرهابية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة الخارجية للدول الحديثة ، سواء كان ذلك على الساحة الدولية أو على الساحة المحلية فإن اكتشاف أية ممارسات إرهابية تكون بنون شك عرضة للإنقادات وردود الفعل العنيفة .

نتيجة لتبني الدولة الإرهابية لذلك فإن الإرهاب الدولي أصبح يشبه عمل الشركات المتعددة الجنسيات . إن تلك المجموعات قد تخطط لعملية إرهابية على أرض دولة (أ) ويتم تنفيذ العملية على أرض دولة (ب) بأسلحة قد يكون مصدرها دولة (ت) تم شرائها من دولة (ث) بتمويل من دولة (ح) الخ السلسلة .

كما واضح لدينا بأن هناك إثباتاً لا يرقى إليه الشك بوجود واستمرار استعمال الإرهاب من طرف الدول في العلاقات الدولية ولكن طالما العديد من الكتاب غير راغبين في اعتبار هذه التصرفات كونها إرهاباً فإنهم سيستمرون في القشل في فهم هذه الأعمال وآثارها على العلاقات الدولية .

إن الملاحظ أن هؤلاء الكتاب والمحللين في الفترة الماضية قد ركزوا وسخروا جهودهم من أجل

دراسة الظاهرة في حد ذاتها " الإرهاب " ولكنهم أهملوا الأنواع القائمة والمنفذة للإرهاب وكذلك الذين يستعملون تلك الاستراتيجيات الإرهابية في علاقاتهم الدولية والمحلية .

إن المؤسسات الجماهيرية الأكاديمية ذات العلاقات والاهتمام بالموضوع مطالبة بملء هذا الفراغ والتنبية له وبالأخص العمليات الإرهابية التي تمارسها ومارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد الجماهيرية وما العدوان الأمريكي على الجماهيرية سنة 1986 وما انكشف حالياً عن دور المخابرات البريطانية MIS لاغتيال القائد إلا نماذج من إرهاب الدولة ضد الجماهيرية وذلك لهامش الحرية الذي باستطاعة هذه المؤسسات التحرك فيه حيث أن المؤسسات في الدول الأخرى غير مسموح لها بتناول وتعرية هذا النوع من الإرهاب وبالأخص عندما تكون الدول الكبرى الراعية له .

المصادر :

1- Carlton, Davis and Schaerf, Carlo, efd. , Intrnational Terrorism and world Security, NM :

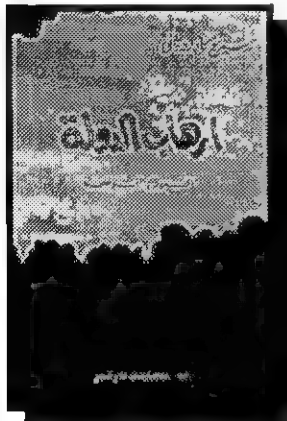
John Wilely and Sons, 1975.

2- A - Lipsky, (ed) State Terrorism and wodld order (University of Califor-: انظر : niapress, Berkeley, (1986). p. 36.

صدر عن الدار العالمية للطباعة والنشر

" إرهاب الدولة " النموذج الفرنسي "

المؤلف : سيرج كادروباي



الناشر : الدار العالمية

للطباعة والنشر

عدد الصفحات : 433 صفحة

الكتاب يفكك تلك العملية السياسية الاعلامية البوليسية التي آلت على نفسها اليوم أن تجعل من كل نضال خارج البرلمان فعلاً إرهابياً فيؤكد أن حصيلة هذه العملية هي استتباب السلم المجتمعي .. أو استتباب الأمر في هذا المجتمع العجيب الذي يصبح فيه رئيس تحرير مجلة النوفيل " اليسارية " رئيساً لتحرير جريدة الفيجارو " اليمينية " بين ليلة وضحاها ، دون أن يثير من الدهشة أكثر مما تثيره تمريرة فجائية موفقة في إحدى مباريات كرة القدم .

المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية

د . مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
د . محمد زاهي بشير المغيربي

بحث قدم إلى ندوة
مستقبل الوطن العربي ودور الجامعة العربية
المنعقدة في أبوظبي في الفترة من 2 - 4 / 11 / 1997 ف

حظى موضوع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية - ولا يزال باهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء منذ أن تأسست هذه المنظمة الإقليمية " Regional Organization " في 1945/3/22 (1).

وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء تنظيم إقليمي عربي قد راودت القوميين العرب منذ أيام مقاومة الاحتلال الاستعماري الذي مزق كيان الأمة العربية ، فإن الفرصة لم تسنح للدول العربية لإنشاء اتحاد تعاهدي أو كونفدرالي " Confederal " بينها إلا في منتصف الأربعينات بتشجيع من بريطانيا التي كانت متحمسة لخلق هذا الاتحاد الكونفدرالي حتى يمكنها المحافظة على مصالحها الاستعمارية في الهند من ناحية وحتى يمكنها بناء تحالف مؤيد لها يمكنها من التصدي لأي توسع سوفيتي في الشرق الأوسط من ناحية أخرى (2).

ولقد أدت الظروف الداخلية والخارجية التي برزت في إطارها جامعة الدول العربية إلى توجيه النقد إلى هذه المنظمة الإقليمية من جوانب عدة ، وبالتالي من الملاحظ أن مشاريع ومقترحات تعديل الميثاق واكبت بشكل رسمي وغير رسمي مسيرة الجامعة العربية طيلة العقود الأربعة الماضية (3) ويمثل المشروع الليبي حلقة ضمن سلسلة طويلة من مشاريع ومقترحات التعديل المتفاوتة والمتكررة . وقبل الخوض في تفاصيل المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية يتحتم علينا بادئ ذي بدء التعرض للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة .

منهجية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة ، كما يدل عليه عنوانها ، إلى وصف وتحليل المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية في إطار مقارن أخذاً في الاعتبار المشروعات والمقترحات الأخرى لتعديل الميثاق سواء التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية أو التي تقدمت بها دول عربية أخرى ، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف وفق منهجية واضحة ومحددة . فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية عامة مفادها :-

" إن المشروع أو المقترح الليبي يدعو إلى عملية تغيير جذرية في ميثاق جامعة الدول العربية . وليس إلى مجرد تعديلات محدودة وبسيطة " (4).

وللتحقق من هذه الفرضية . ستتم الاستعانة بنوعين من المصادر : مصادر أولية وتتمثل في الوثائق الرسمية المختلفة المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة التي تصدرها الجامعة العربية والدول الأعضاء . ومصادر ثانوية ويتركز أساساً في الأدبيات المختلفة التي ناقشت موضوع تعديل الميثاق من جوانب مختلفة . (5) ونظراً لأن الدراسات التي تتوخى تطبيق منهجية عملية لا تخلو في العادة من قيود معينة (Limitation) . عليه يمكننا تحديد قيود هذه الدراسة في النقاط التالية .

- 1- الإقتصار على دراسة النصوص التي قدمتها ليبيا بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أو أي نصوص أو وثائق أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة .
- 2- طالما أن المنهج المقارن هو المنهج الذي تتبناه هذه الدراسة ، فإن التركيز الأساسي سيكون على دراسة وتحليل النصوص أو المقترحات الليبية المتعلقة بتعديل الميثاق التي تقابلها نصوص ومقترحات تعديل أخرى مقدمة من بقية الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية .
- 3- واستناداً إلى ذلك ، ونظراً لأن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة مستوى التباين أو الاختلاف في وجهات النظر حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، فإنه لم تتم دراسة المقترحات المتطابقة بشأن تعديل الميثاق على أساس أن مثل هذه النصوص أو المقترحات لا تشير إلى وجود أي تباين .

إن دراسة المشروع أو المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وفق المنهجية المشار إليها يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور الرئيسية :-

- أولاً : الخلفية التاريخية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية .
- ثانياً : المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة ، ويتضمن :-

- 1- مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي للجامعة .
- 2- مقارنة المشروع الليبي بغيره من مشاريع التعديل الأخرى .

ثالثاً : تأثير الظروف البيئية المحيطة على مشاريع التعديل .

رابعاً : الخلاصة والاستنتاجات العامة .

أولاً : الخلفية التاريخية لمحاولات ومشاريع تعديل الميثاق

لقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) إلى احتدام النقاش من جديد حول قضية الوحدة العربية وأفضل السبل الممكنة لتحقيقها ، وكانت محصلة ذلك إنشاء جامعة الدول العربية وما صاحب نشأتها من جدل ونقاش حول دورها وأهميتها ووجه قصورها وعيوبها ، وبرزت العديد من الدراسات والبحوث الوصفية والتقييمية التي تناولت مسيرة الجامعة العربية طيلة الفترة الماضية ولقد تناولت أدبيات الموضوع مقترحات ومشاريع التعديل المختلفة طيلة الخمسينيات والستينيات مركزة على قصور أوجه الميثاق والظروف البيئية المحيطة وواقع ومستقبل الجامعة العربية (6) إن المراجعة الشاملة لأدبيات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية تقع خارج نطاق هذه الدراسة ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن أدبيات الموضوع تشير إلى بروز وجهتي نظر متعارضتين حول أفضل الوسائل لبناء هذه المنظمة الإقليمية منذ الأيام الأولى لتأسيسها . (7)

أولاً : مشروع عراقي يدعو إلى خلق اتحاد فيدرالي " Federation " يشمل كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن وأية دولة عربية أخرى ترغب في الانضمام إلى هذا الاتحاد العربي المقترح . ولقد دعا المشروع العراقي إلى تكوين برلمان موحد ولجنة عامة موحدة للتعامل مع شؤون الاتحاد العربي المقترح (8) .

ثانياً : مشروع مصري يدعو إلى خلق اتحاد تعاهدي أو كونفيدرالي " Confederation " تحت إسم جامعة الدول العربية ، ويضم في عضويته كل الدول العربية المستقلة (9) ويلاحظ أن

المشروع المصري لخلق اتحاد كونفيدرالي كان مصدره التخوف من وجود دولة عربية قوية في المشرق العربي قد تهدد مكانة مصر كقوة مؤثرة وفعالة في الوطن العربي ، ومن أبرز تلك الدول : السعودية التي كانت تعارض قيام أي اتحاد تحت زعامة العراق ، وكل من سوريا ولبنان اللتان أرادتا أن تحتفظا باستقلالهما وسيادتهما (10) .

وعلى هذه الأساس ، وافقت الدولة العربية على المشروع المصري بدلاً من المشروع العراقي . نظراً لأنه يخلق منظمة إقليمية لا تمتلك السلطة الملزمة أو السلطة فوق القومية "Authority Spranat" التي أكد عليها المشروع العراقي . وباختصار فإن المشروع المصري يدعو إلى خلق منظمة إقليمية بين حكومات "Intergovernmental Organization" بينما يدعو المشروع العراقي إلى خلق منظمة ذات سلطات ملزمة أو فوق قومية Spranational Organization وهو ما رفضته الدول العربية التي كانت تحرص على استقلالها وسيادتها . (11) وعلى الرغم من أن العراق كانت من ضمن الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية عام 1945 إلا أن مشروعهما لخلق اتحاد عربي تحت قيادتها في المشرق العربي ظل قائماً ، وبالتالي يمكننا القول بأن هذا المشروع يعتبر في طليعة مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بعد ذلك ويلاحظ في هذا السياق أن مشاريع ومقترحات التعديل كانت تفتقر إلى الجدية في بعض الأحيان ، وتفتقر إلى التأييد أحياناً أخرى نظراً لتأثرها بالصراعات الأيديولوجية العربية (12) .

ولقد تقدمت سوريا بعد ثلاث سنوات من تأسيس جامعة الدول العربية أي عام 1948 باقتراح بتعديل ميثاق الجامعة ككل واقتراح بتعديل بعض المواد على وجه الخصوص بهدف تقوية أو اصر الأخوة والتعاون بين أعضاء الجامعة . لاسيما فيما يتعلق بتنسيق السياسة الخارجية العربية . كما تقدمت سوريا أيضاً في عام 1950 بمشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، تغلب عليه سمة التدرج أو الدعوة إلى سياسة المراحل في تحقيق الوحدة العربية ، على أساس أن الدول العربية يمكنها في بادئ الأمر أن توحد سياستها في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وغيرها من المجالات الأخرى حتى ينتهي بها الأمر إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وفي عام 1954 . تقدم العراق بمشروع لتعديل الميثاق يشبه المشروع السوري وبالذات في دعمه إلى تحقيق الوحدة العربية تدريجياً (13) .

ولم تقتصر مقترحات تعديل الميثاق في هذه المرحلة المبكرة من مراحل تطور جامعة الدول العربية على الدول العربية المستقلة . بل أنها تعدت ذلك إلى أجهزة الجامعة نفسها حيث تقدمت الأمانة العامة بمشاريع تعديل للميثاق خلال السنوات 1954 - 1956 تضمنت النقاط التالية : (14)

- 1- تعديل قاعدة الاجماع إلى قاعدة اتخاذ القرارات بالأغلبية حتى تتمكن جامعة الدول العربية من تحقيق أهدافها القانونية والسياسية .

- 2- خلق أجهزة متخصصة ومتنوعة تتبع جامعة الدول العربية لكي تمكنها من دعم أسس التنسيق والتعاون ليس فقط بين النظم السياسية العربية ولكن أيضاً دعم التعاون بين الشعوب العربية .

- 3- العمل على إنجاز وتحقيق أهداف معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

- 4- توزيع اختصاصات اللجنة السياسية عن طريق الإشارة الصريحة على ذلك في ميثاق الجامعة العربية ، وبالتالي اقترحت الأمانة العامة في مشروعها لعام 1965 تدعيم اللجنة السياسية التي تتكون من خلال زيادة اجتماعاتها العادية إلى أربعة لقاءات إلى جانب الاجتماعات الطارئة التي

تعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ولكي تزداد فاعلية اللجنة السياسية أو مجلس وزراء الخارجية العرب ، اقترحت الأمانة العامة أيضاً أن تتخذ اللجنة السياسية قراراتها الملزمة بأغلبية ثلثي الأعضاء بدلاً من قاعدة الاجتماع . (15)

وفي النصف الأخير من عقد الستينات ، لاسيما خلال السنوات 1965 - 1967 ، تقدمت عدة دول عربية بمشاريع تتعلق بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وبين أبرز هذه المشاريع : المشروعان السوريان عامي 1965 - 1966 ، والمشروع العراقي عام 1966 ، والمشروع الجزائري عام 1966 . والمشروع الكويتي عام 1967 ، وتتفق هذه المشاريع عموماً حول هدف دعم الجامعة وأجهزتها المختلفة إما عن طريق التوسع في المهام المنوطة بجامعة الدول العربية أو عن طريق خلق أجهزة جديدة تمكن الجامعة من تحقيق أهدافها . فالمشروع السوري عام 1965 على سبيل المثال طالب بتعديل معاهدة الدفاع المشترك حتى يمكن تحرير فلسطين ، أما المشروع السوري عام 1966 فدعى إلى جعل الجامعة الدول العربية الجهاز القومي الأعلى حتى يمكن تحقيق الهدف السياسي للتنظيم الاقليمي العربي والمتمثل في الوحدة العربية ، وأكدت المشاريع الثلاثة الاخرى بدورها على أن يمثل وزراء الخارجية العرب دولهم في اجتماعات مجلس الجامعة (المشروع العراقي لعام 1966) . أو إنشاء آلية لفض المنازعات العربية عن طريق الوسائل السياسية والمتمثلة في المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم (المشروع الجزائري لعام 1966) ، أو إنشاء صندوق للإئناء الاقتصادي والاجتماعي العربي (المشروع الكويتي لعام 1967) . (16)

ولقد نحت مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية منحى جديداً في عقد السبعينيات ، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 والتوسع في عقد مؤتمرات القمة ، فبدلاً من تقديم الدول العربية منفردة بمشاريع كلية أو جزئية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية . أصبح موضوع تعديل الميثاق محور تركيز أمانة الجامعة العربية نفسها أو من جانب مؤتمرات القمة العربية ، ففي إطار الجامعة العربية تشكلت لجان خاصة لدراسة فكرة تعديل الميثاق . من ناحية أخرى اهتمت العديد من مؤتمرات القمة العربية بهذا الموضوع . حيث طالب بعضها مثلاً بالتعجيل في عملية التعديل حتى يمكن للأمة العربية مواكبة التغييرات في الظروف البيئية المحيطة داخلياً وخارجياً . (17) أو التصديق على وثائق دعم العلاقات الاقتصادية العربية كوسيلة لدعم العمل القومي العربي في إطار الجامعة العربية . (18) أو مناقشة فكرة إنشاء محكمة عدل عربية عن طريق تشكيل لجنة وزارية سداسية على مستوى وزراء الخارجية العرب لدراسة الموضوع (19) . أو تعديل الميثاق بحيث يرسخ شمولية دور جامعة الدول العربية في العمل العربي المشترك (20) ، أو تشكيل لجنة سباعية مهمتها التعجيل في وضع مشروعي تعديل الميثاق والنظام السياسي لمحكمة العدل العربية وعرضهما على أقرب مؤتمر قمة عربي . (21) أو دعوة فريق من كبار الخبراء العرب لدراسة كافة نصوص التعديل التي تقدمت بها الدول العربية بحيث يمكن التوصل إلى صيغ توفيقية تحظى بتأييد الجميع (22) .

كما لعبت الاجهزة المختلفة لجامعة الدول العربية دوراً ملحوظاً في مجال تقديم صيغ مختلفة لتعديل الميثاق ، وبالتالي يلاحظ أن مثل هذه المقترحات والإجراءات تتعلق إما بتوجيه الدعوة إلى الدول العربية لتقديم مقترحاتها بشأن تعديل الميثاق مباشرة إلى الأمانة العامة للجامعة . (23) أو بتشكيل لجنة عامة من ممثلي الدول الاعضاء تضم في عضويتها خبراء متخصصين لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام السياسي لمحكمة العدل العربية والنظم الداخلية للجامعة . (24) ولا يعني ما سبق أن مقترحات تعديل الميثاق اقتصر على مؤتمرات القمة والأجهزة المختلفة لجامعة الدول العربية . وذلك نظراً لأن الدول العربية استمرت في تقديم مقترحاتها بشأن تعديل

الميثاق ومع بداية عقد الثمانينيات تقدمت تونس باعتبارها الدولة المضيفة لجامعة الدول العربية بمشروع لتعديل الميثاق ، لاسيما نص المادة العاشرة بحيث تصبح تونس هي المقر الدائم للجامعة ، كما تقدمت ليبيا بمشروع لتعديل الميثاق في أواخر الثمانينيات (25) ومع عودة مصر إلى عضوية جامعة الدول العربية تقدمت بمقترح شامل لتعديل الميثاق في 11/1/1990 يتعلق بمنهجية تعديل الميثاق وأحكامه ، فبدلاً من تعديل أو صياغة ميثاق جديد اقترحت مصر تبني نظام الملاحق على أساس أن ذلك يمكن جامعة الدول العربية من مواكبة التغيرات التي تحدث في إطار النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي .

ولقد استمرت محاولات تعديل الميثاق مع بداية عقد التسعينيات وبرز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد . ولكن عمق الخلافات العربية - العربية بعد حرب الخليج علق في واقع الامر محاولات التعديل من خلال أجهزة وآليات جامعة الدول العربية (26)

ثانياً : المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة العربية

يعتبر المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة العربية امتداداً طبيعياً لمشروع الاتحاد العربي الذي عرضته الجماهيرية على الرؤساء والملوك العرب كبرنامج عمل يمكن عن طريقه تحقيق الحد الأدنى من الوحدة العربية (27) ولقد اتخذ مؤتمر القمة غير العادي الذي انعقد في بغداد في مايو 1990 قراراً بدعوة الأمانة العامة إلى تشكيل فريق يضم عدداً من كبار الخبراء العرب للنظر في كل التعديلات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بما في ذلك النظر في مشروع الاتحاد العربي من خلال تعديل جامعة الدول العربية (28) وبالفعل فلقد تقدمت ليبيا بمشروع متكامل يتضمن تعديلات وإضافات تأخذ في الحسبان الظروف البيئية المحيطة بالنظام الإقليمي العربي في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد (29)

ولقد أحالت ليبيا مشروعها لتعديل الميثاق إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال عام 1990 مرفقاً بمذكرة إيضاحية تشير إلى أن صيغة التعديل المعروضة من قبل الأمانة العامة للجامعة ، وإن كانت تعالج بعض أوجه القصور التي يتسم بها الميثاق الحالي ، إلا أن مشروع التعديل الليبي يأخذ كل ذلك في الحسبان على أساس أنه يحدد بوضوح مفهوم وأساليب عملية التكامل في النظام الإقليمي العربي . إلى جانب تغلبه على أي صعاب في عملية اتخاذ القرارات الملزمة في مجالات السياسة الخارجية والأمن وتوثيق التعاون العربي في مجالات البحث العلمي وشؤون الطاقة والمياه وإبراز مدى أهمية التجمعات العربية الجهوية كنظم فرعية في النظام الإقليمي العربي ، وتوثيق علاقات التفاعل والترابط بين أبناء الشعب العربي الواحد من خلال خلق مجالس شعبية ضمن أجهزة الجامعة العربية .

وتدعو ليبيا من خلال مشروعها لتعديل الجامعة ، مثلها في ذلك مثل أغلبية الدول العربية لتبني منهجية نظام الملاحق كأساس لتعديل الميثاق (30) وبالتالي فهي تتجنب تغيير الميثاق الحالي من مواكبة التغيرات التي تحدث في إطار الظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة عن طريق إضافة ملاحق خاصة دون الحاجة إلى تغيير نصوص الميثاق الأصلية المثيرة للجدل ويشير الجدول رقم (1) إلى الدول العربية التي تتبنى نظام الملاحق وإلى الدول التي لا تؤيد مثل هذه المنهجية .

ومن تفحص الجدول رقم (1) يمكننا استخلاص النقاط التالية :-

أولاً : أن أغلب الدول العربية تؤيد في واقع الحال وجود حل علمي يبتعد عن جدلية تعديل أو تغيير الميثاق من عدمه ، وذلك عن طريق تبني نظام الملاحق الذي يعني وجود إمكانية تكيف النظام الإقليمي العربي مع الظروف البيئية المحيطة . فالجدول رقم (1) يشير إلى أن إحدى عشرة دولة عربية (52٪)

جدول رقم (1)
موقف الدول العربية تجاه منهجية إضافة الملاحق كأساس لتعديل
ميثاق الجامعة العربية

الدول المؤيدة لمنهجية إضافة الملاحق	الدول المؤيدة لمنهجية تعديل نص الميثاق الحالي	دول عربية لم تحدد مواقفها
مصر الجمهورية الليبية الإمارات العربية المتحدة السودان سوريا عمان فلسطين قطر المغرب لبنان موريتانيا	الأردن تونس العراق اليمن	البحرين الجزائر جيبوتي السعودية الصومال الكويت
العدد = 11	العدد = 4	العدد = 6

من مجموع الدول الأعضاء في الجامعة العربية تؤيد تبني نظام الملاحق تجاه ميثاق الجامعة العربية ، بينما تعارض هذا النظام المقترح أربع دول فقط (18%) وأن ست دول أخرى (30%) لا تتخذ موقفاً محدداً وواضحاً تجاه هذه القضية .

ثانياً : إن الأخذ بنظام إضافة الملاحق أو تغيير وتعديل الميثاق رهين في نهاية المطاف بموقف الدول الستة التي لم تحدد موقفها بعد على أساس أنها تشكل نسبة كبيرة (30%) ويمكنها أن تعزز موقف الدول المعارضة لنظام إضافة الملاحق ، إذا تبنت نفس موقفها مثلاً ، ويلاحظ في هذا السياق ان عدم تحديد هذه الدول الستة لموقفها تجاه منهجية إضافة الملاحق جعل الامين العام للجامعة العربية يعرض على مجلس الجامعة في دورته السابعة والتسعين بتاريخ 1992/3/16 تقريراً باعمال اللجنة التساعية بشأن المحصلة النهائية لوجهات نظر الدول الاعضاء تجاه تبني المنهجية الملائمة تجاه ميثاق جامعة الدول العربية (31) .

ثالثاً : إن انقسام الدول العربية إلى ثلاث مجموعات فرعية بناءً على موقفها تجاه منهجية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية يشير بوضوح إلى عدم وجود اتفاق عربي حول الكيفية التي يمكن بموجبها تقوية الجامعة العربية وتعزيز فاعليتها ودعم التعاون والتنسيق العربي وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية .

رابعاً : إن تركيبة المجموعات الفرعية العربية لا يعكس بالضرورة وجود تجانس إيديولوجي بينها

، فالإيديولوجية التي يعتنقها النظام السياسي الليبي مثلاً تختلف عن الإيديولوجية التي تعتنقها دول الإمارات العربية المتحدة ، وعمان والمغرب ، بالرغم من أن هذه الدول تتبنى نفس الموقف تجاه منهجية تعديل الميثاق . وكذلك يمكن قول نفس الشيء على تركيبيية المجموعتين الفرعيتين الآخرين اللتين يشير إليهما الجدول رقم (1) . عليه يمكننا القول بأن العامل الإيديولوجي ليس هو العامل المسئول عن بروز الجماعات الفرعية الثلاثية التي تتبنى مواقف مختلفة تجاه منهجية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . (32)

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية يعتبر امتداداً طبيعياً لمشروع الاتحاد العربي من ناحية أخرى . وبالرغم من أن مشروع التعديل الذي قدمته الأمانة العامة بعد دراسات مطولة من قبل خبراء ومتخصصين قد عالج العديد من أوجه القصور التي يعاني منها ميثاق جامعة الدول العربية الحالية ، إلا أنه يلاحظ أن وجهة نظر الجماهيرية تؤكد على أن الصيغة التي قدمتها الأمانة العامة تحتاج بدورها إلى الإضافة والتعديل حتى يمكن إضفاء قوة أكثر على الميثاق بحيث يتمكن النظام الاقليمي العربي من تحقيق الأهداف المنشودة للأمة العربية ، ومن أبرز النقاط التي يؤكد المشروع الليبي على أهميتها في هذا السياق :-

- 1- تحديد مفهوم التضامن والتكامل العربي وأفضل السبل لتحقيق ذلك .
- 2- تذليل كافة المشاكل المتعلقة بالكيفية التي يمكن بموجبها اتخاذ القرارات الملزمة ، لاسيما في مجال السياسة الخارجية والأمن والبحث والتطوير وشؤون الطاقة والمياه .
- 3- العمل على خلق مجالس شعبية كجهاز فعال من ضمن أجهزة الجامعة العربية بحيث يدعم عملية التفاعل والترابط بين أبناء الشعب العربي الواحد .
- 4- ضرورة استيعاب أي مشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية للأهداف والمبادئ والأحكام الواردة في موثائق التجمعات العربية الجهوية التي برزت في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين (33) . فالتجمعات الإقليمية من وجهة نظر المشروع الليبي تعتبر خطوة مهمة ورئيسية في تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ويتوافق المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية مع مشروع اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء لتعديل الميثاق من حيث التقسيم على أساس أن كلا منهما ينقسم من حيث الشكل إلى ديباجة وعدة فصول ، كما يلاحظ من الناحية التشكيلية أيضاً أن المشروع الليبي تصل عدد مواده إلى إحدى وأربعين مادة وأن مشروع اللجنة العامة لممثلي الأعضاء إلى خمسين مادة ، وإلى جانب الديباجة يحتوي المشروع الليبي على سبعة فصول وهي :-

- | | |
|----------------|--------------------------|
| الفصل الاول : | الاهداف والمبادئ |
| الفصل الثاني : | العضوية |
| الفصل الثالث : | مجالس الجامعة وأجهزتها . |
| الفصل الرابع : | الدفاع العربي المشترك |
| الفصل الخامس : | قواعد التصويت |
| الفصل السادس : | الحصانات والامتيازات . |
| الفصل السابع : | أحكام عامة |

وفي الجزء المتبقى من هذا القسم سيتم التركيز على مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي للجامعة ، ثم مقارنته ببعض مشاريع التعديل الأخرى .

1- مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي لجامعة الدول العربية :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية وبين المشروع الليبي وذلك بهدف معرفة ما إذا كان المشروع الليبي يمثل تصوراً جديداً ومختلفاً اختلافاً جديداً عن الميثاق الحالي - مثلما تحدد فرضية هذه الدراسة - أم أنه يقترح بعض التعديلات والتحويلات دون المساس بالأسس الرئيسية التي يستند عليها الميثاق الحالي وستتم المقارنة بين المشروع الليبي وميثاق جامعة الدول العربية من خلال تناول بعض القضايا والمواضيع التي تمحور حولها الجدل المتعلق بمدى فاعلية ميثاق جامعة الدول العربية وبالدعوات المختلفة إلى تعديله وكيف واجهها مشروع التعديل الليبي ومن أهم هذه القضايا :-

أولاً : من خلال المقارنة يتبين أن المشروع الليبي يختلف اختلافاً كبيراً عن الميثاق الحالي من حيث الهيكلية التي يقترحها ، فبينما نجد أن الميثاق في مادته الثالثة ينص على وجود مجلس للجامعة يتكون من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد "... هذا إلى جانب اللجان المتخصصة التي تحددها المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق فإن مشروع التعديل الليبي يضع هيكلية مختلفة تماماً كما يتضح من مواد الفصل الثالث (المواد 5 - 34) ويبين الجدول رقم 2 هذه الاختلافات .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول بيانات الجدول رقم (2)

1- إن المشروع الليبي يقترح تعديلات جوهرية وجذرية في هيكلية الجامعة العربية ، فبينما نجد أن ميثاق الجامعة العربية تناول هيكلية الجامعة في ثلاث مواد فقط المواد (3-4-12) فإن مشروع التعديل الليبي خصص ثلاثين مادة من (5 - 34) لهيكلية الجامعة العربية وأنشطتها المختلفة . بالإضافة إلى ذلك فإن المشروع الليبي يحدد بشكل أكثر دقة وتفصيلاً المهام المختلفة للمجالس والأجهزة المقترحة للجامعة العربية .

إن المشروع الليبي يقترح بعض المجالس والأجهزة الجديدة مثل المجلس الاتحادي الأعلى والمجلس التنفيذي الاتحادي والمؤتمر القومي العام ، كما ينص على إنشاء محكمة عدل عربية وهي التي نص الميثاق الحالي في المادة (19) على جواز إنشائها بعد تعديل الميثاق.

3- إن المشروع الليبي يقترح إنشاء المؤتمر القومي العام ضمن هيكلية الجامعة العربية والذي يتألف من مندوبين عن المجالس التشريعية للأقطار بعدد متساو لكل منها ، وهو السلطة التشريعية العليا في الجامعة " (المادة الثامنة) ويمثل هذا تجاوزاً مع أحد أهم الانتقادات الموجهة إلى الميثاق الحالي وأوجه قصوره (34).

ثانياً : إن الاهداف التي يحددها ميثاق الجامعة العربية الحالي هي أهداف متواضعة وتركز على التعاون بين دول مستقلة ، حيث إن ديباجة الميثاق تنص على أنه " تنشيطاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد أمانها وأمالها ... " كما تنص المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها ."

من ناحية أخرى ، فإن المشروع الليبي يشير في ديباجة إلى اعتبار جامعة الوحدة العربية إطاراً قومياً للاتحاد العربي ، ومجموعة موحدة متضافرة الارادات ، وكتلة مترابطة قائمة على مبادئ

راسخة لتحقيق الخير والتقدم والرخاء لأمتنا لتواصل مساهماتها في الحضارة الانسانية على أسس العدالة والكرامة والحرية وحقوق الانسان والاحترام المتبادل .

إن المشروع الليبي ينص في مادته الاولى على أن أهداف جامعة الوحدة العربية تتمثل في ' السير بالامة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ' والعمل على تحرير فلسطين وأية أرض عربية محتلة ، ومكافحة الاستعمار بشتى صورته وأشكاله والتصدي للعدوان .

جدول رقم (2)

مقارنة بين الهيكلية الحالية للجامعة العربية وبين الهيكلية التي يقترحها المشروع الليبي

هيكلية ميثاق جامعة الدول العربية	هيكلية المشروع الليبي
أولاً : مجلس الجامعة	أولاً : المجلس الإتحادي الأعلى
ثانياً : اللجان الدائمة 1- اللجنة السياسية (مستوى وزراء الخارجية) 2- اللجنة الثقافية الدائمة 3- اللجنة الدائمة للمواصلات 4- اللجنة الاجتماعية الدائمة 5- اللجنة القانونية الدائمة 6- اللجنة العسكرية الدائمة 7- لجنة خبراء البترول العرب 8- اللجنة الدائمة للإعلام العربي 9- اللجنة الصحية الدائمة 10- اللجنة الدائمة لحقوق الانسان	ثانياً : المؤتمر القومي العام
ثالثاً : المجلس الإقتصادي	ثالثاً : المجلس التنفيذي والإتحادي والمجالس التنفيذية المتخصصة
رابعاً : مجلس الدفاع المشترك	رابعاً : محكمة العدل العربية
خامساً : الأمانة العامة	خامساً : المصرف المركزي الإتحادي
	سادساً : صندوق التنمية العربية
	سابعاً : مؤسسات وهيئات العمل العربي المشترك
	ثامناً : الأمانة العامة

ويبين الجدول رقم (3) اختلاف توجه المشروع الليبي عن الميثاق الحالي ، وذلك من خلال مقارنة مدى تكرار بعض الكلمات ذات التوجه القومي في المشروع الليبي وفي ميثاق الجامعة .

ثالثاً : بالرغم من التوجه الوحدوي الواضح في المشروع الليبي ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار حساسية الأقطار العربية تجاه مايمس سيادتها واستقلالها ويؤكد على احترام سيادة واستقلال كل دولة عربية حيث ينص المشروع على أن " تقوم الجامعة العربية على مبدأ المساواة في السيادة بين الأقطار الاعضاء المادة (2-2) " تحترم الجامعة اختيارات الأنظمة الداخلية القائمة لدى أعضائها ويتعهد أعضاؤها بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فيما بينهم ... "

وهذا لا يختلف عن الميثاق الحالي للجامعة الذي ينص في المادة الثامنة على أن " تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم فيها في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من

جدول رقم (3)

الكلمات ذات المضامين القومية في الميثاق الحالي والمشروع الليبي

ت	الكلمة أو العبارة	المشروع الليبي	الميثاق الحالي
1	الامة العربية والانتماء القومي	11	-
2	الوطن العربي والمجتمع العربي	12	-
3	التراث الحضاري العربي المشترك	7	-
4	الوحدة العربية الشاملة	13	-
5	الامن القومي العربي	9	-
6	التخطيط العربي المتكامل (الاقتصادي والاجتماعي)	11	-
7	التنمية العربية الشاملة واستراتيجيتها	10	-
8	المصلحة والعمل العربي المشترك	30	5
9	الخطط القومية	2	-
10	حقوق الإنسان	3	-
11	تنمية القدرة العربية الذاتية	4	-
12	الدفاع والتكامل العربي المشترك	12	-
13	مكافحة الاستعمار	2	-
14	تحرير فلسطين أو أي قطر عربي محتل	20	-
15	الامن والسلم العالمي	2	-
16	تنمية العلاقات الودية	2	-
17	سيادتها	2	-
18	الاتحاد العربي	5	-
19	الثقافة العربية الإسلامية	1	-

حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .
وفي هذا الإطار فإن المشروع الليبي يعكس نظرة واقعية للوضع العربي والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالعمل العربي المشترك ، ويحاول في نفس الوقت التخفيف من شوك الاقطار العربية المعتدلة والمحافظة والتي قد يكون لديها موقف خاص ومتردد تجاه السياسات والبرامج الثورية للنظام السياسي الليبي ، وعليه فإن المشروع الليبي يعكس نفس الاتجاه الذي اتخذه ميثاق الجامعة الحالي والذي يؤكد على مبدأ استقلالية وسيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتأسيساً على ذلك فإن المشروع الليبي لا يعكس تحولاً جذرياً أو كبيراً فيما يتعلق بعلاقة الجامعة بالدول الاعضاء فمن خلال التأكيد على مبدأ السيادة والاستقلالية ، فإن المشروع الليبي يسير على نهج الميثاق الحالي ولا يخلق منظمة إقليمية ذات سلطات ملزمة على الدول الاعضاء وإنما يعبر عن منظمة إقليمية بين دول وحكومات رسمية .

رابعاً : ويبرز هذه الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً عند مقارنة موقف المشروع الليبي بموقف الميثاق الحالي من قضية قواعد وإجراءات التصويت في الجامعة العربية ، وهي من أهم القضايا المثيرة للجدل حول الميثاق وحول فعالية الجامعة العربية وإمكانية تطويرها ، حيث إن معظم الدراسات التي تناولت دور الجامعة العربية ركزت على أن قواعد التصويت في الجامعة وقدرتها على إلزام الدول الاعضاء بتنفيذ قراراتها المختلفة ، وتركز معظم هذه الانتقادات على قاعدة الاجماع كأساس للالتزام بتنفيذ القرارات المختلفة لأجهزة الجامعة ، وتنص المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية على أن " ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة العربية وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله ، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الاساسية ، ومن ناحية أخرى نص الميثاق على أن تعيين الامين العام يتم بأغلبية الثلثين (مادة 12) ، على أن يكتفى بالأغلبية المطلقة في أمور أخرى وهي شؤون الموظفين وإقرار ميزانية الجامعة ووضع النظام الداخلي للمجلس واللجان والامانة العامة وتقرير فض أدوار الاجتماع (مادة 16) .

وبعالم المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية قواعد التصويت في مادتين أساسيتين هما المادة (36) والمادة (37) على التوالي فبينما تنص المادة (36) على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضاء الجامعة حيث تؤكد على أن لكل دولة عربية صوتاً واحداً ، يلاحظ أن المادة (37) من المشروع تؤكد بدورها على أن :

- 1- تتخذ القرارات في المجلس الاتحادي الأعلى أو مؤتمر القمة بالاجماع .
- 2- تتخذ القرارات في بقية مجالس الجامعة بالاجماع ، وعند الضرورة للتصويت تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وهي ملزمة في كل الاحوال .
- 3- تعتبر محاضر الاجتماعات والمناقشات سرية لا يجوز نشرها إلا بإذن .
- 4- تدون وتوثق أية تحفظات يرغب أحد الاعضاء في تثبيتها .
- 5- تحدد القضايا التي تتطلب الاجماع .

وبالرغم من أن المشروع الليبي المقترح قد جاء مختصراً من حيث الكم مقارنة بالمشروع الليبي الاسبق الذي قدم في بداية عقد التسعينات ، إلا انه تضمن قاعدة هامة تتمثل في إلزامية القرارات التي تتخذها الأغلبية في إطار كل مجالس جامعة الوحدة العربية ، ما عدا المجلس الاتحادي الأعلى بطبيعة الحال ، فقاعدة الالزام لاسيما فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ بالأغلبية سواء كانت اغلبية بسيطة أم أغلبية الثلثين هي التي تميز المنظمات الحكومية مثل جامعة الدول العربية الحالية عن المنظمة التي تملك سلطات فوق قومية ، فإنه قد يتحول في نهاية المطاف إلى دولة فيدرالية موحدة

تملك حكومتها المركزية سلطات ملزمة على حكومتها المحلية في إطار ما يعرف بأدبيات علم السياسة باللامركزية السياسية.

ولكن يلاحظ في ناحية أخرى أن قاعدة الالتزام في المقترح الليبي لا تشمل بطبيعة الحال الجهاز الأعلى في جامعة الوحدة العربية لاسيما وأن هذا الجهاز هو الذي يضع السياسة العامة للتنظيم الاقليمي العربي المقترح . فالمجلس الاتحادي الأعلى يتخذ قراراته بالاجماع متشياً مع مبدأ المساواة في السيادة لكل الاقطار العربية . وتؤكد أدبيات التكامل إلى أن ما يعرف بظاهرة الانتشار (SPILL OVER) كفيلة بإتمام عملية التكامل في المدى الطويل وبالتالي يمكن القول إن استثناء المجلس الاتحادي الأعلى من تطبيق قاعدة الالتزام لا يعيق عملية التكامل على أساس أن ظاهرة الانتشار ستعمل فيما بعد على تطبيق هذه القاعدة في كل مجالس جامعة الوحدة العربية بدون استثناء كما تشير أدبيات التكامل إلى إمكانية حدوث ظاهرة مايسمى بالتراجع (SPILL BACK) بحيث إن عدم تطبيق قاعدة الالتزام من جانب تنظيم فرعي ما قد يؤدي إلى العزوف عن تطبيقه في بقية التنظيمات الفرعية الأخرى وبالتالي قد تحدث انتكاسة لعملية التكامل ككل . على كل حال أن تضمن المشروع الليبي لقاعدة الالتزام في القرارات التي تتخذ بالأغلبية يعتبر خطوة ثورية تسعى إلى تغيير الوضع العربي الراهن والانتقال بالنظام الاقليمي العربي من حالة السيوالة الحالية إلى وضع تملك فيه جامعة الدول العربية سلطات فوق قومية .

ويلاحظ مما سبق بأن المشروع الليبي يختلف عن الميثاق الحالي في هذا الإطار نظراً لتأكيدهِ على قاعدة الالتزام الامر الذي يعني تحويل سلطات الجامعة الحالية من سلطات غير ملزمة إلى سلطات ملزمة يترتب عنها بروز تنظيم إقليمي عربي جديد يملك سلطات فوق قومية .

وبالرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يتضمن مواد تتعلق بإنشاء محكمة عدل عربية لفض المنازعات العربية - العربية بالوسائل القضائية ، إل أنه يلاحظ أن المشروع الليبي قد أكد بدوره على إنشاء جهاز قضائي مستقل تابع لجامعة الوحدة العربية المقترحة تمتد اختصاصاته لتشمل الاتي :-

- 1- النزاعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء .
- 2- النزاعات التي تنص اتفاقيات عربية ثنائية أو متعددة الأطراف ، على إحالتها إليها .
- 3- النزاعات التي تتصل بتفسير هذا الميثاق .
- 4- الفصل في أي نزاع يتعلق بولايتها .
- 5- الفصل في النزاعات التي ترفع إليها وفقاً لمبادئ وأحكام هذا الميثاق ووفقاً لمبادئ العدالة والانصاف والمصلحة العربية العليا .

6- إصدار آراء استشارية وفتاوي في أية مسائل دستورية قانونية .

كما يؤكد المشروع على أن أحكام المحكمة المقترحة نهائية وغير قابلة للطعن (م/29/6) فالميثاق الحالي للجامعة العربية يعاني من قصور حاد في مسألة فض المنازعات العربية - العربية بالوسائل القضائية ، وعليه فقد جاء المشروع الليبي لسد هذا الفراغ نظراً للحاجة الماسة إلى هذا الجهاز القضائي في إطار النظام الاقليمي العربي المعاصر .

2- مقارنة المشروع الليبي ببعض مشاريع التعديل الأخرى

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمقارنة المشروع الليبي مع بعض مشاريع التعديل الأخرى ، وسيتم ذلك من خلال التعرض للكيفية التي حاول من خلالها المشروع الليبي إدخال التعديلات على مشروع تعديل الميثاق الذي أعدته الجامعة العربية وبقية مشاريع التعديل الأخرى لبعض المسميات والعبارات وما قد يعنيه ذلك من دلالات .

ولقد تقدمت الجماهيرية بمجموعة مقترحات وتعديلات جوهرية على مشروع تعديل الميثاق ، حيث أحييت هذه التعديلات المقترحة إلى الأمانة العامة للجامعة عام 1990 ، وقد أصدرت الأمانة كتاباً يحتوي على هذه التعديلات المقترحة إلى جانب تلك المقدمة من الدول الاعضاء الاخرى . ونورد فيما يلي ملخصاً لبعض التعديلات المقترحة من الجماهيرية الليبية والمنضمة في المشروع الليبي للميثاق والمستمدة في معظمها من مشروع ميثاق الاتحاد العربي .

ولقد جاء في المذكرة الايضاحية المرفقة بالتعديلات الليبية أن مشروع التعديل المعروض من الأمانة العامة للجامعة كان يغطي بعض أوجه القصور التي اعترت الميثاق الحالي . ولاسيما فيما يتعلق بتحديد مفهوم وأساليب التضامن والتكامل العربي ، وتذليل الصعاب أمام اتخاذ القرارات الملزمة سواء كان في السياسة الخارجية أو في الأمن او المتعلقة بالتعاون في مجالات البحث العلمي وشؤون الطاقة والمياه كما أشارت المذكرة إلى أن مشروع التعديل قد أغفل تكوين مجالس شعبية ضمن أجهزة الجامعة قادرة على تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب العربي وأكدت المذكرة على أهمية إدخال إضافات وتعديلات على مشروع التعديل المعروض ليستوعب الاهداف والمبادئ والاحكام الواردة في مواثيق التجمعات العربية الجوهية التي برزت في السنوات الاخيرة ومن بين أهم التعديلات التي اقترحتها المذكرة الليبية .

أولاً : اقتراح بان تبدأ الديباجة بالنص على :

- وتأسيساً على مايجمع الامة العربية من روابط الجنس والأرض واللغة والدين والتراث ووحدة المصير والتاريخ .

- ووفاءً بتضحيات أسلافنا من أجل مجد أمتنا العظيمة .

- وتجسيداً لإرادة العرب المشتركة في الوحدة والتحرر .

ثانياً : اقترحت المذكرة الليبية إضافة عبارة " الوحدة الشاملة " إلى المادة الاولى من المشروع ، وذلك على النحو التالي وتهدف الجامعة إلى السير بالامة العربية إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ... الخ .

كذلك تعديل الفقرة (3) من المادة الاولى من المشروع على النحو التالي : تعزيز سيادة الاقطار العربية على ثرواتها ومواردها ضمن تخطيط متكامل لبناء القدرة الذاتية العربية.

من ناحية أخرى تقدمت الجماهيرية بمجموعة من الملاحظات العامة حول اقتراحات بعض الدول بالجامعة فيما يخص أحكام المواد المنصوص عليها في مشروع التعديل المعروض في الجامعة ، ومن أهم هذه الملاحظات :-

أولاً : تعديل الصيغة التي اعتمدتها لجنة ممثلي الدول الاعضاء الواردة في الفقرة الأخيرة من الديباجة والتي تنص على " نعلن بعبون الله تعالى ، وبإسناد شعوبنا عن قيام جامعة الوحدة العربية إطاراً قومياً للاتحاد العربي ، مجموعة موحدة متضافرة الإرادات ، وكتلة مترابطة قائمة على مبادئ راسخة ، لتحقيق الخير والتقدم والرخاء لأمتنا .

ثانياً : المطالبة بالبقاء على صياغة لجنة ممثلي الدول الاعضاء والواردة في المشروع الليبي (م/1/6) ، والتي تؤكد على سلامة المواطن العربي وحقوقه ورفع مستوى معيشته وتمكينه من ممارسة حرياته الاساسية " .

ثالثاً : اعتماد الصياغة الواردة في الفقرة العامة من المادة الاولى من المشروع والتي تنص على " العمل على تحرير الاراضي العربية المحتلة ومكافحة الاستعمار بشتى صوره وأشكاله " رابعاً : التأكيد على عدم حذف الفقرة الاولى من المادة التاسعة والعشرين والتي تنص على " أن

تضع الاقطار العربية تحت تصرف الجامعة بناءً على توصية مجلس شؤون الدفاع وقرار من مؤتمر القمة (مجلس الرئاسة الأعلى) ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات لتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة ولقيام قوة الدفاع العربية المشتركة ، (م/35) وذلك اقتناعاً بذات المبررات التي وضعها خبراء الأمانة العامة بأن القوات المنصوص عليها في المادة (29-33) هي قوات عربية مشتركة لمواجهة أي اعتداء خارجي على الأقطار العربية بالإضافة إلى كون النص على هذا الحكم في مشروع التعديل لا يضعف من مصداقية معاهدة الدفاع المشترك بل يؤكد عليها .

خامساً : التأكيد على أن نطاق ولاية محكمة العدل العربية في المشروع المعد من الجامعة ضيق للغاية حيث يقتصر على أن تشمل ولايتها النزاعات التي يتفق الأطراف على إحالتها ، بينما التعديل المقترح الذي تطالب به الجماهيرية هو جعل ولاية المحكمة مطلقة ونهائية وملزمة لجميع الأطراف ونافاذة من تاريخ صدورها .

وبصفة عامة فلقد تم تضمين هذه التعديلات في إطار المشروع الليبي لميثاق جامعة الوحدة العربية ، وفي المشروع الليبي للنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية .
وإلى جانب هذه التعديلات والاضافات التي تضمنها المشروع الليبي فإن مقارنته بمشاريع التعديل الأخرى يمكن فهمها ووضعها في منظور أفضل من خلال تحليل دلالات العبارات والمسميات المستخدمة في مختلف هذه المشاريع حيث إن هذه المسميات تعطي دلالات واضحة عن التوجهات العامة للمشروع الليبي ومدى تشابه أو اختلاف هذه التوجهات عن بقية مشاريع التعديل الأخرى .
ويبين جدول رقم (4) بعض العبارات والمسميات الواردة في ديباجة المشروع الليبي وفي بعض ديباجات مشاريع التعديل الأخرى .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول الجدول رقم (4)

أولاً : بالرغم من أن الاتجاه العام لمقترحات تعديل ميثاق الجامعة يحذ استخدام مسميات تشير إلى الواقع العربي وإلى الوضع القائم من خلال الإشارة إلى الملوك والرؤساء ، إلا أن المقترح الليبي يفضل استخدام تعبير المجلس الاتحادي الأعلى ، كذلك مع الملاحظ أن المقترح المصري يستعمل تعبير حكومات الدول العربية .

إن مقترح اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء وخبراء الأمانة العامة يعكسان في واقع الأمر ديباجة الميثاق الحالي التي تشير صراحة إلى أصحاب الجلالة وأصحاب الفخامة الملوك والرؤساء الذي وقعوا على الميثاق ، بالتالي فإن هذين المقترحين لا يريان ضرورة في تغيير هذه المسميات على أساس أنها كانت وتزال تعكس الظروف السياسية والبيئة الفعلية في الوطن العربي . أما فيما يتعلق بمقترح الجماهيرية فإنه يعكس إلى حد كبير الظروف البيئية الداخلية والتوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي الليبي وبالتالي فإن مسميات الملوك والرؤساء لا تتماشى من وجهة نظر ليبيا ومع مفهوم النظام الجماهيري ومبدأ الوحدة الذي تتادي به ليبيا منذ 1969 .

ثانياً : الوحدة من جهة نظر المشروع الليبي ليست مجرد وسيلة للاستمرارية والبقاء بالنسبة للدول العربية ولكنها تعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فتكامل القدرات والامكانيات العربية لن تتحقق إلا في ظل تحقيق الوحدة العربية .

ثالثاً : على الرغم من أن المشروع الليبي يتفق مع مشروع اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء وخبراء الأمانة العامة في التأكيد على الوحدة العربية وعلى هدف تنمية القدرة العربية الذاتية إلا أن

المشروع الليبي يؤكد على شمولية مفهوم الوحدة العربية وعلى أنها ضرورية للحفاظ على مستقبل الامة العربية أما الجدول رقم (5) فيشير إلى بعض الاهداف والمبادئ العامة التي عبرت عنها المشاريع المختلفة .

من خلال تحليل الجدول رقم (5) يمكن ملاحظة ما يلي :-

أولاً : بالرغم من أن الدول العربية لم تتنازل عن سيادتها بعد لمنظمة قوية إلا أن الجدول رقم (5) يشير بوضوح إلى مستويات مختلفة من التمسك بمبدأ السيادة . وإذا كان مفهوم السيادة بمعناه

جدول رقم (4)

النصوص المقترحة بشأن تعديل ديباجة ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل فقوات الديباجة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الإجهازية	مصر	خبراء الأمانة العامة
المطلع	ملوك ورؤساء الدول الأعضاء	المجلس الإتحادي الأعلى	حكومات الدول الأعضاء	ملوك ورؤساء الدول الأعضاء
المطلع	جامعة الدول العربية	جامعة الوحدة العربية	جامعة الدول العربية	جامعة الدول العربية
المطلع	مؤتمر القمة	المجلس الإتحادي الأعلى	مؤتمر القمة	المجلس الأعلى
فقرة (2)	تقوية العمل المشترك		ترسيخ التعاون بين الدول العربية في المجالات المختلفة	تقوية العمل العربي المشترك
فقرة (3)	تنمية القدرة العربية الذاتية			تنمية القدرة العربية
فقرة (4)	الوحدة العربية كوسيلة بقاء	الوحدة العربية ضرورة حتمية		الوحدة كوسيلة بقاء والتنمية
فقرة (1)	الوحدة العربية	الوحدة العربية الشاملة		الوحدة العربية الشاملة

الضيق يعني تمسك كل دولة عربية بسيادتها على ثرواتها ، فإن مفهوم السيادة بمعناه الاوسع والاكثر مرونة يعني في واقع الامر وجود سيادة مشتركة للدول العربية على ثرواتها ، عليه يمكن ملاحظة على سبيل المثال أن مفهوم السيادة لكل من السعودية وقطر قد جاء مؤكداً على سيادة كل دولة عربية على حدة على ثرواتها ، بينما جاء المشروع الليبي والمشروع الأردني ليؤكدوا على تعزيز سيادة الدول العربية كمجموعة على ثرواتها ، على أساس أنها تنتمي إلى أمة واحدة ذات ثروة مشتركة . وهكذا يمكن ملاحظة الاختلاف الواضح بين الدلالات القومية والقطرية للعبارات الواردة في مشاريع التعديل والتي تعكس التناقض بين النزعة القومية والنزعة القطرية .

ثانياً : كذلك يبرز الاختلاف بين النزعة القومية والنزعة القطرية في تأكيد المقترح السعودي - القطري على بناء القدرة الذاتية فقط . بينما يشير المقترحان الليبي والاردني إلى بناء القدرة الذاتية العربية . فالقدرة الذاتية لكل دولة عربية على حده بالنسبة للمشروع الليبي لا تأتي وتدعم إلا من خلال بناء القدرة الذاتية العربية ككل .

وتشير الجداول 6 و 7 و 8 إلى مسميات المجالس الرئيسية والمجالس المتخصصة والاجهزة الرئيسية في هيكل الجامعة العربية التي تضمنتها مشاريع التعديل المختلفة .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول الجداول رقم (6-7-8)

أولاً : بالرغم من أن البعض قد لا يعطي أهمية كبيرة لاختلاف وجهات نظر الدول حول مسميات النظام الاقليمي الذي يتبعونه ، إلا أنه يمكن القول في هذا السياق إن مثل هذه المسميات تعكس إلى

جدول رقم (5)

النصوص المقترحة بشأن تعديل بعض فقرات المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل	اللجنة العامة لممثل الدول الأعضاء	الجامعة العربية	الأردن	السعودية وقطر	خبراء الأمانة العامة
م / 1 / 1 ج	تعزيز سيادة الدول العربية على ثرواتها	تعزيز سيادة الأنظار العربية على ثرواتها	تعزيز سيادة الدول العربية الدائمة والكاملة على ثرواتها	تعزيز سيادة كل دولة عربية على ثرواتها	تعزيز السيادة الكاملة والدائمة للدول العربية على ثرواتها
	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية
	تحقيق التنمية العربية الشاملة	تحقيق التنمية الاقتصادية العربية الشاملة	تحقيق التنمية العربية الشاملة	تحقيق التنمية العربية	تحقيق التنمية العربية الشاملة
	حماية البيئة في الوطن العربي	تطوير البحث العلمي واستيعاب التقنية واستغلالها	حماية البيئة في الوطن العربي	تطوير البحث العلمي وحماية البيئة في الوطن العربي	

حد كبير السياسة العامة والنظام العقائدي الذي تتبناه هذه الدول .

ثانياً : يضيف المشروع الليبي مجلساً آخر من المجالس الرئيسية التابعة للجامعة وهو مجلس شئون الدفاع ، على أساس أن قوة واستمرارية جامعة الدول العربية تتوقف على وجود سياسة عربية موحدة في مجال الدفاع ، لاسيما أثناء الازمات التي قد يواجهها النظام الاقليمي العربي . كما يضيف المشروع الليبي عدة مجالس تنفيذية متخصصة ، مثل مجلس الثقافة والتعليم ، ومجلس شئون المواصلات والاتصالات ، ومجلس شئون الطاقة ، ومجلس شئون الشباب والرياضة ، ومجلس شئون الصناعة .

ثالثاً : تتفق مشاريع التعديل المختلفة على ضرورة تعدد المجالس الوزارية التي تمكن جامعة الدول

جدول رقم (6)

مسميات المجالس الرئيسية في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجمهورية	مصر	خبراء الأمانة العامة
م 6 / 1	مؤتمر القمة	المجلس الاتحادي الأعلى	مجلس الجامعة	المجلس الأعلى
	مجلس رؤساء الحكومات الاقتصادي والاجتماعي	المجلس التنفيذي والاتحادي	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
	مجلس وزراء الخارجية	مجلس الشؤون الخارجية	/	مجلس الشؤون الخارجية
	/	مجلس شؤون الدفاع	/	مجلس الشؤون العسكرية
	/	المؤتمر القومي العام	/	مجلس الشؤون القومية

جدول رقم (7)

مسميات الأجهزة الرئيسية في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجمهورية	مصر	خبراء الأمانة العامة
م 6 / 4	الأمانة العامة	الأمانة العامة	محكمة العدل العربية	الأمانة العامة
	محكمة العدل العربية	محكمة العدل العربية		محكمة العدل العربية
	الهيئة العليا للرقابة العامة			الهيئة العليا للرقابة العامة
	المحكمة الإدارية			المحكمة الإدارية

جدول (8)

مسميات المجالس الوزارية المتخصصة في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجمهورية	مصر
م 6 / 2	مجلس وزراء الاقتصاد والمال	مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية	مجلس وزراء الاقتصاد والمال
	مجلس وزراء الداخلية	مجلس الشؤون الداخلية والعدل	مجلس وزراء الداخلية
	مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية	مجلس الشؤون الاجتماعية والعمل	مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
	مجلس وزراء الصحة	مجلس الشؤون الصحية	مجلس وزراء الصحة
	مجلس وزراء الشباب والرياضة	مجلس شؤون الشباب والرياضة	مجلس وزراء الشباب والرياضة
	مجلس وزراء العدل	مجلس الشؤون الداخلية والعدل	مجلس وزراء العدل
	مجلس وزراء الاسكان	مجلس الشؤون الاجتماعية والعمل	مجلس وزراء الاسكان
	مجلس وزراء الاعلام	مجلس شؤون الاعلام	مجلس وزراء الاعلام
		مجلس شؤون البحث العلمي	
		مجلس شؤون الزراعة والمياه	

العربية من تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها ، نظراً لأن العصر الذي نعيشه يقلب عليه طابع التخصص الوظيفي والاداري ، فالثورة التقنية في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات تتطلب وجود مجالس متخصصة على مستوى رفيع حتى يمكن مواكبة التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالوطن العربي .

وأخيراً : بالرغم من التشابه في مسميات المجالس الوزارية ، إلا أنه يمكن ملاحظة أن المشروع الليبي يستعمل كلمة أمين اللجنة الشعبية العامة وأمناء اللجان الشعبية العامة بدلاً من كلمة رئيس الوزراء والوزير . كما يستعمل عبارة " مجلس شؤون " بدلاً من مجلس الوزراء وذلك لأن المشروع الليبي يعكس التوجهات الايديولوجية والظروف السياسية للنظام الجماهيري السائد في ليبيا .

خامساً : إن المشروع الليبي يعطي أهمية ملحوظة لمجالس الوزراء المتخصصة والجهزة الرئيسية للجامعة ، وبالتالي فإن الجدولين رقم (7 - 8) يشير إلى أن وجود مجلس وزاريين متخصصين إضافيين وجهاز رئيسي اضافي بهدف تمكين الجامعة من تحقيق أهدافها المنشودة . فمجلس شؤون البحث العلمي ومجلس شؤون الطاقة ، هذا بالإضافة إلى المؤتمر القومي لا توجد إلا في المشروع الليبي .

وأخيراً فإن الجدول رقم (9) يشير إلى الاختلاف الواضح بين المشروع الليبي وبقية مشاريع

جدول رقم (9)

بعض العبارات المستعملة في مشروع التعديل الليبي وبقيّة مشاريع أخرى

الكلمات والعبارات المستعملة في مشاريع التعديل الأخرى	الكلمات والعبارات المستعملة في المشروع الليبي
الوحدة العربية	الوحدة العربية
نظام الحكم	النظام السياسي
مؤتمر القمة	المجلس الاتحادي الأعلى
مجلس وزراء	مجلس الشؤون
مجلس رؤساء الحكومات	المجلس التنفيذي الإتحادي
رئيس الوزراء	أمين اللجنة الشعبية العامة
رئيس حكومة	الأمناء
تكنولوجيا	أمين لجنة شعبية عامة
مجلس وزراء الدفاع	التقنية
وزارة	مجلس شؤون الدفاع
برتبة	أمانة
المجالس الوزارية المتخصصة	بدرجة
	المجالس التنفيذية المتخصصة

التعديل الأخرى في استعمال بعض الكلمات والعبارات المهمة .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول رقم (9) :-

أولاً : إن اختلاف وجهة نظر الجماهيرية في مشروعها لتعديل الميثاق عن الاتجاه العام لباقي أعضاء الجامعة يمكن ملاحظته بوضوح في اختلاف الكلمات والمفردات المستعملة . فاختلاف الموقف الليبي يبرز بوضوح في استخدام كلمات ومفردات متميزة عن بقية الدول العربية الأخرى .

ثانياً : إن استخدام ليبيا لبعض المفردات في مشروعها لتعديل الميثاق يشير بوضوح إلى الأهمية التي توليها ليبيا للتمسك بالتراث القومي العربي وعلى وجه الخصوص اللغة العربية ويبرز ذلك من خلال إصرار ليبيا على استخدام تعبيرات ومفاهيم عربية مثل استخدام التقنية بدلاً من التكنولوجيا .

ثالثاً : إن بعض المفاهيم التي أشار إليها المشروع الليبي تتسم بشمولية ودقة ملحوظة ، ومن أمثلة ذلك استخدام مفهوم النظام السياسي بدلاً من نظام الحكم .

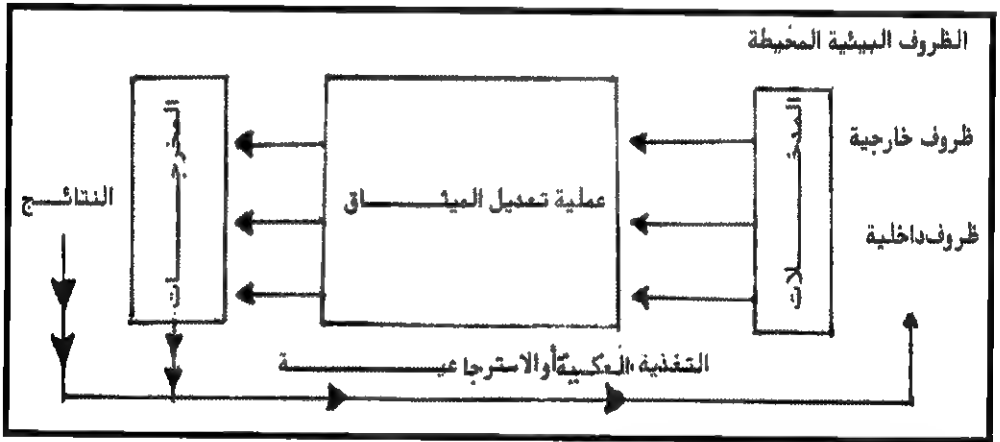
رابعاً : تنعكس التجربة السياسية الليبية الداخلية بصفة عامة على المشروع الليبي لتعديل الميثاق ، ويبدو ذلك بصورة جلية في العبارات والكلمات المستعملة مثل الأمين بدلاً من الوزير ، واللجنة

الشعبية العامة بدلاً من مجلس الوزراء وغيرها .

ثالثاً : تأثير الظروف البيئية على مشاريع التعديل

إن نقطة الانطلاق في هذا الجزء من الدراسة تتمثل في أن مشروعات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية طيلة العقود الماضية تعكس الظروف البيئية المحيطة بجوانبها السياسية والاقتصادية والايديولوجية وبابعادها الداخلية والخارجية . والجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تعمل في ظل ظروف دولية معينة تنعكس صراعاتها وأثارها على الوضع في النظام الاقليمي العربي الذي يتفاعل بدوره مع الصراعات الأمر الذي يؤثر بلا جدال على الحركة في إطار الجامعة العربية وعلى نشاطها ودرجة فاعليتها ، ولا يمكن لأي دراسة تتناول الجامعة أن تغفل هذه الاوضاع الدولية واثارها العميقة عليها حيث إن هذه الاوضاع عادة ما تؤدي إلى بروز التناقضات وتزايد حدة الصراع في نطاق الوطن العربي بما يؤثر على إمكانيات العمل المشترك في إطار المنظمة الاقليمية التي تضم الجميع . (36)

ويشير الشكل رقم (1) الى الاطار النظري لأية محاولة جادة لدراسة عملية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . فتعديل جامعة الدول العربية على مستوى الدولة أو على مستوى النظام الاقليمي العربي يعكس بطبيعة الحال عملية لها مدخلاتها (INPUTS) ومخرجاتها (OUTPUTS) ، وبالتالي فإن أية محاولة عملية من قبل الباحثين لفهم مقترحات تعديل الميثاق تتطلب عموماً فهماً للظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة .



يرجع الفضل إلى ديفيد إستيون David Easton في استخدام مدخل النظم في إطار علم السياسة . وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

David Easton A System Analysis of Political Life (Chicago : The University of Chicaga press , 1979.

إن الظروف البيئية المحيطة بمحاولات التعديل المبكرة التي صاحبت بروز جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي تنحصر مهمته الاساسية في تنسيق وتدعيم أو اصر التعاون بين الدول الاعضاء ، تختلف بطبيعة الحال عن الظروف البيئية المحيطة بمحاولات التعديل التي برزت مثلاً في إطار مايسمى بالنظام الدولي الجديد فكما أن المشروع العراقي بإقامة اتحاد عربي فيدرالي في المشرق العربي في منتصف الأربعينيات عكس الظروف البيئية المحيطة بالوطن العربي ، كذلك يمكن القول

بأن المشروع الليبي أو المشروع المصري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات يعكسان الظروف البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بهذين القطرين العربيين .
ومن الامثلة التي يمكن أن نسوقها على تأثير الظروف البيئية الداخلية بجوانبها السياسية والايدولوجية والاقتصادية والاجتماعية على مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية المختلفة .
المشروع الليبي الذي يعكس بكل وضوح المبادئ والاسس التي يقوم عليها النظام السياسي الليبي . ولقد اتضح ذلك في انعكاس المسميات والعبارات والمفردات السائدة في الجماهيرية على المشروع الليبي كما سبق الاشارة إليه أعلاه .

رابعاً : خلاصة واستنتاجات عامة :

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومقارنته بالميثاق الحالي وبمشروعات التعديل الاخرى . ولقد انطلقت الدراسة من فرضية تفيد أن المشروع الليبي يمثل عملية تغيير جذرية في جامعة الدول العربية . وليس مجرد عملية تعديل بسيطة وشكلية وجزئية ومن خلال التحليل السابق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :-
أولاً : إن الاهداف والمبادئ العامة التي تنص عليها ديباجة المشروع الليبي ومادته الاولى تعكس بشكل جلي التغييرات الجذرية التي يسعى المشروع الليبي إلى إحداثها في الاهداف وغايات ومبادئ الجامعة العربية من خلال التأكيد على هدف الوحدة العربية الشاملة وعلى دور الجامعة العربية في هذا الاطار وهو الامر الذي يتناوله الميثاق الحالي للجامعة العربية .
ثانياً : إن الهيكله التي يقترحها المشروع الليبي يمكن اعتبارها تعديلاً كبيراً وجذرياً في هيكلية الجامعة حسب الميثاق الحالي بهدف زيادة فاعلية الجامعة وإبراز دورها الايجابي في إطار العمل العربي المشترك .

ثالثاً : من ناحية أخرى فإن التأكيد على مبدأ سيادة واستقلالية الاقطار الاعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر منها لا يمثل أي تغيير على الاطلاق عن موقف الميثاق الحالي ويمكن القول أنه يتناقض مع الاهداف المعلنة في المشروع الليبي .
رابعاً : كذلك فإن نظام التصويت في المشروع الليبي يعكس وجهة نظر ثورية ، حيث إنه يشير إلى ضرورة تبني قاعدة الازلام التي تعني تحول النظام الاقليمي العربي الحالي من مجرد تنظيم اقليمي للتنسيق والتعاون إلى منظمة إقليمية ذات سلطات فوق قومية .

انطلاقاً من ذلك وبالنظر الى الاتجاهات المختلفة لتطوير الجامعة في الفقه العربي والتي تتمثل في الاتجاه ذي النزعة المثالية والاتجاه الواقعي التشخيصي (التوفيقي) والاتجاه الواقعي الاصلاحى (37) ، فإنه لا يمكن تصنيف المشروع الليبي بالكامل ضمن أحد هذه الاتجاهات الفقهية حيث إننا نجد أن الاتجاه المثالي ينعكس في الديباجة والمبادئ والأهداف العامة بينما تعكس المواد الاخرى وبالأذات تلك المتعلقة بسيادة الدول الاعضاء اتجاهاً واقعياً يعكس الظروف المحيطة .

لقد اتضح من التحليل السابق أن المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية مستمد في معظمه من ميثاق الاتحاد العربي وهو يعكس بصفة عامة التوجهات القومية للنظام السياسي الليبي كما يعبر عن مرحلة تزايد آمال وإمكانات العمل العربي المشترك ويبرز النظرة الايجابية تجاه دور الجامعة العربية في تحقيق التعاون العربي والوحدة العربية من جانب الجماهيرية ولقد أدى ذلك كله إلى الحماس الليبي الملحوظ للمشاريع الوحدوية وتدعيم الجامعة العربية وزيادة فاعليتها .

هواش البحث :

- 1- الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية هي : مصر والسعودية والعراق وسوريا ولبنان واليمن والأردن .
- 2- أنظر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر إلى
George Lenozowsli, The Middle East in World Affairs (Ithaca : Cornell University Press, 1980), PP. 735-736
- 3- لمعرفة المزيد عن محاولات تعديل الميثاق انظر مثلاً إلى : - عز الدين فودة - حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، 3 (مارس 1972) ، جميل الجبوري ، ميثاق جامعة الدول العربية والتحديات أمام الأمة العربية - شؤون عربية ، 41 (مارس 1985) ، والامانة العامة ، نصوص: الميثاق ، مشروع تعديل الميثاق وفق الصيغة التي اعتمدها اللجنة العامة لميثاق الدول الاعضاء (القاهرة ، منشورات جامعة الدول العربية ، 1991) .
- 4- يصل المشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية إلى حوالي ستين صفحة تضم ثلاثاً وخمسين مادة ، انظر في هذا الشأن: التعديلات المقترحة حول مشروع تعديل ميثاق جامعة الاقطار العربية (طرابلس : المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1989) .
- 5- من المصادر الاولى التي تعتمد عليها هذه الدراسة ، المشروع الليبي وميثاق جامعة الدول العربية ومحاضر جلسات جامعة الدول العربية ومشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية الذي يحتوي على المقترحات العربية المختلفة في هذا الشأن .
- 6- إن الأدبيات التي تناولت الجامعة العربية بالدراسة والتحليل تعرضت لأوجه قصورها واستعرضت مشاريع ومحاولات التعديل المختلفة كثيرة ومتنوعة ولا يسع المجال هنا لتكررها جميعاً . ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال وليس الحصر . ومنها : - جميل مطر وآخرون ، جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطور (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 1993) ، مفيد شهاب ، جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978) : حسين البهارنة ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة في جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية 1983) : جميل مطر وعلي الدين هلال ، شؤون عربية ، (69) مارس 1992 : أحمد الرشيد ، جامعة الدول العربية رفض المنازعات سلمياً : دراسة مقارنة للخبرة التاريخية : شؤون عربية (37) مارس 1984 : جميل مطر مستقبل النظام الاقليمي العربي " مستقبل العربي السنة الرابعة عشر ، العدد (158) ، أبريل 1992 : جميل مطر وعلي الدين هلال النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، الطبعة الرابعة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (1983) .
- 7- انظر في هذا الشأن على سبيل المثال إلى :
Mustafa Abdalla ABulguaasem , "The Arab League Group Cohesion in the U.N." unpn-blished Master , Tulane university Press, 1982 , PP. 4 - 8 .
8- George Lenozowsli, Op. Cit, PP. 735 -736 .
- 9- لقد تقدم رئيس الوزراء آنذاك مصطفى النحاس باشا ، بالمشروع المصري الذي لاقى قبولاً وإستحساناً من قبل الدول العربية نظراً لأنه يؤكد على مبدأ السيادة والاستقلال .
- 10- George Lenozowsli, Op. Cit, PP. 735 -738
- 11- لمعرفة المزيد من المنظمات الحكومية والمنظمات الاقليمية ذات السلطات فوق القومية يمكن الرجوع إلى : - Ernest Haas , " International integration. The European and The Universal Process " . International Organization , 15, (Summer 1961), PP. 366 - 392 .
- 12- لمعرفة المزيد عن تأثير العوامل الايديولوجية على الصراعات العربية انظر في :
Mustafa Abdalla Abulguaasem , " The Arab Sib - Group Within UN General Assembly " , Journal of Economic Research, 1, (Fall 1989), PP. 11 - 23' .
- 13- انظر في هذا الشأن مثلاً :
علي الدين هلال : ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية . في جامعة الدول العربية الواقع والطموح (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983) . ص 84 - 87 : ومحمد البهارنة ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة . في نفس المرجع السابق ص 111 - 124 .
- 14- اروي ظاهر رمضان ، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك (بيروت : دار النهار للنشر ، 1973) ، ص 161 - 252 .
- 15- من المعلوم أن دعم مكانة واختصاصات اللجنة السياسية يتطلب وجود مرونة كافية لعقد اجتماعاتها العادية والاستثنائية وعليه يلاحظ أن مشروع الامانة العامة لتعديل الميثاق عام 1956 اخذ ذلك في الحسبان .
- 16- اروي ظاهر رمضان ، مرجع سبق ذكره .
- 17- مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس في 11/12/1979م .
- 18- مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 ، وهو المؤتمر الذي صادق على أربع وثائق مهمة في مجال دعم العلاقات الاقتصادية العربية وهذه الوثائق هي : -

أ- ميثاق العمل الاقتصادي العربي .

ب- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ج- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي .

د - عقد التنمية العربية المشترك .

19- مؤتمر القمة العربي الثامن عشر الذي عقد في قاس بالمغرب في سبتمبر 1982 ، وهو المؤتمر الذي أقر تشكيل لجنة وزارية سياسية تضم في عضويتها وزراء خارجية كل من تونس والجزائر والمغرب والسعودية والعراق ، ولكن ارتفاع حدة الصراعات العربية ، عاق اللجنة السادسة عن القيام بمهمتها .

20- مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في مايو 1989 .

21- مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في بغداد في مايو 1990 ، وهو المؤتمر الذي أحيا دور اللجنة السادسة التي شكلها مؤتمر قمة فاس 1982 . وأصبحت لجنة سبوعية بعد ضم مصر إلى عضويتها ،

22- مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في بغداد في مايو 1990 ، والذي بناءً على قراره دعت الأمانة العامة عدداً من الخبراء والمتخصصين بهدف وضع صيغ توفيقية لمشاريع التعديل المختلفة التي تقدمت بها الدول العربية .

23- انظر في هذا الشأن إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 3842 الذي اتخذ في 1979/2/28 بمقر الجامعة في تونس .

24- انظر في هذا الخصوص إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 3931 بتاريخ 1980/3/26 المتعلق بتشكيل اللجنة العامة لميثاق الدول الأعضاء ولقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بلغ عددها عام 1982 حوالي خمس وثلاثين جلسة عمل ، ثم بعدها تبني نص مشروع تعديل الميثاق .

25- نسترجي الحديث عن المشروع الليبي لتعديل الميثاق فيما بعد باعتباره محور تركيز هذه الدراسة .

26- لا ندعي في هذا الجزء من الدراسة المتعلق بتتبع الخلفية التاريخية لمحاولات تعديل الميثاق بأننا قد تعرضنا لكافة هذه المحاولات نظراً لأن ذلك ليس محور تركيز هذه الدراسة فمثلاً لن نتعرض في هذا الجزء للمقترحات التي تقدمت بها دول مثل السعودية والأردن وقطر والكويت ، ولكننا سنتعرض لبعض المقترحات التمشية ومنهجية هذه الدراسة خلال دراستنا للمشروع الليبي في إطار مقارن .

27- لقد طرح العقيد معمر القذافي مشروع الاتحاد العربي في مناسبة وطنية تتعلق بالذكرى الخامسة عشرة لإجلاء القواعد العسكرية الأمريكية عن ليبيا خلال شهر يونيو عام 1985 . وتم إرسال هذا المشروع إلى كافة الملوك والرؤساء العرب .

28- قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي ببغداد رقم 193 في 1990/5/30 .

29- يلاحظ أن التعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل ليبيا مستمدة إلى حد كبير من مشروع ميثاق الاتحاد العربي على أساس أن المشروع الأخير خضع للتعديل والإضافة بحيث يتمشى مع الظروف البيئية التي يعيشها الوطن العربي في عقد التسعينيات فالمشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وإن كان مستمداً في الأساس من مشروع الاتحاد العربي ، إلا أنه يتضمن في نفس الوقت تعديلات وإضافات على مشروع التعديل العريض من قبل الأمانة العامة للجامعة وبالتالي يلاحظ أن عدد مواد كل منهما متقارب إلى حد ما .

30- بادرت مصر بعد عودتها إلى جامعة الدول العربية بجملة من المقترحات حول منهجية تعديل الميثاق وأحكامه ، ومن ثم فإن مصر تؤكد على أهمية اعتماد منهج إضافة ملاحق إلى نص ميثاق الجامعة الحالي على اعتبار أن ذلك وسيلة ملائمة للخروج من مأزق عدم الوصول إلى اتفاق عربي حول تغيير أو تعديل الميثاق الحالي .

31- لقد ترتب على مناقشة مجلس جامعة الدول العربية لموضوع المنهجية المناسبة لتعديل الميثاق ، اتخاذ قراره رقم 5163 بتاريخ 1992/4/29 الذي نص على الآتي :-

تأجيل مناقشة مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به إلى دورة قادمة للمجلس " كما اتخذ المجلس أيضاً القرار رقم 5321 بتاريخ 1993/9/12 بتأجيل البت في مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به نظراً لعدم ملائمة الظروف البيئية المحيطة بالنظام الإقليمي العربي .

32- إن أخذنا بالتعريف الذي يعرف الثورة بأنها عملية تغيير جذرية بهدف التغيير من النظام القائم " Status Quo " إلى وضع آخر جديد . لأمكننا تصنيف الدول الأربعة التي تدعو إلى تغيير الميثاق ، وهي الأردن وتونس والعراق واليمن ، إلى دول ثورية . وإن الدول الأحد عشر الأخرى التي لا تؤيد ذلك هي دول محافظة أو معتدلة وفقاً للتعريف السابق .

33- بالرغم من أن أزمة الخليج الثانية قد قوضت أو حلت مجلس التعاون العربي ، إلا أن مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي يمكن اعتبارهما من التجمعات العربية الجهوية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال التنسيق والتعاون على مستوى النظم الإقليمية الفرعية .

34- انظر في هذا الخصوص إلى : محمد عبد القادر حاتم " جامعة الدول العربية معنى وليست ميثاق " المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 67 ، يوليو 1970 عدد خاص من جامعة الدول العربية ، ص 13 ، وكذلك بطرس بطرس غالي ، أزمة الدبلوماسية العربية (القاهرة : دار الكتاب الجديد 1969) ص 137 . □

الاختراقات الصهيونية للاقتصاد العربي وسبل المواجهة

الطاهر أحمد مفتاح الأحيمر

دراسة في الاقتصاد السياسي

يشهد العالم بأسره اهتماماً متزايداً بالنواحي الاقتصادية المختلفة ، ولا شك في أنه من أهم مميزات هذا العصر هو الاهتمام المتباين بالاقتصاد وتصور الناحية الاقتصادية لاهتمامات المسؤولين السياسيين والاقتصاديين على مختلف المستويات وهذا ما يؤكد وبوطد العلاقة بين هذين العلمين " الاقتصاد والسياسة " ، ويفرض على الباحث من الأمور الاقتصادية والسياسية عند بحث أي مشكلة من هذا النوع أن يجعل بحثه ينحاز إلى الاقتصاد السياسي .

ويكفي فقط النظر إلى ماتشده دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة من تركيز على النواحي الاقتصادية سواء على المستوى الحالي أو التطلع إلى برامج مستقبلية رغم البون الشاسع والكبير في مستوى نموها الاقتصادي مقارنة مع الدول النامية ، وبالتالي فإن الاقتصاد هو المسيطر على اهتمامات مختلف الدول في القرن الواحد والعشرين نظراً لأن عديد السياسات نفسها تخضع لحددات اقتصادية .

لقد بدأت الدول المتقدمة تتطلع إلى السيطرة على موارد المواد الأولية وإلى جعل الدول النامية مجرد سوق استهلاكية . وبعد أن فقدت الدول المتقدمة مستعمراتها التي كانت تدها بهذه الموارد ، خاصة مع زيادة التنافس الاقتصادي وظهور حركات سياسية مناوئة لسياسة السيطرة والتبعية .

والاقتصاد العربي يقف اليوم في مفترق طرق بعد سيطرة الفُرقة السياسية والاقتصادية على أعضائه وفشل التكتلات الإقليمية العربية في تحقيق أهدافها وطموحاتها وذلك نظراً لاختلاف توجهاتها السياسية وتعدد وتعقد برامجها الاقتصادية .

ومن هنا فإنه في اعتقادي أن أي برامج اقتصادية عربية لا بد لها وأن تنطلق من توجهات وحدوية شاملة تخدم مصالح الدول العربية بأسرها . كذلك فإن الابتعاد عن القومية والتعامل الانفرادي يعطي للدول العربية موقفاً أقوى من التحديات المستقبلية .

والمتابع للأحداث على الساحة العربية يلحظ التركيز والاصرار المتزايد من قبل الدول المتقدمة على جعل المنطقة تحت التبعية الاقتصادية ، ليس هذا فقط بل محاولة دمج الاقتصاد الاسرائيلي

في الأحداث رغم قناعة طبقات الشعب العربي المختلفة بأن إسرائيل هي العدو الرئيسي للعرب .
لقد أعطت ما يسمى بمفاوضات السلام الضوء الأخضر لتبداية علاقات اقتصادية وشراكة مع أولئك الذين يتشدقون بأن القدس عاصمة لدولة إسرائيل . ما أريد أن أقوله أن الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى تحاول تطوير الرأي العربي - السياسي على الأقل - إلى تحقيق أهدافها الخاصة والتي تتعارض مع مصالح هذه الشعوب . في البداية يكون التطبيع السياسي والاعتراف بإسرائيل كدولة لها كيان ومن ثم إدخال الاقتصاد العربي في دوامة وشبكة من العلاقات مع الكيان الصهيوني والتبعية للغرب ، وكل هذه التداعيات تحدث تحت إطار مسميات طنانة جديدة مثل السوق الشرق أوسطية والمتوسطة وعولمة الاقتصاد ، وربما تكون هذه هي المرحلة التي يقصدها الساسة الإسرائيليون عند التحدث عن تعاون إقليمي في المنطقة ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة فإنني أهدف إلى بيان المؤامرة التي تحاك ضد هذه الأمة نظراً للآيمان العميق بوحدة مستقبل هذه الأمة رغم كل المحاولات الهادفة لتمزيقها وتفرقها وتحاول الدراسة طرح مجموعة من الأسئلة المهمة ، وتحاول أن تجد إطاراً عاماً يبرز هذه الأسئلة : - لماذا كل هذا الإصرار على الشراكة العربية الأوربية في هذه الوقت بالذات ؟ وما هي شروط هذه الشراكة ؟ وهل نحن في مستوى اقتصادي يسمح لنا بالشراكة مع هذه الدول بالفعل ؟ ثم هل يلزم أن تكون لنا شراكة مع أوروبا ؟ وما الذي نستفيد منه العرب من هذه الشراكة ؟ .

هذه هي بعض الأسئلة التي تحاول أن تناقشها الدراسة وأن تحللها . كذلك فإن الدراسة ستحاول مناقشة برامج التكامل العربي ودراسة بعض المشاريع وتوضيح الأسباب التي تعوق البرامج ومحاولة دفعها للتقدم في برامج اقتصادية مشتركة .

لقد حقق العدو الصهيوني ولو جزءاً من برامجهِ وتطلعاتهِ ، فبعد أن كان كياناً غريباً منبوذاً من كل الجيران في المنطقة أصبح الآن بسبب ضعف وتدخل الموقف العربي دولة يتم التعامل معها بشكل شبه طبيعي بعد وقف المقاطعة معه من قبل الدول العربية ، ليس هذه فحسب وإنما دخلت العلاقات في مراحل سابقة إلى حد التعامل معه والدخول في تنظيمات وعلاقات اقتصادية تبين أن الموقف العربي أصبح ضعيفاً جداً ، كما أن الدول العربية لم تحسن التعامل مع هذا العدو لانه اليوم يكشف القناع عن نفسه ويظهر لنا صورته الحقيقية .

وسيحاول البحث الوصول لجملة من النتائج والتوصيات .
" وفقنا الله لما فيه خير وصلاح أمتنا "

الفصل الأول الاقتصاد العربي والتحديات الراهنة

المبحث الأول : الشرق أوسطية

المبحث الثاني : المتوسطية

الاقتصاد العربي والتحديات الراهنة

إن وقفة تأمل دقيقة للنظر إلى ما يحصل الآن على الساحة العربية والدولية توضح لنا مدى خطورة الموقف العربي الراهن ، وما يجد في كل ساعة من أحداث تعطي الانطباع بأن الموقف العربي متأزم جداً ، فقد سهل التمزق والتشتت في الموقف العربي والذي لم يكن صدفة بل كان بكل تأكيد نتيجة للمحاولات النووية من قبل أعداء هذه الأمة للنيل منها وجعلها دائماً خاضعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على تفوق العدو دائماً .

إن كل ما يحدث من تطبيع للعلاقات مع الكيان الصهيوني ماهو إلا جسر العبور بالنسبة لمشروع إسرائيل الكبرى ، فمشروع الشرق أوسطية مثلاً لم يحصل ولم يكن ليحصل لولا توفر مجموعة من الاسباب ومن بينها وأهمها هو ضعف النهج الودودي بعد فترة السبعينات والتمزق والتشرد من العرب والشعور بأن مفهوم الوحدة العربية والقومية العربية قد أصبحا بحكم المستحيل ، كما أن انفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية قد ضَعَفَ من الموقف العربي وفي المقابل زاد من قوة وحرية التحرك الاسرائيلي الصهيوني على الساحة الدولية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة كانت تعمل في صف العدو الصهيوني ، وتستخدم نفوذها لإبقاء النفط العربي خارج الحوار لأنها تعرف تماماً أهمية هذا العامل .

إن هذه الدول لم تفرط يوماً من الأيام في الفرص المتاحة بل كانت دائماً تستثمر هذه الفرص وخير مثال هو استفادة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من حرب الخليج الثانية حيث أمكن لهذه الدول التدخل في الكيان العربي والتقرب بسهولة لواقع الأحداث .

ومن هنا فإن كل هذه التداعيات العربية والعالمية كانت تعمل لصالح مبدأ التعامل الإقليمي ، وفي الوقت ذاته قلل من فرص المصالحة العربية .

ويشير أحد الكتاب الإسرائيليين قائلاً : "إن العرب قد بدأوا مع الكثير من الصراعات والمعاناة يتأقلمون مع فكرة عدم وجود خيارات أخرى لديهم إلا مواصلة العيش مع إسرائيل في الشرق الأوسط ولكن دون أن يعني ذلك أنهم لن يكونوا سعداء إذا تلاشت إسرائيل وهم لا يخفون عجزهم عن تحقيق ذلك خصوصاً أن الأمر لا يتطلب منهم القليل على إسرائيل فقط أو وحدها بل على أمم العالم أجمع (1) .

ولكن يحق لنا أن نتساءل هل صحيح بأننا لم نعد نملك خيارات بديلة غير خيار التعايش مع إسرائيل ؟ أم أن المغزى أبعد من ذلك ! وسنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال تتابع موضوعات هذه الدراسة .

إن التأكيد من قبل العدو بأن العرب لم يعودوا يملكون خياراً بديلاً آخر غير التعاون معه يهدف في اعتقادي لطمس معالم الهوية العربية والقومية العربية فهم لا يلبثون بين الحين والآخر يطلقون بعض الدعاوى والافكار المسمومة والتي تتعدى الأهداف المظهرية لها .

إن العرب لم ولن يستكملوا كل الخيارات مادام هناك تنسيق عربي مشترك ، ولإزالة العرب يملكون أهم ورقة للعب بها إذا أحسنوا ذلك ، وبالتحديد ومن وجهة نظر اقتصادية بحثه فالعرب يستطيعون العيش وبقوة على أرضهم وذلك لتنوع مصادر الثروة وتوفر الشروط الضرورية لإقامة تعاون اقتصادي متقدم بل إنهم لا يحتاجون لتعاون مع العدو الصهيوني ليدخلوا القرن الواحد والعشرين بكل ثقة إذا ما توفرت الشروط اللازمة وفي مقدمتها الوحدة السياسية والاقتصادية .

إن منطقتنا العربية كانت ولا تزال منطقة استراتيجية بالنسبة للدول الغربية على حد سواء وبالتالي فإن الصراع قائم على أشده طوال هذه القرون لاحتلالها والسيطرة عليها بشتى الطرق والمحاولات . فبعد أن كانت التبعية في السنوات والعقود الماضية تبعية شاملة تشمل كل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية " أصبحت اليوم تركز على التبعية الاقتصادية ، ومن هنا يتضح لنا بجلاء

مغزى الاختلافات بين أوروبا والولايات المتحدة ، ذلك أن كلا منهما تجهز نفسها وتستعد لمواجهة جاهرة. وفي إطار هذا السياق فإن الدول العربية لم تعمل من قريب ولا من بعيد على استغلال هذا التنافس بل كانت ساكنة لا تتحرك في انتظار الفائز في هذه الولاية ، ونستعرض أهم الاختراقات التي حصلت في الاقتصاد العربي متمثلة في الشرق أوسطية أو المتوسطية وسنطرح أهم الأهداف والنتائج المترتبة على مثل هذه الاختراقات .

المبحث الأول : الشرق أوسطية

رغم قدم هذا المسمى أو المصطلح إلا أنه تبلور أكثر مع بداية التسعينات ويختلف الكثير في تحديد المعالم الجغرافية لهذه المنطقة فقد تشمل كلاً من تركيا وإيران وباكستان وغيرها من الدول بالإضافة إلى الدول العربية ، والكيان الصهيوني ، ومع ذلك سنركز على البلدان العربية الواقعة تحت هذا المسمى أو هذا الإطار والذي يهدف حتى من خلال اسمه إلى تقسيم وتقزيم المنطقة العربية . وهذه البلدان هي " مصر ، الأردن ، سوريا ولبنان " إضافة إلى العدو الإسرائيلي ويبلغ مجموع سكان هذه البلدان نحو 76.7 مليون نسمة وإجمالي ناتجها المحلي 170170 مليون دولار عام 1990 ف ، ويظهر التناقض في التكوين الهيكلي بين السكان وإجمالي الناتج المحلي داخل هذه المجموعة من الدول ، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد السكان إذ بلغت الأهمية النسبية للسكان نحو 67.9% من إجمالي عدد سكان التكوين الشرق أوسطي ولكنها لا تسهم سوى بنحو 19.5% من إجمالي الناتج القومي للمجموعة المذكورة (2) بينما يسهم السكان في إسرائيل بنحو 6.1% وتزيد الأهمية النسبية في إجمالي الناتج القومي على 31.2% فضلاً عن أن الانتاج السلمي للعدو الصهيوني " إسرائيل " يتسم بأنه كثيف الرأسمال ، بينما يتسم الانتاج السلمي لدول السوق الأخرى بأنه كثيف العمل ومن منطلق هذا التناقض فإن السعة السوقية للكيان الصهيوني لا تمكنه من تصريف الفائض الاقتصادي المتنامي والمتولد من الكثافة الرأسمالية السلعية المرتبطة بالتطور الثقافي وهذا الأخير يزيد بدوره من الفائض الاقتصادي ، وهكذا فإن أحد أهم القيود الممتدة بمحدودية الطلب في السوق ستضع اقتصاد العدو الصهيوني أمام فروض يصعب تجاوزها خاصة مع استمرار المقاطعة العربية للسلع المنتجة من قبل العدو الصهيوني .

ومن الملاحظ إذن في ضوء هذه المعطيات بأن إنشاء وفتح مثل هذه السوق سيساعد الاقتصاد الإسرائيلي على تصريف منتجاته وفتح أسواق جديدة لها للقضاء على هذه المحدودية للطلب . كما أن الدول العربية الأخرى لن تستفيد من هذه الشراكة لكون اقتصادها يتسم بضعف القوة التنافسية في الأسواق واعتمادها على إنتاج السلع الأولية كالمواد الأولية للزراعة وعدم وجود سلع ذات بعد تنافسي تمكنها من الاستفادة من هذه الفرصة للانفتاح بل سيزيد من استفادة العدو الصهيوني من الأيدي العاملة العربية الرخيصة من الأردن وربما من مصر .

إن دراسة الصادرات العربية توضح أن الوقود والمعادن والسلع الأولية الأخرى تتراوح بين 55% إلى 62% من صادرات مجموعة الدول الشرق أوسطية باستثناء إسرائيل ، بينما لم تتجاوز الدول الأخيرة 13% من الصادرات المذكورة في حين أن الصادرات العربية من السلع المصنعة تراوحت بين 28% و 44% وارتفعت إلى نحو 78% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية .

ويعكس هذا التباين في التركيب الهيكلي للصادرات السلعية فجوة واسعة في المسارات التنموية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية ، ولا يكفي هيكل التجارة الخارجية فقط كمؤشر للأداء الاقتصادي ، إنما يتطلب الأمر تطيلاً مقارناً لحجم هذه الصادرات الإسرائيلية والبالغة

12004 مليار دولار وهي أكبر من إجمالي صادرات كل من مصر وسوريا والأردن والبالغة نحو 8.79 مليار دولار عام 1990 ف أي أن الصادرات الاسرائيلية تمثل نحو 57.8٪ من صادرات السوق الشرق أوسطية كما أنها تمثل نحو 45.9٪ من واردات هذه المجموعة وهي بذلك تعتبر أدنى هذه المجموعة من الدول نسبياً في عجزها التجاري ويشير ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي لقطاعها الخارجي مقارنة بمثيله العربي الشرق أو سطى .

وفي إطار هذه التحليل فإن الخطأ المنهجي الذي يتناساه العديد من المهتمين والمعنيين في هذه المسألة هو أن الثنائية الاقتصادية الشرق أوسطية سوف تعزز بعض الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها في الاقتصاد العربي كالعجز في الميزان التجاري أو توالي الصدمات التضخمية ، وما يترتب على ذلك من اختلالات هيكلية غير مرغوب فيها بينما تكون هذه الظاهرة أقل تأثيراً تجاه الاقتصاد الأكثر قدماً ، وذلك لاختلاف برامج التنمية الاقتصادية ومن تم اختلاف كفاءة هذه الاقتصاديات في التعامل مع هذه المتغيرات .

وإذا ما نظرنا إلى حجم المديونية نجد أن مديونية إسرائيل تبلغ نحو نصف مديونية مصر فقط خلال العقد الثاني من الثمانينيات ، فقد بلغت مديونية إسرائيل 20.5 مليار دولار ، بينما بلغت بالنسبة لمصر نحو 39.8 مليار دولار عام 1990 ف ، وقُدرت نسبة الدين الكلي إلى الصادرات بنحو 116٪ في إسرائيل وارتفعت إلى نحو 301٪ في كل من مصر وسوريا ونحو 266٪ في الاقتصاد الأردني في العام نفسه .

وعند احتساب الدين الكلي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت هذه النسبة نحو 133٪ في مصر ونحو 87٪ و 66٪ في كل من الأردن وسوريا على التوالي بينما انخفضت إلى نحو 63٪ في اقتصاد العدو الصهيوني عام 1985 ف وتدنّت هذه النسبة إلى نحو 38٪ في الاقتصاد الأخير سنة 1990 ف وبقيت على ما هي عليه في كل من مصر وسوريا والأردن ، ولاشك أن هذه المؤشرات تعكس طبيعة أداء الاقتصاد القومي في هذه الدول ، فانخفاض نسبة الدين الكلي إلى الناتج القومي يمكن من تسديد جزء من هذه الديون وأقساط خدمتها بصورة أفضل بينما يشكل ذلك عبئاً أكبر في مجال خدمة الدين وتسديده عند ارتفاع هذه النسبة ، أما الأهمية النسبية للدين مقارنة بالصادرات فإن انخفاضها يعني إمكانية مساهمة الصادرات في تغطية جزء من هذه الدين وخدمته في حين أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض دور الصادرات في التأثير على حجم المديونية الخارجية.

ومن هنا وعلى الرغم من سهولة تعرض الاقتصاد الاسرائيلي للتقلبات والصدمات إلا أن مؤشرات الأداء الاقتصادي تدل على أنه أفضل من مثيلاته في الدول العربية .

وقد يقع بعضهم في خطأ منهجي ، وهو مناقشة مؤشر أداء الاقتصاد القومي سواء على صعيد المديونية أو التضخم أو غيرها بمعزل عن النموذج العام للتنمية ، ويعكس اختلاف نماذج التنمية في المتضمنات الاقتصادية ، كما تظهر دراسة هذه النماذج ثنائية اقتصادية بين دول الشرق الأوسط بين دول لازالت في إطار التنمية الاقتصادية ومعظم ناتجها القومي يقسم بكثافة العمل ، فضلاً عن كون معدلات البطالة في الموارد البشرية تقسم بالارتفاع النسبي واقتصاد آخر " اقتصاد العدو " يقسم ناتجه بكثافة الرأسمال والتشغيل الكامل للعمل وقد ترتب على هذا الاختلاف تباين في متوسط دخل الفرد في هذه الاقتصاديات ومن ثم تباين هيكل الطلب (3) .

وفي ضوء هذه المتغيرات يمكننا مناقشة مدى الاستفادة الإسرائيلية من إقامة علاقات طبيعية في المنطقة العربية ، وهنا نرى الاهداف التوسعية للعدو وتحقيق النولة التي يحلم بها قائماً أساساً علي مبدئين رئيسيين هما أن تكون الموارد والتنوع بحيث يمكنها من استقبال أعداد أكبر من السكان ، وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم وتأمين الحاجات الضرورية لإقامة الدولة الحديثة وثانيهما أن تكون هذه الموارد الحيوية لهذه الدولة كالماء والنقط وغيرها من الثروات الطبيعية تحت سيطرتها أي واقعة ضمن أراضيها وهي أمور كانت صعبة المنال في ضوء المقاطعة العربية ، وغياب العلاقات الطبيعية مع الدول العربية إذ لم تحقق الأسواق الأخرى هذه الاهداف لذلك فإن مفهوم السلام لدى العدو يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب بل حتى الاعتراف بها ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات الاقتصادية في ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات ، الأمر الذي يتيح لإسرائيل العمل في ظل اقتصادات النطاق والمزيد من التخصص واستغلالها لكامل طاقتها الانتاجية ، وبالتالي التخفيف من حدة ارتفاع التكاليف . فقد ظلت المقاطعة حاجساً لإسرائيل ومطلباً رئيسياً لها وهو ما تحقق بصورة كبيرة في أعقاب قمتي الدار البيضاء وعمان (4) .

ومن هنا يتضح لنا أن الهدف من النظام الشرق أوسطي الجديد يكمن في إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتمكينه من تنفيذ المرحلة التالية في الاستراتيجية العامة للدولة وتحويلها من مجرد دولة صغيرة وضعيفة من ناحية الكم إلى قوة إقليمية ودولية وهي إسرائيل الكبرى وفقاً للمفهوم التوراتي . ومن هنا يرى الباحث العربي عيد الفتاح الجبالي بأن مسيرة السلام المزعوم ستؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي إلى أقصى درجة بل ستشهد الأعوام القادمة انتعاشاً اقتصادياً في إسرائيل لم يسبق له مثيل ، ويرى الباحث بأنه مع التسليم الكامل بعدم التهويل أو التهوين من حجم المنافع التي سيجنيها الاقتصاد الاسرائيلي ضمن عملية السلام المزعوم الآن إلا أننا نؤكد على أن هذه المكاسب يمكن أن تصل إلى حدها الأدنى إذا ما أدرك الوطن العربي هذه المخاطر المترتبة عليه ، واستغل الأمور بصورة صغيرة وعلى رأسها إلغاء سياسة البديل الوحيد .

وفيما يلي سنناقش أهم النتائج المترتبة على مشروع الشرق أوسطية والذي يُعدّ من أخطر الإختراقات التي حصلت على الساحة العربية في السنوات القليلة الماضية :-

1- سيؤدي المشروع إلى تفكيك النظام العربي أكثر مما هو مفكك حالياً وذلك سيكون نتيجة اشتراك بعض الأقطار العربية مع العدو الإسرائيلي في مؤسسات ومشاريع مشتركة استناداً إلى هوية شرق أوسطية بدلاً من أن تكون المؤسسات والمشاريع الإقليمية مستندة فيما يتعلق بعضويتها واتخاذ القرار فيها إلى هوية عربية أو عربية إسلامية ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على هذا التفكك فيما يلي :-

المثال الأول هو أن إقامة مصرف للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تكون إسرائيل عضواً فيه يتضمن إضعاف المؤسسات المالية العربية الاقليمية والقطرية التي تقدم تمويلاً للتنمية العربية ولعجز موازين المدفوعات العربية والتجارية العربية البيئية ، ويقدم بعضها تمويلاً لبلدان العالم الثالث وسينجم عن هذا الإضعاف أن جزءاً من مخصصات تمويل هذه المؤسسات المالية العربية من قبل الأقطار العربية المقدمة للتمويل سيتحول لتمويل المصرف الشرق أوسطي - الشمال أفريقي ، إضافة إلى ذلك فإن انضمام أقطار عربية إلى هذا المصرف جنباً إلى جنب مع إسرائيل سيضمن معاملة تفضيلية لهذه الأخيرة لا تنسحب على أقطار عربية غير منظمة .(5)

والمثال الثاني هو تقاوم تفكك النظام العربي سيكون نتيجة العلاقات المميزة التي تتضمنها المشاريع المشتركة بين بعض الأقطار العربية من جهة والعدو الإسرائيلي من جهة أخرى والتي لا تسرى على أقطار عربية أخرى منضمة إلى المشروع الشرق أوسطية- الشمال أفريقي .

أما المثال الثالث فهو عزم الأردن والعدو الإسرائيلي على التفاوض بهدف إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهما تتعارض مع السوق العربية المشتركة التي تم إنشاؤها عام 1964ف والتي انضم الأردن إليها ، فإذا كانت السوق العربية المشتركة غير فعالة فالحل لا يكمن في إقامة منطقة التجارة الحرة المذكورة وإنما يكمن في تضافر الجهود بين كل الأقطار العربية الأعضاء في السوق بهدف تطويرها وجعلها ذات فعالية .

2- إن المشروع الشرق أوسطي سيؤدي لتبعية الاقتصادات العربية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمار في التحليل الأخير يصبح ممكناً نتيجة الاختلال الكبير في علاقة القوة بجميع جوانبها بين المراكز المصدرة للاستثمارات الأجنبية والبلدان المضيفة لها فهناك فرق كبير من حيث تأثير الاستثمارات الأمريكية في دولة قوية كالصين وتأثيرها في دولة ضعيفة خاصة من حيث تأثير البنية الاقتصادية والسياسية والإدارية وأنماط السلوك الخلقي والتعامل .

3- سيؤدي المشروع إلى خلق شعور لدى الكثير من العرب بالغربة في وطنهم حين يجدون إن جزءاً كبيراً من مشاريعهم أو ثرواتهم الوطنية يملكها أو يسيطر عليها أجنب.

4- سيؤدي المشروع إلى تقاوم تنويع الهوية العربية نتيجة الاختراق الاقتصادي الأجنبي والصهيوني المقترحين للاقتصاد العربي ، ونتيجة ما سينجم عن هذا الاختراق من قيم وأنماط سلوك.

5- يتضمن المشروع فرض نظام اقتصادي معين أو تعديل النظام القائم أساساً نتيجة ضغوط من المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية ويتمثل النظام الاقتصادي المفروض في إعطاء دور أكبر بكثير للقطاع الخاص وبتقليص دور القطاع العام ، وبدرجة أكبر من حرية الأسواق الداخلية وحرية التجارة وحركة الرساميل الخارجية ، وهذا الفرض يتعارض مع حق الدولة في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وتالياً يشكل أحد مظاهر الاستعمار ، ومما لا ريب فيه أن الدافع وراء ضغوط المراكز الرأسمالية لتحقيق النظام المذكور ليس مصلحة الأقطار التي سنطبقه وإنما مصلحة المراكز بالذات ، وتكمن أولاً في تحقيق درجة أكبر من حرية التجارة الخارجية ودرجة أكبر من حرية انتقال الرساميل الأجنبية لأن هذا يؤدي إلى اتساع أسواق صادرات المراكز من سلع وخدمات ورساميل (6).

ومن هنا فإن كل الدلائل تصب في مسار واحد وهو خدمة اقتصاد العدو الإسرائيلي وزعزعة وقلقلة الاقتصادات العربية ، وتكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية مجتمعة وهذا سيكون محصلة لاستمرار الاختلال في موازين القوى وبدعم من أمريكا لمصلحة العدو الإسرائيلي وثانياً لمحاولة إحباط أية مقاومة مشروعة بل واجبه لهذا الإحتلال عبر اتهام هذه المقاومة بالإرهاب ويطرح

أحد الباحثين العرب أربعة مسارات كبداية للخيار الشرقي أوسطي وهي بإيجاز :-

1- المسار الأول : احتكار إسرائيل ثمار النمو .

2- المسار الثاني : مشروع إسرائيل الكبرى .

3- التقطع والارتباك في المستقبل الاقتصادي الشرقي أوسطي

4- المسار الرابع : تحول إسرائيل إلى كيان غير عنصري .

ويبدو واضحاً بأن كل هذه الخيارات تخدم لمصالح العدو إذ إن كل من المسار الأول والثاني يجعل العدو يجني ثمار هذه المشروع ، وذلك من خلال احتكارها لثمار النمو بينما تحرم الأجزاء العربية المحيطة من الثمار المقترحة ، بينما يركز الخيار الثاني على تأثير بعض التيارات السياسية والضغط لبناء إسرائيل الكبرى أما الخيار الثالث فهو يفترض دخول الخيار الشرقي أوسطي حيز التجربة وأنه فرصة زمنية للاختبار غير أنه سيكون حافلاً بالمرارات والتي تنتهي بطمس الهوية العربية الإسلامية ، في حين أن الخيار الرابع مستحيل الحدوث . (7)

لكن يبقى دائماً الخيار العربي والمتمثل في قيام السوق العربية المشتركة وتنسيق العمل العربي والتعاون ، أو بإيجاز الوحدة العربية وهو الخيار الوحيد الذي يحقق للعرب كل أهدافهم دون إذلال أو انبطاح .

المبحث الثاني المتوسطية

يعني هذا المشروع بالدرجة الأولى دول الشمال الأفريقي والمغرب العربي المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط لكنه لا يقتصر على هذه الدول فحسب بل يشمل كذلك بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا والأردن بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى .

ويمثل المشروع في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية تشرين الثاني - نوفمبر 1995 ف وافقت الأطراف المشاركة في الاجتماع على إقامة شراكة بين الدول المذكورة في ثلاث مجالات الأول يتعلق بالسياسة والأمن والثاني بالإقتصاد والمال والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية ، وقد وقّعت بعض الأطراف اتفاقيات ثنائية فيما بينها كالاتفاقيات الموقعة بين المغرب وتونس من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، كما جرت مفاوضات ثنائية بين الاتحاد وكل من مصر وسوريا والأردن وتهدف الشراكة في بيانها المذكور إلى جملة من الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية ، لكننا سنعالجها من الناحية الاقتصادية باعتبار أن الدراسة ستكون مركزة على الناحية الاقتصادية ، وتتضمن الشراكة :

- إقامة منطقة تجارة حرة في منتجات الصناعات التحويلية بين الدول الأعضاء بحلول عام 2010 ف حيث يتم إقامة هذه المنطقة حسب جدول زمني معين وتشمل الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية والنقدية .

- تهدف الشراكة إلى إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات كما تهدف إلى نقل التقنية ودعم الاقتصاد الحر .

- يقدم المجلس الأوروبي مساعدة مالية مقدارها 6 مليارات دولار عن الأعوام 1995 إلى 1999 ف ، كما يضيف البنك الأوروبي للاستثمارات مساهمة على شكل قروض متزايدة .

هذه هي الأهداف العلنية للمشروع ، لكن ثمة أهدافاً وأسباباً أخرى تخدم مصالح الدول الاستعمارية المتقدمة لا يمكن إدراكها في الوقت الحاضر إلا أنها ستكون علاقات التبعية والهيمنة

مستقبلاً ، كما أنها ستؤكد الواقع الاقتصادي للدول الأقل تقدماً .

والملاحظ للمشروع المتوسطي يلحظ على الفور عدم التكافؤ الاقتصادي بين أعضاء هذه الشراكة ، والتي ستضعف الموقف العربي لأنه مهما منحت هذه الدول من امتيازات تظل ضعيفة الموقف أمام هذه الكتلة الاقتصادية والعسكرية .

إن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون هو مفهوم أوروبي بحث ، بمعنى أنه ليس مفهوماً متوسطياً خالصاً وهو يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ . وهذه هي أول استنتاجات وثيقة برشلونة لكنها مستبعدة كلياً من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للامن والاستقرار . (8)

إن نظرة متأنية على أرقام التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط مدى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي وخاصة من ناحيتي الأمن والتبادل التجاري . (9)

ففي المجال التجاري بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى البلدان العربية المتوسطية ما يعادل 8.5٪ من إجمالي صادراته في عام 1994 ف ، بما يعادل 9.4 بليون يورو بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 19٪ عام 1993 ف بما يعادل 12.1 بليون يورو فيما بعد وقد جاء هذا الانخفاض الكبير متزامناً مع نمو صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم بنسبة 10.6٪ من إجمالي الصادرات وبلغت خلال عامي 1993 / 1994 ف صادرات كل من ألمانيا 22.5٪ وفرنسا 21.8٪ وإيطاليا 20.5٪ أي ما يعادل 46.8٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً دول المغرب العربي " 14.7 بليون يورو " عام 1993 ف أما قيمة الصادرات إلى دول المتوسط " البلدان العربية وتركيا وقبرص ومالطا والعدو الإسرائيلي " فقد بلغت 45.90 بليون يورو عام 1994 ف وبانخفاض قيمته 0.6٪ عن عام 1993 ف وفيما يتعلق بصادرات دول المتوسط الجنوبية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت ارتفاعاً نسبته 7.1٪ في عام 1994 ف عما كانت عليه عام 1993 ف ، أي ارتفعت من 34.12 بليون يورو إلى 36.55 بليون يورو وقد دفعت بعض الدول العربية المتوسطية نسبة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي عام 1994 ف بمعدلات متفاوتة عما كان عليه الحال عام 1993 ف مثل المغرب " 9.2٪ " وتونس " 21.8٪ " ومصر " 25.3٪ " ولبنان " 40.8٪ " . أما البلدان الأخرى فقد لوحظ انخفاض معدلات صادراتها للعام نفسه .

الجزائر " 7.3٪ " والجمهورية العظمى " 2.9٪ " وسوريا " 5.5٪ " والأردن " 45.4٪ " لكن الرؤية الأوروبية للشراكة تلقى انتقاداً من بعض البلدان جنوب المتوسط حيث ترى الجماهيرية العظمى بأن العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية يجب أن تكون على أسس متساوية تخدم مصالح المنطقة وبما يضمن رفع علاقة التبعية القائمة ، كما اعترضت كل من سوريا ومصر على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر لأنها تمثل في نهاية المطاف فتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية في الوقت الذي تلاقي فيه المنتجات العربية بما فيها النفط المزيد من إجراءات التقييد والزيادات الضريبية ، كما أن مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة إلى التبادل الحر للمنتجات الصناعية بين أطراف الشراكة لن يطبق على المنتجات الزراعية بحيث يجري إحلال نوع من العلاقة التفضيلية . إضافة إلى أن إنشاء مثل هذه المنطقة يلزم الحكومات التي تقر بها على فتح الأسواق وتشجيع القطاع الخاص ، ورفع وصاية الدولة عن الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري والنشاط الخدمي وفقاً

للمنموذج الأوروبي على أن تشكل هذه التطورات دفعا لإنشاء سوق مفتوحة في المنطقة يتعمق مع تطبيق برامج التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي ولكن باتجاه الاقتصادات الصناعية المتقدمة أساساً (10).

وستساهم المجموعة الأوروبية بتقديم الدعم المالي في بعض المجالات المحددة وبخاصة التنمية الزراعية ودعم عمليات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي كما أن بنك الاستثمار الأوروبي يستثمر خمسة ملايين دولار في إنهاء سيطرة الدولة على السوق ونقل التقنية إضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلدان العربية ، لكن ثمة نقطة أخرى ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي أن اكتمال السوق الأوروبي وتوسيعه ينعكس سلباً على الاقتصاد المغربي وتهميشه مرحلياً ويفرض وضعاً مغايراً للعلاقات القائمة بين إقليمين في إطار مبادئ الاعتماد الاقتصادي المتبادل (11) .

ففي غمار أعراس التقارب بين وسط أوروبا وغربها وشرقها جاء المزيد من التوقيع على الاتفاقيات التجارية لترجع كفة أهمية الجار الشرقي للاتحاد الأوروبي للحصول على امتيازات أكبر مقارنة بالطرف المغربي على الرغم من أهميته بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، فالإتحاد الأوروبي هو المتضرر الأكثر خصوصاً في مجال صادراته الزراعية والسلع الصناعية التي سوف تأخذ طريقها بصعوبة إلى الأسواق الأوروبية بعد أن تمّ قبول عضوية - من دول أوروبية أخرى للانضمام لمجموعة الاثنى عشر، وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على توسع السوق الأوروبية يشمل خمس عشرة دولة أوروبية نجد من حيث الفائض الزراعي ، اكتفاءً أوروبياً ذاتياً في غالبية المنتجات الزراعية التي تعادل أضعاف ما تصدره المجموعة المغربية إلى أوروبا ، فإن اسبانيا العضو المنتج الزراعي الفعال في الجماعة الأوروبية ، لتماثل مناخها مع المناخ المغربي ، تسهم بنسبة تتراوح ما بين 45٪ و 50٪ من واردات الجماعة الأوروبية من الفواكه والحمضيات في حين يسهم المغرب بـ 41٪ وتونس بـ 9٪ والصادرات الصناعية المغربية تتأثر كذلك فالأحذية والملابس وصناعة المنتجات تمثل 17٪ من صادرات المغرب إلى أوروبا ، وبالتالي في ظل الاتفاقيات التجارية ذات الامتيازات الخاصة والتوجه نحو إعمار أوروبا الشرقية فإن الإقليم المغربي واقتصاداته سوف تهمش أكثر من خلال استمرار الجماعة الأوروبية في رفض توقيع اتفاقية تفضيلية أو معاهدة جماعية تربط الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغربي . (12)

إذاً يمكننا القول أن توسيع النطاق الجغرافي للإتحاد الأوروبي والذي يرتب توسعاً اقتصادياً مع توجه نحو الشرق الأوروبي الأوسط يحرم الدول المغربية من العديد من الفرص التنموية ويضعف موقفها التفاوضي إلى أدنى درجاته .

وبهذا يمكننا عرض صورة الشراكة الأوروبية - المتوسطية بأنها تهيئة الظروف والأسباب لفتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية والتي غالباً ما ستكون استهلاكية. وسننتقل إلى مناقشة نقطة أخرى وهي أهداف هذا المشروع والمتمثلة في البحث عن طرق وأساليب أوسع لترتيب صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط والبحث عن أسواق جديدة لغزوها عن طريق تقليص دور الدولة في التدخل في النواحي الاقتصادية وترك الفرصة للمنافسة كما أن المشروع يهدف للتقليل من هجرة مواطني جنوب المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي تحت غطاء القضاء على البطالة في هذه الدول كما يهدف المشروع إلى فتح الفرصة للاستثمارات المختلفة وفي مختلف النواحي بالإضافة إلى بعض الأهداف السياسية وعلى رأسها محاربة الأصولية الإسلامية ودعم أمن العدو الإسرائيلي .

أما عن النتائج المترتبة على هذا المشروع فهي لا تختلف كثيراً عن تلك المترتبة على مشروع الشرق أوسطي باعتبار أن كلاهما يشتركان في عدد من السلبيات الناتجة عن النظام الاقتصادي المقترح أو المطلوب - وفيما يلي هذه النتائج :-

1- إذا كان المشروع الشرق أوسطي - الشمال إفريقي سيؤدي إلى القضاء على النظام العربي وتفكيكه أكثر مما هو مفكك حالياً ، فإن المشروع المتوسطي المطروح سيؤدي إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية جزئياً أو كلياً تعطي للأقطار العربية الأعضاء فيها معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء فيها وهذا من أخطر النتائج المترتبة على هذا المشروع .

2- سيؤدي خلق منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة إلى التأثير عن مستقبل الصناعات العربية وتكريس تخلف الصناعة العربية ، كما سيؤدي إلى التأثير في الصناعات العربية التحويلية القائمة أو القضاء عليها أو التأثير فيها سلباً نظراً للفارق الكبير بين مستوى التطور في الصناعات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة العربية ، وبالتالي هذا كله سيؤدي إلى تخصيص الدول العربية في إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والخدمات السياحية والسلع ذات التقنية المتواضعة والبسيطة والتي تميل أسعارها الحقيقية إلى انخفاض في الأجل الطويل .

3- يستعمل المشروع المتوسطي من خلال منطقة التجارة الحرة إلى استفحال البطالة في الدول العربية المتوسطة .

ومن خلال سردنا للملاحظات السابقة ودراسة الأخطار التي ستواجهها الأمة العربية مستقبلاً من جراء هذا التداعيات تجدر الإشارة بأنه يقع على عاتق المثقفين والمسؤولين دور بالغ الأهمية في توضيح أهداف هذه المشاريع الاستعمارية ، والمساهمة في إرساء القاعدة الصحيحة والسليمة والمناذية بضرورة توحيد العمل العربي المشترك لبناء غد أفضل فمن المؤكد أن بقاء المؤشرات الاقتصادية السائدة والتي تعمق حالة التجزئة بين الصفوف العربية المعاصرة وما ترتب عليه من نتائج بدأت ظاهرة للعيان في صورة التفكك والتشرذم على كل المستويات .

ومن هنا فإن المقومات الرئيسية لوحدة الاقتصاد العربي تكمن في جوانب هذه الأمة ، وتؤكدها المكونات التراثية العربية الإسلامية التي لازالت بقاياها جمرأ تحت الرماد في ذات هذه الأمة . ولذا فإن هناك لدى منظري التكوين الاقتصادي والشرق أوسطي اعتقاد بأن بناء هذا التكوين يتطلب تلاشي أو تباطؤ فعل العوامل الموضوعية التي تكونت في سياقها الأمة العربية وفي مقدمة هذه العوامل " القومية العربية " وقد جاءت هذه الأفكار في كتابات المجموعة التي تقود فكرة الشرق أوسطية وفي مقدمتهم شمعون بيريس .

لقد توصل العديد من الباحثين في هذا المجال إلى أن هذه المسألة ليست طارئة أو مجتزأة من فراغ ، إنما تنحصر مسألة القومية العربية في الفكرة وتيارها المتنامي وخلفيتها التاريخية فهي والحال هذه مسألة في ذات الفرد تكويناً تراثياً وسلوكاً ذاتياً ومن ثم فإن الأمر يتطلب التخلي عنها حتى يمكن الخروج من تكوينها الجغرافي وهو الوطن العربي والدخول في تكوين جغرافي جديد هو الشرق الأوسط كمساحة مجتزأة من الوطن العربي ، ويخطئ من يعتقد أنه يمكن تكوين هذا التناقص ذي التكوين الهيكلية والبعد التاريخي من خلال آليات تنظيمية معاصرة ، فالانسحاق نحو هذا الهيكل سيولد تناقصاً لا تتحقق من خلاله الأهداف الاقتصادية المتوخاة منه على المدى الطويل . (13)

ومن جانب آخر يجب أن نضع في حسابنا حقيقة أخرى وهي أن الدول الغربية لا تختلف رؤيتها حول القضية العربية على مر عصورها وكان آخر هذه الرؤى طبيعة التحالف الغربي على العراق في مطلع هذا العقد وهو ما كان علينا أن ندركه منذ زمن بعيد بما يعني أنه ليس لأوروبا وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعالم الثالث بصورة عامة والمنطقة العربية والشرق أوسطية بصفة خاصة ، فعلى الرغم من اختلاف وجهة النظر الغربية تجاه القضايا الاقتصادية في ما بينها إلا أن هذه المواقف توحدت تجاه الإحساس بأن المسألة العربية قد تأخذ منعطفاً غير ذلك الذي يخطط له النظام الدولي الجديد أو أن المسألة الشرق أوسطية سوف يشوبها قدر من المخاطر يمنع تحقيقها أو تأخرها ولكن اتفاق وجهات نظر العالم الغربي من خلال النظام الدولي الجديد لتفكيك الأمة العربية ، تم إعادة تشكيلها وفقاً لوجهات نظرهم لا يعني الحقيقة ذات الأمد البعيد ، خصوصاً عندما ترتبط وجهة النظر هذه بمصالح اقتصادية غير متناسقة تجاه مسألة تتسم بالثوابت التاريخية . فصنع قرار تاريخي لمستقبل الأمة العربية يجب ألا يأتي وفقاً لتغير ظروف معاصرة طارئة علي تاريخ هذه الأمة ، فيخطئ من يتجاوز ثوابت الوعاء الحضاري وتراكم مكونات الفكر القومي والمعطيات التاريخية للأمة العربية عبر مئات السنين ، عند صنع قرار يتعلق بهذه الأمة ، إذ إن تجاوزها يعني أن الفكرة ونقيضها قد ساهمت في أن واحد في صنع القرار ومن ثم فإن البعد الزمني للقرار ليس في صالح الفكرة " الشرق أوسطية " إنما في صالح نقيضها وهي بقاء الأمة العربية أمة واحدة (14) .

وما يعزز هذا القول أن الصدمات التي عانتها هذه الأمة عبر تاريخها بدءاً باجتياح المغول عاصمة الدولة العباسية بغداد وانتهاء بنكسة عام 67م ثم قضاء النظام الدولي الجديد على المكنات العسكرية للعراق عام 1991ف لم تؤد إلى اضمحلال الأمة وانحلالها ، وكل ما فعلته تلك الصدمات هو التفكك والتشتت في صنع القرار العربي والابتعاد عن فعل العقل العربي ، ثم كانت الأمة تعود إلى وضعها الطبيعي ، ذلك أن عوامل التحدي كانت من الجوانب التكوينية للأمة وأن عوامل البقاء والاستمرار لازالت متنامية في ضمير هذه الأمة .

ولكن ومع إيماننا العميق بقوة العوامل الحضارية والقومية التي تشكل تاريخ هذه الأمة ينبغي التنبيه للخطر الداهم الذي تواجهه الأمة العربية وبالتالي علينا أن نتبنى في المستقبل السياسات الكفيلة بإبقاء العوامل التي توحد هذه الأمة وتقويها .

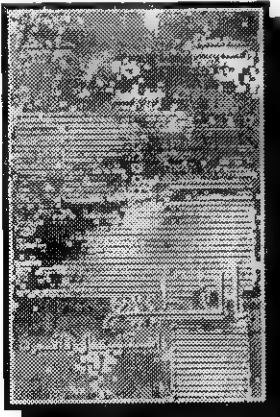
ويرى الباحث العربي محمد الأطرش في إحدى دراساته بأنه علينا في المدى القصير العمل على مقاومة التطبيع وبخاصة مع الدول العربية الموقعة على معاهدات مع العدو الإسرائيلي أو التي أقامت ترتيبات مشابهة حتى تتسحب قوات العدو من الأراضي المحتلة عام 67 وعلى رأسها القدس الشريف ، ويرى بأنه على مؤسسات المجتمع المدني كالتنقيات المهنية والاتحادات والمؤتمرات والجمعيات والنوادي القيام بالدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية ومقاطعة السياحة والتبادل الثقافي معها . (15) أما في إطار معارضة المشروع المتوسطي فيقتن أن نظهر أن الأقطار العربية المتوسطية وضمن إطار أنظمتها الاقتصادية ، بما فيها من أنظمة التجارة الخاصة والعملات الأجنبية ترغب في استمرار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وتوسيعه . ولكننا ضد إقامة منطقة تجارة حرة لعدة أسباب وبخاصة لأنها تقضي على إمكانية قيام اتحاد عربي تدريجي ، جزئياً أو كلياً ومستند إلى وحدة اقتصادية عربية جزئية أو كلية أو سوق عربية مشتركة .

الهواش : 1-

- 1- قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسمية - عبد الفتاح الجبالي ورقة عمل نشرت في مجلة المستقبل العربي السنة الثامنة عشرة العدد 204 1996ف
- 2- الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية - سالم توفيق النجفي مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .
- 3- نفس المرجع السابق .
- 4- قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسوية - عبد الفتاح الجبالي ، مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 204 1996ف .
- 5- المشروعات الاوسطي والمتوسطي - محمد الاطرش والوطن العربي ، السنة التاسعة عشرة ، العدد 210 ، 1996ف .
- 6- نفس المرجع السابق .
- 7- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى دراسة بعنوان مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة - محمد عبد الشفيق عيسى بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله ، مجلة المستقبل العربي - السنة السابعة عشر العدد ، 194 ، 1995ف .
- 8- يمكن الرجوع إلى صحيفة العرب 10-13 ، 1995ف .
- 9- أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعامل الأوروبي المتوسطي - عبد الرحمن مطر ، مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 215 1997ف .
- 10- طه عبد الحليم " مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط " السياسة الدولية - السنة 30 العدد 115 - 1994ف .
- 11- العلاقات المغاربية الأوروبية سنة 2000 ميلاد مفتاح الحرائث مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .
- 12- نفس المرجع السابق .
- 13- الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية دولية عربية ، سالم توفيق النجفي المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .
- 14- نفس المرجع السابق .
- 15- المشروعات الاوسطي والمتوسطي - محمد الاطرش والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة عشرة ، العدد 209 ، 1996ف .

صدر عن شعبة التثقيف والتنمية والاعلام

التطعيم اغتيال ذاكرة



الناشر : شعبة التثقيف

والتعبئة والاعلام

عدد الصفحات : 536 صفحة

فوزي البشتي

.. لقد كان البرنامج الصهيوني يقوم دائماً على اختراق العقل العربي وتدمير الشخصية العربية والعمل على تنويعها وقتل ذاكرتها ، وخلق حالة من القبول بالتجزئة والتسليم بكيانات قزمية ينسب كل منها إلى جنود تاريخية وراث حضاري مفتعل ومزيف ، وشخصيات إقليمية متنافرة بحيث لا يعود بإمكان أحد القول بأمة عربية واحدة وقومية عربية تجمع الشمل ، وتوحد الأحلام والأمال ، وقطع كل الشرايين القومية التي تغذي في أعماق الجماهير العربية نبض الإحساس بالانتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية ، ولغة واحدة هي اللغة العربية ، وحضارة واحدة هي الحضارة العربية ، ونسب واحد هو النسب العربي .

الأمن المائي العربي

إبراهيم الأمين التيتوي

الأمن القومي يتميز بالشمولية فلم تعد حمايته رهناً بالأداة العسكرية وحسب ولا بالوسائل السياسية فقط بل هو يشمل كذلك جوانب أخرى كالأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكذلك الأمن المائي موضوع بحثنا والذي أصبح يحظى بعناية خاصة لدى الباحثين والسياسيين على حد سواء نظراً لارتباط هذا الأمن بجوانب أساسية أخرى يترتب عليها الوجود أو الكيان الذاتي للأمم . إن مشكلة المياه ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببقاي مشاكل عالمنا المرهق وهذه المشاكل ناتجة أساساً من الزيادة المتسارعة في أعداد السكان ، لمزيد من السكان يعني ضرورة توفير مزيد من الموارد الغذائية ومزيداً من الموارد المائية ، ومن هنا بدأ الصراع على السيطرة والتأمين على مصادر المياه فقد ورد في تقرير البنك الدولي أغسطس عام 1990 أن (80) دولة في العالم تضم 40% من سكانها مهددة بنقص في المياه وأن القرن المقبل سوف يشهد تفاقم الأزمة وتأثيرها على الزراعة والصناعة والصحة العامة والأهم من ذلك وطبقاً لتنبؤ هذا البنك الدولي بأنه سوف تقوم صدامات وصراعات وحروب وكل هذا ليس جديداً .

ولكن الجديد هو أن تكون هذه الأزمة (أزمة نقص مياه) بهذا الاتساع والشمول ويبقى التساؤل هل نقصت مياه الأنهار التي عاش عليها البشر آلاف السنوات؟ هل نقصت الأمطار التي تغذي هذه الأنهار؟ هل زاد استهلاك البشر؟ الإجابة نعم فالجفاف والتصحر ، وبور الأرض وهلاك الإنسان ظواهر عرفتها مناطق عديدة في العالم .

ومن هنا جاء اهتمامنا بهذا الموضوع الذي واجهتنا فيه صعوبات كثيرة لعل أهمها ندرة المصادر ذات الطابع الأكاديمي بهذا الموضوع والذي نستسمح من القارئ عذراً إذا شاب بحثنا هذا النقص وحسبنا هذا المحاولة .

جاء بحثنا هذا منقسماً إلى ثلاثة فصول ، تناول الأول حدود وطبيعة المشكلة . وقد قسم هذا إلى مبحثين ، الأول وقد أنصب على الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه ، أما الثاني فقد جاء للتعريف بواقع المياه في الوطن العربي ، في حين أن المبحث الثالث كرس لدراسة مصادر المياه في الوطن العربي .

أما الفصل الثاني فقد كرس لدراسة أبعاد مشكلة المياه في الوطن العربي وعبر ثلاثة مباحث تناول الأول الأبعاد السياسية أما الثاني فتناول الأبعاد الاقتصادية ، فيما كرس المبحث الثالث لدراسة الأبعاد العسكرية .

أما الفصل الثالث والأخير فقد عالج مشكلة المياه في المنطقة العربية عبر دراسة تطبيقية . - وقد اخترنا نموذج نهر النيل في المبحث الأول ، فيما عالجنا نموذج نهر الفرات في المبحث الثاني ، وحل مشكلة المياه في شمال إفريقيا : أنهر الصناعي العظيم) في المبحث الثالث .

- الفصل الأول :

حدود وطبيعة المشكلة :

خطر أيضاً ، حتى الدولة تتعرض إلى اختراقات خارجية من قبل الدول الأجنبية . وهذه التوترات التي تحدث بين الدول حول المياه تكون لها دوافع تساعد على إحداث عملية التوتر ، ومن العوامل المساعدة أيضاً الظروف الطبيعية وإلى جانب هذه الظروف الطبيعية التقارب في النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي ، وهذه الظروف والأسباب سواء كانت مجتمعة أو منفردة تؤدي إلى زيادة فرص النزاع بين الدول حول المياه ، وهذا يتطلب أو بعبارة أخرى تتطلب هذه المشكلة حلاً وعلاجاً حتى يمكن تفادي هذه المشكلة والتوصل إلى حلول .

ونحاول هنا توضيح الجانب القانوني للمشكلة وموقع القانون الدولي من هذه المشاكل التي تحدث حول مياه الأنهار بين الدول وماهيمية الاتفاقيات التي يجب عقدها بين الدول حتى تكون الحد الفاصل بين الدول ، ولقد أخذت الأبعاد القانونية الدولية حيزاً كبيراً جداً في هذا المجال لوضع قواعد قانونية تحفظ مياه الأنهار وتنظم الملاحه في الأنهار الدولية ، والقواعد القانونية يمكن الاستفادة منها في المجالات الزراعية والصناعية وفي مجالات أخرى وقطاعات مختلفة في حين هناك بعض الدول لا تسعى إلى التوصل إلى هذه الصفة القانونية والتي تساعد على الاستفادة من مياه الأنهار أي لديها أهداف أخرى غير هذه الأهداف ، ولم يكن هناك مانع من عدم عقد اتفاق بين الدول بشأن الأنهار ، ولقد طبقت وعقدت بعض الاتفاقيات الدولية بين الدول للاستفادة من مياه الأنهار وقبل بروز هذه الاتفاقيات الدولية أو القانون لتنظم القواعد القانونية الخاصة بمياه الأنهار وكان يوجد عرف دولي يقوم بعملية تنظيم الأمور خاصة بمياه الأنهار .

إن القانون الدولي يهدف إلى إحداث آثار قانونية فالاتفاقيات التي تعقد في النظام الدولي تعتبر بمثابة عقد قانوني وهذه الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد قد تكون لها آثار قانونية

بدأت الأزمة المائية واضحة جداً وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وفي مستهل عام 1990 وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة ليكون عام المياه النقية في العالم الثالث ، وأخذت تتنافس على مصادر المياه سواء كانت الدول العربية أو الدول الأجنبية حيث إن مصادر المياه في الوطن جميعها خارج نطاقه الجغرافي ، هذا يؤدي أو يعرض الوطن العربي لمخاطر عديدة . وفي القرن القادم تكون المشكلة المائية ذات طابع مزدوج خاصة بعد أن بدأت بؤادر أزمة مائية تتمثل في حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية وحاجة الطلب عليها أما الجانب الثاني فهو ما تتعرض له المنطقة من التوترات الداخلية وتزايد عبء القروض الأجنبية وزيادة نسبة الحاجة في الوطن العربي وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي من قبل الدول الأجنبية . في هذا الفصل سوف نتناول وعبر بحث واقع المشكلة فقد كرس البحث الأول لدراسة الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه في الوطن العربي .

المبحث الأول :

الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه :

تعتبر الأنهار وسيلة ربط وتقارب بين الدول وخاصة عندما تجتاز إقليم أو حدود الدولة ومن هنا تتكون شرايين للحركة والانتقال والتبادل التجاري والاجتماعي بين الدول التي تشترك في أحواضها ، هذا من جانب وقد تكون سبباً في عملية ابتعاد الدول بعضها عن بعض أي تساعد في عملية توتر العلاقات الدولية مما يؤدي إلى نشوب الحروب بين الدول حول مياه الأنهار ، هذه المشاكل تحدث لعدم احترام القوانين والاتفاقيات الخاصة بمياه الأنهار وكيفية عملية استغلال المياه بصورة متلى ، وعدم سيطرة دولة واحدة على منبع النهر ، وهذا يكون غير منطقي من قبل الدولة ، ومن هنا يتعرض الأمن القومي

يلحق بالدول الأخرى نتيجة تنفيذ ذلك التنظيم خاصة بعد تقسيم تلك الأحواض بين عدة دول (بعد الحرب العالمية الثانية) .

ج - انتراح ضوابط يجب مراجعتها في المعاهدات التي يتم التوصل إليها بين الدول المعنية بها في ظروف وشروط الإنشاء والصيانة والتشغيل وتحمل الأنصبة في الأخطار والأضرار.

د - حاولت تأكيد العديد من المبادئ الخاصة بمعاهدة القانون الدولي في دورته المنعقدة بمديرد 1911 باعتباره عنصراً إيجابياً في تطويع تلك المبادئ وإلغاء حق الاعتراض من قبل كل دولة نهريّة بحيث تحول تلك الأمانى إلى قواعد تنظيم كل أنواع استغلال مياه وأحواض الأنهار الدولية في الأغراض الصناعية (أي بعبارة أخرى في الأغراض التكنولوجية الحديثة ومع هذه المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية لا تزال توجد مشاكل حول المياه) (2) وما هو الطريق الأمثل لتقسيم مياه الأنهار في حين أن هناك بعض الاتفاقيات التي تعقد بين الدول أي تكون الاتفاقيات الخاصة حول مجرى النهر والمنبع ، ويمكن أن تركز على جانب واحد فقط ثم توقع اتفاقيات فيما بينهما ، وكانت حول نهر النيل الذي يشمل كل من أثيوبيا والسودان ومصر وكانت توجد أطراف خارجية مثل إسرائيل وبريطانيا هذه الدول عقدت الاتفاقيات مع الدول التي ينبع منها النهر وهذه الاتفاقيات لا تخدم المصالح العربية بل لها أهداف أخرى تسعى لضرب الأمة العربية واختراق الأمن القومي العربي من خلال السيطرة على الأنهار التي يكون لها تأثير على الدول الأخرى .

ثانياً : الاتفاقيات الخاصة :-

1- اتفاقية 1902 التي كانت بين بريطانيا وأثيوبيا خاصة بنهر النيل والذي جاء في المادة (3) منها (يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لا يصدر تعليمات ولا يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة شانا أو نهر أسوايط يمكن أن

على الدولتين أيضاً ، وهناك اتفاقيات جماعية أيضاً إلى جانب المعاهدات تكون لها شروط لصحة هذه المعاهدة ومن هذه الشروط قد تكون شروط شكلية أو شروط موضوعية . ومن بين هذه الاتفاقيات العامة التي تم التوصل إلى توقيعها بين الدول هي (1) :

أولاً : الاتفاقيات العامة :

تميل أغلبية الدول التي يخصها موضوع المياه إلى توقيع اتفاقيات ومعاهدات عامة والغرض من هذه المعاهدة تسوية المشاكل التي لها علاقة بموضوع المياه الدولية والمركز الدولي أو موقع الدول الذي يختلف من دولة إلى أخرى ، أي أن الدول التي ينبع منها النهر يحدد القانون الدولي قواعد قانونية خاصة بمياه الأنهار وكيف تتصرف الدول المستفيدة من هذه المياه وكيف تستفيد الدول الأخرى التي يمر بها النهر ومن هذه الاتفاقيات :

1- بروتوكول هلسنكي (عام 1966) وهو خاص بتحديد نصيب كل دولة من هذه الدول التي يمر بها هذا النهر وتحديد نصيبها من مياه هذا النهر ، وكيف تقوم باستغلال هذه المياه بصورة صحيحة وفعلية لمجرى النهر سواء من الدولة التي ينبع منها النهر ، مع تحديد نصيبها من هذه المياه أو الدول الأخرى التي يمر بها هذا النهر .

2- اتفاقية جنيف سنة 1923 م .

لقد جاء في هذه الاتفاقية الموضوعات التي يجب مراعاتها في الاتفاقيات التي تتم بين الدول المعنية بالمياه .

أ - حاولت التوصل إلى اتفاق ملزم يحدد الالتزامات بين الدول النهريّة علي أساس وجود تكامل ذاتي بينها لإيجاد اتفاق عام لإدارة وتنظيم واستخدام وتحسين الناتج من الطاقة الكهربائية التي تهم العديد من الدول .

ب - دعت إلى الالتزام للدخول في مفاوضات تمهيداً للوصول إلى معاهدات خاصة لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية بين دول أحواض الأنهار ولتضع تسوية ترفع الضرر الذي قد

يسبب اعتراض سريان مياهه إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا (3) .

2- الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا عام 1929 حيث إن بريطانيا نيابة عن كينيا وتنجانيقا وأوغندا وتنص هذه الاتفاقيات على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو رافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر بصفة خاصة (4) .

هذه الاتفاقيات تم عقدها بدون وجود الطرف الثالث وهو السودان وتعتبر من الدول المهمة التي لا يمكن إغفالها ، ولكن بعد حصول السودان على استقلالها حاولت مصر التقرب إلى السودان حتى تقوم بتنفيذ هذا التعاون على مياه النيل والقيام باتفاقيات بين كل من مصر والسودان وأثيوبيا ، وتعتبر الدول الرئيسية التي ينبع منها نهر النيل ، والأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الانتفاع بمياه النيل على النحو الذي يتم فيه مراعاة المصالح لكلا البلدين أو الدخول في المشاورات مع الحكومة السودانية حول إقامة السد العالي ولكن هذا المشروع لقي معارضة من قبل السلطات السودانية في حين أن الاتفاقية التي تم عقدها بين مصر وبريطانيا 1929م بوصفها إحدى دولتي الإدارة الثنائية لم تنشئ مركزاً قانونياً جديداً لمصر. إن ما كشفت عنه هذه الاتفاقية هو مركز قانوني قائم أساسه على حقوق مصر التاريخية المكتسبة حول المياه في نهر النيل باعتبارها إحدى الدول النهرية الواقعة على حوض النهر ومصبه الأخير لقد جاء في اتفاقية عام 1959م تأكيد على موضوعين هما:-

أولاً : أنها أعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل وطبقاً لما قرره اتفاقية عام 1929 أي بنسبة 48 مليار متر مكعب من الماء سنوياً لمصر في حين تأخذ السودان 4 مليارات من الامتار المكعبة سنوياً .

ثانياً : لقد وضعت إطاراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقة البلدين بالنسبة لمسألة المياه ولقد

تم طرح أربعة مبادئ قانونية (5) :

1- تقوم مصر بإنشاء السد العالي في جنوب السودان وتقوم السودان بإنشاء خزان الروصصيرص على النيل الأزرق ويتم توزيع حصيلة ما يخزنه السد العالي بنسبة 1.5 مليار متر مكعب سنوياً للسودان 7.5 مليار متر مكعب سنوياً لمصر .

2- تعاون البلدين في مواجهة باقي دول الحوض الأخرى بالنسبة لكل ما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل .

3- تقدم مصر عرضاً مناسباً للسودان قدره 15 مليون جنيه مصري في مقابل الأضرار الناجمة عن إنشاء بحيرة ناصر .

4- العمل سنوياً من أجل زيادة إيراد نهر النيل الضائع من المياه في منطقة السدود والمستنقعات على أن يتم تقسيم التكلفة والعائد مناصفة بينهما .

المبحث الثاني :

التعريف بواقع المياه في الوطن

العربي

أزمة المياه التي تستفحل في العالم عموماً بعد آخر لدرجة توقع انفجار ما يسمى (بالحروب على مصادر المياه) ، وتشمل هذه الأزمة في نهاية القرن الحالي معظم دول العالم ومنها أقطار الوطن العربي . إذاً ما هو واقع ومستقبل الثروة المائية في الوطن العربي ؟ وما نوعية الأخطار التي تهددها ؟ إن هذه المياه تأتي في طليعة الأهداف الحيوية الاستراتيجية لتوسع الصهيونية من الفرات إلى النيل إن مصادر المياه والموارد المائية العربية السطحية والأنهار والبحيرات والأودية والأحواض إما مباشرة عن طريق تسرب مياه الأمطار والأنهار أو عن طريق الحركة الأفقية للمياه الجوفية من مصادر التغذية والمياه السطحية في الوطن العربي في حين أصبحت المياه رهان المستقبل وأصبح الأمن المائي هو أهم المراحل المقبلة في الشرق الأوسط وهي تمثل التنمية أي العمود الفقري للتنمية في توليد الكهرباء والزراعة ، في حين أن هذه

يؤدي إلى زيادة كميات المياه وخاصة في المناطق الأناضولية وهذا يؤدي إلى زيادة كميات المياه في الأنهار في حين لا تكون لها الأثر في المناطق الصحراوية في حين يتميز الوطن العربي بندرة أو افتقار الأنهار أي لا تكثر فيه الأنهار حيث يوجد فيه ثلاثة أنهار فقط هي دجلة والفرات والنيل وبعض الأنهار الصغيرة غير دائمة الجريان حيث اعتمد الوطن العربي على كميات الأمطار وتكون بشكل قليل إلى جانب الأمطار المياه الجوفية .

(في العقد الأخير من القرن العشرين وفي مستهل عام 1990 وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة ليكون عام المياه النقية في العالم الثالث حيث أن تركيا الآن وجهت قراراً بقطع مياه نهر الفرات عن كل من العراق وسوريا لمدة شهر بدأ من 13 يناير وينتهي في 13 فبراير) (6) .

في حين أن هذه المياه تعتبر المصدر الوحيد لها من النهر لكل من سوريا والعراق ولا يوجد مصدر ثان في حين حاولت تركيا تبرير موقفها لقرارها بأن قطع المياه لم يتم بغرض تحويل مجرى النهر وإنما كان الغرض إتمام الماء لخزان أثاتورك إلى جانب هذا هناك تسع (9) دول تشترك في مياه حوض النيل وهناك بعض الاتفاقيات بين هذه الدول حول تقسيم المياه في النيل ولكن هذه الاتفاقيات لم يكن لها التأثير القوي على الدول وتحاول بعض الدول الأجنبية الأخرى السيطرة على مصادر هذه المياه وهي إسرائيل .

إن المصادر الطبيعية هي إحدى دواعي القلق والمساومات مع دول الجوار العربي كما في (تركيا ، أثيوبيا ، السنغال) في القرن القادم سوف تكون المشكلة أكثر تعقيداً فكيف يمكن التوصل لحل هذه المشكلة ولقد أخذت هذه المشكلة طابعاً مزوجاً أي (ويعد أن بدأت بوادر أزمة مائية تتمثل في حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية وحاجة الطلب عليها وما تتعرض له الدول بالمنطقة من توترات داخلية وتزايد عبء القروض الأجنبية وانتشار خطر المجاعة) (7)

المنطقة لا يزال يسودها العجز في الاستغلال وحتى الوقت الحاضر لم يتوصلوا إلى تقسيم مياه الأنهار الكبرى مثل ما هو الآن في دجلة والفرات والنيل إلى جانب هذا الحرب التي تشنها إسرائيل على العالم العربي وبالإضافة إلى مشاكل التملح في الأراضي الزراعية وهذه لها تأثير في نقص المياه .

وتشير الدلائل إلى أن الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي قد لا تفي بحاجات التنمية المنتظرة على المدى البعيد علماً بأن الوطن العربي يتمتع بوجود ثروة جوفية مائية هائلة ولهذا لا بد من وضع مخطط علمي لتدبير العجز المائي من المصادر المتاحة مع إعطاء الأولوية لتنمية المصادر المائية السطحية وربط المصادر المائية في الشام والعراق ومدها إلى الجزيرة العربية إلى جانب هذا الطرح يبرز لنا ماهي المصادر المائية وما هو العجز في الأمن المائي العربي لذا سوف نتناول الموضوع عبر محورين الأول خصص لبيان مصادر المياه في الوطن العربي فيما يعالج الثاني العجز في الماء في الوطن العربي .

أولاً : مصادر المياه في الوطن العربي

يمتد الوطن العربي من الخليج العربي وجبال زاغروس المطلّة على سهول دجلة والفرات شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً ومن سواحل البحر المتوسط في شمال القارة الأفريقية وجبال طوروس والحافة الجنوبية لهضبة الأناضول في الشمال حتى الصحراء الكبرى ونطاق السفانا بأفريقيا والمحيط الهندي جنوباً ، وهو إذاً منحصر بين دائرتي عرض 2 جنوباً و 37 شمالاً وبين خطي طول 17 غرباً عند شواطئ المحيط الأطلسي إلى 60 شرقاً حيث إن موقع الوطن العربي داخل الكتلة اليابسة التي يتكون منها العالم القديم جعل أطرافه الشمالية تقع في المنطقة المعتدلة أما الأطراف الجنوبية منه فتقع في المنطقة الحارة وهذا له تأثير على سقوط الأمطار حيث يكون على المناطق الساحلية وهذا

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن منابع الأنهار العربية تقع خارجه وفي ظل هذه الخصومات تسعى هذه الدول إلى الضغط في أي صراع ينشأ بين هذه الدول وأي من دول الجوار .

مصادر هذا التهديد الناشيء من الموارد المائية قد يكون مباشراً وغير مباشر فبالنسبة للتهديد المباشر نتيجة الأخطاء في سياسات دول حوض النهر بما يهدد مصالح دول أخرى مجاورة تشترك معها في حوض النهر أو استغلال فاعل أجنبي للأوضاع الداخلية في إحدى دول حوض النهر وقد تكون مصادر تهديد غير مباشر نتيجة سياسات فاعل أجنبي يتخذ من بعض الدول في حوض النهر مركزاً للاختراق والتهديد وهذا لا يمكن تجاهله في ظل هذه الأوضاع والتحالفات الإقليمية والدولية مما يؤدي إلى تعارض الأمن والمصالح للدول وتعتبر المصادر التقليدية هذه مصادر مرتبطة بمياه الأمطار ومياه الأنهار وهنا تتضح أماننا بعض الأرقام يمكن توضيحها وكما هي متمثلة في المياه وكميات مياه الأمطار والأنهار .

(كمية الأمطار تصل إلى 2213 مليار متر مكعب وتصل في الأنهار إلى 164 مليار متر مكعب بينما لا تتجاوز المياه الجوفية 29 مليار متر مكعب) (8) .

حيث يمتلك الوطن العربي إثنتين من أهم الأحواض النهرية في العالم حوض النيل الذي يغذي مصر والسودان وحوض الفرات الذي يغذي كل من سوريا والعراق .

إلى جانب ندرة الأمطار في بعض المناطق في الوطن العربي هناك عامل آخر يؤدي إلى نقص المياه في الوطن العربي وهو عدم الاستغلال الأمثل للمياه وعدم التحكم في مياه بعض البحيرات والأنهار الصغيرة والمياه السطحية وعدم استغلال هذه المياه بصورة علمية هذه المياه بحاجة إلى طرق علمية حتى يتم السيطرة والتحكم فيها ببناء السدود والخزانات لتجميع مياه الأمطار في الوطن العربي مثل الجزائر والمغرب واليمن وكما هو في ليبيا

والسعودية (في حين يبلغ متوسط تصريف المياه السطحية في الوطن العربي 195 مليار متر مكعب سنوياً ويستغل منها 125 مليار متر مكعب فقط ويرى الخبراء أنه يمكن زيادة التصريف إلى 227 مليار متر مكعب) (9) إلى جانب هذه الأرقام (يقدر المخزون الأجمالي للمياه الجوفية بأكثر من 14000 مليار متر مكعب في الوطن العربي في حين يقدر المجموع السنوي المائي في الوطن العربي بحوالي 394 مليار متر مكعب في حين يتم استثمار حوالي 175 مليار متر مكعب (10) .

إلى جانب المياه الجوفية هناك المياه السطحية وتكون الزيادة في مستوى وكمية المياه السطحية 296 مليار متر مكعب هذا عندما يتم إنشاء خزانات وسدود وهناك كميات تقدر بـ حوالي 55 مليار متر مكعب يذهب بدون استغلال ، وهذه الكميات تذهب إلى البحر والأنهار .

(ومن بين الدول التي حازت على كميات المياه السطحية هي مصر والعراق والسودان فقط وكانت النسبة 71٪ بواقع 34٪ ، 26٪ ، 11٪) (11) وعلى الدول العربية الأخذ بنظر الاعتبار وضع سياسة مائية صحيحة متى يمكن أن يتم استغلال كميات المياه بصورة فعلية ويطرق علمية حتى لا يتعرض الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي إلى الاختراقات الخارجية فهذا يؤدي إلى المساومة للدول العربية بالمياه في الوطن العربي جميعها خارج نطاقه الجغرافي .

إن كميات الأمطار غير منتظمة في السقوط حتى يمكن للوطن العربي استغلال وتغطية الجزء الأكبر من احتياجاته في المياه . الأمطار في الوطن العربي لا تسقط بصورة فعلية حتى إذا كان هناك هطول يكون في المناطق الجبلية فقط أي على المناطق الساحلية فقط في حين يقع الوطن العربي في منطقة صحراوية ، هذه الصحراء لا توجد فيها أنهار وعليه يجب وضع سياسة مائية حتى يمكن استغلال الأمطار

1.42٪ ، و0.50٪ حول الموارد المائية وفي ظل
تعثّر ما يسمى باستراتيجية الأمن المائي
العربي (14) .

وعليه يجب على الدول العربية أن تضع
سياسة مائية لمواجهة هذا الخطر وهذا يتم من
خلال تنفيذ برنامج قطري وآخر قومي عربي ويتم
تنفيذها من قبل جميع الدول العربية سواء
المستفيدة من الموارد النهرية أو غير المستفيدة
حتى يمكن تسميته بالموارد المشتركة من قبل
الدول العربية بقصد المشاركة مع جميع الدول
المستفيدة من مصادر هذه المياه ووضع خطط
لتنفيذ وترشيد استغلال المياه ، وكيف يمكن
الاستفادة من هذه المياه في جميع المجالات
سواء كانت الزراعية أو الصناعية حتى يتحقق
الأمن المائي العربي يمكن أن نقف أمام أي خطر
يحاول اختراق الأمن القومي العربي .

ثانياً : العجز المائي العربي :-

بدأت المياه تدق على أوتار المستقبل وأصبح
الأمن المائي هو أهم مرحلة مقبلة في الشرق
الأوسط أي حول موضوع ومشاكل الأنهار (نهر
الفرات) وما هي الطريقة التي يتم بها وضع أمن
مائي وكيف يتم تقسيم هذه المياه إلى ثلاثة دول
(سوريا ، العراق ، تركيا) أيضاً المشكلة الواقعة
في نهر النيل ومحاوله الدول تهديد الدول العربية
وخاصة مصر من مشكلة المياه تحاول إثيوبيا
التحالف مع الدول الأخرى أي الدول الأجنبية
للقيام ببعض المشروعات على النيل ، وأول
مظاهر العجز المائي المتعلق بالطلب على الماء
فحسب (احصائية المركز العربي لدراسة المناطق
الجافة والأراضي القاحلة يتبين أن الموارد المائية
المتجددة في الوطن العربي لا تشكل إلا حوالي
0.74٪ من المياه المتجددة في العالم) (15)
حيث تعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة
لكن المشكلة التي وقعت فيها هذه الدول هي عدم
الاستغلال وسوء الاستخدام للمياه أيضاً هذه
الدول تعاني من عدم التوصل إلى اتفاقية خاصة
بمياه الأنهار وتقسيم المياه إلى هذه الدول كما
هو الحال في نهر الفرات ، أيضاً النيل في حين

وتعتبر المصدر الثالث بعد مياه الأنهار والمياه
الجوفية (بالنظر إلى البيانات أن كمية الأمطار
تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بعدد السكان حيث
يصل نصيب الفرد إلى 11655 متر مكعب في
ضوء التعداد لعام 1983م (12) .

نظراً لأن الأمطار هي أهم الموارد المائية
حيث كانت تلعب دوراً أساسياً وهاماً جداً ،
ويختلف توزيع سقوط الأمطار على الوطن
العربي من منطقة إلى أخرى حسب الموقع
الجغرافي حيث هناك بعض المناطق غنية بكميات
مياه الأمطار وهناك بعض الدول والمناطق فقيرة
جداً مما يؤدي إلى تراجع هذه الدول من وضع
خطط زراعية طموحة لا تتناسب مع إمكاناتها
المائية المتاحة لها حيث تسقط الأمطار في الوطن
العربي خاصة على السودان (تشير دراسة
أجريت في الكتاب الإحصائي التحليلي لعام
1988م الصادر عن المنظمة العربية للتنمية
الزراعية إلا أن الدول العربية الأكثر إنتاجاً في
المجال الزراعي عدا مصر .

مصر تعتمد في القسم الأكبر من مياه
الأمطار وبهذا نجد أن الدول العربية تتقاسم
كثيراً من الموارد المائية المجاورة وهي المياه
الدولية المشتركة مما يحول دون إمكانية
الاستفادة من كافة الموارد المائية في أراضيها)
(13) إلى جانب هذا المصدر التقليدي توجد
مصادر غير تقليدية وهي تتركز على معالجة
المياه غير الصالحة من خلال إعادة التحليل لمياه
البحار ، هذه الطريقة العلمية تحل مشكلة
بالنسبة للمواطن العربي فهي طريقة حديثة وتم
تطبيق هذه الطريقة في الوطن العربي وأخذت
بها بعض الدول منها دول الخليج بصورة شاملة
وبعض الدول الأخرى مثل العراق وليبيا والجزائر
ومصر (حيث يبلغ إنتاج العربية السعودية
وحدها عام 1984م نحو مليار متر مكعب وتمثل
45.29٪ من إنتاج الوطن العربي وأيضاً
الامارات 16.63٪ وكذلك الكويت 15.24٪ تم
قطر والبحرين وعمان بنحو 4.63٪ وليبيا
والجزائر والعراق ومصر 8.13٪ ، و2.24٪ ، و

- 13- الأمن المائي العربي ، ص 29 ، مصدر سبق ذكره .
 14- الأمن المائي العربي ، ص 27 ، مصدر سبق ذكره .
 15- الأمن المائي العربي ، ص 18 ، مصدر سبق ذكره .
 16- الأمن المائي العربي ، ص 30 ، مصدر سبق ذكره .

صدر عن شبكة التثقيف والتعبئة والاعلام



أزمة المياه في الوطن العربي

مروان
القبلان

الطبعة الأولى 1998 ف

يتناول المؤلف في هذا الكتاب - الذي صدر مؤخراً - الأزمة الحادة في المياه التي تواجه العرب نتيجة النقص المتزايد في كميات المياه ويؤجج هذه المشكلة توافر عدة عوامل مجتمعة يعدها الكاتب في :
 - وجود أعداء متربصين بثروة العرب المائية .
 - وجود منابع هذه الثروة في أرض غير عربية .
 - الزيادة السكانية المطردة .
 - تنافي وتطور قطاعي الصناعة والزراعة في الوطن العربي التي تتطلب استهلاك كميات أكبر من المياه .
 - التغيرات البيئية التي تؤثر سلباً على الثروة المائية .
 يقع الكتاب في ثلاثة أبواب و 302 صفحة من القطع المتوسط .

أنه أقل مشاكل وكان التوصل إلى توقيع معاهدة ولكن المشكلة القائمة هي محاولة بعض الدول السيطرة على منابع الأنهار من خلال توثيق العلاقات معها كما في إثيوبيا وقامت إسرائيل ببعض المشاريع الإسرائيلية الإثيوبية ، أيضاً حول نهر الليطاني في جنوب لبنان إسرائيل تحاول السيطرة عليه وهكذا حرب المياه مستمرة على العالم العربي وخاصة من إسرائيل ويضاف إلى ذلك وجود مشكلة أخرى وهي التملح في الأراضي الزراعية وهذا يؤدي إلى نقص المياه في العراق توجد 50% من المساحات المروية تعاني من مشكلة التملح بالإضافة إلى انخفاض معامل التكتيف الزراعي إلى حوالي 0.4 كما أن كفاءة استخدام الري تقل على 40% ، وأيضاً سوريا تواجه مشكلة التملح ، القانون الناجم عن سوء الصرف وعدم استخدام الموارد المائية ، والسودان يعاني من الانخفاض في معامل التكتيف الزراعي بنسبة 0.6% (16)

الهوامش :

- 1- د . نوري التهامي حمودة ، المنازعات الدولية حول مصادر المياه ، صحيفة الزحف الأخضر ، 1992/5/29 .
- 2- المنازعات الدولية حول مصادر المياه ، ص 12 ، مصدر سبق ذكره .
- 3- صحيفة الزحف الأخضر ، / القانون 1995 ، ص 13 .
- 4- د . حسن رشيد ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، العدد 30 ، ص 125 .
- 5- مجلة الفكر الاستراتيجي ، ص 125 ، مصدر سبق ذكره .
- 6- 1 . حسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، العدد 76 ، 1991 ص 38 .
- 7- الأمن المائي العربي ، ص 89 ، مصدر سبق ذكره .
- 8- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .
- 9- الأمن المائي العربي ، ص 27 ، مصدر سبق ذكره .
- 10- الأمن المائي العربي ، ص 40 ، مصدر سبق ذكره .
- 11- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .
- 12- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .

مفهوم الامن المائي العربي

عبد الكريم صالح الحمصي

« فصل من دراسة »

لقد أصبح مفهوم الأمن المائي العربي من المفاهيم الهامة في العصر الحديث، متكاملًا في أبعاده ومصادره وحساسًا في طبيعته بحيث لم يعد يمكن فصله عن المفاهيم الأخرى في حياة الأمم العسكرية والسياسية وأمنها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وخصوصًا في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بحيث لم يعد امتلاك الدولة لاقتصاد متكامل تستطيع أن تحمي نفسها من الأخطار، بل هي قادرة على أن تكون فعالة على المسرح العالمي. ولكن عندما نتحدث عن الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء نجد أن عامل الأمن المائي يعتبر كأحد أهم العوامل المحددة لإنتاج الغذاء وتوسع الزراعة وتوزيع السكان وغيرها.

لقد برزت أهمية الأمن المائي العربي في أواسط الثمانينات والبالغة الأهمية بالنسبة إلى العرب والتي تكمن وراءها معطيات وعوامل عدة والتي أهمها ما يلي:-

أولاً: المواقع الجغرافية للوطن العربي نفسه والذي يقع بين الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم. ثانياً: الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقل عن 1% من مياه العالم المتجددة، ثالثاً: نصيب الفرد العربي منها 1744 م³ سنوياً بينما المعدل العالمي 12900 م³ سنوياً.

رابعاً: معدل الامطار فيه من 5-450 ملم سنوياً بينما في العالم مرتفع جداً. خامساً: إن 79% من الأراضي العربية المزروعة تروي مطرياً، وتحتل الصحراء ما مساحته 600 مليون هكتار.

سادساً: تزداد هذه الشفرة أيضاً من منظور النمو السكاني والاستهلاك الغذائي. سابعاً: تزداد هذه الشفرة خطورة من منظور الواقع الإقليمي للوطن العربي، والمشاريع المائية الحضرية والمستقبلية لدول الجوار مثل النيل والفرات والتي تستطيع أن تتحكم بمنسوبيهما ومجراهما وأن تتسبب في أذى البلدان العربية ولا سيما في ظل انعدام التقاهم الإقليمي والعداء التاريخي للعرب. ثامناً: يبقى الخطر الأشد فداحة الذي يهدد الأمن المائي العربي ذلك الخطر الداهم من العدو الصهيوني الذي هو أشد الأخطار والذي شراسته إلى الماء لا تعادلها إلا شراسته إلى الأرض. والذي ما كف منذ قيام الدولة الصهيونية عن الاستيلاء على مصادر المياه العربية.

وضمنان توافرها بقدر حاجة السكان - والزراعة - والصناعة، والتوازن البيئي .
-لقد أصبح الأمن المائي مرادفاً لمصطلحات الامن الأخرى ، فقد تنشأ الحروب وتتغير الجغرافيا السياسية إقليمياً ودولياً إذا دعت الضرورة لحماية مصادر الثروة المائية وتوزيعها

أولاً: ما هو مفهوم الأمن المائي :
الأمن المائي أحد المفاهيم العصرية الحديثة ، دخل في معادلة الامن الاقتصادي والسياسي في الفترة الأخيرة فهو يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث : مخزونها - تنوع مصادرها - وطرق استثمارها ، وكيفية تحسين نوعيتها ،

بين الدول المتنازعة حولها .

وإذا كانت مقولة الأمن المائي هامة على الصعيد العالمي فإنها أكبر أهمية بالنسبة للوطن العربي لاعتبارات كثيرة والتي نحدد ذكرها بما يلي :-

1- وقوع أغلبية مساحة الوطن العربي في العروض المدارية والحارة والجافة .

2- قلة المخزون المائي .

3- وقوع أكثر من ستة عشر دولة عربية دون خط الفقر المائي العام .

4- تلقي الوطن العربي نحو 62% من مياهه الجارية من الدول المجاورة .

ثانياً : الثروة المائية ومصادرها في الوطن العربي

عربي :

تشمل الثروة المائية العذبة المصادر المائية السطحية والجوفية ، بالإضافة إلى مياه الأمطار السنوية ، ويمكن تصنيف مصادر الثروة المائية إلى مجموعتين أساسيتين : 1- المجموعة الأولى : المصادر التقليدية تضم المصادر التالية :

1- التهطال بأشكاله المعروفة .

2- الأنهار المحلية والعابرة .

3- المياه الجوفية .

وتبلغ كمية هذه المصادر في الوطن العربي بالتالي 2213 مليارم³ أمطار- 29 مليارم³ جوفية ، والجوفية تقسم إلى قسمين : المياه المتجددة سنوياً والمياه غير المتجددة (الاحفورية) وهذه تجمعت خلال العصور المطيرة قبل أكثر من 7000 عام وهي غير متجددة وغير مأخوذة بعين الاعتبار في التخطيط للتنمية العربية .

2- المصادر غير التقليدية : أو الحديثة :

وتتضمن ما يلي :

1- تحلية المياه البحرية والجوفية المالحة ذات نسبة الملوحة العالية .

2- نقل المياه بواسطة ناقلات النفط .

3- تعديل الطقس .

4- تنقية المياه المستخدمة في المدن سواء

لأغراض بشرية أو اقتصادية .

5- إسقاط الأمطار بواسطة التكنولوجيا المتقدمة .

6- نقل الجبال الثلجية من المناطق القطبية .

ثالثاً : المياه الجارية :

تقدر كميتها بـ 163.768 مليار م³ منها 60% قادمة من خارج الوطن العربي ، من نهري النيل والفرات والتي يمكن أن نتحدث عنهما بما يلي :

1- نهر النيل : وهو أطول أنهار العالم بحيث يبلغ طوله 6671 كم ينبع من منطقة البحيرات في أوغندا ، وتنزانيا وروندا ، وهو يتألف من عدة روافد أهمها النيل الأزرق الذي ينبع من مرتفعات الحبشة . ويغذي نحو 70% من غزارة النيل ولكن من الجدير ذكره أن غزارة النيل قد قلت بسبب تناقص الأمطار على مرتفعات الحبشة ، نتيجة التخریب وقطع الغابات المدارية حيث تشكل 40% من مساحة الحبشة والآن أصبحت 4% .

يبلغ صبيب النيل سنوياً 86 مليار م³ من المياه وحصة مصر منها حسب الاتفاقات الدولية 55.5 مليار م³ والسودان 18.5 مليار م³ وأهم المشاريع على النيل سد أسوان العظيم الذي يرتفع 170 م وقدرته الكهربائية 700 ميغاوات ، ويعطي 50% من حاجة مصر الكهربائية حتى عام 1986 ، وسعته من المياه 160 مليار م³ ، ويروي نهر النيل في مصر نحو 2.9 مليون هكتار ، وسنأتي على دراسة تفصيلية لهذا النهر وأهم المشاكل التي تعانيها مصر والسودان في السنوات الأخيرة من هذا القرن مع بؤل الجوار وبورها المشبوه في فصل قادم .

2- نهر الفرات : أيضاً يعد الفرات ثاني أنهار الوطن العربي أهمية بعد النيل ، ينبع من الهضبة الأرمينية التركية ، يبلغ طوله حوالي 2330 كم من منبعه حتى مصبه في شط العرب منها 480 كم ضمن الأراضي التركية ، والباقي في سوريا والعراق ، ويبلغ تصريفه سنوياً 31.8 مليار م³ من المياه ، لكن انخفض إلى

مليون طن من القمح عام 1988 وحققت الاكتفاء الذاتي ، وصدرت مليون طن وذلك بفضل استغلال المياه الجوفية في صحراء النفوذ.

وكذلك استغلت ليبيا مياهها بشكل كبير وذلك بمشروعها الصناعي العظيم والذي من المتوقع له أن يروي 285 ألف هكتار ، وتربية 3 ملايين رأس من الغنم ، وهذا ما يؤمن للقطر الليبي الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية الأساسية ويمكن تلخيص بعض الدراسات الأولية لهذا المشروع والأهداف الأساسية منه :

1- زراعة 185 ألف هكتار من الأراضي شتاء بالحبوب .

2- زراعة 100 ألف هكتار من الأراضي صيفاً بالحبوب والاعلاف ويقدر محصول الحبوب المتوقع من هذا المشروع بحوالي مليون طن سنوياً .

3- تربية ثلاثة ملايين رأس من الغنم .

4- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب واللحوم وتصدير الفائض منها إلى الدول العربية الشقيقة .

5- توفير المياه اللازمة للصناعة والشرب في المدن والقرى على طول الساحل .

6- خلق فرص كبيرة للعمل في الجماهيرية لتطوير مختلف المشروعات الزراعية والصناعية القائمة والتي ستقوم مستقبلاً لدى تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم .

ولا شك أن بلوغ هذه الأهداف سوف يؤدي إلى تحولات اجتماعية هامة ونهضة عمرانية كبيرة في كافة أنحاء البلاد ، تحقق الرخاء والتقدم للجيل الحاضر والأجيال القادمة للشعب الليبي الشقيق .

خامساً : تحلية المياه البحرية :

تعتبر تحلية المياه من الطرق الحديثة ، والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة واختصاصين ورأس مال ضخم ، لقد تم بناء أول محطة تحلية في الوطن العربي في مدينة الاحمدى الكويتية ثم

23 مليار م³ نتيجة المشاريع التركية ومن المتوقع أن ينخفض إلى 13 مليار م³ عند انتهاء المشاريع التركية المقامة عليه .

وتبلغ حاجة سوريا من مياه الفرات من 7-9 مليار م³ سنوياً والعراق من 13-15 مليار م³ سنوياً . أي القطرين سوريا والعراق من 20-24 مليار م³ سنوياً وتركيا 10 مليار م³ من المياه .

وأهم المشروعات على نهر الفرات هو سد الفرات بالقرب من بلدة الطبقة ويبلغ طوله 4500 م وارتفاعه 60 م وعرضه في القاع 12م وفي القمة 19 م ومساحة البحيرة الاصطناعية 630 كلم² ، وقدرة السد من الكهرباء 2.1 مليون كيلو واط/ساعة ومن المقرر أن يروي 640 ألف هكتار أي ضعف المساحة المروية في سوريا .

وسنأتي على ذكره بالتفصيل في فصل خاص وإلى أهم المشروعات المقامة عليه والدور التركي الجديد في المنطقة .

رابعاً : المياه الجوفية :

لقد استثمر العرب المياه الجوفية من آلاف السنين استثماراً رائعاً سواء في جمع المياه أو نقلها إلى مسافات بعيدة وتتنوع أهم الأحواض المائية المكتشفة حتى الآن فيما يلي:-

1- أحواض ليبيا ويقدر مخزونها بـ 25 ألف كم³ .

2- أحواض النيل وصحراء مصر الغربية ويقدر مخزونها بـ 25 ألف كم³ .

3- أحواض السعودية ويقدر مخزونها بـ 20 ألف كم³ .

ويرى بعضهم أن مخزون ليبيا من المياه يعادل صبيب نهر النيل لمدة 200 عام ، أي مساحة البلاد بسماكة مترين . وأخذت الدول العربية في استثمارها حالياً لدعم برامج التنمية الزراعية والصناعية .

فعلى سبيل المثال أنتجت السعودية 3.4

في قطر ثم في السعودية وكذلك دول الخليج بشكل عام .

وهذه الطريقة ستبقى مورداً مهماً من موارد الثروة المائية في الوطن العربي ، وخاصة في الدول التي تعاني نقصاً في الماء وهناك فكرة استخدام الطاقة الشمسية بشكل جيد لتحلية مياه البحر وتأمين المياه .

والوطن العربي يمتلك أكثر مناطق العالم تشمساً وهي متوافرة طوال العام

سادساً : مشكلات استثمار الثروة المائية في الوطن العربي .

من المشكلات الاساسية التي تواجهها عملية الاستثمار للمياه العربية هي التالية :

1- استخدام الثروة المائية في الصناعة : تستخدم الثروة المائية بشكل كبير في الصناعة العربية والتي مازالت صغيرة ومتخلفة ، وهي تحتاج إلى ثروة مائية هائلة ، وباعتبار النفط الثروة الاقتصادية الاساسية في الوطن العربي حيث يحتاجطن الواحد منها إلى 12 طناً من المياه ، ففي عام 1980 استخدمت السعودية 400 مليون م³ لاستخراج النفط ، وهذه المياه تعد ملوثاً خطراً لمصادر الثروة المائية لأنها محملة ببقايا المنتجات الصناعية .

وهذه النفايات تعود إلى المصادر المائية بأشكال مختلفة وإن كل 1م³ من المياه الملوثة كاف لتلويث 4 - 60م³ من المياه النظيفة ويزداد خطر التلوث أيضاً من النفايات الزراعية وكذلك الانسان .

ونظراً إلى عدم وجود محطات تنقية في المدن والمؤسسات الاقتصادية سوف يؤدي إلى تلوث الانهار والمياه الجوفية والينابيع وعندئذ تصبح تنقيتها مكلفة جداً وعلى سبيل المثال فقط نجد أن الولايات المتحدة الامريكية تصرف 500 مليون دولار لتنظيف مياه الانهار والبحيرات الملوثة .

2- ومن المشكلات الهامة أيضاً والتي تواجه

الأمن المائي العربي مشكلة الهدر والتي تشير الدراسات إلى أن طرق الري التقليدية في الوطن العربي تؤدي إلى هدر المياه بمقدار 35.5٪ .

3- مشكلة الأنثية القطرية حيث نجد مياه الفرات ودجلة تذهب إلى شط العرب وتضيع هدراً ودول الخليج العربي تنفق مبالغ طائلة في تحلية المياه من البحر .

- إن جميع الثغرات الداخلية والخارجية السالفة الذكر في مقدمة البحث وإلى أهم مشكلات استثمار الثروة المائية والتي تتحكم بالأمن المائي العربي تحتل مكانها في سياق نفسي جماعي مبالغ الخصوصية بالنسبة إلى الفرد العربي .

فالشخصية العربية بالمعنى الحضاري قد بنيت منذ الجاهلية البعيدة على الشعور بأهمية الماء وقيمته شبه المطلقة ، فمن ملك الماء فقد ملك الحياة ، ومبدأ الوجود . وهو ما يجد تعبيره في الآية الكريمة (وجعلنا من الماء كل شيء حي) .

العجز في الامن المائي العربي .

لقد أصبحت الحياة رهان المستقبل ، وأصبح الامن المائي هو هم المرحلة المقبلة في الشرق الاوسط ، وتعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة والصناعة ، إلا أن هذه المنطقة من العالم مازال يسودها سوء استغلال الانهار الكبرى فيها مثل الفرات ، النيل ، ودجلة ، وكذلك حرب المياه التي تشنها إسرائيل على العرب باستمرار منذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948 حتى الآن ، إضافة إلى تملح الأراضي الزراعية ففي العراق تواجه 50٪ من المساحة المروية مشكلة التملح - وكذلك الاراضي السورية الناتجة عن سوء الصرف الصحي وسوء استخدام الموارد المائية .

سابعاً : مقترحات عامة لحماية الثروة المائية ونحسين نوعيتها واستقرارها عقلانياً

من خلال كل ما تقدم من محدودية الموارد المائية والنمو السكاني الكبير - وتطوير الصناعة

المدن الكبيرة .

11- التوعية المستمرة للمواطنين بضرورة الاستخدام الامثل للموارد المائية سواء كان ذلك في المنزل أو الصناعة أو الزراعة وغيرها .

الامن المائي كمسألة اقتصادية :

يشكل الامن المائي قضية اقتصادية في كيفية ضمان سياسة جديّة تحمي الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب وتحمي معها الامن الغذائي للبلدان العربية ، ويواجه الامن المائي هنا وانطلاقاً مما تقدم خطران هما :

1- الخطر الداخلي : والمتمثل في السياسات العربية الخاصة بهذه المسألة وذلك بكيفية إدارة الموارد المائية ، واستغلالها والحفاظ عليها من التبديد من خلال سوء استثمار هذه المادة الحيوية سواء في الزراعة أو في الصناعة ، وسوء تنمية مواردها فضلاً عن أن طرق التخزين المائي مثل بناء السدود لم يجر استيعابها جيداً وتعميمها على أوسع نطاق .

ويبقى في هذا المجال بُعدان ، مافتتا يغيبان في كل شيء هما : العقلانية في التخطيط - والمستقبلية في الاستهلاك أن التخطيط والتجريبية والاستهلاك الأعمى هي سيدة الموقف ، فإذا كانت هذه العناصر قد أودت أو تكاد بالثروة النفطية ، فهي تهدد أيضاً الثروة المائية ، وإذا لم يجر عاجلاً تدارك الاخطاء في إدارة الثروة المائية فإن الكارثة ستحدث وستدخل عصر المجاعة والموت البطئ .

2- الخطر الخارجي : يتمثل في تهديد

الجوار الجغرافي للامن المائي العربي ، اما بسبب مشاركتها لنا استغلال بعض الانهار او سيطرتها على مصادر المياه التي نستفيد منها زراعياً ، ومثال ذلك ما فعلته تركيا عندما عمدت الى قطع مياه الفرات لمدة شهر كامل بهدف تخزين المياه في سد أتاتورك من 1990/1/13 إلى 1990/2/13 .

ليس الخطر الخارجي جديداً على العرب بل ينحدر من الستينات بل الخمسينات وإقدام

- وغيرها أصبحت تفرض على العرب اتخاذ الاجراءات الفعالة من أجل المحافظة على مصادر الثروة المائية والعمل على تحسين نوعيتها وزيادتها واستثمارها وفيما يلي نورد الاقتراحات والاجراءات في ذلك :

1- وضع الامن المائي العربي في قمة مفاهيم أمن العرب وجوداً واقتصاداً وحضارة ، والنظر إلى الثروة المائية العربية نظرة شمولية وقومية متكاملة .

2- الطلب من الهيئات القطرية المختصة ضرورة ربط الخطط القطرية لتنمية وحماية الثروة المائية ، مع ضرورات الامن القومي العربي .

3- إنشاء بنوك للمعلومات القطرية والاقليمية مرتبطة ببنك عربي مركزي تتوفر فيه معلومات عن الاحواض المائية السطحية والجوفية.

4- الاستمرار في عقد اللقاءات العربية والاقليمية ، وبإشراف الجامعة العربية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الهيدرولوجيا والاستثمار المناسب للثروة المائية .

5- إحداث هيئة قومية متخصصة بشؤون المياه من حيث الادارة والدراسة والتخطيط والاستثمار على الصعيد العربي .

6- حماية الموارد المائية وتنميتها وترشيد استثمارها ، وتخفيف الهدر فيها ، وتخزين مياه الامطار سطحيّاً أو جوفياً وإقامة السدود التخزينية لتغذية المياه الجوفية .

7- إجراء الدراسات الميدانية لتقدير المخزون المائي الاجمالي قطريّاً وعربيّاً وإقليمياً .

8- العمل لاستخدام الطرائق الحديثة في الري كطريقة الرش والتنقيط لأنهما توفران كمية كبيرة من الماء .

9- الاهتمام بصناعة المعدات المائية الاساسية اللازمة لضخ المياه ووسائل نقلها وتحلية مياه البحر وبناء محطات لتنقية مياه الصرف الصحي .

10- إقامة محطات الصرف الصحي في

إسرائيل على تحويل نهر الاردن والليطاني وغيرهما مما حدا بالدكتور بطرس غالي وزير خارجية مصر سابقاً أن يرجع " إن الحرب القادمة في المنطقة ستكون حرباً على المياه " .

- إن الحقيقة الخطيرة والمؤلة هي أن الامن المائي العربي أصبح بالتدريج تحت رحمة قوى خارجية ، وغياب استراتيجية أمنية عربية جدية لحماية هذه الثروة القومية (وهي ماتبقى لنا من ثروات بعد أن نضب غيرها) يزيد من مفاقمة المشكلة فالنيل مصدر حياة الشعبين المصري والسوداني تتحكم في مصيره سبع دول هي : تنزانيا ، بوروندي ، رواندا ، زائير ، كينيا ، أوغندا و اثيوبيا ، وهذه الاخيرة من دون سائر تلك الدول هي الاكثر تهديداً للأمن المائي المصري والسوداني .

- وما يقال عن النيل يقال عن نهر الفرات الذي يشكل واحداً من أهم مصادر عيش السوريين والعراقيين وهو تحت سيطرة تركيا وتستطيع إذا أرادت أن تضغط على هذين البلدين وهي تستطيع تخريب المشاريع الزراعية وتقليل منسوب المياه في السودان كما فعلت مع سوريا ، وبكلمة فإنها تملك مفتاح الامن الغذائي لحوالي ثلاثين مليون من العرب .

-أما إسرائيل فتبقى المصدر الأكثر تهديداً على هذا الصعيد ابتداء من سرقة مياه كل الانهار العربية من الليطاني إلى نهر الاردن والمياه الجوفية ، لكن العنصر الجديد في المشهد هو التدفق الكثيف للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق الذي من شأنه أن يزيد من حاجتها إلى المياه على حساب مصيرنا نحن العرب .

إن إسرائيل تبحث عن الماء كالثعبان في القيط ، وإن تردد في أن تلدغ من يعاكسها في ذلك ، بينما العالم العربي مايزال يغط في النوم ، وينتظر المفاجأة كي يستيقظ ليصرخ من جديد . هذه باختصار لوحة مصادر الاخطار التي

تواجه الثروة المائية العربية داخلياً وخارجياً .
الامن المائي كمسألة عسكرية :

يتصل التفكير في هذه الناحية من نواحي الامن المائي العربي لا بأمن الأنهار والآبار والاحتياجات الجوفية من الماء وإنما بأمن المحيطات والبحار والمضايق ، أي الحزام المائي الاقليمي العربي الممتد من الغرب إلى الشرق وفي قلبه ، الوطن العربي يشارك ويتحكم مع غيره في السيطرة على الكثير من القنوات والمضايق الاستراتيجية الهامة مثل (مضيق هرمز - باب المندب - خليج العقبة - قناة السويس) فكل هذه الممرات والمضايق نري أن الدول الاستعمارية وبصنيعتها إسرائيل تراقب وترى هذه الممرات لتبقى تحت سيطرتها .
- فإسرائيل تراقب قناة السويس ، والبحر الاحمر ، وخليج العقبة ، عبر سيطرتها على ميناء ايلات المحتلة في فلسطين .

وإيران تراقب مضيق هرمز بل تسيطر عليه عملياً .

فالامن المائي العسكري ماهو إلا قدرة الدول العربية على بناء استراتيجية عسكرية موحدة لحماية أمنها البحري من الاخطار التي تحدق به من جراء تواجد الأساطيل الدولية الضخمة ، وحماية الحركة التصديرية البحرية في احتمالات عسكرية في حال تعرضها للخطر .

ومن خلال ما تقدم نجد أنه ليس في وسع المهتم أن يتصور مفهوم الامن القومي بمعزل عن الامن المائي من مدخله العسكري .

الامن المائي والاستقلال العربي

ليس ثمة شك في علاقة عضوية بين الامن المائي العربي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، إن تحقيق الاول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني ، وفقدان الاول ينتهي موضوعياً إلى فقدان الثاني إن دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر التبذير وسوء التصرف للاعقلاني في الداخل ، ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه هي دولة عاجزة عن

وطنية (قطرية) لأن جواباً في هذا المستوى غير كاف وغير ناجح وغير ذي معنى في عصر القوى الكبرى والتحديات الكبرى والمتغيرات الدولية أيضاً وبون تستقر نقول : لا وحده الرد الاستراتيجي العسكري والسياسي والاقتصادي يستطيع ضمان الحد الأدنى من شروط حماية هذا الأمن أما غير هذا فعلياً أن ننتظر الأسوأ ، وربما علينا أن ندخل سؤالاً جديداً هو : سؤال البقاء .

ارتباط الأمن العربي بالأمن الغذائي في الوطن العربي :

منذ سنوات قليلة بدأ الربط بين الأمن الغذائي والأمن المائي في الوطن العربي ، بعدما تبين أهمية استغلال الثروة المائية وترشيدها في الفجوة الغذائية المتصاعدة ، فمنذ عام 1986 حذر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي من بوادر أزمة عجز مائي سوف تصل إلى ذروتها في نهاية القرن الحالي.(1)

وإذا كان لنا الحق في أن نسأل أو نطرح هذه الأسئلة التالية :

لماذا الاهتمام هذه الايام أكثر من أي وقت مضى بإشكالية الأمن المائي في علاقته بالأمن الغذائي في البلاد العربية ؟

ما هي أسباب ومظاهر تهديد الأمن المائي العربي ؟

بأي السبل الناجعة يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الماء وحمايته ، (كشروط أساسية لتحسين الوضع الغذائي في الوطن العربي) ؟

هذه الأسئلة والإجابة عليها تستطيع أن تصل أن هناك أزمة مائية عربية ، وأن هناك مسألاً فظيماً بمصدر الحياة لملايين البشر والأفواه في الوطن العربي ، فالماء والغذاء كلاهما أساس وجود الكائن الحي وركيزة طاقته .(2)

والوطن العربي كإحدى المناطق الاستراتيجية في العالم . أصبح محط اهتمام عالمي وعقدت

ضمان أمنها الاقتصادي والغذائي وإن دولة لا تستطيع بناء سياسة بحرية دفاعية تؤمن حقوقها الإقليمية المائية وترفع من درجة استعدادها الأمني لدرء الاخطار العسكرية البحرية هي دولة تعجز تماماً عن استقلالها السياسي .

- وحين تفقد الدولة قدرتها على تأمين الغذاء ومصادر الغذاء للجميع والحاجات الاقتصادية المتزايدة فإن وجهتها عادة ما تكون للخارج للاستئانة مما يجعلها أن تقبل بالتخلي عن سيادتها الاقتصادية والسياسية والداخلية مقابل الاستفادة من القروض مما يجعلها تحت رحمة الدولة الدائنة ، مما يعرض قرارها السياسي والاقتصادي المستقل للخطر ، وقد شهدنا ونشهد منذ أكثر من عقد كيف أصبحت تدار الحياة السياسية العربية من قبل المؤسسات الخارجية مثل النقد الدولي والبنك الدولي .

- لقد باتت مسألة الأمن المائي العربي تتحول في الوطن العربي بالتدريج إلى مسألة المسائل في الأمن القومي العربي ، بحيث أصبحت تتعقد عليها كل المسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

- إن الأمن المائي العربي يعني التعامل مع المصير العربي والتي أصبحت تشكل موضوع الصراع في المنطقة والتي ترتبط بالاحتمالات التالية :-

1- الاحتمال الأول : الحرب في المنطقة للسيطرة على مصادر المياه (الدول العربية ، إسرائيل ، تركيا ، أثيوبيا)

2- الاحتمال الثاني : ندرة الغذاء وموجات الجوع وفقدان السيطرة على المصير الاقتصادي.

3- الاحتمال الثالث : فقدان الاستقلال السياسي تحت ضغط المديونية والأزمة الاقتصادية .

4- الاحتمال الرابع : فقدان الأمن العسكري .

- هذه هي التحديات التي تندرج تحت عنوان الأمن المائي العربي ، والعالم العربي ليس بمقدوره مواجهتها ببرامج أمنية واقتصادية

الندوات المتعددة لمعالجة الحاجة المائية للوطن العربي ، ففي عام 1986 في شباط انعقد في الكويت ندوة (مصادر المياه واستخدامها في العالم العربي) ، وصدر بيان الكويت حول الامن المائي العربي وجاء في البيان :
" إن الموارد الأرضية والمائية والبشرية موزعة توزيعاً شديداً التفاوت فيما بين البلدان العربية " (3)

لذلك نجد أن المشروعات الزراعية الكبرى تدفع التنمية الزراعية على صعيد العالم العربي لمواجهة هذا الأزمة الغذائية مستقبلاً ، وكذلك تحتل مشروعات تخزين المياه ونقلها أهمية كبرى في التنمية أيضاً .

وكذلك أكد بيان الكويت على أهمية " القيام بتنفيذ مشروعات قومية ، تشمل دراسة الأحواض المائية المشتركة وأعداد خطط الاستثمار وتنمية هذه الاحواض بأسلوب متكامل ، لتحقيق أكبر قدر من الايجابيات للدول المشاركة وتخفيف الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم تنسيق الجهود " (4)

فنجاح هذه المجهودات يتطلب توفير حجم التمويل اللازم لمشروعات الامن المائي العربي ، من بناء السدود وتخزين المياه ، وتحويلها وحمايتها عسكرياً ، وإحاطتها بسياسات كثيف من الامن الغذائي ، هي بمثابة حماية لأبسط مقومات الحياة العربية ، إذ إن ميزان الحياة وميزان المياه هما صنوان متلازمان .. (5)

- فالعلاقة وطيدة بين الامن المائي والامن الغذائي ، حيث إن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار ، لا يستغل منها سواء 55 مليون هكتار ، والموارد المائية بشكل عام من أنهار ، وأمطار ، وأبار ، وعيون تقدر بحوالى 350 مليار م³ ، لا يستغل منها سوى 170 مليار م³ ، مما يعني أن هناك إمكانيات كبيرة للتوسع الزراعي في الوطن العربي سواء في المناطق المطرية أو المناطق المروية ، من مياه الأنهار مثل سوريا ، مصر ، السودان ، العراق ، المغرب .

فرغم امتلاك الوطن العربي كل مقومات الامن الغذائي والمائي إلا أن كافة الدراسات تشير إلى أن الوطن العربي ما يزال في منطقة الجوع ، حيث يتعرض ثلثا السكان لسوء التغذية مما سيؤدي إلى آثار سلبية في خطط التنمية الغذائية للوطن العربي بما يلي :- تناقص متوسط العمر المتوقع للفرد .

- زيادة نسبة الوفيات عند الاطفال .

- انخفاض حصيله العمل وكفاءة الاستثمار في التعليم .

هذه المعطيات تؤكد على استمرار الفجوة الغذائية في الوطن العربي ، لذلك لابد من تجاوز هذه الأزمة أو التخفيف منها قبل تفاقمها في مطلع القرن القادم ، ومن بين هذه التدابير ما يلي :

1- زيادة إجمالي المساحة المزروعة من 49 مليون هكتار إلى 69 مليون هكتار .

- زيادة المساحة المعتمدة على الرعي من 10 ملايين هكتار إلى 18 مليون هكتار .

3- زيادة الكثافة المحصولية .

4- تحسين التربة المتأثرة بالملوحة وغيرها .

5- وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

6- وقف تعدي التصحر على الأراضي الزراعية في أغلب البلدان العربية .

7- زيادة المستلزمات (اسمدة ، مبيدات ، آلات زراعية) .. (6)

من هنا لابد من القول أن صيانة الامن المائي العربي هو ضرورة نحو قيام الاكتفاء الغذائي العربي ويعتد الامن المائي رديفاً رئيسياً واستراتيجياً للامن الغذائي في الوطن العربي ، ولابد من وضع جميع الامكانيات المتاحة لتجاوز الأزمة المائية والغذائية لأنهما يشكلان ركنين أساسيين من أركان الامن القومي العربي ، ويعتبران من القضايا المصرية للأمة العربية .

وفي عام 1986 تم عقد ندوة عربية تحت أسم (مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي) حيث تم الدعوة إلى قيام أمن مائي

عربي ، حيث تبنت الندوة خطة استراتيجية قومية شاملة تنفذ على مراحل على المستوى القطري والقومي والدولي ومنها مايلي :- (7)

أ- إن إسرائيل تشارك في بعض أحواض الأنهار العربية بشكل مباشر أو غير مباشر مع أطراف عربية وهي مازال في حالة حرب مع إسرائيل .

1- وضع سياسة مائية وطنية تحدد أولويات تحديد المصادر المائية المتاحة ، وتحديد الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

2- متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كمياً ونوعاً .

3- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية .

4- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف هدر المياه المستعمل .

5- تطور الأوضاع المؤسسية والتشريعات المائية .

6- تنمية الطاقات البشرية والقدرات التقنية. لذلك فالرابطة قوية مابين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي في الوطن العربي من أهم القضايا التي تواجه الأمة العربية ، فبالضمان والتكاتف والتعاضد والعمل المشترك يمكن أن نكون أقوياء بوجه التحديات المحيطة بالوطن العربي .

ج- إن دول الجوار الاستراتيجي وإن كانت في بعض مراميها الاستراتيجية ، تختلف مع الدول العربية المشاركة في أحواض الأنهار إلا أن ما يربطها بهذه الدول أقوى مما يربطها بإسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية ، وأمن متبادل لا غنى عنه ، وحاولت إسرائيل الابتعاد عن العداء المباشر ولجأت إلى طريقة التحريض بالأنابة لدى الجوار لمواجهة العرب ونجدها في هذا المجال قد عملت مايلي : (8)

1- التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار لأشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي للمسرف للموارد المائية .

2- تحاول إسرائيل تقديم المساعدات المادية والبشرية والخبراء للدول التي تقع ضمنها الأنهار التي تمد الأقطار العربية بالمياه مثل النيل ، الفرات ، وتقديم خبرتها في إنشاء السدود والموانع المائية حتى تكون ورقة ضغط على الأقطار العربية من قبل دول أخرى غير إسرائيل ومثال عن ذلك ما تقدمه لدول زائير ، وكينيا ، ورواندا الواقعة على حوض النيل التي تسعى لإنشاء مشروعات مائية فيها ، وأيضاً مساعدة إسرائيل لاثيوبيا لإنشاء سد على نهر النيل الأزرق والذي يمد النيل بحوالي 75٪ من مياهه مقابل ذلك أن تقوم إثيوبيا بالسماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل .

3- المحاولة الدؤوبة المستمرة لاستخدام ورقة

- تهديد الأمن المائي العربي أو المواجهة بالتفويض مع العرب :

- لقد أثار إسرائيل ومازالت بين الحين والآخر هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي ، وهذه المنطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة ، فآية مغامرة غير محمودة العواقب تهدد آلاف بل ملايين الناس في أهم مصدر لازم لاستمرار حياتهم وهو الماء .

وتحاول إسرائيل دائماً إخفاء أثار هذا الهاجس لدى العرب وتظهر دائماً بمظهر المتعاون والداعي للاستقرار في المنطقة وذلك لعدة أسباب وهي :

- وأخيراً ومن هذا المنطق يمكن التنبيه إلى
عنصرين هامين هما :-

1- ضرورة تطوير استراتيجية عربية
مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع
التنفيد .

2- وجود هيئة عربية عليا من المستوى
الثاني من المسؤولية ملحقه بأمانة جامعة الدول
العربية يكون دورها فقط تنفيذ الاستراتيجية
السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم
واستغلال أحواض الأنهار العربية والإشراف
الدائم لها .

الهوامش :

- 1- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص
29 .
- 2- الوحدة ، ارتباط الأمن المائي بالغذائي ، ع 76 ،
ص 13 .
- 3- د . حسن العبد الله ، نفس المصدر .
- 4- المستقبل العربي عدد 117 / 1988 .
- 5- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص
36 .
- 6- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص
36 .
- 7- مجلة الوحدة ، العدد 76 ، الأمن المائي العربي ،
ص 19 .
- 8- السياسة الدولية العدد ، 104 ، ص 142 .

الهاجس المائي لدى دول الأحواض العربية
لإجبار دول عربية لا تزال في حالة حرب مع
إسرائيل طوعاً أو كراهية للجلوس على مائدة
المفاوضات المباشرة معها .

4- استخدام المساعدات الفنية والخبرة
الإسرائيلية في تكنولوجيا متطورة لتوفير وحفظ
المياه في دول الأحواض .

- إن الوضع القائم حالياً لا بد وأن يفرض
على الباحث السعي لإيجاد وسائل إدارة هذا
الصراع وهناك طريقان في هذا الجانب .

أولاً : صراعي ويقوم على أن مفهوم الأمن
القومي لا يتجزأ أي أنه مفهوم يشمل استخدام
الدول العربية قوتها العسكرية ضد الدول الأخرى
المشاركة في أحواض الأنهار العربية ، وهذا
الأمر غير مرغوب ويصعب تطبيقه إلا في إطار
التوازنات الدولية القائمة في العالم .

ثانياً : تعاوني ويقوم على مبدأ المنفعة
المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجي أو بين دول
الحوض الواحد من منطلق الإيمان بوجود
مصالح مشتركة ، أو متبادلة ، وهذا البديل أكثر
الاحتمالات للتنفيذ لما فيه من تبادل للمنافع
المشتركة .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

هنا يوسف الكويش

أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط

جريدة فريدة

دراسة من دراسة

لقد وصلت قضية المياه في المنطقة إلى درجة من الحساسية لم يعد معها بعيداً ذلك اليوم الذي يحظى فيه "الامن المائي" بنفس أهمية "الامن العسكري" في عرف عمليات وزارات الدفاع على حد تعبير "جويس ستار" (1)، ويؤكد هذا القول دراسة أصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، جاء فيها: "إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى، من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يقبل القرن الحادي والعشرين، يمكن للصراع حول الموارد المائية المحددة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدي إلى اضطرابات لم يسبق لها مثيل (2)".

فالصراع في المنطقة ذو أبعاد، منعها البعد العربي - الإسرائيلي، والبعد الإقليمي. وهذان البعدان هما موضوع هذا البحث.

المحور الأول :

إرهابات الحرب الجديدة

إن العقد القادم سيكون عقد حرب المياه في الشرق الأوسط، مقولات تنبأ بها دارسو المستقبل، وراحوا يحذرون من اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل . لكن الوضع ظهر على حقيقته عندما كتشفت إسرائيل عن أوراقها علي مائدة المفاوضات العربية الإسرائيلية عن بند أساسي جعلته في قمة الأولويات هو تقاسم المياه ، وشكلت لجنة خاصة تحت هذا الاسم ضمن اللجان الخمس التي خرجت عن مؤتمر موسكو مع بداية العام 1992 ، ولم ينته العام إلا وتركيا تطلق الرصاصات الأولى في حرب المياه ، عندما أعلن رئيس وزرائها آنذاك سليمان ديميريل عن سيادتها المطلقة على مياه دجلة ، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل النقاش من أطراف أخرى.

هذه الإرهابات تعني أن أزمة المياه في طريقها للظهور الواحدة تلو الأخرى . (3)
وقد قرع التقرير الذي أصدرته لجنة الشؤون

العربية في البرلمان المصري منذ سنوات ناقوس الخطر من اشتعال الحرب بسبب المياه حيث البؤر المرشحة للاشتعال في ثلاث مناطق حوض النيل ، حوض الفرات ، وتجمعات المياه في كل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، مع التأكيد على أن المنطقة الأخيرة تبقى هي الأكثر توتراً ، نظراً للممارسات والاطماع الاسرائيلية في هذه المياه ، واستيلائها على أجزاء كبيرة منها ، وعرقلتها لأية مشروعات مائية تقوم بها الدول العربية على أراضيها . وبناءً على كل ما سبق يمكننا القول إن مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة عربية إسرائيلية ومشكلة إقليمية وستتطرق في هذا الموضوع لمحورها .

المحور الثاني :

الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية

إن أمن المياه سيدخل قريباً مع الأمن العسكري إلى غرف الحرب لوزارات الدفاع - إن لم يكن قد حدث ذلك بالفعل حالياً - فقد تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن تفاقم أزمة المياه التي تهدد المنطقة بكارثة بيئية - كبرى -

وحروب قد تنفجر في السنوات القليلة القادمة ،
وذهب البعض إلى أن قضية الصراع على المياه
كانت سبباً من الأسباب التي أدت إلى نشوب
عدة حروب في إطار الصراع العربي
الإسرائيلي.

ففي تقريرها عن الأزمة كتبت مجلة التايم في
نوفمبر 1990 على لسان عرنون سوفيمر
البروفيسور الإسرائيلي بجامعة حيفا " إن
حرب المياه قد تنفجر في الشرق الأوسط في
التسعينات ذلك أن كل دولة ستحاول الاستيلاء
على ما تمتلكه الدول الأخرى من حصص (4)
وهو نفس التقرير الذي تفجر بتقرير مركز
الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن
عام 1987 ، والنوات السرية التي أعقبته بذات
المراكز وأشرفت عليها وأدارتها البروفيسور ،
جويس ستار من جامعة جورج واشنطن .

ونظراً للتعقيد والتداخل في مشكلة المياه في
المنطقة فإننا سنركز على بعدين : البعد العربي
الإسرائيلي ، والبعد الإقليمي .
ولذلك سيشتمل البحث هذا على ثلاثة محاور
رئيسية هي : " من الماء إلى الماء تتراعى حدود
الحلم الصهيوني ... ومن النيل إلى الفرات
أرضك يا إسرائيل " (5) .

شعار تأسس عليه المشروع الصهيوني منذ
بدايته الأولى ومازال قائماً حتى الآن وممتداً في
جوهر الاستراتيجية الصهيونية .
في رسالته التي رفعها باسم المنظمة
الصهيونية العالمية لدفيد لويد جورج رئيس
الحكومة البريطانية ، عشية مؤتمر الصلح في
فرساي عام 1919 أكد حاييم وايزمن على
فرض حدود فلسطين الشمالية التي نصت عليها
اتفاقات سايكس بيكو مشيراً إلى أن مستقبل
فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على مواردها
للري والقوى الكهربائية ، وتستمد موارد المياه
بصورة رئيسية من منحدرات جبل الشيخ ومن
منابع حوض الأردن ونهر الليطاني .

إرهاصات بناء الدولة الإسرائيلية بغض
النظر عن جانبها العقائدي ، جانبها الاستراتيجي
، أساسه المياه العربية من الفرات إلى النيل
لتحتمي نفسها من أي ضغط عربي محتمل
وخصوصاً أن مشارف سنة 2000 ستكون
بداية العجز الإسرائيلي في موارد المياه ، وذلك
حسب مقاله مائير مائير المدير العام لوزارة
الزراعة الإسرائيلية ، والموفد في جلسة مغلقة
للحوار في مذكرة الدراسات الاستراتيجية
بواشنطن عام 1988 ، بأن إسرائيل بحلول
العام 2000 سوف تواجه عجزاً قدره 800
مليون متر مكعب ماء سنوياً (تجدر الإشارة إلى
أن هذا التقرير وضع قبل حركة الاستيطان
السوفيتية الجديدة) إذن ناهيك عن الوضع الآن.

الأزمة بالنسبة لإسرائيل حيوية وخائفة مما
يجعلها تطرح المسألة للنقاش على طاولات
المفاوضات في كل مرة وتجعلها ورقة ضغط كلما
استدعت الضرورة لذلك .

وتقوم إسرائيل بسحب مياه الأردن عبر
الحامل القطري للمياه من الضفة الغربية مما
أدى إلى التلوث في جانب النهر إلى الحد الذي
لا يمكن الأردن من استخدامه وهي بالتالي تقوم
باستخدام 95% من الموارد المائية المنحدرة ،
وهو ما يعني (5 أمثال) استهلاك الدول
المجاورة .

وقد حاولت إسرائيل دون جدوى تخفيض
كمية المياه المستخدمة في الزراعة عام 1987 -
1988 بنسبة 15% إلا أن هذا التخفيض لم
يقلل من حجم الضغط المفروض على الموارد
المائية (6).

إن إسرائيل كما يقول " زيماح إيشاد "
رئيس مرفق المياه الإسرائيلي آنذاك " تزداد
أزمته حدة فهي من ناحية تستقبل آلاف
المهاجرين في مدن مياهها في أعلى درجات
الاستهلاك وإلا نهاك يقابل ذلك عجز في موارد
المياه المتجددة .

أصبحت قضية المياه أكثر حساسية ، باعتبارها عاملاً من العوامل الضاغطة على أطراف الصراع ، بعد أن تصدرت جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف وتصر الحكومة الإسرائيلية مهما كانت انتماؤها على التوصل إلى تسوية في المياه كأساس لأي عملية تفاوضية مع دول الجوار .

وتبقى كل المفاوضات تتمحور في مجملها حول إصرار الحكومة الإسرائيلية وقادة الحركة الصهيونية على اختلاف مواقفهم الحزبية على التمسك باحتلال الأراضي العربية المحتلة عام 1967 والذي قال عنها " شامير " عشية استئناف الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية يوم 27 / 4 / 1992 في واشنطن بأنها جزء من إسرائيل الكبرى " وكان إسحاق رابين قد سبق إلى الإعلان عن رفضه الانسحاب من هذه الأراضي وبالنسبة لمرتفعات الجولان ، فهو لم يخف أطماع كيانه فيها عندما رفض رابين الانسحاب منها حتي في ظل توقيع اتفاقية معاملة لكامب دفيد مع سوريا (8) . ولم يفته أن يجعل من ضمن مبادئ المحور الاقتصادي من إعلان مبادئ الاستقلال الذاتي الفلسطيني ، أن يجعل مبدأ المشاركة وتقسيم المياه أول هذه المحاور (9) .

إن السيطرة على الجولان تعني السيطرة على قاعدة جبل حرمون ومنايع نهر الأردن التي يحصل منها الكيان الصهيوني على 400 متر مكعب من المياه اللازمة للاستخدام سنوياً ، كما أن مرتفعات الجولان المحتلة هي المصدر الأول للمياه للكيان الإسرائيلي .

وفي الجنوب اللبناني استولت قوات الاحتلال الاسرائيلي عام 1980 على مياه نهر الليطاني من خلال فتحة في شبكة " ريها " إضافة لسرقتها لمياه نهر اليرموك .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نقص

هكذا تواجه إسرائيل مشكلة تنذر بوادرها بعواقب وخيمة في منطقة الشرق الأوسط .

هذه المشكلة عجز عنها أكثر من مسؤول إسرائيلي وعربي على السواء ، وحذروا من آثارها في إطار الأزمة العامة في الشرق الأوسط ، فالمنطقة بصفة عامة تعاني من التناقص السريع في احتياطي المياه العذبة في الأنهار الكبيرة التي تغذيها مياه نهر دجلة والفرات والنيل ونهر الأردن .

إن محدودية الواردات المائية الإسرائيلية مع سعي إسرائيل الدائم لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الامكانيات الاقتصادية المحدودة ، يدفع إسرائيل إلى تضخيم الحديث عن أزمة المياه لدرجة تدفع بعض كتاب العبرية أو بالأحرى الدولة العبرية إلى مطالبة الجيران العرب على طاولة المفاوضات بتأمين المياه اللازمة المتجددة الموجودة داخل إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 .

وتؤكد إسرائيل على مبدأ المشاركة العربية والإسرائيلية في الحياة وفي هذا الإطار كرر " زئيف شيف " المحلل الإسرائيلي العسكري في ندوة بواشنطن عام 1990 على سياسة الاعتماد المتبادل بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في الداخل مؤكداً على أن أية اتفاقية مستقبلية بين الطرفين لا بد أن تتطرق إلى المشاركة في موارد المياه طبقاً لحاجة كلا الطرفين .

لقد نقلت إحدى المجلات العربية " الاسبوع العربي " عن مصادر دبلوماسية فرنسية ، إن رئيس الحكومة الإسرائيلي اقترح على وزير الخارجية الأمريكي " جيمس بيكر " في جولاته الثماني إلى المنطقة ، قبل لقاء مدريد لا مفاوضات الأرض بالسلم بل مفاوضات السلم بالمياه " (7) .

إن تصريحاً كهذا يزيح الستار عن الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، ومياه الشرق الأوسط ، ومع بدء مفاوضات 1993 لإيجاد تسوية لهذا الصراع وجوهره القضية الفلسطينية

الموارد المائية في إسرائيل هو المبرر الحقيقي لوضع شروط مسبقة لأي مشروع تسوية ، فإسرائيل لا تهدف لحل القضية المائية بقدر ما تهدف لاستعمال البعد المائي لأهداف أخرى ، سياسية واستراتيجية بحيث أنه بالنظر لتصريحات الزعماء الإسرائيليين ومفكري الصهيونية حول فكرة الأراضي في العقيدة الصهيونية وضرورة بقائها بقاء مياها التي هي تعبير عن مدى توسع الحدود بالنظر إليها فقط يمكن فهم الفكر الإسرائيلي وتفسير الحلم الصهيوني القائم على أساس العبارة المنقوشة على باب الكنست الإسرائيلي " من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل " وإدراك حدود الخريطة المرسومة على عملتها النقدية .

إذن الموقف الاسرائيلي تجاه مسألة المياه هو مبرر وحجة للتوسع وفرض القيود على تنمية المناطق المحتلة بعد الانسحاب منها فضلاً عن التدخل في شؤونها باستمرار ، ونسج أكبر قدر ممكن من العلاقات مع بلدان المنطقة تحت ستار التعاون لحل المشاكل المائية .

فهي تسعى للاستفادة من استمرار هذه المشكلة على السطح للتقرب أكثر من الدول العربية كمقدمة لكسر المقاطعة العربية لإسرائيل ، على أن هذا لا يعني أن إسرائيل لا تعاني من أزمة المياه بل هي تعاني محدودية الموارد المائية الإسرائيلية ، ونقص مصادرها الأساسية نتيجة الاستهلاك الزائد في مجال الزراعة والصناعة ، والاستنزاف من المشاريع الاستيطانية .

هذا الوضع يجعلها تتطلع للمياه العربية بأراضيها ، سواء بالحرب أو بالسلام . وهذا هو فن إدارة إسرائيل لهذه القضية أما العرب فبقاؤون تحت الضغط إلى إشعار آخر .

المحور الثالث

البعد الإقليمي لأزمة المياه في الشرق الأوسط

إن الأطراف الأخرى في حرب المياه في

الوطن العربي هي تركيا وأثيوبيا ، فتركيا من جهة هي دولة عضو في الحلف الأطلسي ذو الأطماع المعروفة في منطقة الشرق الأوسط وهو يطل على منطقة الشرق الأوسط من خلالها وقد لجأ الحلف الأطلسي لمرات عديدة إلى توتير الأجواء على حدود العراق وسوريا مع تركيا .

إذا كنا حددنا تركيا وأثيوبيا فهذا باعتبارها أطراف غير عربية وسنحاول في هذا الموضوع توضيح العلاقة بين هاتين الدولتين والمياه العربية.

أطراف النزاع ليست سوريا ، وفلسطين ولبنان مع إسرائيل فحسب بل إن مصر والسودان وأثيوبيا بتقاسمهم نهر النيل وما يعانيه من انخفاض في المنسوب ، وتركيا ومشاريعها في المنطقة كلها عوامل مفجرة لحرب المياه .

تركيا بمياها الوفيرة تعمل على أن تلعب دور قوة التوازن في الشرق الأوسط وهذا ما يفسر تحرشات تركيا بدول الجوار واستفزازاتها لهم من حين لآخر بمشاريعها وتصريحاتها .

فمنذ الثمانينات ، كان رئيس الوزراء السابق ، تورغوت اوزال ، الداعية الأولى لمشروع المياه التركي " أنبوب السلام " لبلدان الخليج والشرق الأدنى ، ويدعو الاقتراح إلى أخذ المياه من نهري : سيحان وصيخان ، اللذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط ونقلها جنوباً عبر سوريا ، والأردن والسعودية إلى الخليج ، ويعتمد التمويل نفسه على كل الدول المشتركة في اتفاقية تقاسم المياه المشتركة ، لكن السعوديين والكويتيين لم يقبلوا بطلب أوزال الدعم أو الاستثمار أكثرها على أسس سياسية بحيث خاف الرسميين الكويتيين والسعوديين أيضاً من إعطاء الأتراك دوراً ومكانة في السيطرة على سيادتهم على المياه ، فالمشروع معرض لأن يجتذب اهتماماً

وفي قمة التوتر ، أكد أوزال التزامه بحل نزاعات المياه مع العراق وسوريا واعترف بمخاوفهما " إنني اؤمن بمخاوفهما " ولكننا لن نضرهم " . لكن العراق وسوريا ردتا على إغلاق مياه الفرات بسيل من البرقيات الدبلوماسية والزيارات والتحذيرات .

إن سجل النزاعات في المنطقة بسبب المياه حافل فقد ادعت تركيا أنها كشفت مؤامرة سورية مزعومة لنسف سد أتاتورك الذي تنظر إليه سوريا كتهديد لمزارعها وزعمت أنقرة سنة 1987 أنها ستقطع تدفق مياه الفرات إلى سوريا بسبب الدعم السوري للأكراد وهذا مصدر دائم للتوتر بين البلدين .

وفي أكتوبر 1989 أسقطت طائرة الميج السورية وهي في مهمة تدريبية طائرة مسلحة تركية داخل الحدود التركية وقد ربط الحادث التوترات السورية والتركية حول المياه .

وقد كان لأثيوبيا من جهة أخرى حساباتها الخاصة بإزاء المنطقة حين عادت إلى الاعتماد على إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والمعونات العسكرية لمواجهة ثورة ارتيريا وحركة تحرير تيجوي مما يجعلها تستعرض أهمية دورها من حين لآخر باعتبارها طرفاً من الأطراف المشاركة في النيل .

فتخوفها الدائم من أن تسيء مصر استخدام مياه النيل وعدم قدرتها على مجابهة مصر ، جعلها تحالف مع الطرف النذل لمصر وهو إسرائيل لأن تكتلها يعطي لإسرائيل بعداً أوسع على النيل مما يثير المخاوف والقلق لدى المصريين ويجعلها أكثر عرضة لقبول تنازلات وتقاضي هذا التحالف .

الخاتمة

من خلال ما تقدم نصل إلى القول إن المياه العربية هي منبع للتآمر على المياه العربية أزمة المياه في المنطقة قضية أمنية حساسة ، بحيث

أكبر حالاً تنتهي الأزمة الكويتية رغم أن نقل المياه عبر عدة بلدان يمكن أن يكون عرضة للهجوم ، وقد أخذ أنذاك أوزال قضية المياه في الشرق الأوسط إلى مستوى جديد من الدبلوماسية العلنية .

من المعلوم أن تركيا تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات ، لكن العجز الذي تعانيه أراضيها جنوب شرق الأناضول في مجال المياه جعلها تبادر في العام 1983 بمشروع تنمية شرق الأناضول ويعرف أيضاً باسم " GAP " بالتركية ، وهو عبارة عن سلسلة من 13 مشروع أهمها على الإطلاق سد أتاتورك العملاق محل الكثير من الاستفزازات وتقع سبع منها على نهر الفرات والستة الباقية على دجلة .

مشروع " GAP " أثار القلق السوري والعراقي حول إمكانية توفر المياه لمشاريعها الزراعية والصناعية الخاصة ، بحيث تخشى سوريا والعراق أن يحول سد أتاتورك معظم مياه الفرات إلى سهل أورقيا التركي ، مما يجبر العراق وسوريا إلى أن يعتمد على المياه التركية ، فقد أعلن العراق من جهته أن إنشاء السد التركي سيقلل تدفق النهر السنوي إلى العراق بـ 15 - 22 مليار م³ حتى وإن كانت تركيا تتفي ذلك . وقد ساهمت تركيا في الكثير من الأحيان في مخاوف جيرانها عند مصب النهر في نوفمبر 1989 ، عندما أعلنت أنها ستوقف تدفق الفرات لمدة شهر يبدأ في يناير 1990 لكي تبدأ في ملء سد أتاتورك (10) وقد أشارت بعض المصادر في الشرق الأوسط إلى أن العراق كان قد فسر هذا العمل كجزء من المؤامرة الأمريكية ضد العراق . (11)

لكن تركيا للتخفيف من حدة التوتر ولتحييد هذه المخاوف قدمت معلومات تقنية مفصلة إلى كل من العراق وسوريا حول تحويل المياه إضافة إلى أنها عرضت أن تعوض جارتها بزيادة تدفق نهر الفرات لمدة شهر ما بين نوفمبر ويناير .

الشرق الأوسط - جويس ستار - العدد 88 ، أيار
1992 .
11 - صامد الاقتصادي ، العدد 88 ، السنة 1992 .
ص 176 .

صدر عن شعبة الثقيف والتعبئة والاعلام



مشكلة المياه في الوطن العربي

عبدالمجيد
محمد محمد

الناشر : شعبة الثقيف
والتعبئة والاعلام

إن استقراء تاريخ الغرب الحديث والقديم في تعامله مع الأمة العربية يؤكد حقيقة هامة وخطيرة ، وهي أن الغرب لن يدخر وسعاً ولا وسيلة مهما كانت دنيئة إلا وسيستخدمها ضد وحدة الأمة العربية وضد وجودها . وحرب المياه أخطر الحروب التي يتأهب الغرب ، ومن ورائه الصهيونية لشنها ضد الأمة ، وليس صدفة أن يتم تشغيل سد أتاتورك عشية حرب الخليج الثانية ، فالعلاقة واضحة وجلية لكل نبي لب . فالهدف المعلن لهذه الحرب كان تحرير الكويت والحفاظ على منابع النفط . أما الأهداف غير المعلنة فأهمها : تحطيم العراق باعتباره أكبر قوة إقليمية عربية شكلت حجر الزاوية في صرح الأمن العربي ، وحرمان العرب ومنهم الخليجيون والسعوديون من وجود هذه القوة ومزاياها في المستقبل .

تشكل الأمن القومي لكل أطراف النزاع ومعبر تفاوض وميزان قوى لدول الشرق الأوسط ، يظهر هذا جلياً في مفاوضات التسوية حول الصراع العربي - الإسرائيلي ، ودور القوى الإقليمية الطامحة للدخول في حلبة السيطرة على المنطقة من باب المياه .

ويشير بعض الخبراء ، سيصبح الماء سلعة استراتيجية تتجاوز النفط في أهميتها مع حلول العام 2000 ، وتكاد تجمع كافة الكتابات ، التي عرضت للسياسات الإسرائيلية ، وسياساتها المائية بشكل خاص على أن مخاطر جدية تهدد المنطقة العربية وتضع " أمنها المائي القومي " في دائرة الخطر ومن هنا فإن التصدي للمخططات الاسرائيلية القائمة على عرقلة المشاريع المائية العربية ومحاولات الأطراف الإقليمية الأخرى التآمر على منابع المياه العربية كتركيا وأثيوبيا يجب أن يكون مبنياً على أساس تعاون عربي مشترك على أعلى قدر من التنسيق ، وإيجاد الوسائل الكفيلة للسيطرة على مصادر المياه ولجم نزاعات التوسع الإسرائيلي على حساب الأرض والشعوب العربية إضافة إلى كسح الأطماع الإقليمية فيها .

المواهب :

- 1- جويس ستار : مجلة FOREIGN POLICY ، ربيع 1991 .
- 2- حسن الشوكي : مجلة الوحدة - الأمن المائي العربي ، العدد ، (76) يناير 1993 .
- 3- السياسة الدولية ، ع ، 111 ، 1993 .
- 4- Time ، November ، 5 ، 1990. Merip. Report No 116 ، 1988 ، p. 19.
- 5- صامد الاقتصادي ، " الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة " العدد 88 ، 1992 .
- 6 نفس المرجع السابق .
- 7- الأسبوع العربي بتاريخ 9/12/1991 .
- 8- مجلة فلسطين الثورية ، ع : 473 بتاريخ 1993/5/28 .
- 9- جريدة الخبر الجزائرية : 14 سبتمبر 1993 .
- 10- مجلة - صامد الاقتصادي ، " حروب المياه في

الأطماع الصهيونية في أفريقيا

بشير الكوت

سياسة إسرائيلية ترمي إلى طعن الوطن، ومحاصرته من الجنوب

يظل الصراع العربي الصهيوني صراعاً أبدياً لأنه صراع وجود، مهما تغيرت أشكال هذا الصراع ومهما تباينت ساحته، وبعد أن توقفت - تقريباً - منذ عدة عقود جبهة الصراع العسكري، بسبب تباين السياسات القطرية العربية ونتيجة الواقع السياسي الإقليمي الغربي والدولي، وتغير موازين القوى لصالح العدو الصهيوني نسبياً، رغم ذلك استمرت آليات الصراع الدبلوماسي العربي الصهيوني على أكثر من صعيد وفي أكثر من مكان.

ونحاول من خلال هذه الدراسة تحليل بعض جوانب هذا الصراع على ساحة مهمة هي القارة الأفريقية، حيث الجزء الأعظم من سكان الوطن العربي ومساحته، وحيث يصعب إيجاد حد فاصل للتداخل بين ما هو عربي وغير عربي حضارياً.

ويهمنا في هذه الدراسة التركيز على السياسة الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية على افتراض أنها تشكل مبدأً مهماً للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال النقاط التالية:-

1- استعراض الأهداف السياسية الإسرائيلية في أفريقيا.

2- أدوات وأساليب العمل الإسرائيلي في أفريقيا.

3- لمحة تاريخية عن السياسة الإسرائيلية في أفريقيا.

الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا

إن ما يسمى بإسرائيل هذا الكيان المصطنع الذي زرع في عمق الوطن العربي حاولت منذ ظهورها عام 1948ف أن تخرق الطوق العربي الذي ظل لفترة طويلة يرفض هذا الكيان .. وقد دفع الحصار العربي الكيان الصهيوني إلى محاولة القفز إلى ما وراء الجدار العربي من خلال مد جسور للعلاقات مع دول القارة الإفريقية ودول قارة اسيا وغيرها من دول العالم .

ورغم أن السياسة الإسرائيلية تجاه افريقيا شهدت نشاطاً كثيفاً في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات مما جعل البعض يعتقد بأن هذه السياسة قد تراجعت خلال العقدين الأخيرين إلا أن حقيقة تطور أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه قارة افريقيا هو ما يجعل هذه السياسة تأخذ أساليب مختلفة بناءً على تطور هذه الأهداف . فالهدف الذي شهدته العقود الثلاثة الاولى التالية لقيام الكيان الصهيوني كان منصباً على تأمين اعتراف دولي واسع وعريض بالكيان المصطنع وخاصة في افريقيا .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك هو حصار الوجود العربي دبلوماسياً وتجارياً وربما عسكرياً عبر حدود طويلة ومتداخلة بامتداد جنوب الوطن العربي عن طريق دق أسفين في الجسم العربي الإفريقي المتلاحم جغرافياً وتاريخياً وحضارياً . ويمكن الإشارة إلى جملة من الأهداف الإسرائيلية الهامة ضمن سياسة محكمة في أفريقيا .

1- هدف تحقيق تفوق إسرائيلي في مقابل ضرب الأمن العربي في الظاهر من خلال توطيد

العلاقات الإفريقية الإسرائيلية في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، مما يخلق في نهاية الأمر عزلة وجداراً بين التلاحم العربي الإفريقي التاريخي .
يقول الصهيوني بن غريون أحد رؤساء الوزراء السابقين في الكيان الصهيوني : (إن اللقاء الإسرائيلي - الإفريقي يخرق الحصار العربي المضروب حول إسرائيل ، وأن هذا اللقاء سيؤدي كذلك إلى التأثير في الشعوب الإفريقية) مما يجعل هذه الشعوب قادرة على المساهمة في تحقيق التقارب الإفريقي - الإسرائيلي .

أما الصهيوني أبا اييان وزير خارجية الكيان الصهيوني خلال فترة الستينيات فيقول : (إن العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية القوية لا تخرج إسرائيل عن عزلتها فقط ، وإنما تعزل العرب عن أفريقيا ، وتضطرمهم في النهاية إما إلى الانعزال والبقاء في العزلة وإما إلى التعاون مع إسرائيل) .
2- هدف الشرعية : وهو من الأهداف القديمة ، وفي هذا الشأن يسعى الكيان الصهيوني للحصول على دعم الدول الإفريقية لسياساته العدوانية تجاه الأمة العربية في المحافل الدولية حيث تشكل المجموعة الإفريقية نسبة مهمة من أعضاء المنظمات الدولية .
3- القيام بدور القوة الإقليمية الكبيرة في المنطقة في دائرة تمتد إلى خارج حدود الوطن العربي وهو دور مكمل للسيطرة الأمريكية في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .
4- أهداف اقتصادية : تتمثل في الحصول على مواد خام من القارة الإفريقية وباعتبار القارة الإفريقية سوقاً مهم لتصرف المنتجات الإسرائيلية ، حيث يمكن أن تكون إفريقيا الساحة البديلة اقتصادياً للوطن العربي .

ادوات واساليب العمل الإسرائيلي في أفريقيا

عملت السياسة الإسرائيلية خلال العقود الماضية على تنفيذ سياسة محكمة في أفريقيا عبر العديد من الأجهزة وبأساليب متنوعة :

- الأجهزة المنفذة للسياسة الإسرائيلية في أفريقيا :

توزع العمل الإسرائيلي في أفريقيا بين العديد من الأجهزة وأشير هنا إلى أن هيئة التعاون الدولي (ماشاف) تولت تنسيق النشاط الإسرائيلي بين كافة الأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية العامة في أفريقيا ، لمنع أي تضارب أو فوضى في تحقيق الأهداف المتوخاة بين الأجهزة الإسرائيلية التي يمكن تقسيمها إلى الآتي :-

- 1- وزارة الخارجية وأجهزتها .
- 2- البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) من خلال لجانه المختلفة .
- 3- المؤسسة العسكرية بأجهزتها ومندوبي استخباراتها .
- 4- الوزارات الإسرائيلية المختلفة .
- 5- بعض الأجهزة والاتحادات ، مثل جهاز الاستخبارات (الموساد) واتحاد العمال (الهندروت) وبعض الشركات .

- أساليب العمل الإسرائيلي :

تم اتباع العديد من الأساليب في تنفيذ السياسة الإسرائيلية في أفريقيا وهي أساليب تميزت بكونها اعتمدت على دراسة سوسيولوجية واقتصادية متعمقة لطبيعة مشكلات القارة الإفريقية ، فجاء التركيز على اعتبار أن الخبرة الإسرائيلية تشكل دعماً مهماً لمساعدة أفريقيا على النهوض من كبوتها التي أعقبت فترة الاحتلال الاستعماري الطويلة مما يجعل منها نموذجاً قابلاً للاحتذاء في أفريقيا ، كما تم اعتماد أسلوب الزيارات والاتصالات المباشرة بين الطرفين على كافة المستويات .

واقتصادياً جاءت المساهمة الاسرائيلية محدودة في مشاريع أفريقية بسيطة ولكنها تصل إلى الفرد العادي الأفريقي مثل شق طريق أو إرسال بعثة طبية أو حفر بئر مياه أو إنشاء مزارع صغيرة ، كذلك تم اللجوء إلى أسلوب يعتمد على منح قروض للدول الأفريقية بفائدة عالية ، وهي قروض حصلت عليها إسرائيل أساساً من دول أوروبية بفوائد بسيطة .

كما تم التركيز كذلك على النواحي الثقافية بما يرسم صورة مثالية للكيان الاسرائيلي مقابل تشويه صورة العرب ، وفي مجال التدريب والتأهيل والتعليم أتيحت العديد من الفرص للأفارقة للتدريب في فلسطين المحتلة وأرسل بعض الخبراء والفنيين الإسرائيليين للعمل في أفريقيا . وفي المجال العسكري استطاعت السياسة الإسرائيلية التعمق في العديد من المؤسسات العسكرية لبعض الدول الأفريقية عن طريق التدريب وتقديم الأسلحة والذخائر .. ويعتبر موبوتو مثلاً لذلك حيث تلقى تدريباً في فلسطين المحتلة كعسكري مظلي ، ليصبح بعد ذلك حاكماً ديكتاتوراً في الكونغو (زائير سابقاً) .

لمحة تاريخية عن تطور السياسة الإسرائيلية في أفريقيا

كانت أجزاء من القارة الأفريقية وطناً مقترحاً لإقامة الوطن الصهيوني المزعوم وجاءت هذه الاقتراحات على يد الحركة الصهيونية وبريطانيا الاستعمارية ، ومن ضمن الأماكن التي تم اقتراحها موزامبيق وأوغندا والكونغو وأنغولا والسودان والجبل الأخضر بليبيا وحتى بعد الاستيلاء على فلسطين ظل الاسرائيليون ينظرون إلى أفريقيا كعمق استراتيجي لامنهم وهيمنتهم على الوطن العربي .

في الخمسينيات نجحت سياسة مصر - عبد الناصر في عزل الكيان الصهيوني ومنعه من حضور مؤتمر باندونج (1955ف) إلا أن ذلك نبه الكيان الصهيوني إلى الخلل القائم في علاقته الخارجية وهو ما عبرت عنه الصهيونية غولد مائير وزيرة الخارجية آنذاك بقولها : (أننا لا نستطيع أن نحدد صداقتنا بأوروبا وأمريكا ، خاصة وأن ثلثي أعضاء الأمم المتحدة دول نامية .. وهكذا فإن المنطق يدفع إسرائيل إلى أن تسعى للحصول على تأييد بقية العالم ، إن الهدف من وراء علاقتنا مع الدول الجديدة هو تأكيد موقفنا في العالم) .

ويمكن القول أنه وباستثناء أثيوبيا وليبيريا لم تكن هناك دول أفريقية مستقلة عام 1948ف ، وبما أن معظم الدول الأفريقية قد استقلت في أواخر الخمسينيات والستينيات فإن الدول الأوروبية التي كانت تستعمر هذه الدول الأفريقية ومنها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال قد ساعدت في التمهيد لإقامة علاقات إسرائيلية مع الدول الأفريقية حتى قبل استقلالها عن طريق فتح المجال أمام النشاط التجاري والدبلوماسي الاسرائيلي في المستعمرات الأفريقية .

وكانت نتيجة النشاط الصهيوني التجاري والدبلوماسي المحموم في أفريقيا قيام الكيان الصهيوني بفتح 23 بعثة دبلوماسية في القارة حتى عام 1961ف .. وأصبح الكيان الصهيوني عام 1963 ف ثالث دولة (بعد بريطانيا وفرنسا) في عدد البعثات الدبلوماسية في القارة الأفريقية ، كما وصل عدد البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية إلى 32 بعثة عام 1967 ف غداة العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية .

ولم تحقق العلاقات الإسرائيلية الأفريقية نجاحاً دبلوماسياً فقط بل حققت نجاحاً اقتصادياً أيضاً ، فظهر عام 1969ف فائض مالي في التجارة مع القارة الأفريقية بلغ 3.113 مليون دولار ، ورغم أن هذا الفائض بسيط إلا أنه يحض سياسة مد يد المساعدة الإسرائيلية لأفريقيا .

وقد حاول الكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة القيام بنشاطات مشبوهة عسكرية واستخبارية ضد جنوب الوطن العربي انطلاقاً من قارة أفريقيا ، وتساعدته في ذلك بعض الانظمة الأفريقية

الرجعية مثل نظام هيلاسيلاسي في أثيوبيا ، الذي يدعي أن نسبه يعود لسليمان (أي أن نسبه يهودي) ، وانطلاقاً من أثيوبيا حاول الكيان الصهيوني الإضرار بجنوب السودان ومحاولة التأثير على تدفق نهر النيل بالتشجيع على إقامة سدود ومشاريع في أثيوبيا على مجرى النهر وكذلك تكثيف تواجده في البحر الأحمر وجزره إنطلاقاً من أثيوبيا .

وأعقب مرحلة النجاحات الدبلوماسية التي حققتها السياسة الإسرائيلية في أفريقيا مرحلة أخرى يمكن أن نسميها مرحلة القطيعة بين الكيان الصهيوني والدول الأفريقية ، ويعود ذلك لعدة عوامل :

1- الدور الأفريقي الذي لعبته ثورة الفاتح منذ انطلاقتها حيث تمكنت من خلال النشاط الحثيث من توضيح الصورة لدى الشعوب والقيادة الأفريقية وكشف القناع عن الكيان الصهيوني وسياسته العدوانية واستطاعت توثيق العلاقات العربية الأفريقية .

2- تعنت الكيان الصهيوني وعدم امتثاله للقرارات الدولية ورفضه للوساطة الأفريقية في النزاع العربي - الصهيوني مما أغضب العديد من قادة الدول الأفريقية .

وجاء الانقلاب الكبير والجماعي في موقف الدول الأفريقية و الكيان الصهيوني وامتناع الأخير عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، يضاف إلى ذلك سوء علاقتها مع معظم الدول الأفريقية نتيجة سياسة الفش والخذاع وتوثيق علاقته مع نظام جنوب أفريقيا العنصري آنذاك . وقد أسهمت العلاقات العربية الأفريقية الجديدة والجيدة في التعجيل بالقطيعة الدبلوماسية بين الدول الأفريقية و الكيان الصهيوني وحيث تراجع بعد ذلك في أواخر السبعينيات لصالح العدو الصهيوني عام 1978 ف مما جعل العديد من الدول الأفريقية تعيد علاقتها مع الكيان الصهيوني على اعتبار أن مصر قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني .

خاتمة :

يتضح من خلال ما سبق الجهد المتواصل للسياسة الاسرائيلية للهيمنة داخل أفريقيا ، وذلك بغية نقل الصراع العربي الصهيوني إلى جبهات أخرى جنوب الوطن العربي في المجالات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية . وقد حقق الكيان الصهيوني في غفلة عربية بعض النجاحات إلا أنه حدث تراجع بعد ذلك منشؤه الدور الذي لعبته الجماهيرية في تعميق الترابط العربي الأفريقي خصوصاً .

وبانكشاف الاهداف والأساليب الصهيونية ومن خلال العرض التاريخي لتسلسل النشاط الصهيوني في القارة الأفريقية يتضح لنا مدى أهمية قارتنا أفريقيا في صراعنا الطويل والمتعدد الساحات والأساليب مع العدو الصهيوني .

مصادر الدراسة :

- 1- د . أمين أسبير ، أفريقيا والعرب ، (بيروت : دار الحقائق ، الطبعة الأولى 1980 ف) 2- د . عواطف عبد الرحمن ، إسرائيل وأفريقيا ، بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى 1974 ف .
- 3- د . مجدي حماد ، إسرائيل وأفريقيا ، (بيروت : دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى 1986 ف 1974 ف) .
- 4- حلمي عبد الكريم الزعبي ، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا (الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 ف) .
- 5- عبد المنعم عباس ، أبعاد الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر ، شؤون فلسطين ، العدد : 30 ، النوار . فبراير 1974 ف .
- 6- مجلة المجاهد ، الجزائر ، العدد 1196 ، 1983/7/8 ف .

دراسة عن قبيلة الحاسة بالجبل الأخضر وعلاقتها بالهوسة

ورقة عمل مقدمة من قبل رابطة الشباب مدينة شحات

قبيلة الحاسة من خلال القبائل الليبية القديمة

استرشاداً بما ورد في خطاب الأخ قائد الثورة في زيارته التاريخية إلى النيجر ونيجيريا ، والتي كانت عملاً غير مسبوق وتحدياً صارخاً للحصار الظالم المفروض على الجماهيرية العظمى نظراً لمواقفها وموقف قائدها الرافضة للهيمنة والاستعمار والأمبريالية .

تنادت رابطة شباب مدينة شحات وسارعت بتشكيل فريق عمل للبحث التاريخي عن أصول قبائل الهوسة وكيفية وصولها إلى إفريقيا . وبعد الدراسة المتواضعة تم إعداد هذه الورقة والتي نتشرف بتقديمها إلى القائد المفكر معمر القذافي الذي كانت لتوجيهاته وأرائه الأثر الكبير في إنجاز المرحلة المبدئية والتي ستكون نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية وأن هذه الرابطة ستكون هي حاملة المشعل الذي يشع الفكر الأخضر في أعماق القارة السمراء بفضل توجيهاتكم الرائدة .

أهم المصادر :

نستمد معلوماتنا عن تاريخنا القديم أي في العصر التاريخي من المصادر المصرية القديمة والمصادر الإغريقية والرومانية والآثار القديمة والتي يستفاد منها بأن حدود أرض ليبيا كانت تمتد بمحاذاة غرب حافة وادي النيل شرقاً إلى مراكش غرباً ومن البحر المتوسط شمالاً إلى النيجر جنوباً ولهذا كانت على اتصال وثيق بالمصريين شرق وادي النيل خلال تاريخهم القديم ، وعلى اتصال بالجنوب وخاصة إذاعلنا أن قبيلة الاوسبستاي في الشمال وقبيلة الجرمنت في الجنوب عندها العربية التي تجرها أربعة خيول

السمات الليبية البشرية :

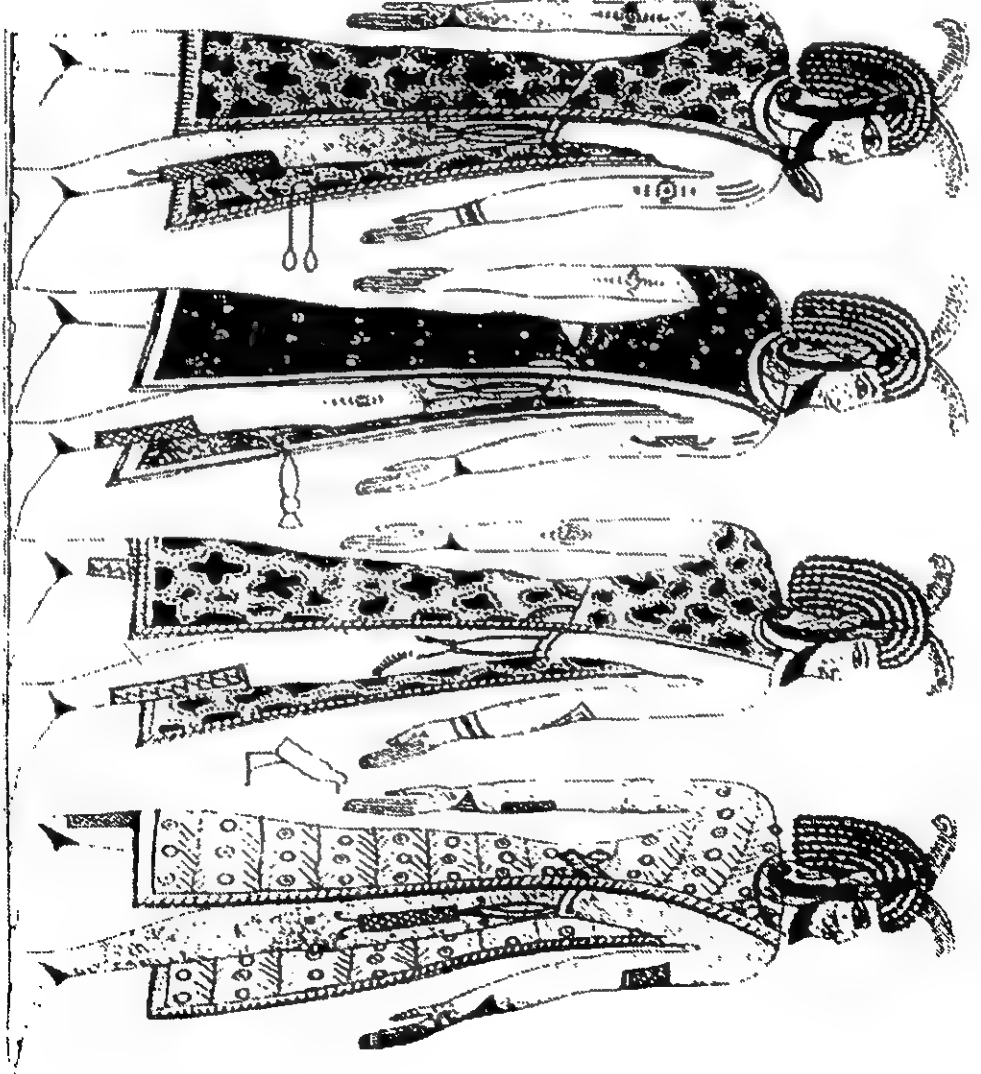
يتميز الليبيون القدماء بضخامة أجسامهم وطولها وسمرة بشرتهم وشقرتها ، أي يوجد في ليبيا الأسمر والأشقر . فالأسمر منهم أي التمحول لهم شعراً يرسلونه فوق أكتافهم ، ويجعلون منه خصلة قصيرة فوق الجبهة ، اتخذوها الفراعنة فيما بعد شعاراً ملكهم " الكبرى " على الجبهة ، وهم غلاظ الشفاة فني الأنوف لهم خدود بارزة وذقون دقيقة .
وأما التحنو هم الشقر أو أصحاب البشرة البيضاء التي تميل إلى الحمرة فلهم شعر أصفر وعيون زرقاء كانوا يرسلون شعرهم الأصفر إلى الوراء ويزينونه بريشتين - كما يفعل الهنود الحمر - ويتسلحون بالآقواس .

عندما قدم جماعة من الإغريق في القرن السابع قبل الميلاد إلى ليبيا للاستيطان كانت العلاقات الليبية بشعوب ما وراء البحر قديمة منذ 1200 ق.م ، حسب التنوين التاريخي وجدوا حضارة

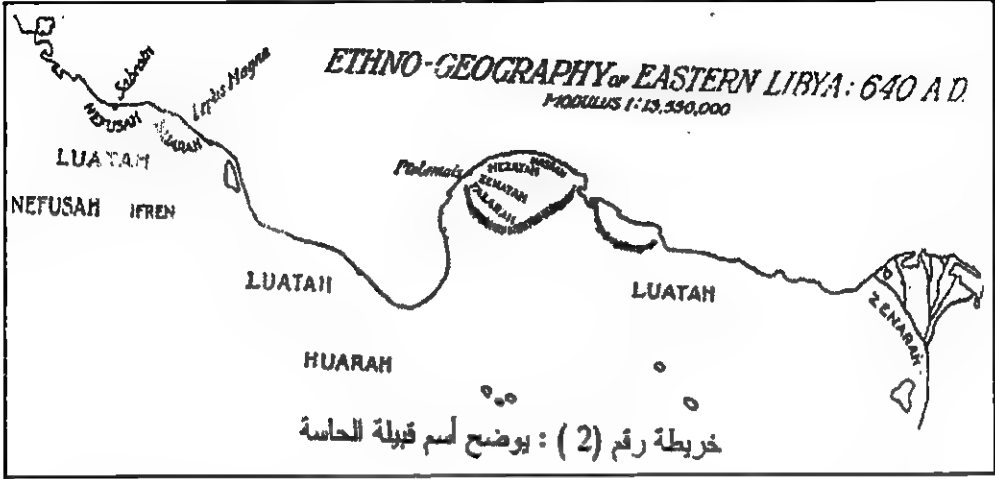
راسخة وشعباً راقياً فاستوعب كل منها ثقافة الآخر وحضارته ثم طورتها وأصبحت جزء منها وساعد على ذلك التجارة بين الإغريق وكريت مصر وقرطاجة من جديد . إن هذه الحضارة التي أن جاز تسميتها الحضارة التجانسية جديرة بأن تحتل مكاناً عظيماً بين حضارات العالم القديم استناداً إلى ماتم اكتشافه من آثارها . أن حضارة ليبيا التجانسية قد أسهمت بجانب كبير في قصة التطور البشري . ولكن هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً فقد جلب الإغريق إلى ليبيا عناصر جديدة وزحزحوا أهلها منها نحو الجنوب

القبائل الليبية القديمة :

القبائل الليبية القديمة المدونة في الآثار المصرية وأوراق البردي والمصادر الإغريقية والرومانية هي :



' مزانة وزناتة وفزارة ' وقد حلت قبيلة الحاسة محل قبيلتي الأسبت واليكن (في خريطة رقم (1)) .
يعنى أن إسم قبيلة الحاسة كان موجوداً قبل قدوم العرب المسلمين 643 ف . وفي هذا العهد أو
التاريخ كانت قبيلة لواتة تسكن الجهات العليا تمتد من قبيلة زناتة Zenatah غرب وادي النيل حتى
صبراتة كما كانت توجد هواره في أوجلة وجالو ولبدة الكبرى وجنوب نفوسة وقبيلة يفرن شمال شرق
نفوسة .



كما نجد بعد ذلك أنه لما قدم الهلاليون والسليميون في القرن الحادي عشر كانت قبيلة زناتة في
تونس ، في حين ظهرت ولايات الهوسا في شمال نيجريا في بداية القرن الحادي عشر إفرنجي
وتشير المصادر التاريخية إلى ظهور أبي يزيد الفزاري في القرن السابع والثامن كداعي ينشر الدين
الإسلامي وقد لقب بوارث الوزارة (Masberma) وهو من قبيلة فزارة المتواجدة مع قبيلة هسة في
الجبل الأخضر وقد اتخذت هذه الولايات بعد ذلك في دولة كبيرة هي دولة كبيي واستطاعت بعد أن
أصبحت قوية أن تصمد أمام (محمد توري) هذا الظهور المفاجيء ربما كان نتيجة لهجرة قبائل
هاسة إلى الجنوب كما فعلت زناتة ولا شك أن من هاجر منهم فقد واجه الأخطار والمصاعب بينما
كانوا يتجاوزون الصحراء متجهين إلى أعماق الجنوب ليدخلوا بلاداً لم يعرفوها من قبل حيث تغلبوا
على المصاعب التي كانت تعترض طريق تقدمهم وقد حملوا معهم بعض حضارتهم .

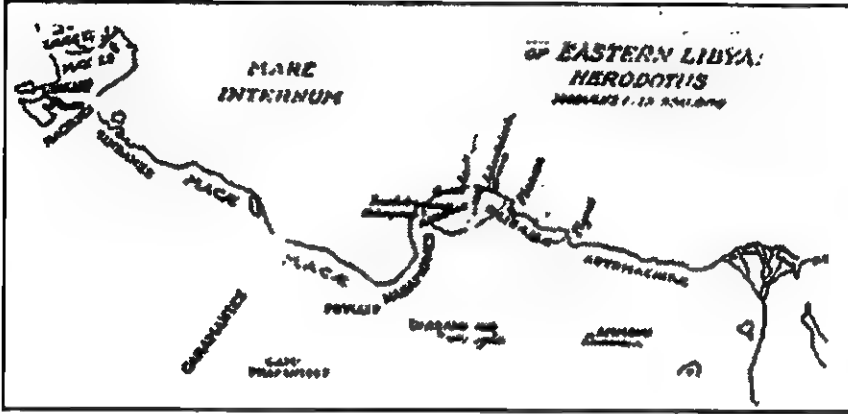
يشير صمويل ديكالور إلى أن الفولاني والهوسة يعدون من العناصر الغربية عن المجتمع التشادي
(المنديري ص 40) تعتبر الهوسة من الولايات المبكرة في غرب إفريقيا والتي تمتاز بثقلها السكاني
في فولتا العليا وغانا الجنوبية حيث شاركهم حضارتهم وثقافتهم . إن سكان غرب إفريقيا أرقى ثقافة
وحضارة من بقية إفريقيا الاستوائية أو القارة ككل وكان هذا نتيجة للتقدم السياسي المبكر والعلاقات
التجارية الطويلة مع شمال أفريقيا وأوروبا . هناك كثافة سكانية لها اعتبارها في أراضي موسي (Mossi)
سفانا من فولتا العليا وفي مراكز الهوسا التجارية والسياسية شمال نيجريا كما في كانو
- كاستنا وشوكوتو . وفي مناطق غابات اشانتي وداهومي ويوروبالاند (أرض يوربا) أيضاً (1) وقد
بلغت إمارات الهوسا العظمى قوة وثراء كانت نتيجة لكانهم وخبرتهم الزراعية المرجح أنها اكتسبت
في مدينة قورينا والذي مكنهم من استغلال التربة الصالحة للزراعة بأنواعها الأسمر والأحمر والرميلة
وبنوا المدن المسورة المحصنة (2) .

6 الأسبت :

جوار قبيلة هسة في نواحي أسلطنة الحالية أي في مواقع الأسبتستاي في عهد هيرودت .

7- البكن والبقن :-

موقعها في غرب الأسيوط والحاسة حيث ظهرت البكاليس والاسخيساي أنظر خريطة رقم (3)))
 هيروودوت الخامس ق م)) ومن إلقاء نظرة على الخرائط المرفقة نجد أن هذه الأسماء قد اختفت أو
 حُرِفت فنجد في الشرق "أدراما خيراي" تمتد من قبيلة جلميقاي من بلاتيا والأسبستاي
 والأسختساي والبكاليس موطن هاسة وجيرانها القبائل الليبية هيروودوت الكتاب الرابع (ص 168
 إلى 194) .



خريطة رقم (3) : توضح موقع قبيلة البكن

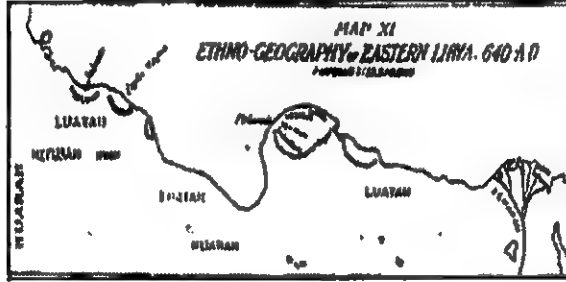
في عهد بطليموس نجد القبائل متزحزة حسب الخرائط فقبيلة لاساكيني التي كانت تسكن في
 جنوب قورينا في سلطنة ثم نجدها في أقصى الشرق في عهد انطونين وجدت لاساكيني بين
 سيمروس وقورينا وهذا من المرجح أن يكون موقعهم الأول فيما يعرف الآن بوادي الجريب (Bee
 chy p.569) .

وإذا نظرنا إلى الخريطة رقم (4) في العهود البيزنطية نجد بركيتاي أو بورقيتاي في مواقع
 هاسة بينما تظهر قبيلة لواتاي لواته فيما بعد في نواحي لبده وجنوب الاسترياني وهم كما يقول
 أمانوس شعب غازي قد أغار على المدن الخمس وهو أحد شعبين من ليبيا قد غزا المدن الخمس في
 عهد سونيسيوس (ص 334) .



خريطة رقم (4) : توضح أحلال قبيلة بورقيتاي في مواقع هاسة

في الخريطة رقم (5) أي 640 ف تظهر قبيلة الحاسة ومعها الثلاث قبائل في حين نجد لواتة تمتد من صبراتة حتى حدود مصر أي حتي قبيلة زنارة واختفت القبائل الأخرى في الخرائط السابقة ماعدا القلة واعتمدنا في القبائل القديمة على بيتس وهيرودوت ويليبي واسترابون وبروكوبيوس القيصري هناك بطون من لواتة منها زنارة التي زحزحت إلى برقة من غرب الدلتا (ابن خلدون كتاب العبر المجلد الأول) .



الخريطة رقم (5) : توضع مواقع قبيلة الحاسة مع بعض القبائل الأخرى

أما هواره قبيلة عظيمة من سلالة لواتة مكونة من بطون كثيرة الأغلب وجد في الغرب وفي القرن السابع ربما امتدت إلى جبل غريان وأخيراً وجدت في أقصى الشرق ويجوار لبده الكبرى وجنوب سرت الكبرى وربما عائلة اللواتي الحالية منهم ، واستقر بعضهم في المغرب منهم الرحالة الشهير (ابن بطوطة اللواتي) .

ومن القبائل أيضاً يفرن الحالية - نفوسة كانت حيث نفوسة الحالية .
بنو خزون كانت بالقرب من مدينة طرابلس مغراوة من زناتة البربرية (العرب القدماء) لعلها من مفرير أو مغلويس .

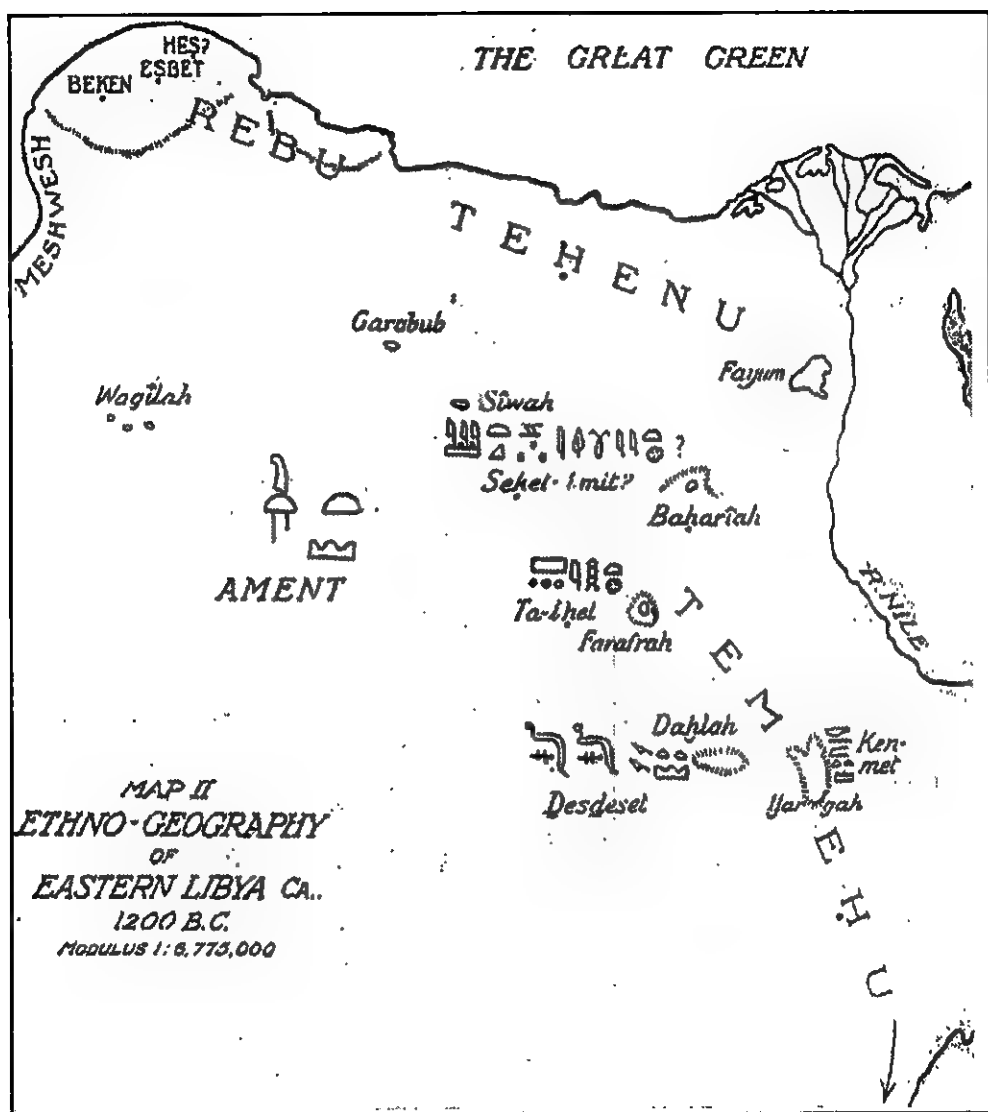
بنو دمر بجوار شط الجريد مكونه فرع قبائل زوارة وورغمة وورنيدر لا تدخل في الخريطة كما توجد أسماء عربية قبل قدوم العرب المسلمين .

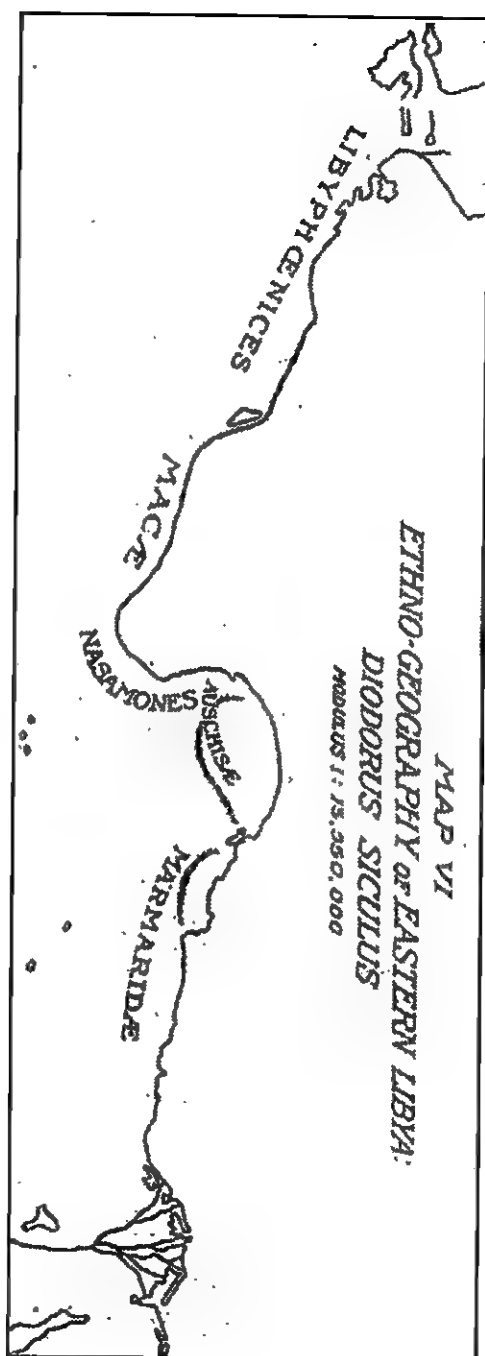
وخلاصة القول أن مصادرننا هذه لا تعني لنا إلا جانباً واحداً حيث نجد تاريخنا من مصادر أناس آخرين ويتطلب الأمر أن نعتد على مصادرننا الأثرية والتاريخية وأن نعيد كتابة وتصحيح تاريخنا وأن نبحث في مصادر أخرى من مكتبات عالمية نستطيع من خلالها أن نستكمل جوانب هذه الدراسة .

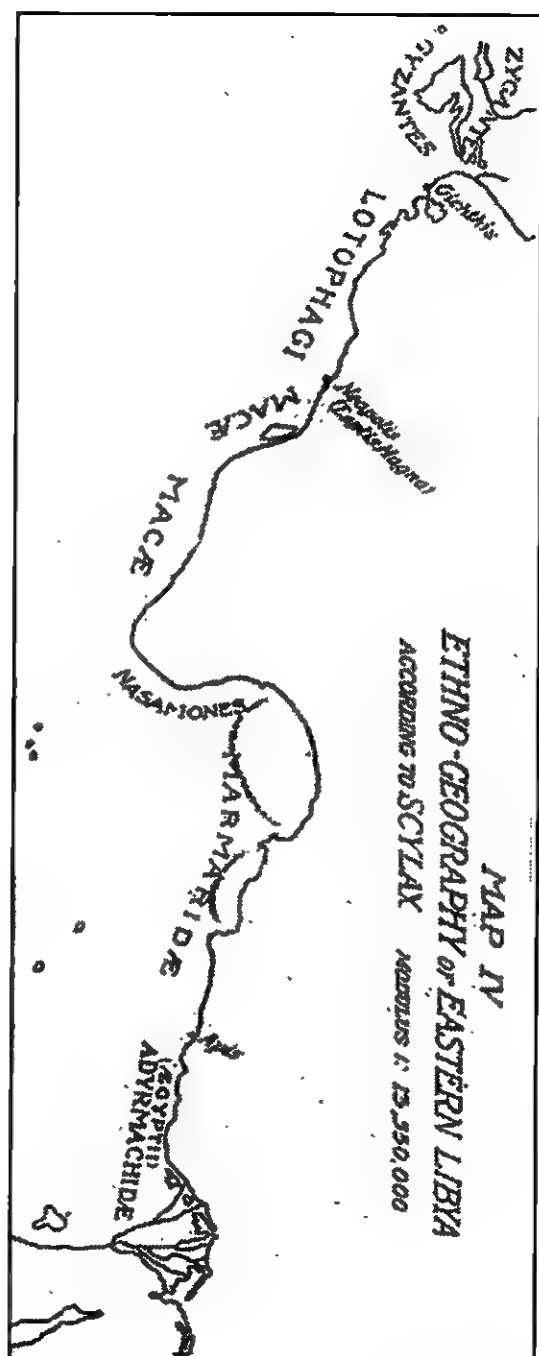
وعلى أية حال فقبيلة هسة لهم ذكر في معظم بقاع أفريقيا في ذلك الوقت وكانوا تجاراً ومستقرين وجوابي صحاري .

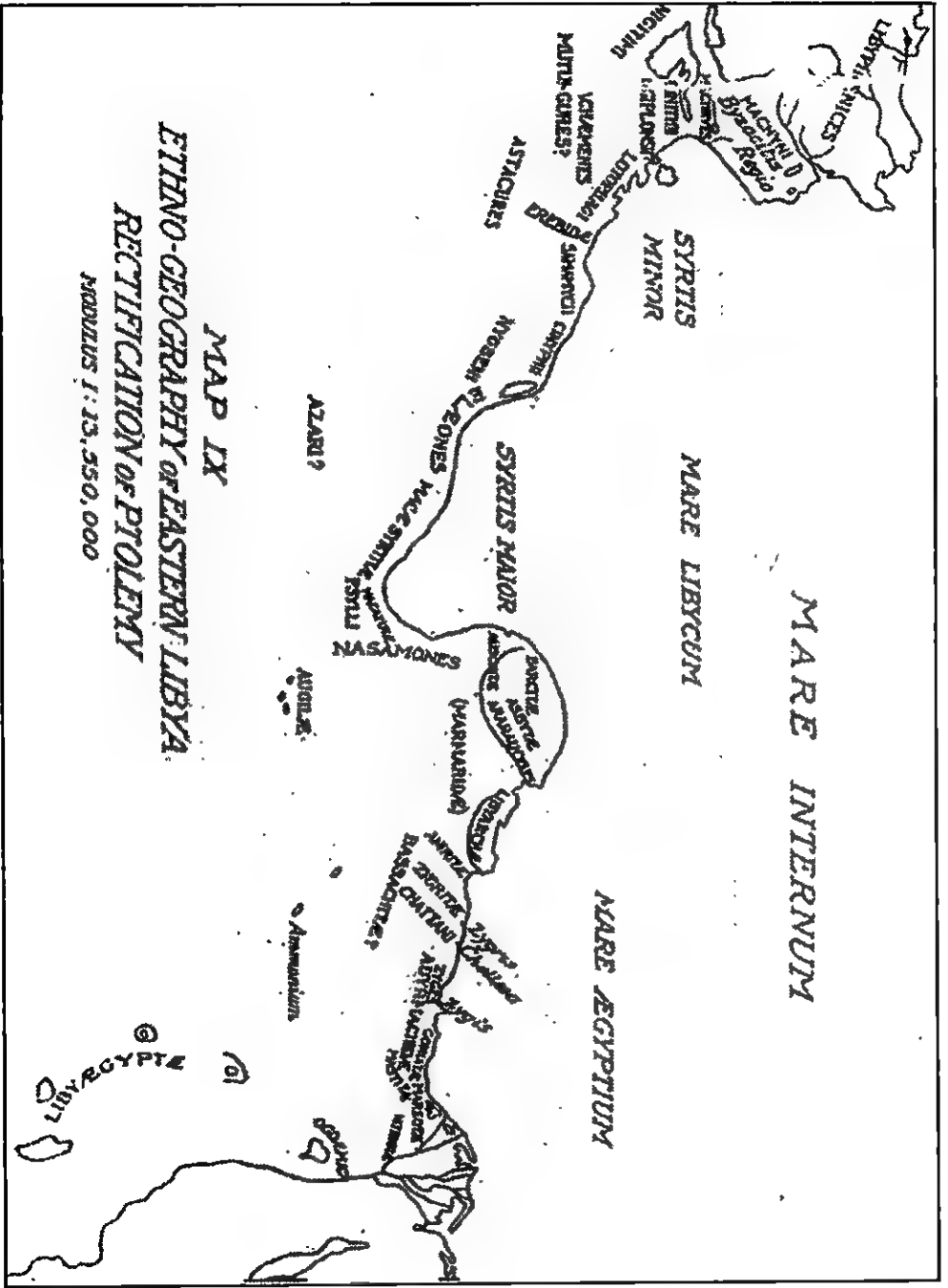
من هذه الدراسة التاريخية الموجزك نستنتج الاتي :-

- 1- ان قبيلة الحاسة موجودة منذ 1200 عام قبل الميلاد في ليبيا وخاصة في منطقة شحات .
- 2- أنه في عام 640 ف كانت هذه القبيلة متواجدة في نفس المنطقة وينفس الاسم واندمجت مع القبائل العربية الفاتحة لشمال أفريقيا ولعبت دوراً هاماً في الفتح الإسلامي وتمت الاستعانة بهم في فتح الصحراء الكبرى .
- 3- إن قبائل الهوسة المتواجدة في أفريقيا قد تكون امتداد لقبيلة الحاسة الموجودة في شمال ليبيا بمنطقة شحات .
- 4- إن هجرة جزء من القبيلة إلى افريقيا ترجع إلى عدة أسباب منها :-
 - الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين التي حدثت بمدينة شحات في ذلك الوقت ، وكذلك نقص المياه الذي قد يكون هو سبب في تسمية شحات بهذا الاسم نسبة إلى شحات المياه .
 - قد تكون وصول الآلات الحربية الأفريقية أثناء الغزو سبباً في تشتت هذه القبيلة وهجرتهم إلى الجنوب .
 - الحروب بين القبائل - وعفة بعضها وأصلاتها ورفضها للبقاء تحت سيطرة الظلم والطغيان دفعها للنزوح والهجرة إلى مناطق أخرى يتحقق فيها الأمن وإشباع الحاجات .

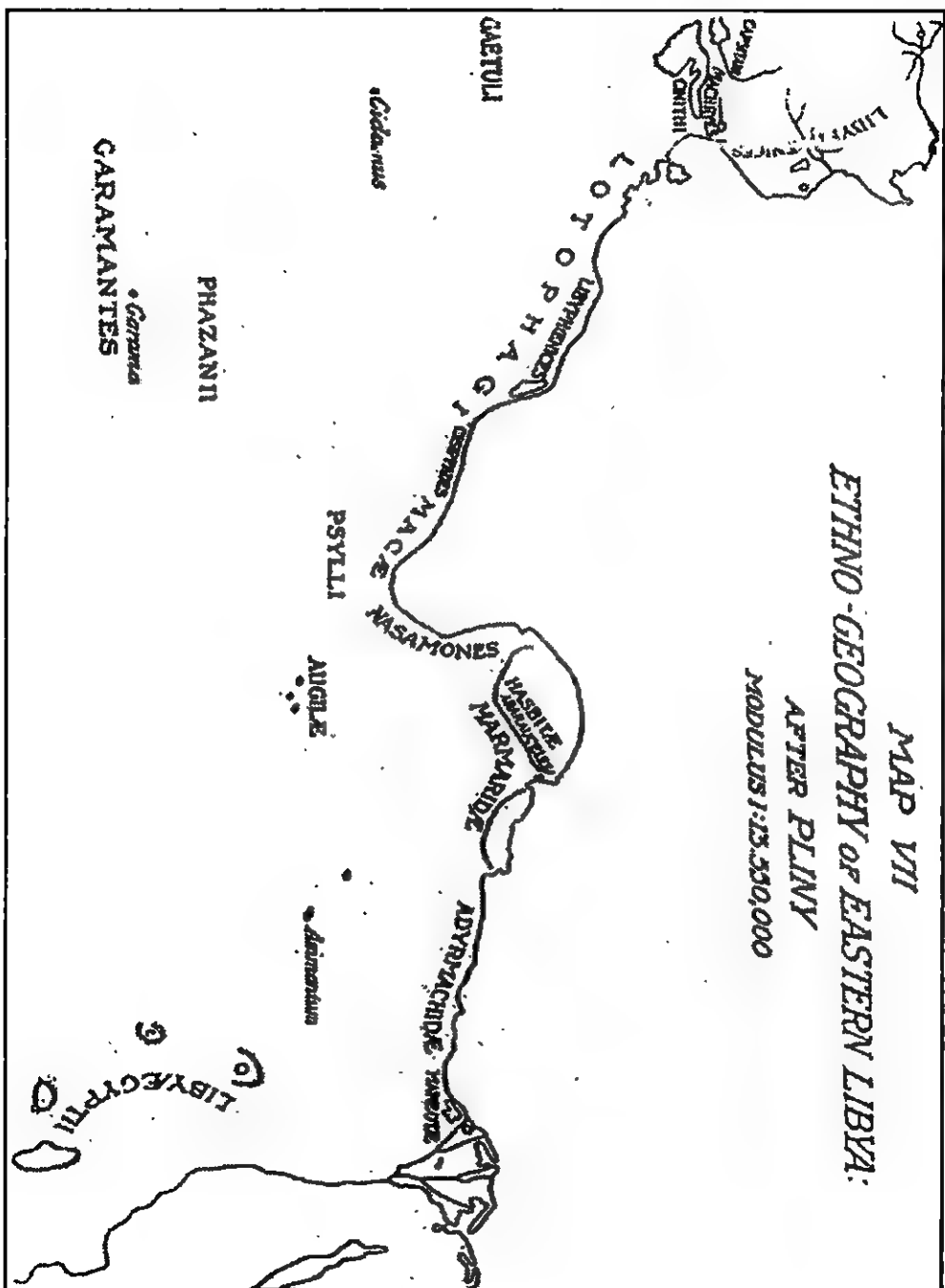


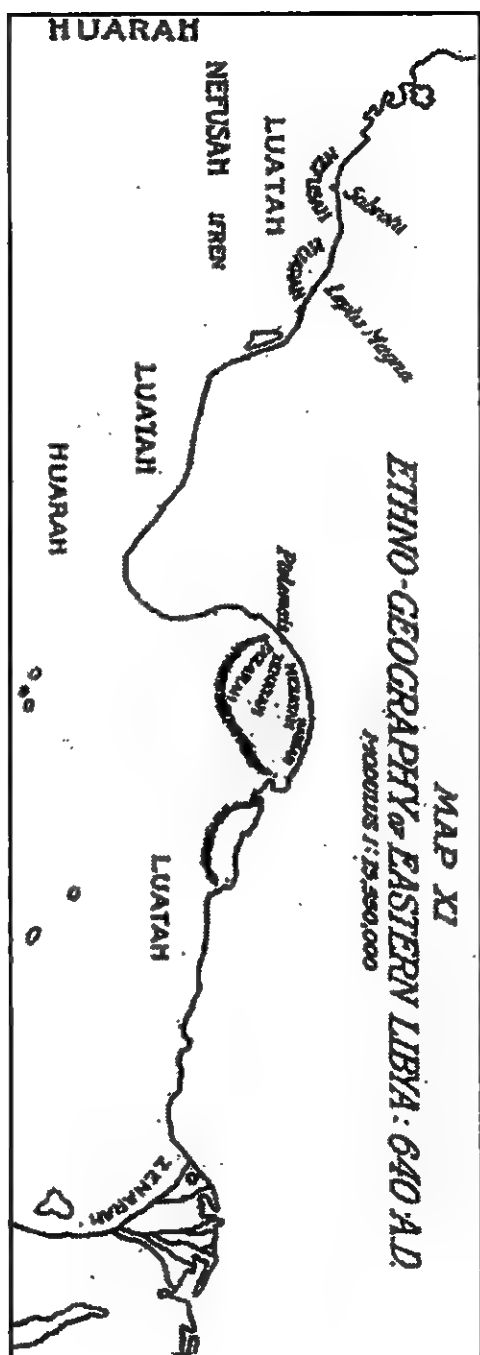






MAP IX
ETHNO-GEOGRAPHY OF EASTERN LIBYA
RECTIFICATION OF PTOLEMY
MODULUS 1:13,350,000





المراجع العربية

- ابن خلدون - كتاب العبر - الجزء الأول .
- الادريسي .
- دافيدسون باسل - افريقيا القديمة تكتشف من جديد ترجمة نبيل بدر وآخرين - القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر .
- عبد النبي - صالح ونيس - وادي الكوف ، بحث القبي في مؤتمر الأثرين العرب الثلاثة عشر طرابلس العرب من 1 إلى 7 التموز 1424 - 1995 ف .
- هيروdot - نصوص ليبية - ترجمة علي فهمي خشيم .
- عبد العليم ، د . مصطفى كمال - دراسات في تاريخ ليبيا القديم - بنغازي ، الطبعة الاهلية (1966 م) .
- الحندري ، سعيد عبد الرحمن - العلاقات الليبية التشادية 1843 - 1975 . طرابلس 1983 .
- عبد النبي - صالح ونيس - نبات السليفوم وعلاقته بنبات الكلع ، مجلة البحوث التاريخية السنة الثانية عشر العدد الثاني يوليو (1990) ص 155 .
- عبد النبي - صالح ونيس - ليبيا وجنورها المعمارية والثقافة الموهلة في القدم ، أثار العرب - العددان السابع والثمن - الفاتح 1993 - الربيع 1994 ف .

REFERENCES

- 1- HERODOTUS IV
- 2- STRABO
- 3- PLINIS
- 4- BATES, O. , THE eastern Libyans . London, 1914.
- 5- CALDWELL J.C . & C. OKARIJ .O. The POplulation of tropical Afrīca, London, WilliamClaws & Sons LTD. 1968, p 303.
- 6- Church, Harrisan & Others. Africa & The Islands. London, Green & Co. LTD. (1964) pp. 213-272.
- 7- Beechy, P. 569.

متابعات

تخصص مجلة الدراسات ابتداءً من العدد القادم مساحة تحت عنوان :

" متابعات " لرصد ومتابعة وتوثيق مختلف النشاطات والفعاليات الثقافية والفكرية والتعبوية التي تنفذها حركة اللجان الثورية في شكل محاضرات وإلقاءات وحلقات نقاش أو ندوات ومخيمات وزيارات واتفاقيات على مستوى المثابات الثورية وفرق العمل الثوري وشعب ووحدات مكتب الاتصال باللجان الثورية وتأمّل وحدة الدراسات من الاخوة منسقي المثابات ومنسقي التثقيف احاطة الوحدة علماً بتلك النشاطات الفكرية والثقافية الهادفة الى تجذير الوعي الثوري والثقافة الثورية لنتمكن من نشرها

القبائل العربية في أفريقيا ودورها في عروبة منطقة الساحل الأفريقي

أمطير سعد غيث

الحزام الجنوبي للوطن العربي

تشهد مناطق ذات أهمية استراتيجية خاصة في أفريقيا تحركاً أمريكياً مثابراً ومركزاً خلال الأونة الأخيرة، توج بالجولة الأخيرة لمادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية. وكانت هذه الجولة قد شملت عدة أقطار من بينها أوغندا وروندا وكنيا والكنغو برازافيل وجاءت هذه الخطوة تعريفاً ودعماً لجهود أمريكية مركزة تُبذل في إطار الدبلوماسية العنيفة والخفية منذ أكثر من عام أو أكثر تستهدف تعزيز الوجود الأمريكي في المناطق الأكثر أهمية في أفريقيا. وقد تمثلت في العديد من المظاهر لعل أبرزها (1) :

- 1- دخول الولايات المتحدة طرفاً في الصراع الذي احتدم في منطقة البحيرات الكبرى .
- 2- محاولة استثمار بعض النزاعات أو المشاكل الداخلية في بعض الدول الأفريقية لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية مثل الصراع داخل أنجولا وموزنبيق وليبيريا والسودان .
- 3- تقديم الدعم المادي من أموال وأسلحة إلى دول أفريقية تقع على تخوم المنطقة العربية مثل أثيوبيا وأوغندا وأريتريا وتشاد . وكانت بعض المصادر قد أشارت إلى أن الولايات المتحدة قدمت للدول الأفريقية الثلاث المتاخمة للسودان وهي : أثيوبيا وأريتريا وأوغندا حوالي (200) مليون دولار لتعزيز موقفها في مواجهة السودان وتمكينها من التآمر على وحدته الجغرافية والديموقراطية .
- 4- دعم حركات انفصالية أفريقية بكل الوسائل ، مثل حركة جرانج المسماة بالجيش الشعبي لتحرير السودان .

وغنى عن البيان إصرار أولبرايت على الالتقاء بجرانج وتأكيداها على دعم دوره التخريبي أكد وبشكل لا يدع مجالاً لأي شك بالدور الأمريكي في دعم هذه الحركة الانشقاقية المتطلعة إلى سلخ جنوب السودان لإقامة كيان انفصالي امتداداً للسياسة الأمريكية الداعمة للحركات الانفصالية مثل الحركة الكردية في شمال العراق (2).

واللافت للنظر إزاء هذا التحرك الأمريكي المتواصل باتجاه القارة الأفريقية ، تركزه على دول أفريقية معينة يمكن استخدامها كأداة في إطار الاستراتيجية الأمريكية الكونية وخاصة ما يتعلق منها بالمنطقة العربية .

وبالإمكان القول - وفي ضوء رصد أبعاد هذا التحرك وإدراك أهدافه ودلالاته - فإن التحرك الأمريكي الذي بدأ منذ عامين ركز على الدول الآتية (3) :

تؤكد كثير من المصادر التاريخية أن التواصل والتمازج بين مناطق الوطن العربي وبين المناطق المعروفة حالياً بالساحل الأفريقي (الحزام الجنوبي للوطن العربي) الممتدة من السنغال غرباً إلى الصومال وتنزانيا شرقاً ، قد ابتدأت منذ عصور زمنية قديمة تمتد إلى ما قبل الفتح العربي الإسلامي (1) . ومن المعروف أن حركة الهجرات العربية المتواصلة - على مدى التاريخ - قد انطلقت من اليمن وعموم شبه الجزيرة العربية ، متجهة غرباً عبر برزخ السويس ومضيق باب المندب (2) .

وقد وصلت هذه الهجرات البشرية المتعاقبة إلى منطقة الشمال الأفريقي وسارت غرباً حتى أوقف سيرها المحيط الأطلسي كمانع طبيعي ، ومن ثم توغلت هذه الهجرات جنوباً عبر الصحراء الكبرى وذلك حتى وصلت إلى مشارف الغابة الاستوائية (3) . وكذلك وفدت هجرات عربية كبيرة من عمان واليمن إلى القرن الأفريقي وساحل شرق أفريقيا منذ أزمنة موعلة في القدم نتيجة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين المنطقتين واتساحت إلى دواخل القارة الأفريقية لا سيما منطقة البحيرات الاستوائية وحوض نهر الكونغو (4) . ويمكن تقسيم مراحل التدفق البشري العربي نحو هذه المناطق إلى ثلاث مراحل هامة هي :-

1- مرحلة ما قبل الفتح العربي الاسلامي والتي وصلت فيها القبائل التي عمرت شمال أفريقيا ، وهم ما أسماه المستعمرون مثل : الرومان ، والوندال والاغريق باسم (البربر) ، محاولين الإحياء بأنهم جنس بشري آخر ، والواقع هم هجرات عربية قديمة وصلت وسكنت الشمال الأفريقي ، وقد أشار إلى ذلك كثير من المؤرخين القدماء والمحدثين (5) . ومن الهجرات التي وصلت إلى الشمال الأفريقي في المرحلة المشار إليها هي هجرات الفينيقيين الذين هاجروا من سواحل بلاد الشام عبر جزر البحر الأبيض المتوسط مثل قبرص وكريت ومالطا ، وسكنوا الشمال الأفريقي وعمروا المنطقة من لبةد بلبيبا إلى طنجة بالمغرب الأقصى مروراً بآفويا (طرابلس الحالية) وصبرات وقرطاجة بتونس . وفي نفس الوقت انطلقت العديد من الهجرات العربية عبر البحر الأحمر وباب المندب ووصلت إلى القرن الأفريقي وساحل شرق أفريقيا - كما سلفت الإشارة إلى ذلك (7) .

2- مرحلة الفتوحات العربية الاسلامية فيما بين القرنين السابع والحادي عشر بالتاريخ الافرنجي . وقد تميزت هذه الفترة بتدفق الهجرات العربية صحبة جيوش الفتح العربي الإسلامي ، كما تدفقت هذه الهجرات في تلك المرحلة لدوافع سياسية ومذهبية (8) ، وقد تركت هذه المجموعات البشرية أثاراً اجتماعية هامة من خلال انتساب العديد من القبائل بالمنطقة إليها (9) .

3- أما المرحلة الثالثة . فهي هجرة قبائل بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر - الافرنجي (10) وقد استقر الفرع السليمي من هذه الهجرات بلبيبا وهم أجداد العديد من القبائل العربية بلبيبا (11) . بينما واصل الفرع الهلالي رحلته غرباً إلى ما يسمى حالياً بتونس والجزائر والمغرب الأقصى كما واصل الفرع المعقلي (بنو حسان) رحلتهم غرباً حتى وصلوا إلى نهر السنغال وهم أجداد القبائل العربية القاطنة حالياً موريتانيا والمناطق المتاخمة لها من الناحية الجنوبية والشرقية (12) .

وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال هجرات بعض القبائل والبطون والأفخاذ ، والتي تمت لأسباب سياسية ومذهبية كما سلفت الإشارة إلى ذلك .

ومن أهم القبائل العربية التي امتدت إلى ماوراء الصحراء في أزمنة سابقة للفتح الإسلامي للمنطقة . هي قبائل صنهاجة بفروعها وهي إحدى فروع ما يسمى بقبائل البربر المشار إليها سابقاً ، ومعروف أن هذه القبائل ترجع إلى أصول عربية حميرية من اليمن . وهو ما أشار إليه العلامة والمؤرخ الكبير عبد الرحمن بن خلدون منذ ستة قرون مضت (13) .

ومعروف أن قبائل صنهاجة الثلاثة : مسوفة وجدالة ولتونة هي التي قامت على أكتافها دولة

المرابطين الشهيرة في موريتانيا خلال القرن الحادي عشر الأفرنجي (14) . وقد قامت هذه الدولة الفتية بتوحيد منطقة الشمال الأفريقي مذهبياً من خلال نشرها المذهب المالكي .

كما خاضت هذه الدولة معركة الزلاقة التاريخية الكبرى عام 1086 ف ضد محاولات الفرنجة إسقاط الدولة العربية الإسلامية بالأندلس ، وكان هذا العمل الكبير سبباً في تأخير سقوط الدولة العربية الإسلامية بالأندلس أربعمائة عام أي منذ 1086 ف حتى 1492 ف . ومن اسم صنهاجة (القبيلة العربية) اشتق اسم سنغاي (15) أحد الممالك الشهيرة بالمنطقة ، كما اشتق اسم دولة السنغال الحالية (16) ، واسم نهر السنغال (17) ، الذي كان يسمى نهر صنهاجة . كما أن مملكة غانا التي قامت في المنطقة التي تضمها الآن دولة مالي وجنوب موريتانيا ، يرى المؤرخ العربي الشهير الإدريسي بأن مؤسسها هو من نسل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - (18) ، ويرى نفس الرأي المؤرخ أبو الفداء أنه من نسل بلال بن رباح مؤذن الرسول - صلى الله عليه وسلم - (20) ، كما يعتقد القلقشندي أنه من أحد أبناء الأسرة العلوية (21) ، أما مؤسسو مملكة السنغاي وهم آل ضياء فيعتقد أنهم من اليمن أو من طرابلس بليبيا (22) . وقبائل كنة التي تسكن حالياً غرب أفريقيا هي قبائل عربية وقد هاجرت إلى غرب أفريقيا من مدينة توات بالجزائر الحالية (23) .

وقبائل الزرما بالنيجر هي نسبة إلى جرمة بفزان بجنوب ليبيا (24) . وقبائل الهوسة واليوربا هي من أصول عربية . وقبائل الفلان هي من نسل الجيش الذي فتح به عقبة بن نافع شمال أفريقيا (25) . وملوك مملكة كانم - بورنو ينتسبون إلى نسب بن ذي يزن ، وينقل القلقشندي عن السلطان الكانمي عثمان بن إدريس رسالة يقول فيها : «نحن بنو يوسف بن ذي يزن والد قبيلتنا العربي القرشي كذا ضبطناه عن شيوخنا » (26) ، وقد تسمى حكام هذه الدولة بالسيفيين . وتوجد أعداد كبيرة من القبائل العربية بمنطقة حوض تشاد منها : أولاد راشد وأولاد عطية والحيمات والسلامات (27) . كما أن قبيلة القرعان الشهيرة وأهم فروعها : التوبر والتيدا والدازا هي من أصول عربية تمتد إلى ما قبل الفتح الإسلامي (28) . وكذلك قبيلة الزغاوة الذين يعوبون في أصلهم إلى منطقة فزان بجنوب ليبيا حسب رأي المؤرخ اليعقوبي (29) . وقبيلة وادي بتشاد التي أسست مملكة وادي الشهيرة هي أحد فروع قبيلة الجوامعة العربية ، التي قدمت من الجزيرة العربية عن طريق وادي النيل عبر السودان فأقاموا بادئ الأمر بكرديان في غربي السودان حيث تقيم قبيلة الجوامعة الأم ، ومن هنا واصل فريق منها السير غرباً حتى استقر به المقام في المنطقة التي تعرف اليوم بدار وادي بشرق تشاد (30) .

أما منطقة القرن الأفريقي ، فمن المنطقي أن تكون الهجرات العربية القديمة من اليمن قد وصلت إليها مبكراً ، فإذا عرفنا أن الهجرات العربية من اليمن قد وصلت حتى موريتانيا غرباً على بعد سبعة آلاف ميل ، فمن المنطقي ومن باب أولى أن تصل إلى القرن الأفريقي على بعد 70 ميلاً ، فالتركيبة الاجتماعية والقبلية للأجناس البشرية التي عمرت القرن الأفريقي هي تركيبة عربية ، بل وكلمة الحبشة مشتقة من لفظ (حبشت) وهو اسم إحدى القبائل العربية القديمة باليمن (31) . أما التجراي سكان أثيوبيا وارتيريا فيبدو أنها مشتقة من لفظ التجار ، وهي حرفة أساسية للهجرات البشرية التي وصلت المنطقة . كما أن قبيلة بني عامر إحدى أهم المجموعات القبلية بأرتيريا وحدودها الغربية مع السودان هي من أصل عربي (32) . وكذلك العفر (الدنافل) الذين يقطنون مثلثاً تمتد أضلاعه ما بين ارتيريا وأثيوبيا وجيبوتي هم ينتسبون إلى أصول عربية قمت من جنوب الجزيرة العربية ، والحجاز (33) . أما قبائل العيس التي تقطن جيبوتي فهي قبائل صومالية من أصل عربي شأنها شأن قبائل الحوية

ونو إسحاق وغيرهما ، ونفس الأمر ينطبق على قبائل الأورومو ، وقبائل الأمهرة التي لازالت تحمل نفس الاسم في منطقة حضرموت وغني عن البيان إيضاح المؤثرات العربية الإسلامية في شرق أفريقيا ، فالثقافة واللغة السواحلية هما امتزاج للثقافة واللغة العربية مع الثقافة المحلية لشرق أفريقيا .

ويقدم طلائع الفتح العربي الإسلامي المتجهة غرباً على نفس خطى أجدادهم المهاجرين ، ازداد تعمق المؤثرات العربية الإسلامية بالمنطقة ، ويعتقد أن هذه المؤثرات قد تعمقت وانتشرت بفعل بعض الوسائل منها :-

- أ- البدو وهجرات القبائل .
- ب- التجار وحركاتهم التجارية وقوافلهم التجارية حيث إن التاجر العربي كان يمثل تاجر وداعية للعقيدة الجديدة في آن واحد .
- ج- الفقهاء والمعلمون والأئمة .
- د - الطرق الصوفية .

وقد سارت الهجرات العربية عابرة الصحراء الكبرى إلى ما وراء الصحراء ، ومعلوم أن الكتاب الغرب يصرون على تقسيم منطقة الصحراء الكبرى إلى منطقة جنوب الصحراء وشمال الصحراء ، وذلك حتى يرسخوا فكرتهم في الصحراء الكبرى بأنها كانت ولازالت تشكل عامل فصل بين المنطقتين الواقعتين على طرفيها ، ونحن نستخدم مصطلح ما وراء الصحراء اعتقاداً جازماً مسنوداً بالبحث العلمي بأن هذه المنطقة كانت وباستمرار منطقة واحدة متمازجة ، وأن الصحراء الكبرى شكلت - وباستمرار - عامل وصل بين الساكنين على جانبيها .

المؤثرات العربية في لغات المنطقة :

إن اللغات المحلية للمنطقة مثل : الهوسا والسواحلية والفلاندية والصومالية والتعزينية والأمهرية قريبة جداً من اللغة العربية وبعضها مثل الفلاندية والسواحلية والهوسا تحوي حوالي 30% من الألفاظ العربية ، وهذه اللغات كانت تكتب بالحرف العربي حتى بداية موجة الاستعمار الأوربي الحديث في القرن التاسع عشر الافرنجي ، الذي عمل على تغيير تلك اللغات لتكتب بالحرف اللاتيني . كما أن اللغة السواحلية مشتقة من الكلمة العربية (الساحل).

كما أن اللغة العربية شهدت انتشاراً واسعاً في تلك المناطق ، وذلك لأنها لغة القرآن الكريم ، ولغة العبادة ، إضافة إلى أن العلماء المسلمين أفلتوا بعدم جواز ترجمة القرآن الكريم والاكتفاء بترجمة معانيه ، إضافة لكون الصلاة لا تصح إلا بها ، مما دعا المسلمين في تلك المناطق إلى تعلمها ويعقد بعض الباحثين مقارنة بين وضع اللغة العربية بأفريقيا ووضع اللغة اللاتينية بأوروبا « ويشبه هذا ما كان عليه وضع اللغة اللاتينية عند الملوك الجرمان والشماليين وشعوبهم ، فهم يتكلمون بلغاتهم الفرنسية أو النورمانية أو الوندالية أو القوطية أو السكسونية بجانب اللغة اللاتينية ولكن العبادة للحكومة والثقافة والأدب والقوانين قباللغة اللاتينية (34) » . كما تأثرت طريقة الكتابة باللغة العربية عند مسلمي تلك المناطق بما هو معروف عن الكتاب العرب في الهندسة ونقوشها ، والخط وأحجام الحروف وترتيبها ، ويظهر ذلك فيما تحفل به جدران المساجد بالمنطقة ، وتحلى به من رسوم وآيات قرآنية ، حيث إن النقوش التي وجدت بالمساجد كان يستخدم فيها الخط الكوفي والخطوط الهندسية في الآيات القرآنية ، وهذا أثر عربي واضح (35) . فقد وصف المستشرق الفرنسي هوبير ديشان أثر

اللغة العربية في اللغات المحلية الأفريقية بقوله : « ولم تكتف مناطق أفريقيا بالدخول في الإسلام بل طبعت بطابع عربي بسبب انتشار اللغة العربية في تلك البلاد (36) » .
وتأثير اللغة العربية في غيرها من لغات العالم ليس غريباً ، فهي تركت آثارها في لغات بلاد أوروبا الجنوبية وحتى الشمالية ، كما في اللغة الإيطالية والفرنسية والإسبانية والانجليزية ، بل أن لغة مالطا أصولها عربية (37) .

منطقة الحزام الجنوبي في مواجهة الاستعمار الأوروبي الحديث :

الاستعمار الأوروبي لأفريقيا لم يكن خلال القرن التاسع عشر الفرنجي - كما هو مشاع - ولكنه يمتد إلى القرن الخامس عشر الفرنجي ، حيث بدأت حركة الكشف الجغرافية ، وتأسيس المراكز التجارية والاستطلاعية على سواحل أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي .
وفي التاسع عشر الفرنجي توغل المستعمرون إلى داخل أفريقيا ، واصطدموا بالوجود الفاعل للثقافة العربية الإسلامية بها ، ووقع أقبح وأقسى مراحل الصراع الثقافي والحضاري ومارس الأوروبيون ممارسات شنيعة في فصل هذه المناطق عن هويتها العربية الإسلامية ، وذلك لفرض لغتهم في المدارس ومحاربة الثقافة العربية الإسلامية ، وتحويل اللغات المحلية الأفريقية من الكتابة بالحرف العربي إلى الكتابة بالحرف اللاتيني كما سبق الإشارة إلى ذلك . ومارست الكنائس الغربية دوراً كبيراً في تنصير العناصر الأفريقية وخاصة العناصر الشابة التي وجدت أنه لا وسيلة لها إلا تعلم لغة الاستعمار واعتناق ديانته .

وقد شن الأوروبيون حرباً ضد المراكز الحضارية العربية الإسلامية بالمنطقة ، وأنشؤوا مدناً وعواصم بديلة لها حتى تفقد هذه المراكز الحضارية أهميتها ، ومن أمثلة ذلك : نواكشوط بديلة لشنقيط وداكار بديلة لأندر وياماكو بديلة لتمبكتو ونيامي بديلة لأقدس وانجامينا بديلة لأبشار وغيرها من مدن شمال تشاد ولاغوس وإبوجا بديلة لكانو وكاتسينا وغيرهما . ومارس الأوروبيون دوراً قذراً من خلال تقسيمهم المزاجي لأفريقيا خلال مؤتمر برلين 1884-1885 ف . حيث رسموا خرائط متجاهلة للأوضاع الاجتماعية والعرقية لتلك المناطق ، مما سبب في الكثير من المشاكل مستقبلاً ، وذلك كأثر سيء من مؤثرات المستعمر الأوروبي . ومن هذه الحدود الوهمية ما رسم بين الوطن العربي وامتداداته الثقافية والدينية والعرقية والحضارية في ما وراء الصحراء ، والصحيح أن امتدادات الأمة العربية تصل إلى ما وراء الحدود الوهمية التي صنعها المستعمرون في غفلة من التاريخ والمنطق والعقل ، وهي تصل جنوباً حتى حدود الغابة الاستوائية ، وهو ما يشكل ثورة في واقع الجغرافية السياسية بالمنطقة .

الهوامش :

- 1- محمد أمين محمد : " تطور العلاقات العربية الأفريقية في المصور الوسطى " ، محمود خيرى عيسى (محرر) : " العلاقات العربية الأفريقية ، دراسات تحليلية في أبعادها المختلفة " ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1978) ، ص 64 .
- 2- محمد عبد الفتاح سعودي : " الاتصالات العربية الأفريقية في المصور الوسطى " ، محمود خيرى عيسى (محرر) : " العلاقات العربية الأفريقية ، دراسات تحليلية في أبعادها المختلفة " ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1978) ، ص 3 .
- 3- المرجع نفسه ، ص 4 .
- 4- جمال زكريا قاسم : " الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية " ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1995) ، ط 2 ، ص 61 .
- 5- أحمد صقر : " مدينة المغرب في التاريخ " ، (تونس : دار بوسلام للنشر ، د . ت) ، ص 34 وما بعدها .
- 6- جمال زكريا قاسم : المرجع نفسه ، ص 61 .
- 7- المرجع نفسه ، ص 66 .

- 8- أمطير سعد غيث : " التأثير العربي الإسلامي في السودان الغربي فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر " ، (طرابلس : دار الرواد ، 1996) ، ص 30 وما بعدها .
- 9- هنريكو دي أنسطيني : " سكان ليبيا " ، ترجمة خليفة التليسي ، (بيروت : دار الثقافة ، 1975) ، ص 30 وما بعدها .
- 10- المصدر نفسه ، ص 34 .
- 11- المصدر نفسه ، ص 33 .
- 12- ابن خلدون : " العبر وديوان المبتدأ والخبر " ، (بيروت : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، 1979) ، ج 6 ، ص 90 .
- 13- ابن خلدون 6 / 182 .
- 14- أمطير سعد غيث : المرجع نفسه ، ص 31 .
- 15- عبد العزيز بن عبد الله : " تاريخ الحضارة المغربية " ، (دار السلمي ، 1962) ، ص 25-16 الصفحة نفسها .
- 17- الأندلسي : " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق " ، (القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، د - ت) ، مج 1 ، ص 23 .
- 18- إسماعيل أبو الغداء : " تقويم البلدان " ، (باريس : دار الطباعة السلطانية 1850) ، ص 157 .
- 19- إبراهيم طرغان : " دولة مالي الإسلامية " ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973) ، ص 35 .
- 20- القلقشندي : " صبح الأعشى في صناعة الانشاء " ، (القاهرة : المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، 193) ، ج 5 ، ص 298 .
- 21- عبد الرحمن السعدي : " تاريخ السودان " ، (أنجي فرنسا : طبعة هوانس ، 1988) ، ص 4 ، وعبد القادر زيادة : " الحضارة العربية والتأثير الأوربي " ، دراسات ونصوص . (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989) ، ص 26 .
- 22- بول مارتى : " كتبه الشرقية " ، ترجمة وتعليق : محمد محمود محمود وداوي . (دمشق : مطبعة زيد بن حارث ، 1985) ، ص 33 وما بعدها .
- 23- محمد سعيد القشاش : جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى ، (طرابلس : مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء ، 1989) ص 62 .
- 24- الهادي المبروك الدالي : " التاريخ السياسي والاقتصادي لمنطق السودان الغربي من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر " ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، غير منشورة ، (المغرب : جامعة الحسن الثاني ، 1996-1997) ، ص 250 وما بعدها .
- 25- القلقشندي 8 / 117 .
- 26- نورين مناوي برشم : " تشاد بين التحيات والأفاق " ، (طرابلس : مطبعة الزحف الأخضر ، د - ت) ، ص 46 .
- 27- نورين مناوي برشم : المرجع نفسه ، ص 58 .
- 28- اليعقوبي : " تاريخ اليعقوبي " ، (بيروت : دار صادر ، د - ت) ، مج 1 ، ص 191 .
- 29- نورين مناوي برشم : المرجع نفسه ، ص 58 .
- 30- أمين الطيبي : " الحبشة ، عربية الأصول والثقافة " ، (طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993) ، ص 28 .
- 31- أمين الطيبي : المرجع نفسه ، ص 134 .
- 32- أمين الطيبي : المرجع نفسه ، ص 123 .
- 33- إبراهيم طرغان : الإسلام واللغة العربية في السودان الغربي الأوسط " ، القاهرة : الهيئة العامة للتأليف والنشر ، 1969) ، ص 71 .
- 34- شوقي عطا الله الجمل : " دور العرب الحضاري في أفريقيا " ، رؤوف عباس أحمد أحمد (المحرر) : " العرب في أفريقيا : الجلود التاريخية والواقع المعاصر " ، (القاهرة : دار الثقافة العربية 1987) ، ص 151-152 .
- 35- هوبير ديشان : " الديانات في أفريقيا السوداء " ، ترجمة أحمد صادق ، (القاهرة : دار الكتاب المصري ، 1956) ، ص 132 .
- 36- إبراهيم طرغان : الإسلام واللغة العربية في السودان الغربي الأوسط " ، ص 73 . □

دور قبائل الفلان العربية في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء

الهادي المبروك الدالي

الجزء الأول

تقطن قبائل الفلان في شمال موريتانيا ، وشمال شرق النيجر ونيجيريا والسنغال ، وبوركينا فاسو وتشاد (1) .

جاء المؤرخون بعدة آراء حول أصل قبائل الفلان ، فكل واحد منهم انتفى رأياً بذاته .
وقد أورد محمد المفتي ، بأن الفلان يرجع أصلهم إلى الفاتح العربي ، عقبة بن نافع ، الذي بنى في القيروان لعسكره أربعة آلاف وستمئة داراً ، وكان معه عشرة آلاف من المسلمين وقد جاوز بجزء منهم إلى السودان حتى وصل نهر النيجر ، واستقر بمدينة "كل السوق" .

وترك مجموعة من جيشه قدر عددهم بالفي عسكري ليوطدوا الإسلام ثم كر راجعاً ، وقد قتله كسلية في الطريق ، والذين تركهم اختلطوا مع السكان الأصليين ، وحرفت كلمة الفان إلى أن وصل الاسم إلى ما يعرف بالفلان (2) وقد أورد في نص آخر قائلاً " إن الإسلام دخل إلى السودان في القرن الأول الهجري ، على يد عقبة بن نافع الفهري الصحابي الجليل ، وأقي بعض قبائل الروم ، فدعاهم إلي الإسلام فأسلموا على غير قتال وأسلم ملكهم المسمى برمندانة وتزوج بنت الملك وتدعى بخرمغ فأنجبت أربعة أولاد يرجع إليهم أصل القبائل الفلانية ومقرهم بلاد فوتا ويمرور الأجيال نشأت منهم هذه اللغة الفلانية (3) وأورد موسى بن السعدي عن أصل الفلان قصيدة طويلة نورد منها البيتين الآتيين :

« فتقرب إخوان الفلانيين أخوة
لعرب فمن روم بن عيض تفرعوا
فعبقة جد للفلانيين من عرب
ومن تور كانت أمهم وهي بجمع »

أشهر قبائلها :

فوت طورى هي أشهر قبائل الفلان وقد وردت عدة آراء حول التسمية يورد منها :

- 1- إن فوت طور ترجع إلى فكر وسيات ووسبات بمعنى البيضاء .
- 2- الرأي الثاني يقول : إن فوت طور إسم رجل وإسم والده إسماعيل ويحتمل أن يكون أهل قبيلة طور لقبهم مشتق من إسمه ، وغلب على غيرهم أسماء آبائهم أو أسماء بلدانهم .
وهناك رأي يفيد أن إسم فوت يدل على الاقوام الليبيين الأولين أي أهل جبال برقة وما حولها من قبائل العرب المغاربة الذين نزّلوا بهم فيما بعد (4) .

وأمام هذه الآراء فإني أميل إلى الرأي الأخير وذلك لسببين :

- 1- أن عدداً من الآراء يقول : أن الذين حكموا امبراطورية غانة مهاجرون من برقة بليبيا ، إذن

الموجات البشرية القادمة من برقة قديمة ، وربما كانوا من أبناء عمم حكام غانة الذين سبقوهم إلى تلك الديار وأرادوا اللحاق بهم .

وخاصة أن الرأي الأول يفسر أن فوت طور تعني قل وسبات ووسبات تعني البيضاني أي العرب .

2- إن أغلب الهجرات ، التي جاءت من اليمن والجزيرة العربية كانت تأتي عبر مصر ، مروراً بليبيا والمغرب الأوسط والأقصى إلى السودان الغربي فمثلاً قبيلة العلانة وأولاد موسى وأولاد سليمان المنتشرة في موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر لديهم أبناء عمومة في ليبيا لا يستبعد قدوم فوت طور من جبال برقة بليبيا .

تقسيماتها :

تنقسم إلى عدة أفخاذ هي :-

1- فخذ جل وجدهم رعب به .

2- فخذ بر وجدهم وي بر .

3- فخذ أمس ستة .

4- فخذ به أيو قبيلة رعب به .

5- فخذ قل ومهمته رعي المواشي .

6- فخذ سلناب .

7- فخذ ووتوب .

8- فخذ ليدب .

9- فخذ جابب (وديب) .

10- فخذ ويايالب .

11- فخذ وانانب .

12- فخذ سحب .

13- فخذ جنحيب .

14- فخذ جعفري .

15- فخذ رسيب (5) .

نظام الحكم :

الأمير : لكل قبيلة من قبائل الفلان أمير ، يسير شؤونها في تلك المدينة ، أو المنطقة ويعتبر السلطة العليا ، وله حق القرار في السلم والحرب ، وفي مدينة تنيكت كان أميرها زمن السلطان منسا موسى الحاج محمد الحسكي (6) وفي عهد دولة سنغاي كان أميرها كاوور (7) والأمير الشيخ بن عبيد بن عمرو بن العامي والأمير السبع بن عبيد (8) .

الشيخ : لكل فخذ من الافخاذ شيخ ياتَمرون بأمره وهو المسؤول عن حفظ وقض المنازعات ، أما في حالة الانتقال سعياً وراء الماء والكلاء فإنه يرجع إلى الأمير في ذلك يقصد الاستشارة والاعلام وكان شيخ بلدة جاتم الشيخ محمد فاطم بن محمد نوري في فترة دولة سنغاي (9) .

الامام : منصب روحي عند قبائل الفلان ، والذي يتولى هذا المنصب يشترط فيه أن يكون حافظاً

للقرآن الكريم ، ومتبحراً في الفقه واللغة العربية ونحوها .

للإمام خيمة معروفة في كل جماعة من جماعات الفلان ، يحفظ أبنائهم القرآن ويعلمهم تعاليم الدين الإسلامي وهو المرجع في المسائل التي تشكل عليهم ومن أشهر الرجال الذين تولوا منصب الامامة (كزلافون جلو) وهو من العلماء الأجلة ، وله مؤلفات وشروح في الفقه والنحو وغيره ، وكذلك من الذين تولوا منصب الامام لب الفلاني (10) .

مكانة قبائل الفلان في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء ودورهم في نشر الاسلام .
مثلت قبائل الفلان العربية ، ثقلاً سياسياً واقتصادياً وروحياً ، جعلها تأخذ الصدارة في المنطقة وقوة بحسب حسابها إلى يومنا هذا .

قال عنها محمد المفتي " فعلمنا من ذلك حقاً أنهم من سلالة عقبة ، حيث كانوا يعملون على نهجه ويجدون بنيانه " (11) .

وهذه العبارة تدل على أصالة هذه القبائل ، التي تنتسب إلى القائد العربي عقبة بن نافع الفهري .
لقد تسابق ملوك أفريقيا فيما وراء الصحراء ، لكسب ود قبائل الفلان ، بمناصرة العديد منهم على خصومهم من القبائل الاخرى ، فقد تدخل الملك منسا موسى ، ملك مملكة مالي الإسلامية ، بعد رجوعه من الحج لصالح (ماما) المسمى الحاج محمد الحسكي الفلاني ، أحد زعماء الفلان ضد خصمه ، ومكنه من الاستقرار هو وقبيلته في تنبكت ، وجنى ، وجافة (12) إلا أن الملك منسا موسى اليمني وأتباعه لم ينج من خطر الفلان ، فقد نشبت حروب بين قبائل الغولبي دينياني ، بقيادة تنغيلا وابنه كولي استمرت من 890-914هـ / 1514م أسفرت هذه الحروب عن فقدان مملكة مالي سلطتها على مرتفعات فوتا جالون ، وبذلك حصل لها ضعف في الاتصال بمقاطعاتها الغربية ، باتجاه غامبيا والكامانوس شمالاً وقد شهدت نهاية القرن السادس عشر الميلادي ، فتنا في الطريق الرابطة بين أطراف مالي الغربية والشرقية ، أدت إلى ضمور في تجارة الذهب ، وذلك لأن التجار الذين كانوا يترددون على أسواق سوتوكو ، أجبروا على أن يسلكوا دروباً أخرى متعرجة لضمان سلامة تجارتهم ، الأمر الذي جعلهم يقضونه في الطريق فترة طويلة ، تصل إلى ستة أشهر ، لقد وصلت انتصارات قبائل الفلان العربية بقيادة الأب وابنه ، أسمع البلدان المجاورة لمنطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء ، وعززتها بعبورها نهر غامبيا ، من منفذ سمي بعد ذلك باسمهم ممر الفلان ، وعند وصول جيوش الفلان منطقة البوندو ، قسم الأب وابنه حركة التوسع ، فاتجه تنغيلا نحو مملكة ديارا بينما توجه كولي نحو غزو الفوتا (13) .

توجه القائد الفلاني تنغيلا صوب مملكة ديارا على أمل الانتصار عليها إلا أن حساباته كانت خاطئة ، فانهزم جيشه وفقد حياته على أيدي عمر كمزاع شقيق اسكيا الحاج محمد ، أما ابنه كولي فقد غزا افوتاتورو والدجولوف ، واستطاع الانتصار على الأمراء المحليين المنقسمين على أنفسهم بسهولة ويسر وأن يكون إمارة اتخذ إقليم غور حضارة لها .

وقد انطلق منها في حروبه ضد الدوجولوف ، وفتح عدداً من أقاليمها ونشر فيها الرعب ، ولى على أغلب أراضي الودولوف ، ولم يبق في حوزة الودولوف إلا الأراضي الجنوبية ، البعيدة عن النهر ، واستمرت سيطرة الفوتا على الودولوف إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي (14) .

لقد حاولت قبائل الفلان أن تفرض نفسها على جل الممالك التي قامت في المنطقة بخلق تحالفات مع غيرها من القبائل الأخرى ، حتى التي لا تدين بالإسلام ، وشكلت هذه التحالفات خطورة على إمبراطورية سنغاي زمن الاسكيا الحاج محمد ونستشف هذه الخطورة من السؤال الذي توجه به اسكيا الحاج محمد للعالم محمد عبد الكريم المغيلي ونصه " وأيضاً جوابكم في المحاربين من فلان وغيرهم معهم أناس من مسوفة وغيرهم يزعمون أنهم مسلمون ، وهم ساكنون معهم ملازمون لهم ، في الرحيل والنزول ويخالطونهم في كل شيء من أموالهم ، وأموالهم ، وخيلهم مع خيلهم ، يغزون معهم ويحاربون معهم ، هذا هو أحوالهم ، ومنهم من كان معهم ولا يحارب معهم ، وجيء بهم إلينا فقالوا ما تقدر على الخروج عنهم مخافة أن يأخذونا وإن خرجنا لأننا مساكين لا نقدر الدفاع عن أنفسنا ، فرددنا إليهم أموالهم ، وقلنا لهم افترقوا منهم فهل تترك غزوا المحاربين لئلا نلحقهم أولئك المسلمين ، الذين هم معهم ، وأبوا أن يفارقوهم ، أو لابد من غزوهم ، وإن كانت المصرة تلحق من معهم من المسلمين المذكورين ، فقد شوشني في ذلك بعض فقهاء بلدنا حتى توقفت عنهم (15) .

جواب المغيلي على السؤال مفاده محاربة المحاربين بغزوهم ، وإذا ما أصيب أحد من المسلمين الذين بينهم فلا جناح عليكم لأن المسلمين الذين بينهم ظلموا أنفسهم بتواجدهم معهم وحتى أموالهم إذا فسدت فلا شيء عليكم وإذا غنمتم شيء من أموالهم يقصد المسلمين فربوه إليهم .

من خلال سؤال اسكيا الحاج محمد وجواب المغيلي يتضح الآتي :

1- حالة الهلع والخوف التي كان عليها السلطان اسكيا الحاج محمد وتخوفه من قوة الفلان وإظهار نفسه بالقوى الذي لا يلوى له عنان .

2- الدبلوماسية التي يتمتع بها اسكيا الحاج محمد بعدم إظهار خوفه من قبائل الفلان وتقديم نفسه لهم بحرصه عليهم ، وإنهم لا يمثلون شيئاً إذا ما أراد تأديبهم ، واستخدم المغيلي باعتباره طرفاً محايداً .

3- أعطى لنفسه الشرعية في حرب الفلان ، باستخدام الحق الشرعي المنبثق من الشريعة الإسلامية باستفتاء العالم محمد عبد الكريم المغيلي .

لقد كانت لقبائل الفلان تحالفات مع قبائل أخرى وهذه الرسالة التي تقتطف فقرات منها تؤكد على ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فمن صافي تنبكت من الفلان عموماً وخصوصاً الأمير كاوور ، إلى جماعة تنكر بكيف عموماً وخصوصاً سيدهم اوواب ومنذكم وبعد فالاعلام لكم أنني رأيت بركاتكم وقرأتها وفهمتها ، وما فيها من نقض الصلح المبرم بيننا إن تعرضنا لأهل توات وغير ذلك أو ترونه إن شاء الله وأما نقض توات فمرحباً به وأهلاً .

من خلال النص التالي يتضح الآتي :

1- إن الديباجة التي تكتب بها رسائل التهديد .

2- اسم أمير الفلان واسم أمير خصمه .

3- قبائل الفلان التي أميرها كاوور كانت لها اتفاقيات ومعاهدات صلح بينها وبين كل من أهالي تنكير بمنطقة كيف بموريتانيا ، وأهالي مدينة توات متمثلة في زعيمها ، وأن هذه الاتفاقية نقضها زعيم تنكير وتوات .

4- الأمير كاوور كان له درجة من القوة التي يستطيع بها تأديب خصومه وتلمس ذلك من عبارته

التي يقول فيها "إن ما غرمنّا ستسمعون ذلكم أو ترونه إن شاء الله ، وأما نقض توات فمرحباً به وأهلاً . وبذلك هو في موقع قوة .

لقد تربعت قبائل الفلان على منطقة شاسعة من السودان الغربي وحملت لواء نشر الإسلام في ادغال أفريقيا ، واعتنقت جل أفاذاها الدين الإسلامي منذ زمن الفاتح العربي عقبة بن نافع الفهري ، وما يؤكد إسلامهم ما أفتى به أحمد بابا التنبكت بأنه لا يجوز استرقاقهم لأن الغالب في قبائلهم الإسلام (16) .

ومن خلال الرسالة التي وجهها العالم أحمد البكاي بن محمد بن المختار بن أحمد ، إلى قبائل الفلان يتضح إسلام جلمهم ، وهذه فقرة منها :

" إلى جميع الاسلام من قبائل الفلان ، وبعد نهنيكم والحمد لله على نصركم على الأعداء زادكم الله نصراً وأصلح لكم دينكم وأخرتكم التي خيراً وأبقى " (17) .

لقد أنجبت قبائل الفلان قادة وعلماء أفذاذ ، لعبوا دوراً بارزاً في نشر الاسلام وإعلاء رأيته من أمثال الأمير الحاج محمد الحسكي والأمير كاوور ، والأمير الشيخ بي عبيد العامي ، والعالم محمد فاضل بن محمد توري ، والامام لب الفلاني ، ومن المتأخرين القائد والمجاهد والعالم عثمان بن فودي الذي انتشر صيته شرقاً وغرباً ، وأسس دولة إسلامية كان لها دور بارز في حركة اليقضة الاسلامية الافريقية ، والعالم أحمد بلوبن عثمان ، وغيرهم من الذي لا يسع ذكرهم في هذه الدراسة .

أما عن ضبيعة شعب الفلان فإنه تغلب عليه الطيبة وهذا ما أكده عبد الرحمن السعدي حينما تكلم على قبائل الفلان جلف فأورد ... وأما جلف فهم خيار الناس فعلاً وطبيعة ، وطبايعهم تباين طبائع الفلانيين في كل وجه ، وخصهم الله تعالى بمحاسن الأخلاق ومكارم الأفعال ، ومحامد السير ، وهم في تلك الناحية الآن بقوة عظيمة ومتنة جسمية ، أما الجدة والشجاعة فليس لهم نظيراً فيها ، وأما العهد والوفاء فمنهم ابتدأت وإليهم انتهت في تلك الناحية " (18) .

وهذا النص فيه إشارة لقبائل الفلان ، لأنه قارن طيبة جلف بطيبة سائر الفلان ، أي كل الفلان ، الأمر الذي يؤكد عراقة هذه القبائل وأصالتها حتى صارت مضرب للأمثال بين القبائل الأخرى ، وقوة لها وزنها في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء .

الهوامش :

- 1- وقف الباحث على أغلب منتجاتهم عام -85-87-88 .
- 2- محمد محمد المفتي (مرحبا) فتح الحنان المنان - بجمع تاريخ بلاد السودان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 4 - 5 .
- 3- محمد محمد المفتي : (مرحبا) فتح الحنان المنان - بجمع تاريخ بلاد السودان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 24 وفيح دي . تاريخ غرب أفريقيا ، ص 3 .
- 4- محمد بن فودي . إتفاق اليسور في تاريخ بلاد التكرور . مكتو اتأثر الحاج طه أكثر 1964 من 223 .
- 5- موسى بن أحمد السعدي : زهور البساتين - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 49-50 .
- 6- موسى بن أحمد السعدي - مخطوط - ورقة 49-54 .
- 7- محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 112 .
- 8- مجهول : رسالة من جماعة الفلان الذين في تنبكت إلى جماعة تنكير بكيف - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 1 .
- 9- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .

- 10- نفسه ، ورقة 100 .
- 11- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .
- 12- محمد محمد المفتي : فتح الحنان المان في أخبار السودان ، مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 17 .
- 13- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .
- 14- مادي نالي شال ، تدهور امبراطورية مالي ، تاريخ أفريقيا العام ، المجلد الرابع ، ص 192.
- 15- مادي نالي شال ، المرجع السابق ، ص 193 .
- 16- محمد عبد الكريم المغيلي : أسئلة اسكيا و أجوبة المغيلي المصدر السابق ، ص 59 .
- 17- أحمد بابا التنبكتي ، الكشف والبيان لأصناف مجلوب بالسودان ، مخطوط مركز أحمد بابا التنبكتي ص 9 .
- 18- عثمان بن فودي - مهمته تحتاج إلى معرفتها أهل السودان - مخطوط - مركز أبحاث النيجر رقم 100 ورقة 21 .
- 19- أحمد البكاي بن محمد بن المختار بن أحمد بن بيعث برسالة إلى قبائل الغلان : دار معمر القذافي لجمع التراث العربي الافريقي بجاو وبدون تصنيف ورقة ! أنظر الملحق .
- 20- عبد الرحمن السعدي : المصدر السابق ص 78 .

قائمة المصادر :

- 1- محمد محمد المفتي : (مرحبا) فتح الحنان المان - جمع تاريخ بلاد السودان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 24.
- 2- موسى بن أحمد السعدي : زهور البساتين - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 49-54 .
- 3- مجهول : رسالة من جماعة الغلان الذين في تنبكت إلى جماعة تنكير بكيف - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 1 .
- 4- أحمد بابا التنبكت : الكشف والبيان لأصناف مجلوب بالسودان - مخطوط - مركز أحمد بابا التنبكت .
- 5- عثمان بن فودي - مهمته تحتاج إلى معرفتها أهل السودان - مخطوط - مركز أبحاث النيجر رقم 100 ورقة 21 .
- 6- عبد الرحمن السعدي : تاريخ السودان ، نشر هوداس 1964 ، ص 9 .
- 7- وقف الباحث على أغلب منتجاتهم عام -85-87-95 .



الفاشر : المؤسسة العربية
للنشر والأبداع
عدد الصفحات : 284 صفحة

صدر عن المؤسسة العربية للنشر والأبداع

نقد العالم المعاصر

المؤلف : رينية ديمون

المترجم : جورج طرابيشي

هذا الكتاب بمثابة بيان إتهام ضد كل الجرائم التي ارتكبتها الليبرالية الرأسمالية المنفلتة من عقائلا بحق العالم المعاصر الذي يجد نفسه مهدداً اليوم على جبهات الاقتصاد والبيئة والتسلح والديموغرافيا ، تحديق به أخطار التلوث والتبذير والمجاعة والتصحّر والعنف والحرمان الاجتماعي والانفجار السكاني والانقسام الحاد إلى أغنياء وفقراء على الصعيد العالمي كما على الصعيد المحلي .

دعوة مشاركة

تدعو وحدة البحوث والدراسات بمكتب الاتصال باللجان الثورية كافة الاخوة المتخصصين في الدراسات التاريخية والافريقية للمشاركة في الندوة البحثية التي تقيمها تحت عنوان " تجمع دول الساحل والصحراء " طموحات وآمال " بالاشتراك مع مركز الدراسات العليا بجامعة السابع من أبريل وقسم التاريخ بكلية الاداب بجامعة السابع من أبريل .

علماً بأن محاور الندوة :

- * تجمع دول الساحل والصحراء وموقعه من الخارطة الدولية .
- * تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر التاريخ بين دول التجمع .
- * الرابطة الاجتماعية (القومية) الهجرات العربية والأصول العربية للقبائل الافريقية .
- * الاسلام كرابطة اجتماعية لدول التجمع في الاقطار التي تواجه بحملات التنصير والتبشير المسيحي .
- * التغفل الصهيوني والدور الاستعماري الغربي والامريكي في تغريب المنطقة واثاره السياسية والاقتصادية .
- * مستقبل التنمية في دول التجمع .

ترسل المساهمات حسب استمارة المشاركة المرفقة في موعد اقصاه

شهر الماء (مايو) 1429 م (1999 ف)

وملاحظة الآتي : انه سيتم الاعلان عن مكان انعقاد الندوة في عدد لاحق .

نموذج مشاركة في ندوة مجتمع دول الساحل والصحراء - طموحات و آمال

اسم المشارك :

مهنته :

العنوان البريدي :

الهاتف :

عنوان المشاركة :

المحور :

ظاهرة تطور قواعد علم الحروف ودورها في كلام العرب وآراء النحاة في بعضها

د: عبد الله محمد الاسطى

الجزء الأول

"فى" في جانب الضلال : لأن صاحب الحق مستعل يصرف نظره كيف شاء . وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه . وعن ابن عباس قال : " الحمد لله الذي قال : " عن صلاتهم ساهون " (3) ولم يقل : " في صلاتهم " والنحاة قد خاضوا في هذا العلم ، وحده بحدود كثيرة (4) . أظهرها قولهم : " كلمة تدل على معنى في غيرها فقط (5) . ومقتضى الحد أن الحروف روابط في التركيب يتوقف معناها على « ذكر متعلقاتها ، وإذا أفردت فقد تبخّرت معانيها ، قال ابن يعيش : " وقولنا : دلت على معنى في غيرها فصل مميّزه من الاسم والفعل ، إذ معنى الاسم والفعل في إن قواعد علم الحروف ومعانيها موضوع مهم لم يحظ ببحث واسع أو حتى متوسط - في ما عملت - ومهما يكن من أمر فهي محاولة لإظهار هذا الجانب العلمي اللغوي والنحوي : ليكون بين أيدي الدارسين أو المطلعين ، لأن ذلك من الأشياء المهمة والمطلوبة ، لاختلاف موقع هذه الأدوات لذلك يختص الاستنباط بحسبها ، فلحروف المعجم خواص معينة تؤثر في اللفظ والمعنى ، وما من شك أن علم الحروف الجليل الواقع في طريق علم النحو والصرف ، والتجويد والبلاغة والقراءات ، فكلمها في حاجة إليه ، لأنها مركبة منه ، وقد كان المتقدمون يبحثون أموره ضمن علم التجويد ، أو علم الصرف ، أو نحوهما فالنحاة يمسكون منه بطرف ، والبلاغيون يمسكون بطرف ، لأنه باب يسلط فيه على المبنى والعرب ، وللعلماء فيه مذاهب شتى ، ودروب متبانية ، وتأويلات مختلفة ، ولكنه على ما فيه من عناء -متع شائق لطيف - (1) والحروف عموما كلها مبنية ، ويقال لها : حروف المعاني ، كما أن حروف الهجاء يقال لها : حروف المباني ، ولعلم الحروف قواعد ، وهي من المهمات المطلوبة : لاختلاف مواقعها الأمر الذي جعل الكلام يختلف فيها ، وذلك كما في قوله تعالى : " وإنا أو بإياكم لعلى هدى أو في ضلال " (2) . فاستعمل " على " في جانب الحق و

إن قواعد علم الحروف ومعانيها موضوع مهم لم يحظ ببحث واسع أو حتى متوسط - في ما عملت - ومهما يكن من أمر فهي محاولة لإظهار هذا الجانب العلمي اللغوي والنحوي : ليكون بين أيدي الدارسين أو المطلعين ، لأن ذلك من الأشياء المهمة والمطلوبة ، لاختلاف موقع هذه الأدوات لذلك يختص الاستنباط بحسبها ، فلحروف المعجم خواص معينة تؤثر في اللفظ والمعنى ، وما من شك أن علم الحروف الجليل الواقع في طريق علم النحو والصرف ، والتجويد والبلاغة والقراءات ، فكلمها في حاجة إليه ، لأنها مركبة منه ، وقد كان المتقدمون يبحثون أموره ضمن علم التجويد ، أو علم الصرف ، أو نحوهما فالنحاة يمسكون منه بطرف ، والبلاغيون يمسكون بطرف ، لأنه باب يسلط فيه على المبنى والعرب ، وللعلماء فيه مذاهب شتى ، ودروب متبانية ، وتأويلات مختلفة ، ولكنه على ما فيه من عناء -متع شائق لطيف - (1) والحروف عموما كلها مبنية ، ويقال لها : حروف المعاني ، كما أن حروف الهجاء يقال لها : حروف المباني ، ولعلم الحروف قواعد ، وهي من المهمات المطلوبة : لاختلاف مواقعها الأمر الذي جعل الكلام يختلف فيها ، وذلك كما في قوله تعالى : " وإنا أو بإياكم لعلى هدى أو في ضلال " (2) . فاستعمل " على " في جانب الحق و

وَأما عند المركبات على الإطلاق ، فأما باعتبار هياكلها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو " (7) وقال : " علم النحو ويسمى علم الإعراب أيضاً - على ما في شرح اللبيب - وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً ، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أولاً ووقوعها فيه (8) .

معنى الحروف لغة واصطلاحاً :

معنى الحروف في اللغة ، وعند النحاة ، (في الاصطلاح) .

إن مادة (ح - ر - ف) عند النحاة تشتق منها ثلاثة أصول وهي : أ- حد الشيء . ب- العدول . ج - وتقدير الشيء . فأما الحد فحرف كل شيء حده ، كالسيف وحرف السفينة تقول : هو من أمره على حرف واحد ، أي بطريقة واحدة ، قال الله تعالى : " ومن الناس من يعبد الله على حرف " (9) ، أي وجه واحد . والأصل الثاني الانحراف عن الشيء ، يقال انحرف عنه ، ينحرف انحرافاً ، وحرفته أنا عنه ، عدلت به عنه ، والأصل الثالث ، المحرف ، حديدة يقدر بها الجراحات عند العلاج ، (10) ، والحرف : القراءة التي تقرأ على أوجه ، وما جاء في الحديث الشريف - من طرف العامة - قوله صلى الله عليه وسلم : " نزل القرآن على سبعة أحرف " ، وقال أبو عبيد (11) والعباس : معناه نزل على سبع لغات من لغات العرب منها لغة قريش ، ولغة هذيل ، ولغة أهل اليمن ، ولغة هوازن ، وما أشبهها (12) ، وحرفاً الرأس :

شقاه ، وحرف السفينة ، والجبل جانبيهما ، وحرف الشيء : (13) ناحيته ، والتحريف في القرآن والكلمة : تغيير الحرف عن معناه ، والمحرف الذي ذهب ماله ، والحرف : الحرمان . وحرفة الرجل : صنعتة ، أو صنيعته ، وحرف لأمله واحترف : اكتسب ، وطلب ، واحتال وحرف عينه : كحلها ، والحرف ، الناقة العظيمة . والناقة المهزولة ضد هذا شيء من معاني

ضمن علم التجويد ، أو علم الصرف ، أو نحوهما فالنحاة يمسكون منه بطرف ، والبلاغيون يمسكون بطرف ، لأنه باب يسلط فيه على المبني والعرب ، وللعلماء فيه مذاهب شتى ، ودروب متباعدة ، وتاويلات مختلفة ، ولكنه على ما فيه من عناء - ممتع شائق لطيف - (1) والحروف عموماً كلها مبنية ، ويقال لها : حروف المعاني ، كما أن حروف الهجاء يقال لها : حروف المباني ، ولعلم الحروف قواعد ، وهي من المهمات المطلوبة : لاختلاف مواقعها الأمر الذي جعل الكلام يختلف فيها . وذلك كما في قوله تعالى : " وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال " (2) ، فاستعمل " على في جانب الحق و " في في جانب الضلال ؛ لأن صاحب الحق مستعمل يصرف نظره كيف شاء . وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه . وعن ابن عباس قال : " الحمد لله الذي قال : " عن صلاتهم ساهون " (3) ولم يقل : " في صلاتهم " والنحاة قد خاضوا في هذا العلم ، وحدوه بحدود كثيرة (4) . أظهرها قولهم : كلمة تدل على معنى في غيرها فقط (5) ، ومقتضى الحد أن الحروف روابط في التركيب يتوقف معناها على " ذكر متعلقاتها ، وإذا أفردت فقد تبحرت معانيها ، قال ابن يعيش : وقولنا : دلت على معنى في غيرها فصل ميزه من الاسم والفعل ، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ، معنى في غيره ألا تراك إذا قلت : الفلام فهم منه المعرفة ولو قلت : أل مفردة لم يفهم منه معنى . فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ، فهذا معنى دلالاته في غيره (6) . وعلى الرغم من أن معاني الحروف عمل من أعمال الباحث عن دلالات الألفاظ مفردة ، وهو جانب لغوي ، إلا أن النحاة اهتموا بدراسة الحروف وأفردوا لها كتباً عديدة معروفة ، مثل مغني اللبيب لابن هشام ، ومعاني الحروف للرمساني ، والجني الداني للمرادي ، ورصف المباني للمالقي ... وغيرها : لأن الحروف روابط في التركيب ، وعلى التركيب ينصب عمل النحو ، جاء في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي :

(الحرف) في اللغة ، وهذا دليل على سعة اشتقاق هذه الكلمة في لغة العرب التي قال عنها الامام الشافعي : " كلام العرب لا يحيط به إلا نبي " (14) . ولهم تصرفات كثيرة في مادة (حرف) ، أما المراد عند النحويين فهو على ثلاث أضرب : حروف المعجم التي هي مداد اللسان عريبها وعجميها ، وحروف الأسماء ، والأفعال والحروف التي هي أبعاضها . كالعين من "جعفر" والضاد من (ضرب) وما أشبه ذلك . ونحو النون من " أن " والام من " لم " وغير ذلك (15) ، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان ، وهذا القسم هو المبحوث عنه في علم النحو . أما القسمان الأولان فيذكران فيه عرضاً لمناسبة ما ، ولتعريف القسم الثالث . الحرف : ما دل على معنى في غيره (16) ومنه الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل ، والحرف أيضاً ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها .

أما في الاصطلاح ، فالحرف المبحوث عنه في علم الحروف هو حرف الهجاء العربي ، فعلم الحروف هو : " فعلم الحروف هو : " العلم الذي يبحث فيه عن حروف الهجاء العربية من حيث عددها ، وصورتها ، ونياية بعضها عن بعض ، وإبدال بعضها من بعض ، ومخارجها وحيثياتها الأخرى (17) .

قال ابن حني : " وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً (18) ، وقال الحافظ حكي أبو اسحاق إبراهيم بن سياد النظام عن جاره (المروزي . انه كان لا يلبس خفاً ولا نعلأ إلى أن يذهب النبق (19) اليابس لكثرة النوى في الطريق والأسواق ، قال : " ما رأي مرة مصصت قصب سكر ، فجمعت ما مصصت ماءه ؛ لأرمي به ؛ فقال : " إن كنت لا تنور لك (20) ولا عيال عليك ، فهبه لمن له تنور ، وعليه عيال ، وإياك أن تعود نفسك هذه العادة في أيام خفة ظهرك ، فإنك لا تدري متى يأتيك العيال (21) . ففي هذا النص الذي ساقه الحافظ ستة

أحرف من حروف الجر هي : عن ، إلى ، واللام ، وفي ، والباء ، وعلى ، ذكر الحرف الثالث أربع مرات ، ووردت لام التعليل ، وهي حرف جر مرة واحدة ، وذكر الحرف الرابع مرتين ، وذكر الحرف الخامس مرة واحدة ، وذكر الحرف السادس مرتين (22) . ويتتبع هذا النص نجد أنه من العسير أن نقول : مثلاً " وإياك أن تعود نفسك هذه العادة مع أيام خفة ظهرك " أو على خفة ظهرك ، أو إلى خفة ظهرك ، أو عن خفة ظهرك ... وإلى آخر ما نصوا على جوارزه من وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر ، لذلك يعسر القول : " فيه على من عليه تنور " أو " فهبه في من فيه تنور وفيه عيال ؛ أو " فهبه عن من عنه تنور " ويقال مثل ذلك في سائر الأحرف (23) ، ولكن يمكن وضع بعض الحروف مثل اللام موضع " على " وإلى موضع اللام ، كأن نقول : لا تنور لك ولا عيال لك " و " فهبه إلى من له تنور ، وله عيال " ، ولكن المعنى يختلف تبعاً لاختلاف الحرف ، فقول الحافظ : " لا تنور لك ولا عيال لك " أفادت اللام معنى الاختصاص ، وقوله لا تنور لك ولا عيال عليك " أفادت " على " الاستعلاء المعنوي كأن ظهر الرجل ، قد ثقل عليه الحمل وهو العيال ، " فعلى " لم تقع موقع اللام ، وإنما أفادت الاستعلاء المعنوي . وكذلك يقال في " فهبه لمن له عيال " فعلى " أفادت الاستعلاء المعنوي واللام أفادت الاختصاص (24) . ولو أوقفنا إلى موقع اللام في " لمن " لجاز أيضاً مع اختلاف في المعنى ، فقولنا : " فهبه لمن " أي أعطه على وجه من الخصوص ، وقولنا فهبه إلى " أي أعطه منتهياً في العطاء لمن له تنور وعليه عيال " ، تحقق إذن أن الحرف لا يقع موقع غيره إلا إذا أردنا معنى ذلك الحرف الآخر وإلا صار الأمر ضرباً من العجمة ، وعدم البيان ، وفوضى في التعبير لا حد لها . (25) ولكن البغاء والفصحاء على مستوى الاستعمال يأبون إيقاع بعض الحروف موقع بعضها الآخر ، وباستقراء مواقع حروف الجر في رسالة " سهل بن هارون " (26) يوجد في هذه الرسالة ثمانية أحرف من حروف الجر ، وهي حروف شائعة في

الاستعمال هي : الباء وقد وردت إحدى وستين مرة ، وفي وقد وردت إحدى وستين مرة أيضاً ، ومن وقد وردت أربعاً وثلاثين مرة ، واللام وقد وردت اثنتين وأربعين مرة ، وعلى وقد وردت إحدى وثلاثين مرة ، والكاف وقد وردت مرتين ، و" عن : وقد وردت اثنتي عشرة مرة ، وإلى " وقد وردت اثنتين وعشرين مرة . ولكن مع الصعوبة بمكان جواز وقوع حرف موضع آخر ممن التي نص عليها جواز وقوعها موقع غيرها ، فذلك أمر غير مقبول ، ولا ميسور ، إلا إذا أردنا معنى آخر غير المعنى الذي يشير إليه ظاهر النص مع الحرف الآخر . (27)

أما موضوع علم الحروف ، فهو حرف الهجاء العربي من حيث أوضاعه المختلفة وظاهرة تطور قواعده ، وأما غاياته فهي معرفة حروف الهجاء ، وكيفية استعمالها والتلفظ بها وأنواعها . أما واضع هذا العلم فهو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري فهو أول من أعطى حروف الهجاء بحثاً خاصاً بها وحدث تلاميذ في هذا الموضوع بصفة يمكن اعتبارها " بداية علم مستقل " ومن قبله أبو الأسود الدؤلي ، وتلاميذه ، ومن أخذ عنهم فلهم الفضل في تأسيس علم الحروف ، إلا أن الخليل - رحمه الله - بصفته رئيس مدرسة لغوية هي الأولى من نوعها وفي بابها - في لغة العرب وفصيح كلامهم ؛ ولتخصصه في البحث عن هذه اللغة الشريفة ، من جميع جوانبها ؛ لذلك كان عده مؤسساً لهذا العلم ، وإرساء قواعده وأجدر به عن سواه ، وإن لم يكن واضحاً لدى الجميع ، وقد كان الخليل مؤسساً حقاً لغيره من العلوم العربية ، أيضاً فأول معجم عربي له ، وأول كتاب نحوي كان قد وضعه تلميذه سيبويه من إملائه غالباً وهو واضع علم العروض في الشعر وغير ذلك (28) ، وفي كتاب سيبويه الجزء الأول الشيء الكثير من علم الحروف حيث يعتبر سيبويه أقدم من كتب في هذا العلم ، وإن لم يسمه علماً ، أما عدد حروف الهجاء ، هل هي (29) ، تسعة وعشرون أو (28) ثمانية وعشرون ؟ وأراء العلماء فيها فإن المشهور في هذا - عند

القدماء - وغيرهم هو أنها (29) تسعة وعشرون حرفاً ، ويضاف إليها بعض ما يشبه الحرف إضافة مستحسنة ، وغير مستحسنة قال سيبويه : (هذا باب عدد الحروف العربية ، ومخارجها ومهموسها ومجهورها ، وأحوال مجهورها ومهموسها ، واختلافها . فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً " (29) ، وقال المبرد ، فمنها ثمانية وعشرون لها صور .. (30) . أما ابن فارس فقد عدّ - هو الآخر الحروف الأصلية (28) ثمانية وعشرين حرفاً . (31) ، وهويتفق مع المبرد ، وقال ابن جني عن الحروف الفرعية المستعملة : " وأعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها ؛ حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً ، وهذه الستة حسنة يؤخذ بها القرآن ، وفي فصيح الكلام هي : النون الخفيفة ويقال : الخفية ، والهمزة ، والمخففة ، وألف التثنية ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي (32) ، وهناك حروف فرعية غير مستحسنة تلحق بعد ذلك ، وهي ثمانية أحرف ، وهي فروع لا يؤخذ بها في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة ، مرنولة غير متقبلة ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف (33) ، والجيم التي كالشين ، والصاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والطاء التي كالتاء ، والباء التي كاليم ، (34) وقد اختلف علماء العربية في بيان ترتيب هذه الحروف (29) أو (28) ، فلقدماء منهم ترتيب وللمتأخرين آخر ، وللمشاركة استعمال وللمغاربة آخر ، قال سيبويه : " فأصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً " : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والطاء ، الكاف ، والقاف ، والصاد ، والجيم ، والشين ، والباء ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ، والياء ، والميم ، والواو (35) ، وقد أخذ سيبويه هذا عن الخليل حيث أنه خريج مدرسته ، وإن لم يصرح بهذا الأخذ أحياناً فمثله كثير في كلام سيبويه (36) ، وأن

هذا الترتيب مبني على تقارب المخارج ، وقد سار عليه أصحاب سيبويه كافة ، وهو الترتيب العلمى الوجيه ، وإن لم يalf أهل زماننا (37) . وقد اتفق الجميع من السلف وتابعيهم من أهل المغرب في الترتيب (الألف ، والباء والتاء والثاء ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والذال ، والنال ، والراء ، والزاي) .

واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك من المزجج ، والمنفرد إلى آخر الحروف ، فرسم أهل المشرق بعد الراء ، والزاي السين والشين ، ثم الصاد وضاد ، ثم الطاء والظاء ثم العين والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والهاء ، والياء ، ولا " ، ورسم أهل المغرب بعد الراء ، والزاي الطاء والظاء ، ثم الكاف ، واللام والميم ، والنون ، ثم الصاد والضاد ، ثم العين والغين ، والفاء والقاف ، والسين ، والشين ، والهاء والواو ، والياء ، وذكر أبو عمرو الداني : " أن الترتيبين جاريان وفق ترتيب (ابى جاد) (38) .

والترتيب المشرقي الذي ذكره هو المؤلف في زماننا ، حتي أصبح غير مهمل (39) ، أما بداية حروف (المعجم) فقد أجمع مؤرخو اللغة العربية والأدب أن (ابا جاد) أول طريقة وضعت ؛ لترتيب حروف المعجم ، وأن ما تقدم من ترتيب ، إنما هو منتزع من ترتيبه (الأبو جاد) المسمى : " (أبجد) ؛ تقريباً لفهم المتعلمين " هو : " أبوجاد " أبي آدم الطاعة وجد في أكل الشجرة (40) !! " : «هواز» زل فهوى من السماء إلى الأرض . و " حطي " حطت عنه خطايها . " وكلمن " أكل من الشجرة ، ومن عليه بالتوبة . " وصعفض " عصى فأخرج من النعيم إلى النكد و " قريسات " أقر بالذنب ، فأمن العقوبة (41) ، فهذا أقدم ترتيب لحروف المعجم ، مع التفسير ، ونقل الداني أيضاً : أن أبا جاد ، وهواز ، وحطي وكلمن ، صعفض ، وقريسات : أسماء ملوك مدين ' وكان ملكهم - يوم الظلة - في زمان شعيب "كلمون" وقال أيضاً : ذكر بعض النحويين

أن قولهم : أبوجاد ، وهواز ، وحطي - عربية متطورة وتجري مجرى زيد ، وعمرو في الانصراف ، و " كلمن " ، وصعفض ، وقريسات " أعجمية لا ينصرفن ، إلا أن - قريسات - تصرف كعرفات ، وأذرعات ، وكتبوا أبجد ، بدل أبي جاد ، لدلالة المتعلم ، ولئلا يكثروا عليه . " عن الداني أيضاً " ، وقال ابن عبد ربه الاندلسي : " وعن عمرو بن سبته بأسانيده : أن أول من وضع الخط العربي : أبجد ، وهواز ، وحطي ، وكلمن ، وصعفض وقريشت " هم قوم من الجبله الأجرة ، كانوا نزولاً عند عدنان ابن أدد وهم من طسم وجديس وحكي : أنهم وضعوا الكتب على أسمائهم فلما وجدوا حروفاً من الألفاظ ليست في أسمائهم ألحقوها بها وسموها " الروادف " ، وهي " التاء والخاء والذال ، والضاد ، والظاء والغين " على حسب ما يلحق بحروف الجمل (42)

الحروف ومعانيها واستعمالاتها

أولاً : الهمزة : قال سيبويه ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً ، فلخلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً " الهمزة " (43) . وقال المبرد : فمن أقصى الطق مخرج الهمزة ، وهي أبعد الحروف (44) وتستعمل الهمزة في موضعين : الاستفهام والنداء ، فالاستفهام وحقيقته طلب الإفهام . وهي أصل أدواته ، ومن ثم اختصت بأوجه عديدة منها : - أن يكون على جهل من المستفهم ، كقوله أصلى محمود ؟ . أخالد عندك أم صالغ ؟ . قال الله تعالى : " أكان للناس عجباً " (45) وهو دخولها على الإثبات وتدخل على النفي . نحو قوله تعالى : " ألم نشرح لك صدرك " (46) .

- وأن يكون إنكاراً كقوله تعالى : " أله أذن لكم أم على الله تفترون " (47) .

ومنها أن يكون استرشاداً كقولك للعالم : " أيجوز كذا وكذا ؟ كقوله تعالى : " أتجعل فيها من يفسد فيها " (48) .

وأحسن بمحمد ، أي (ما أكرمه ، وما أحسنه)
وتكون الباء مركبة مع غيرها من الحروف كاللام
في (بل ، وبلى) .

الثالث : التاء (ت) وهو حرف مهموس
يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب : أصلاً ،
وبدلاً ، وزائداً ، وتكون التاء للتأنيث وتزاد في
أفعال المضارعة ، لخطاب المذكر والمؤنث وتكون
للقسم وفيه لا تعمل إلا في اسم " الله " تعالى
في القسم نحو تالله لأخرجن ، وفيها معنى
التعجب . قال تعالى : " وتالله لأكيدن أصنامهم " (60)
ولا تكون التاء في كلام العرب إلا مفردة
ولا تتركب مع غيرها من الحروف (61) .

الرابع : التاء (ث) وهو حرف مهموس وأحد
حروف النث ومحلّه من الذال محل التاء من
الذال ، ولا تكون إلا أصلاً - فاء أو عيناً ، أو
لاماً ، والتاء من الحروف الهجائية التي لا تجيء
مفردة في كلام العرب وإنما جاءت مركبة مع
الميم (62) (ثُمَّ) ولها في الكلام وجهان : الأول
: التشريك في الحكم بأن تكون حرف عطف
مفرداً على مفرد وجملة علي جملة ، فإذا عطفت
مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال ، شركت
بين الأول والثاني في اللفظ الذي هو الاسمية ،
أو الفعلية ، والنصب ، والرفع أو الجر أو الجزم
والمعنى الذي هو إثبات الفعل لهما ، أو نفيه
عنهما ، نحو قولك : قام أحمد ثم محمد ... وزعم
الكوفيون ، والأخفش أنه قد يتخلف بأن تقع
زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وخرجوا على ذلك
قوله تعالى : «حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما
رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا
ملجأ من الله إلا إليه ثُمَّ تاب عليهم » (63)
وأجيب بأن الجواب فيها مقدر (64) ، ولكن فقد
اختلف البصريون والكوفيون من النحويين : هل
تعطي رتبة أو لا تعطى . فذهب الكوفيون إلى
عدم الترتيب واحتجوا بقول الشاعر : (65)

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ
ثُمَّ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

- وأن تكون تقريراً ، وتحقيقاً ، وذلك إذا
دخلت الهمزة على (ليس) كقول جرير :
ألستم خير من ركب المطايا واندى العالمين
بطون راح (49) .

- وقد تكون للتسوية كقوله تعالى : " سواءٌ
علينا أوعظت أو لم تكن من الواعظين " (50) .

الثاني : الباء (ب) ، وهو حرف مجهور يكون
فاءً وعيناً ولاماً ، ويكون حرف الباء بمعنى (عن)
وهو رأي الأخفش والزجاج من البصريين كقوله
تعالى : " فاسأل به خبيراً " على أن الباء للسببية
(51) أي عنه ، وقول علقمة بن عبدة :

فإِنْ تَسْأَلُونِ بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَبِيرٌ بِبَوَاءِ
النِّسَاءِ طَبِيبٌ (52) أي " عن النساء " .

وتكون الباء بمعنى الإلصاق ، نحو قوله
تعالى : وامسحوا برؤوسكم " (53) أي ألقوا
المسح برؤوسكم ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم
منه ، وتكون الباء بمعنى (من) ، نحو قوله تعالى
: " يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيراً " (54)
(أي منها والذين قالوا بهذا المعنى للباء
هم الكوفيون ، وتابعهم الأصمعي والفارسي ،
والقتبي وابن مالك (55) ، وقال المالقي " فذهب
بعضهم إلى أن الباء للتبعيض ، ولذلك أجاز
أصحاب مالك : " المسح في الوضوء ببعض
الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى
إجازة قدر الانملة من الرأس في المسح (56) ،
وفي البحر المحيط جاء أنها زائدة كقراءة بن عبدة
(يشربها) (57) ، ومثل هذا زيادتها في دخولها
على الفاعل كقوله تعالى : " كفى بالله شهيداً " (58)
(والمعنى كفى الله ، ولكن الباء دخلت
للتوكيد ، ومثله أليس الله بكاف عبده " (59)
وكذلك مع خبر ما التي تعمل عمل (ليس) وتكون
قسماً كقولك : بالله لأخرجن " وتكون الباء حالاً
كقولك خرج بثيابه . والمعنى خرج مكتسياً ،
وتفيد معنى التعجب نحو قولك : أكرم به ،

به ، فَبَيَّنتِ على حركة التقاء الساكنين : الراء
إلياء وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء
الساكنين (70) .

'الساكن : الحاء (ح) : وهو حرف مهموس
يكون أصلاً ليس غير ويقع فاء وعيناً ، ولأماً ، ولا
تكون الحاء بدلاً أبداً إلا تهماً : عند ، فيقال
: مدهه ، ومدحه ، فتبدل الحاء هاء ، كما في بجيئ
الحاء في كلام العرب مفردة ، إنما بُتت مركبة
مع الألف والشين ، والألف : (حاشاً) ، ومع التاء
مشددة والألف (حتي) .

و " حاشاً " تكون اسماً بمنزلة التنزيه في
قوله تعالى : " حاشا لله ما علمنا عليه من سوء
(71) ، وتكون فعلاً ومضارعاً (أحاشي) وتكون
حرفاً حاشاً . (72) ، والغالب عليها الحرفية ،
ولذلك جعلها سيبويه تخفض أبداً ، وجعلها بعض
المتقدمين فعلاً قياسياً على قول العرب " اللهم
اغفر لي ولكل من سمع حاشاً - (حاشي)
الشيطان ، وأباً الاصبع (73) . وأقول حاشاً لله
، وقال أبو علي الفارسي : " حاشاً " فعل من
الحشاء وهو الناحية ، أي صار في ناحية ، أي
بعُدَ مما رمي به ، وتنحى عنه فلم يشبهه ولم
يلاسه ، ولم يقع في القرآن حاشاً إلا استثنائية
(74) ، أما " حتى " فهو حرف لانتهاه الغاية
مثل : " إلى " لكن يفترقان في أمور فتنفرد "
حتى " بأنها لاتجر إلا الظاهر ، أي لاتجر المضمرة
كقولك : زيد شكرت القومَ حتّاهُ ، ولكن يخشى
أن تلتبس بالعاطفة ، وإلا الآخر المسبوق بذى
أجزاء (75) والملاقي له نحو " سلام هي حتى
مطلع الفجر " (76) ، ومثل : أكلت السمكة حتى
رأسها " ومعناها الغاية في جميع الكلام إلا أنها
تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينصب
بعدها الفعل المضارع بإضمار (أن) فيها ، وتارة
عاطفة تشترك بين الأول والثاني ، في اللفظ
والمعنى مثل (ثم) ، وتارة تقطع بعدها الجملة
الاسمية ، والفعلية فلا تعمل فيها ، فترجع إلى
باب العطف ، وإلى باب حروف الابتداء وإذا
حققت هذه المواضع اعتبرت " حتى " فيها إلى

والصحيح مذهب البصريين . بدليل استقراء
كلام العرب أنها لا تكون إلا مركبة ، وما احتج
به الكوفيون لا حجة فيه لوجهين : أحدهما : أنه
قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ،
والجد بسيادة الوالد وهذا موجود حساً ، فلا
يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر . والثاني
: أن تكون سيادة الجد قبل سيادة الوالد ،
والوالد قبل سيادة الولد ، ولا يعلم المتكلم
بالأخبار السيادة فيخبر على نحو ما علم لا على
الأصل ، وما احتتمل لا حجة فيه (66)
وبالإضافة إلى كونها حرف عطف تكون حرف
ابتداء على الاصطلاح أي يكون المبتدأ أو الخبر
، كقوله تعالى : " قل الله ينجيكم منها ومن كل
كرب ثم أنتم تشركون " ، وإما ابتداء كلام ،
كقولك : هذا محمد قد خرج ، ثم أنك تجلس ،
قال الله عز وجل : " فتبارك الله أحسنُ
الخالقين " (67) .

الخامس : الجيم (ج) : وهو حرف مجهور
يكون في الكلام على ضربين < أصلاً ، وبدلاً ،
فإذا كان أصلاً وقع فاء ولأماً ، وإذا كان بدلاً
فمنه " الياء " ليس غير . والجيم في كلام العرب
لم تجئ مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لا
غير نحو : (جلل) ، ومع الياء والراء عند
بعضهم " جِير " .

أ- "جلل" ليس لها في كلام العرب إلا معنى
الجواب خاصة ، تقول : هل قام خالد ؟ فتقول
في الجواب : جَلَلْ . ومعناها " نعم " .
ب - " جِير " أما " جِير " فهي حرف مقسم
به وقيل : معناه " نعم " قال أمروء القيس (68):
لم تفعل فعلَ آل حنظلة
إنهم جِيرِ بِسْ ما انتمروا

وتعتبر " جِير " بمعنى حقاً مضمّنة معنى
القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد
فتقول جِيرِ لأفعلن ، كما تقول : حقاً لأفعلن
فهي كـ "عوض" في قولهم " عوض لأضربنك "
(69) وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم

(81) بالرفع والنصب ، ويرد اسماً بمعنى غير (82) .

التاسع : الدال (ذ) : حرف مجهور يكون أصلاً ، لا بدلاً ، ولا زائداً ، ويقع فاء ، وعيناً ، ولاماً ، ولم تجئ الدال مفردة في كلام العرب وإنما جاءت مركبة مع الألف ومع الواو فمع الألف نحو (ذا) . ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها نحو : قوأك : ماذا صنعت ؟ ، وماذا جئت ؟ ، ومما خفت . والتقدير أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون ذا مع (ما) كشيء واحد بمعنى أي شيء (83) ، والحكم على أن (ذا) بأنها حرف قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها نونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً بذلك المعنى ، فهي صلة لها ، ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المجرور مجروراً ، فإذا قيل ك : ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل بماذا جئت ؟ فالجواب : بزادي ، أو راحلتي ، أو شبه ذلك ، وإذا قيل : مما خفت ؟ فالجواب : من كذا وكذا (84) . أما نو فتكون اسماً بمعنى صاحب ، وضع للتوصل إلى وصف الذوات ، بأسماء الأجناس ، كما أن (الذي) وضعت صلة إلى وصل المعارف بالجمال ، ولا يستعمل إلا مضافاً ، ولا يضاف إلى ضمير ، ولا مشتق ، وجوزّه بعضهم وخرج عليه قراءة ابن مسعود (85) ، وقوله تعالى : " وفوق كل ذي علم عليم " (86) .

العاشر : الراء (ر) : حرف مجهور - مكرر - يكون أصلاً ، لا بدلاً ، ولا زائداً ، ويقع فاء ، وعيناً ، ولاماً ، والراء لم تجئ مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذاً للمبالغة ، قالوا سَبَطَ الشعر ، وسبطر (87) ولا يقاس على ذلك ، وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة ، وتأتي مركبة مثل (رب) ، ومع الواو ، والياء ، والدال (رؤيد) وهو اسم لا يتكلم به إلا مصغراً مأموراً به وهو تصغير (رؤيد) وهو المهدي ، قال الله تعالى : " أمهلهم رؤيداً " (88) أي قليلاً .

ثلاثة أقسام : قسم تكون فيه ابتداء نحو : حضر الناس حتى يخطب الخطيب بالرفع ، وحضر الناس حتى يخطب خارج . قال تعالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسول : (77) ، على قراءة من رفع (يقول الرسول) ، وقال الشاعر (78) :
فيا عجباً حتى كليبٌ تَسْبِنِي

كان أباهما نهشلٌ أو مجاشعٌ
وقسم تكون فيه (حتى) حرف جر . نحو قام الناس حتى محمد ، وقسم تكون فيه (حتى) حرف عطف ، كقوأك : قام القوم حتى قام زيد ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، وهنا (حتى) ظرف مكان .

السابع : الخاء (خ) : حرف مهموس يكون أصلاً ليس غير ، ولا تكون الخاء في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة من الألف واللام ، وهو حرف يكون فاء ، وعيناً ، ولاماً ، وهي على ضربين ، أحدهما : أن تكون فعلاً . والثاني تكون حرفاً وهي في كلا الوجهين استثناء ، فمن جعلها فعلاً نصبت ما بعدها ، وذلك كقوأك : خرج القوم خلا محمداً ، والجملة في موضع حال ، وما مصدرية ، ومن جعلها حرفاً جر ما بعدها ، وقال : خلا محمد ، وهو الكثير ، وحكمها في ذلك حكم حاشا ، فإذا جئت بها بعد (ما) نصبت لا غير وذلك نحو : الناس خرجوا ما خلا خالداً ، وإنما لم يجز الجر هاهنا ، لأنه لا يصح أن يصل بالفعل وما جرى مجراه (79) ، وأجاز الكسائي من الكوفيين الجر على زيادة (ما) وهو قبيح لأن (ما) حرف لا يزداد أولاً .

الثامن : الدال (د) : الدال حرف مجهور يكون في الكلام على ضربين ، أصلاً ، وبدلاً ، فالأصل فاء ، وعين ، ولام ، والبدل هو إبداله من التاء في صيغة " افتعل " إذا كانت فاء الصيغة زائياً نحو : أزدجر ، فالدال تاء في الأصل وفي بعض المصادر قد أهملت الدال " (80) ، وتكون مركبة من الواو والنون في (دون) وهو ظرف نقيض (فوق) ، فلا تنصرف على المشهور ، وقيل : تنصرف بالوجهين قرئ : ومنا دون ذلك "

وإذا لم يتقدمها (أمهلم) كانت بمعنى (مهلاً) (89) .

أما رَبُّ فهي من الحروف العوامل ولا تعمل إلا في النكرة ولها صدر الكلام لمضارعها حرف النفي ، وهي حرف كما يرى البصريون ، وهي اسم كما يرى الكوفيون . (89) ويكون هذا الحرف لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير ، واختلف البصريون في معناها بين التقليل والتكثير (90) فالتى لتقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر :

ألا رَبُّ مولودٍ وليس له أبُ

ونذ ولد لم يله أبوان

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، ونذ الولد الذي لم يله أبوان هو آدم عليه السلام ، وإذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً نحو (رَبُّ) رجل شكرت لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات وإن ادخلت (رَبُّ) على مضمير فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو " ربه رجلاً " وهذا الضمير نكرة أبداً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضممرات ما يعود على نكرة ومنها ما يعود على معرفة إلا أن ما عاد على نكرة نحو رأيت رجلاً فكلمته ، فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم فمن أطلق عليه معرفة ، فهذا المعنى أطلق فأعرفه (91) .

الهوامش :

- 1- تناوب حروف الجر ص 5 د . محمد عواد دار الفرقان الاردن ط 1 سنة 1982 .
- 2- سورة سبأ الآية 24 .
- 3- الماعون الآية 5 .
- 4- الجني الداني في حروف المعاني ص 20 لياسين ابن الدين مطبعة الحلبي بمصر بلا تاريخ .
- 5- السابق ، وشرح المفصل لابن يعش 8 - 2 .
- 6- شرح المفصل 8 - 2 الجني الداني ص 22 ، تناوب الحروف ص 7 .
- 7- 1 ، 18 الأردن .
- 8- السابق 1- 23 .
- 9- سورة الحج الآية 11 ، وكتاب المفردات للأصفهاني ص 114 وما بعدها .

- 10- كتاب المفردات للأصفهاني في بيروت ص 114 دار المعرفة تحقيق محمد كيلاني 11- هو القاسم بن سلام ، السبعة في القراءات ص 20 والصاحبي لابن فارس ص 114 ، دار المعارف ط 2 لابن مجاهد .
- 12- المنهل ص 10 .
- 13- اللسان مادة : (الحرف) .
- 14- الصاحبي فارس ص 24 .
- 15- الإيضاح في علل النحو للزجاجي حديثة عن (الحروف) .
- 16- السابق .
- 17- صفني اللبيب ص 656 ، وشرح الصبان على الأني 2- 210 دار إحياء الكتب العربية .
- 18- الخصائص 2- 310 . مطبعة الكتب 1956 .
- 19- النيق ثمار السدر .
- 20- يقال نارت المرأة تنور نوراً ، والثوار النور من الريبة ، ينظر كتاب المفردات ص 509 .
- 21- كتاب البخلاء الجاحظ ، من ص 28 دار المعارف بمصر .
- 22- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ص 16 دار الفرقان بالاردن .
- 23- السابق ص 17 . (2) السابق .
- 24- تناوب الحروف ص 17 .
- 25- ينظر الرسالة في البخلاء الجاحظ 9- 17 .
- 26- تناوب الحروف ص 18 .
- 27- المنهل ص 13 .
- 28- الكتاب 2- 404 ط بلاق .
- 29- المقنضب 1- 193 للمبرد مصر 1385هـ .
- 30- الصاحبي في فقه اللغة ص 100 ط بيروت : 1382هـ .
- 31- سر صناعة الاعراب ص 53 .
- 32- هي في مصر - كما هي عصرنا إلا أن الجيم فارسية .
- 33- سر صناعة الاعراب ص 53 .
- 34- الكتاب 2- 404 .
- 35- السابق . (3) المنهل ص 36 .
- 36- المحكم " باب نكر القول في حروف التهجي ، وترتيب اسمها في الكتابة .
- 37- هذا التفسير يتفق مع مذهب الداني ، - ينظر المنهل 37 .
- 38- المحكم " باب نكر القول في حروف التهجي ، وترتيب اسمها في الكتابة .
- 39- العقد الفريد 4- 157 . (2) الكتاب 2- 405 .
- 40- المقنضب 1- 192 .
- 41- سورة يوسف الآية 2 .
- 42- الآية 1 .
- 43- سورة الانعام الآية 143- 144 .
- 44- سورة البقرة الآية 30 .
- 45- ديوانه ، ص 96 ، وينظر كتاب معاني الحروف ص 32 للروماني ، القاهرة .
- 46- سورة الشعراء آية 136 .
- 47- سورة الفرقان آية 59 .
- 48- المفني ، ص 104 .
- 49- ينظر البرهان 4- 257 ، وصفني اللبيب ص 104 ، والجني الداني ص 41 . للمالقي دمشق 1975 .
- 50- المائدة الآية 6 .
- 51- الانسان 6 ، وصفني اللبيب ص 105 ، والجني الداني ص 43 .
- 52- السابقان .

- 53- رصف المبانى من 146-147 .
 54- 8 ، 295 .
 55- سورة النساء الآية 57 .
 56- سورة الزمر الآية 36 .
 57- الأنبياء 57 .
 58- رصف المبانى 74 ، والكتاب 2 - 38 (النساء) والمذكر والمؤنث للميرد ، وشرح المفصل لابن يعيش 5-91 .
 59- شرح المفصل في (ثم) ، 8-94 .
 60- سورة التوبة الآية 118 .
 61- معجم الأدوات النحوية من 22 .
 62- البيت لأبي نواس ، ديوانه من 493 ، وينظر المغني من 125 ، وشرح الأشموني من 418 .
 63- رصف المبانى من 175 .
 64- سورة الانعام آية 64 .
 65- سورة المؤمنون آية 14 .
 66- ديوانه من 132 ، وينظر الجني الداني من 174 ، والمغني من 128 ، والجمع للسيوطي 2-72 .
 67- الجني الداني من 174 ، وفيه مذهب ابن مالك في "جير" حيث جعلها بمعنى "تعم" ، وينظر رصف المبانى 176 .
 68- السابق .
 69- سورة يوسف آية 51 .
 70- الإنصاف : 1-278 .
 71- شرح المفصل ، وفيه حديث "ابن الاصبغ" 2-85 .
 72- معجم الأدوات النحوية من 97 .
- 73- السابق 98 .
 74- سورة القدر آية 5 .
 75- سورة البقرة آية 214 ، وينظر النشر في القراءات العشر ، 219-2 .
 76- البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه من 217 ، وينظر الكتاب 1-484 .
 77- معاني الحروف الرمانى من 106 .
 78- ينظر رصف المبانى من 186 .
 79- سورة الجن آية 11 .
 80- معجم الأدوات النحوية من 102 .
 81- رصف المبانى من 186 .
 82- السابق من 187 .
 83- تهذيب التهذيب لأبي حجر من 832 مصر عام 1961 .
 84- سورة يوسف آية : 76 .
 85- سبط الشعر : طال واسترسل .
 86- سورة الطارق : 17 .
 87- البرهان في علوم القرآن 4-280 للزركشي مطبعة عيسى الحلبي سنة 1957 .
 88- الإنصاف من 832 ، مصر عام 1961 .
 89- تُسب في الكتاب 2-266 إلى رجل من أزد السراة ، وهو في الخصائص 2-323 ، والخزانة 2-381 .
 90- رصف المبانى من 190 ، والكتاب 2-300 ، والمقتضب 4-164 ، والخصائص 2-201 ، 211 ، 389 .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

البربر الأمازيغ عرب عاربة (وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ)

المؤلف / عثمان سمدي



الناشر : شعبة التثقيف
 والتعبئة والاعلام
 الطبعة الأولى 1998 ف .

كتاب يؤكد عروبة الأمازيغ (البربر) ، يرتكز على أكثر من ستين مرجعاً ، نصفها مراجع غربية .
 ويرد على البربرين الذين كونهم الاستعمار الجديد في الاكاديمية البربرية بفرنسا منذ 1967 ف ، بهدف تأسيس الدولة البربرية بسيادة الفرنسيين ، المرتبطة بأوروبا ، وقطع المغرب العربي عن جناحه المشرقي وإلغاء خمسة عشر قرناً من الإسلام والعروبة .
 ويبين بالصحة أنه لا وجود للغة الأمازيغية وإنما توجد آلاف اللهجات المنحدرة من العربية القديمة (السامية) .
 ويثبت بأن اليونيقية ، وهي عربية قديمة (سامية) ، كانت لغة الثقافة والدواوين بشمال أفريقيا قبل الفتح الإسلامي ، ثم خلفتها بعد الفتح الحديثة التي طورها الاسلام.

نحو التحديد اللغوي لمفهوم الألسنية

د . بشير سعيد

، ذلك أن مشكلة الألسنية بخلاف بقية العلوم لاتعاني من مشكلة نقص المعروض من المصطلحات العربية وإنما المشكلة تكمن في توحيد المعروض من هذه المصطلحات كما ذكر ذلك الدكتور أحمد مختار عمر في مقالة المنشور بمجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، 1989 .

وقد يبدأ البحث عن وجود حلول لتوحيد مصطلحات علم الألسنية بتوحيد إصطلاح واحد لهذا العلم ، فمن اللغويين من يسمي هذا العلم بعلم اللغة وآخر يسميه علم اللسانيات وثالث يطلق عليه علم الألسنية . ثلاث مصطلحات راجت وتنافست للظفر بحق الإطلاق على حقل الدراسات اللغوية الحديثة وهي تتفاوت في الاستخدام من قطر إلى آخر في الوطن العربي .

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن هذه المصطلحات الثلاث كتبت لها السيادة في منطقة عربية دون أخرى ، فمصطلح الألسنية قد شاع في لبنان وأستخدمه اللغويون اللبنانيون أمثال : مورييس أبوناظر ، في كتابه (الألسنية والنقد الأدبي) ، وجورج كلاس في كتابه (الألسنية ولغة الطفل) ، وميشال زكريا ، في كتابه (الألسنية . ثلاثة أجزاء) ، كما أستخدمه الدكتور أحمد مختار عمر في مقاله المنشور بمجلة عالم الفكر .

أما مصطلح اللسانيات فقد شاع في بلدان المغرب العربي ، حيث ظهرت في كتابات اللغويين العرب في تونس والجزائر والمغرب ، ومما ظهر

في هذه المقالة سنتناول بشئ من التفصيل تحديد مفهوم الألسنية . فقد كثر الجدل حول ماتعانيه مشكلة الألسنية من غموض في تحديد مصطلحاتها . فعلى الرغم مما يصدر من كتابات ومقالات في الصحف والمجلات العربية كل عام وما يصاحب ذلك من استخدام وإدخال لبعض المصطلحات الجديدة لهذا العلم دون أن تتوفر فيها شروط المصطلح في أغلب الأحيان . وهذا الإدخال خلق مجالات عديدة للتعارض والتصادم بين هذه المصطلحات مما دفع بالكثير من اللغويين العرب إلى كتابة مؤلفاتهم باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية على سبيل المثال .

ونحن لائلوم الذين كتبوا مؤلفاتهم باللغات الأجنبية في غياب تحديد وضبط المصطلحات الخاصة بهذا العلم ، ولم يقف الأمر عند المؤلفين بل إنتقل إلى القراء العرب وخصوصاً أولئك الذين تعلموا في البلدان الغربية وفضلوا القراءة باللغات الأجنبية أكثر من العربية وذلك بسبب غموض المصطلحات المستخدمة . وقد حدثني زميل بأنه يجد صعوبة فيما يكتب بالعربية في مجال علم الألسنية (الترجمة والمؤلفة) ، ويمضي الزميل في حديثه يقول :إذا بذلت جهداً كبيراً من أجل كتاب مؤلف بالعربية ودراسة المصطلحات المستخدمة في دراسة وافية فإنك عندما تنتقل إلى غيره يكون الإصطلاح المستخدم قد اختلف . . ويتساءل الزميل لماذا لانوجد هذه

المصطلحات ونضبطها ونقنن إستخدامها ؟

وفي الحقيقة - وفيما أرى - إن الأمر بسيط

المصطلحات الأخرى ، كقفة اللغة رغم الفارق الكبير بينهما .

(2) تعدد المناهج المستخدمة لوصف علم اللغة قديماً وحديثاً ، وبذلك اتضحت الحاجة الملحة إلى وجود دراسات تحدد مجاله ومنهجه .

(3) ارتباط هذا المصطلح بإتقان اللغات في ذهن الكثيرين وعلى الأقل وحسب علمي في معظم البلدان العربية علم اللغة يعني دراسة وإتقان اللغة المدروسة ، وهذا خطأ شائع فهناك فرق كبير بين دراسة علم اللغة (الألسنية) وتعليم اللغة وإتقانها .

(4) كلمة لغة بمعناها الشامل المعروف الآن لم تستخدم قديماً وإنما وردت بمعنى اللهجة .

ففي القرآن الكريم وردت كلمة لسان ولم ترد كلمة لغة على الإطلاق . والآيات التالية توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن كلمة لسان أشمل وأعم من كلمة لغة :-

ففي سورة المائدة ورد الكلام بمعنى الإستعمال الفردي للغة في قوله تعالى « لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داوود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون»(1) .

وفي سورة ابراهيم وردت اللغة بمعنى رصيد الكلمات الذي تملكه الأمم والجماعات البشرية في قوله تعالى «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم» (2) .

وفي سورة القصص استعملت كلمة لسان لتدل على المقدرة الفردية على الكلام في قوله تعالى «وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف أن يكذبون» (3) .

وفي سورة الأحقاف في قوله تعالى : «ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذين

في تونس قاموس اللسانيات : واللسانيات واللغة العربية ، وفي الجزائر محاضرات في اللسانيات الحديثة ، وفي المغرب البنيوية واللسانيات . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الكتاب المغاربة قد استخدموا مصطلح الألسنية إلى جانب اللسانيات (مفاتيح الألسنية ودروس في الألسنية العامة) .

وأما المصطلح الأكثر شيوعاً فهو مصطلح علم اللغة ، فقد كتبت لهذا المصطلح السيادة في بلدان المشرق العربي ، ففي مصر استخدم هذا المصطلح أغلب من كتبوا في مجال الدراسات اللغوية الحديثة أمثال د. إبراهيم أنيس ، د. كمال محمد بشر ، د. محمود السعمران ، د. محمد أبو الفرج ، د. كمال حسان وغيرهم . وفي ليبيا استخدمه محمد منصف القماطي في كتابه (الأصوات ووظائفها-1986) .

ولعله من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن عدم توحيد هذه المصطلحات أعطى فرصة للذين في قلوبهم مرض ، وهم يحقدون على العرب قوماً ولغة ، (من عرب وأعاجم) ، إلى وصف لغة الضاد بالعقم والتخلف عن مواكبة الحضارة الحديثة وهم يحكمون عليها أحياناً بالموت الذي لاحياة بعده .

وإن كنا لانجزم الجزم القاطع بتغليب مصطلح على آخر ، وإن كنا نفضل مصطلح الألسنية ليكون الإسم المطلق على الدراسات اللغوية الحديثة بدلاً من علم اللغة أو اللسانيات ولأسباب ذكر بعضها من دعوا إلى إستخدام هذا المصطلح ورأينا أنهم على صواب ، وإن كنا نتبنى مصطلح الألسنية فإننا أيضاً لانرى أي حرج في أي نقد قد يوجه إلى اختيارنا هذا إذا بني على أساس علمي والهدف منه هو تثبيت المصطلحات الخاصة بهذا العلم من أجل إكتمال مظاهره واستقلاله .

وقد أثرت مصطلح الألسنية للأسباب الآتية:-
(1) اختلاط مصطلح علم اللغة ببعض

أن نأخذ الوصف من " اللسانيات " فلا نقول -
وليس من المستساغ أن نقول - " دراسات
لسانياتية " ، ولا لسانياتي " ، ولدى يرد الجمع
إلى مفردة عادة فيقال " لسانية " ، و " لساني " .

رابعاً : إن اللبس الذي يحدث عند استخدام
المصطلح ، " لغوي " وعدم القطع ما إذا كان
نسبة إلى " اللغة " أو " علم اللغة " والذي فضلنا
- من أجله - ترك هذا المصطلح يحدث نفسه إذا
استخدمنا لفظ " لسانيات " ، فحين النسبة
سنقول " لساني " فلا يدري أي نسبة إلى "
اللسان " أم إلي اللسانيات " .

وإذا حسمنا الأمر باستخدام مصطلح
(الأكسنية) اسماً للعلم الذي يدرس الدراسات
اللغوية كما أشرنا في هذه الدراسة . فإننا نكون
قد خطونا خطوة إلى الأمام في حقل الدراسات
اللغوية الحديثة وبالتحديد فيما يخص تحديد
المصطلحات وضبط المنهجية ، وهذا ما سنحاول
تناوله في مقالات لاحقة تتعلق بمسائل الدراسات
اللغوية الحديثة كعلم دراسة الأصوات وعلم
وضائف الاصوات والاعلال وغيرها من الظواهر
اللغوية في لغتنا العربية .

المراجع :

- أنيس ، إبراهيم (1961) - الأصوات اللغوية .
دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة .
بشر ، كمال محمد (1981) ، علم اللغة
العام الأصوات ، الطبعة السابعة .
تمام ، حسان (1955) ، مناهج البحث في
اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
عمر ، أحمد مختار (1989) المصطلح
الأكسني العربي وضبط المنهجية ، مجلة عالم
الفكر ، العدد الثالث .

الهوامش :

- 1- سورة المائدة ، آية 78 .
- 2- سورة إبراهيم ، آية 4 .
- 3- سورة القصص ، آية 34 .
- 4- سورة الأحقاف ، آية 12 .
- 5- سورة النحل ، آية 103 .

يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي
مبين» (4) .

(5) وأما في المعاجم فإن كلمة لسان تعد من
المعجم الأساسي المشترك في اللغات السامية ،
فقد وردت في فهرسة ابن النديم بمعنى لغة كما
في مثل قوله اللسان اليوناني .

(6) ورود كلمة " لسان " مطلقة على
الدراسات اللغوية قديماً ففي إحصاء العلوم
أطلق الفارابي على علوم اللسان اللغوية (علوم
اللسان) وأطلق أبو حيان النحوي على علوم اللغة
مصطلح (علوم اللسان العربي) وأما ابن خلدون
فقد أفرد فصلاً في مقدمته بعنوان (في علوم
اللسان) ، وهذا اسحاق الشاطبي يشترط لطالب
الشريعة من معرفة علم اللسان العربي ، وأما
ضمرة بن ضمره فقد قال جواباً على النعمان بن
المنذر الذي أزدراه لما رآه من دمايته وقصره "
إنما المرء بأصغريه : قلبه ولسانه " .

إضافة إلى ما ذكرت سابقاً فإن من بين أهم
الأسباب ، ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر
في مقاله المنشور بمجلة عالم الفكر والتي تمثلت
في الآتي :

أولاً : أن علم اللغة الحديث لا يختص بلغة
معينة ، وإنما يدرس أي لغة ، ويحلل أي مستوى
داخل اللغة الواحدة . فمعنى الجمعية ملحوظ في
وظيفة هذا العلم ولذا يناسبه لفظ الجمع " ألسن
' لا المفرد " لسان " .

ثانياً : أنه لم يعد هناك حرج في النسب إلى
جمع تكسير على لفظه بعد أن أقر مجمع اللغة
العربية بالقاهرة ذلك ، وبخاصة حين يكون
الجمع اسماً لعلم من العلوم . وقديماً نسب إلى
علم الأصول ، فقيل " أصولي " ، وإلى الأخبار
فقيل " أخباري " .

ثالثاً : إن التصرف في لفظ " ألسنة " أسهل
من التصرف في لفظ " لسانيات " فحين نأخذ
الصفة من الأول نقول : " دراسات ألسنية " ،
وحين نتحدث عن المشتغل بهذا العلم نقول :
ألسني ، ببقاء الجمع على حاله ، ولكن إذا أردنا

ضعف التحصيل في اللغة العربية عند طلاب الجامعات والمعاهد العليا أسبابه وطرق علاجه

د. العربي الشريف

من خلال تدريسي لفروع اللغة العربية المختلفة في الجامعات والمعاهد العليا لمست قصوراً كبيراً في تحصيل الطلاب لأفرع هذه المادة، وهونائج - في نظري - عن عدة أسباب، منها، ما يرجع إلى المدرس، ومنها ما يرجع إلى المنهج ومنها ما يرجع إلى الطالب نفسه.

ويتراوح هذا القصور بين عدم إلمام الطالب بأبسط قواعد اللغة وبين بعض الدقائق التي لا تنأى لغير الطالب المتعمق، كما أنه يتنوع من ناحية أخرى إلى قصوره جذور قديمة تصل إلى السنوات الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ويمتد إلى أواخر مرحلة التعليم المتوسط وأوائل التعليم العالي، بحيث يتصل الأول منها بالقواعد الأساسية للإملاء والنحو والخط بينما يتصل هذا النوع الأخير ببعض النواحي المعرفية المختلفة. ولنلق هنا عند أسباب هذا الضعف بادئين بأساس هذا العمل، وهو المعلم:

فالمعلم لم يعد إعداداً سليماً للقيام بهذه العملية التعليمية، وذلك من حيث المقررات التعليمية التي يدرسها، ومن حيث طريقة التعامل مع الطلاب النابهين منهم وغير النابهين مع عدم اهتمام مدرسي المواد الأخرى بتصحيح اللغة العربية بالنسبة لطلابهم بحجة أنهم ليسوا متخصصين فيها، إما لعدم تمكنهم منها أصلاً وإما لأن وقتهم لا يسمح لهم بذلك.

ثم يأتي تقصير بعض مدراء المدارس ليضيف حجراً على هذا الحمل الثقيل، يضاف إلى ذلك انعدام أثر الموجه التربوي لأسباب متعددة أيضاً، منها: كثرة عدد الأساتذة الذين يتولى الإشراف عليهم من ناحية، وعدم أهمية رايه التربوي من حيث إثابة المتميز من المعلمين وعقاب المهمل من ناحية أخرى.

أما من ناحية المناهج فإنها لم تسلم من التبدل والتغيير، مع ما حمله هذا التغيير من أخطاء في الإعداد والطباعة سببت ارتباكاً كبيراً للمعلم والتلميذ معاً.

ويبقى الطالب القطب الرئيسي للعملية التعليمية - بين هذه المناهج وأولئك الأساتذة في اضطراب وعدم استقرار، مما يؤثر على العملية التعليمية بأكملها.

ولم يقف ضعف الطالب عند مرحلة معينة، بل تمادى ليصل إلى الجامعات والمعاهد العليا وليطال بعض الخريجين الذين بدأوا في ممارسة العملية التعليمية بالفعل، وسأستعرض فيما يأتي أهم جوانب الضعف لدى الطلاب في اللغة العربية من خلال تجربتي مع عدد من الجامعات الليبية.

أولاً : الإيملاء والخط والترقيم

فمن حيث الإيملاء يمكن حصر الأخطاء في الجوانب التالية .

1- عدم التفريق بين الحركة والمد :

وهو خطأ كبير تنامي في الطلاب ولعله يعود إلى الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي ، ولم يحاول الطالب ولا المدرس في السنوات التالية معالجة هذا الخطأ ، وهو خطأ فادح ينتج عنه رسم الفتحة ألفاً أو العكس ، والضمة واواً أو العكس ، ومن أمثلتها عند طلاب السنوات المتقدمة من التعليم الجامعي .

أ- ابتدع كُتبت : ابتدعى .

ب - ديوان كُتبت : دوان ، الرسائل الديوانية كُتبت : الرسائل الديونية أو الداويانية .

ج- أعينهم كُتبت : أعيونهم .

د- الطوانف والمرابطين كُتبت : الطونف والمربطين .

هـ - وفيات الاعيان كُتبت ، وفيات الاعين .

و - الاوقات كُتبت : الاقات .

ز - بولغ كُتبت : بولغ .

ح - خصلات كُتبت : خصالات .

ط - فؤارة كُتبت : فؤرة .

ي - من ابدع خلق الله كُتبت : من ابداع خلق الله .

ك- الاسود كُتبت : الأسود .

ل - المكاتب كُتبت : المكتبات ، والأعشاب كتلت الأعشب .

م - غزلية كُتبت : غزالية .

ن - السمة كُتبت : السيمة .

س - تريد كُتبت : توريد ، الاصدقا ، كُتبت : الاصدقا ، الاحاطة كُتبت : الإيحاتة

ع - ملتوية كُتبت : ملاتوية / فنحن كُتبت فنحنو .

ف - تلتسه كُتبت : تالبسه .

2 - عدم التفريق بين الضاد والظا ..

وهو خطأ قديم أيضاً ، ولا توجد له قواعد محددة يدرسها الطالب في مرحلة الدراسة

السابقة وإنما كان يعتمد فيه في الغالب على حفظ بعض التمييزين لبعض المنظومات التي تساعد على التفريق بين هذين الحرفين .

ولمعالجة هذه الخطأ يمكن تكليف الطالب في مراحل الدراسة الأساسية والمتوسطة بحفظ مجموعة من هذه المفردات ضمن دروس الإيملاء ، كما يمكن الاستعانة ببعض المؤلفات التي كتبت في التفريق بين الضاد والظاء ككتاب صاحب ابن عباد وغيره .

ومن الكلمات التي يخطئ فيها طلاب الجامعات بجعلهم الضاد ظاء :

حضر كُتبت : حطر حضور كُتبت : حظور ، يضع يكتب : يظع ، النصارة كُتبت : النظارة ، الخضرة كُتبت : الخطرة ، الضعف كُتبت : الظعف الخ .

وأما الكلمات التي تجعل ظاؤها ضاداً فكثيرة ، منها على سبيل المثال : مظاهر كُتبت : مضاهر ، ظلام كُتبت : ضلام ، ظلم كُتبت : ضلم ، الظل كُتبت : الضل ، أنتظر كُتبت : انتضر ... الخ .

3- عدم التفريق بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة وبين التاء المربوطة والهاء :

وهو ناتج عن عدم تلقي الطالب قواعد محددة في هذا الخصوص في أغلب المراحل السابقة على التعليم الجامعي ، وإنك لو سألت حتى المتخصصين عن قاعدة التاء المفتوحة والمربوطة مازاد عن تلك القاعدة التي كنا نلقاها في الكتاب " إيش يطلق التاء من الرباط غير الجزم والعياط " ، وملخصها أن التاء لا تكون مفتوحة إلا إذا كانت ساكنة مثل : أكلت ، نامت ، سمعت ... الخ ، أو كانت سابقة لمد ، مثل تاه ، تيه . توصي ... الخ وهي قاعدة غير دقيقة بدليل أن كثيراً من الكلمات تخلو من الجزم وإلحاق المد ، ومع ذلك فتأوها مفتوحة مثل قوت ، صوت ، موت ، فوت ، ... الخ .

وكذلك الأمر بالنسبة للتفريق بين الـا ، المربوطة والها ، فلم يلق الطالب قاعدة واضحة

4- عدم التفريق بين التاء والتاء والذال والذال

وهو خطأ ناتج في الغالب عن تأثير اللهجة المحلية في اللغة ، مع عدم اهتمام المعلم بتصويب الأخطاء في حينها ، إما لكثرتها ، وإما لأن المعلم نفسه لا يفرق بينها بالاضافة إلى التقليد الأعمى من بعض الطلاب والطالبات على اعتبار أنها لغة أهل المدن المتحضرة وقد ساهمت وسائل الاعلام من شرائط ومسلسلات في ترسيخه وانتشاره ، حتى إن من ينطق التاء والذال صار يمثل الانسان المتخلف غير المتحضر.

وليس لهذا العيب علاج سوى أن يكون المعلم قنوة في النطق والكتابة ، مع الاهتمام الفوري بتشخيصه وعلاجه بطريقة جماعية أولاً ، ثم بطريقة فردية لمن يتأخر علاجه مع التنويه بأولئك الذين نجحوا في التفريق بين هذه الحروف ولا تنسى الدور الهام لوسائل الاعلام في هذا الشأن.

ومن الكلمات التي دخلها هذا التصحيف ، فتتطق ثاؤها تاء وتكتب أيضاً ، الثورة الثقافية ، اثنان ، ثلاثة ، ثمانية ثم ، ثخين ، ثمار ، ثناء ، ثبات ، ... الخ ، بل العجيب أن بعض الطلاب يجتهد في هذا الشأن ، فيجعل التاء ثاءً مثل : التورية التي تصبح ثورية ، والتراث التي تصير ثراث ، والتهاون التي تؤول إلى الثهاون ... الخ . أما الكلمات التي تحولت ذالها دالاً في النطق والكتابة فكثيرة جداً منها على سبيل المثال : ذهب ، هذه ، البذي ، بذل ، جذب ، إذا ، ذلك ، نكر ... الخ ، بل إن بعض الطلاب يتمابون في الخطا فيجمعون الدال المهملة ، مثل : الأدب تكتب : الأذب ، كلية الآداب تكتب : كلية الأذاب أداء تكتب : أذاء ... الخ .

5- عدم معرفة الحروف التي تحذف والحروف التي تبقى عند دخول حروف الجر والنصب والتوكيد على الأسماء والأفعال :

تجعله في مأمن من هذا المزلق ، وإنك لو سألت المتخصص لما زاد على قوله : ما جاز أن يوقف عليه بالهاء فهو تاء مربوطة ، وما لم يجز فهو تاء مفتوحة .

ولعالجة هذا الخطأ يجب حصر القواعد التي تنظم هذين الأمرين ، وتكليف الطالب بحفظها ، والتأكيد على المعلم للإكثار من التطبيق عليها ، وليكن ذلك في المراحل المتقدمة لأن أغلب الأخطاء التي يقع فيها الطالب تكون ناتجة عن عدم التطبيق عليها ، ووضعها في الأساليب المستعملة ، بحيث لو سألت أي شخص عن حالة الفاعل - مثلاً - لأجاب فوراً بالرفع ، ولكنه سرعان ما يخطي إذا وصل إلى مرحلة التطبيق كما سيتبين في جانب الأخطاء النحوية قريباً .

فمن النوع الاول وهو الخلط بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة :

القضاة تكتب : القضات ، الولاة تكتب : الولات ، الدولة تكتب : الدولت ، الحياة تكتب : الحيات ، الوفاة تكتب : الوفات ، خصلة تكتب : خصلت ... الخ .

كما تكتب ابتداءً : ابتأدة ، تباشرت : تباشرة ، تزينت : تزينة ، استقامت : استقامة ، بكت : بكة ... الخ .

وأما الخلط بين التاء المربوطة والهاء فيغلب عليها عدم نطق التاء المربوطة ، فتلتبس حينئذ بالهاء ، من مثل الثقافه ، الدوله ، الثوره ، المعرفه ، الحضاره الخ .

وهو ليس من الأخطاء الفاحشة التي تنفر العين منها وقد أصبح من الأخطاء الشائعة المألوفة ، وقد يكون الوقوف على التاء المربوطة الدافع إلى ألفة هذا الخطأ وشيوعه ، أما نطق الهاء فهو من الأخطاء الفاحشة المنفرة ، وهي تؤدي إلى اللبس في العبارة ومنها على سبيل المثال هذه تكتب : هذه ، الله تكتب : اللة ، ديوانه تكتب : ديوانة ، لفظه تكتب : لفظة ، ضربه تكتب : ضربية ، رسوله تكتب : رسولة ، عنده تكتب : عندة ... الخ

الكلمة ، وما ينتج عن ذلك في رسمها ، وقد قال العرب : " أساء سمعاً فأساء جابة " ، وإنك لتستغرب أحياناً كيف يقع الطالب في مثل هذا الخطأ مع أن النص مكتوب أمامه ، ويستبعد أن يكون سبق قلم لتردد هذا الخطأ وتكراره ، مما يؤكد أنه ناتج عن وهم في تصور الكلمة في ذهن الطالب دون أن يعني نفسه بالتركيز عليها أو حتى التفكير فيها ، وإنني لأذكر منذ بضع سنوات أن طالباً في السنة النهائية كتب في كراسة إجابة النحو عبارة : الأسماء الستة أكثر من عشر مرات على هذه الصورة : الأسماء التسعة ، ومن مثل هذه الأخطاء : اللهو كتبت : الهلو ، أهيف كتبت : أهيّف ، التفلسف كتبت : التفلفس ، خصر كتبت : خسر ، الجبهة كتبت : الجبه ، اخضرار كتبت : اخضار ، أرعن كتبت : أرعاً ... الخ .

أما عن الخط فحدث ولا حرج ، فلما أن تجد الطالب لا يجيد رسم الحروف بحيث تتميز عن بعضها فتختلط عنده الدال والذال بالراء والزاء ، أو العين والغين بالفاء والقاف ... الخ .
ولما أنه لا يفرق بين أنواع الخطوط ، فتراه يخلط بين الرقعة والنسخ ، أو يجتهد من نفسه في اكتشاف خطوط جديدة تدل على عدم إلمامه بأبسط المبادئ في هذه المادة ، أو استفادته من المنهج المتواضع الذي درسه فيها .

والأمر نفسه يصدق على علامات الترقيم ، فبرغم دراسة الطالب لهذه العلامات أكثر من مرة فإنه لا يقيم لها وزناً عند الكتابة ، وهو أمر راجع إلى عدم اهتمام المدرس في المراحل الأولى والمتوسطة بهذا الأمر ، مع عدم متابعة الطالب في كتاباته وخاصة في درس الانشاء التحريري.

هذه نماذج من الأخطاء الإملائية التي أحصيتها من كراسات الاجابات لطلاب المراحل المتأخرة في الجامعات والمعاهد العليا ، وترجع جنورها في نظري إلى أسباب كثيرة ، منها :

1- القصور الكبير لدى كثير من معلمي

استلهم كتبت : إستلهم ، انتشر كتبت : إنتشر ، استوحى كتبت : إستوحى ... الخ ، بل إن هناك من يلغي همزة الوصل أساساً إذا دخل على الإسم أو الفعل حرف عطف أو نحوه ، فيكتب : ابتدأت ، واهتزت ، وانتقد ، واستمر ، وابتداء هكذا : بتدأت ، وهتزت ، ونتقد ، واستمر ، وبتداء ... الخ .

ب- همزة القطع :

وعلى الرغم من كثرة القواعد في هذا الجانب والعناية بتفصيلها فإن معظم الطلاب يعتبرها من أصعب الأمور في الإملاء ، وفي الحقيقة لم يُعن العلماء في مجامع اللغة والمراكز العلمية المختلفة بتيسير هذه القواعد على الطلاب ، يضاف إلى ذلك اختلافهم في كثير من هذه القواعد ، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم اهتمام المدرس في مرحلة التعليم الأساسي بتعليم هذه القواعد على الوجه المطلوب ، مع عدم وجود منهج محدد لهذه المادة بين يدي المدرسين أدركنا سبب وقوع الطالب في أخطاء من هذا النوع وهذه بعض الأخطاء التي لاحظتها عند بعض الطلاب وغيرهم من المتخصصين : الجرأة كتبت : الجرعة ، شيء كتبت : شئ ، اشمزاز كتبت : اشمزاز ، المرأة كتبت المرأة ، يلجأ كتبت : يلجاء ، بدأ كتبت بداء ... الخ .

بل إن هناك من يجتهد في رسم همزات لا أصل لها ، فيمد المقصور لغير ضرورة مثل : هنا كتبت : هنا ، اختفى كتبت : اختفاء ، ابتداء كتبت : ابتداء ، سما كتبت : سماء ، دعا كتبت : دعاء ، بينما تعكس طائفة أخرى فتحذف الهمزة من الاسم المسود لتجعله مقصوراً ومن ذلك الاتكاء ، الابتلاء ، الأصدقاء ، الاستغناء ، تكتب : الاتكى أو الاتكا ، الابتلى أو الابتلاء ، الأصدقى أو الأصدقا ، الاستغنا أو الاستغنى ... الخ .

8- أخطاء أخرى متفرقة :

وهي ناتجة في الغالب عن خطأ في سماع

مرحلة التعليم الأساسي وموجهيه لأنها المرحلة الأهم في تكوين الأساسيات لدى التلميذ ، وقد يكون هذا القصور ناتجا عن عدم إعداد المعلم إعداداً سليماً ، أو إلى إهماله وكثرة غيابه ، وعدم تقديره للأمانة الملقاة على عاتقه .

2- عدم عناية المناهج المطروحة بالطرق التطبيقية ، وانصباب اهتمامها في المقام الأول على القواعد النظرية ، أضف إلى ذلك عدم اهتمام كثير من المدرسين في المرحلة الأولى بتحليل التمرينات الملحقه بالمواضيع ، لضيق الوقت المخصص للدرس من ناحية ، أو لعدم شعور المدرس بأهميتها من ناحية أخرى .

3- عدم الاهتمام بدرس التعبير الذي يعتبر العماد الأساسي للغة العربية ، ويظهر عدم الاهتمام هذا في عدم احترام الوقت المخصص لهذا الدرس واستغلاله في إنجاز مقررات بعض المواد الأخرى ، كما يظهر في عدم العناية بتصحيح الأخطاء في التعبير التحريري ، أو عدم متابعة الطالب عند تصحيحها .

4- عدم إعطاء درس الخط العربي العناية التي يستحق .

5- عدم اهتمام المدرس بعلامات الترقيم أثناء كتاباته أمام الطالب ، مع عدم عنايته بالتطبيق عليها عند تدريسها ، وعدم محاسبة الطالب عليها في درس التعبير التحريري ، والتنبيه عليها في درس القراءة والنصوص النثرية .

ثانياً : النحو

إن المتتبع للأخطاء النحوية الواردة في إجابات طلاب الجامعات والمعاهد العليا يلاحظ أن أكثرها جاء نتيجة عدم تطبيق القاعدة عند الكتابة ، فجميع الطلاب يعرفون - مثلاً - أن كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، كما يعرفون أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب بالياء ، ومع ذلك فإنك كثيراً ما تجد الطالب يخطئ في البديهيّات ، فيكتب عبارة " كان الأندلسيون مجددون " على هذا النحو : كان الأندلسيون

مجددون ، أو كان الاندلسيين مجددون ، أو : كان الاندلسيين مجددين . والسبب في هذا يعود بالدرجة الأولى إلى قلة التطبيق على القواعد التي تلقى على الطالب ، وإلى عدم تعويدهم على ممارسة الكتابة والتعبير الصحيحين ، خاصة في درس التعبير ، وقد يكون ذلك ناتجاً عن ضيق الوقت المخصص لدروس النحو والتعبير والقراءة ، يضاف إلى ذلك كله شيء أساسي وهو عدم تمكن المدرسين من إيصال القاعدة إلى ذهن الطالب على الوجه المطلوب ، كما أن الطالب لم يعود على ملاحظة الأساليب الصحيحة وتقليدها ، مع مساهمة بعض المدرسين في الشرح باللهجة المحلية مما يسبب تلك الجدلية القائمة على حفظ القواعد مع عدم القدرة على التطبيق عليها ، وخير شاهد على ما نقول تلك العبارات التي ينطقها الأطفال نطقاً سليماً عند سماعها من مسلسلات الرسوم المتحركة بدون معرفتهم لقواعد اللغة ، وما ذلك إلا لأن التطبيق قد سبق تلقين هذه القواعد ، وهذه ليست دعوة لإلغاء القواعد بقدر ما هي دعوة إلى أن يكون استنتاج القواعد تالياً لفهم النص المطروح واستيعابه وحسن النطق به .

ويمكن إجمالاً رد الأخطاء النحوية لدى طلاب المراحل المتقدمة من التعليم إلى عدم فهم المعنى على الوجه الصحيح ، وهو يشمل فروعاً كثيرة ، كالإلغاء عمل كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، والأفعال المتعدية ، وحروف الجر ، وعدم تمييز ركني الجملة سواء كانت فعلية أو إسمية ، ومرد ذلك - في نظري - إلى عدم فهم المعنى في المقام الأول ، باعتبار أن الإعراب فرع من المعنى ، فلو تعود الطالب على الوقوف على ركني الجملة وقولاً صحيحاً لما أوقعه هذا في تلك الأخطاء ، ومنها على سبيل المثال عبارة : فيصبح فصيحاً ، كتبت : فيصبح فصيح ، ولعل وجود الفعل في حالة المضارعة (لأن الطالب تعود في الغالب على التطبيق على الفعل الماضي من هذه الأفعال) ، يضاف إلى ذلك استتار الركن الأول من الجملة هما اللذان كانا وراء هذا الخطأ ، فلو تم

أن الطالب لا يراعي الحالة الإعرابية للألفاظ الواردة في ورقة الأسئلة ، فينقلها كما هي في ورقة الإجابة غير مهتم بالسياق الذي وردت فيه ، مثل أن تطلب منه أن يستخرج أسلوبين خبريين ، فيجيب بقوله : أسلوبين خبريين ، وذلك لعدم ملاحظته أن داعي النصب قد اختفى ، والمفترض أن يقول : أسلوبان خبريان على الابتداء ، ومثله بيتان كتبت : بيتين ، قال صفوان بن إدریس متغزلاً كتبت : صفوان بن إدریس متغزلاً ، المرابطون والموحدون كـتبت : المرابطين والموحدين ... الخ .

7- عدم إفراد الفعل مع الفاعل ، مثل : أكثر منها الأندلسيون كتبت : أكثرها منها الأندلسيون ، لم يقم الشاعران كتبت : لم يبقوا الشاعران ، يهجو الشعراء مدينة ، يهجو الشعراء مدينة ، يدعو الشعراء إلى كتبت : يدعو الشعراء إلى ، ... الخ .

8- عدم التمييز بين الواوي واليائي من الأسماء والأفعال ، مثل : المهجو كتبت : المهجي ، المدعو كتبت : المدعي ، يهجو كتبت : يهجي ، يسمو كتبت : يسمي ، يرجو كتبت : يرجي ... الخ .

9- عدم التفريق بين الأسماء الظاهرة والضمائر ، وبينها وبين الحروف ، فقد طلب من أحد الطلاب في أحد المعاهد العالية أن يسند الأفعال في العبارة التالية إلى ألف الاثنين وواو الجماعة :

هذا الطالب هو الأسمى ، لأنه الداعي إلى الخير

فكتبها على النحو التالي :

هذان الطالبان هما الأسميان ، لأنهما

الداعيان إيان الخيران

هذان الطالبون همواون الأسموون ،

لأنهمون الداعيون إليون الخيرون

وهذه من الأخطاء الفادحة التي لا تتوقع من

طالب المراحل الأولى من التعليم الأساسي ،

تعوید الطالب على تحديد ركني الجملة الأساسيين أولاً لأدرك أن اسم " يصبح " ضمير مستتر ، وأن الجملة في أساسها كانت " هو فصيح " ، ثم استقر الركن الأول الذي يجب أن يكون مرفوعاً باعتباره اسم " يصبح " ، وبقي الركن الثاني الذي يجب أن يكون منصوباً باعتباره خبر " يصبح " .

ويمكن تصنيف هذه الأخطاء على النحو التالي :

1- عدم إعمال الأفعال والحروف الناسخة : مثل : كان صامتاً ، كتبت : كان صامت ، ليس مخصصاً ، كتبت : ليس مخصص ، إن الأندلسيين كتبت : إن الأندلسيون ، ليت بني وطني ، كتبت : ليت بنو وطني ... الخ .

2- عدم الإلمام بالتوابع من نعت وتوكيد وبدل وعطف ، مثل : إن الشعراء الأندلسيين كتبت : إن الشعراء الأندلسيون ، بكتاب مختصين ومعينين ، كتبت : بكتاب مختصون ومعينين ، ولها كتبة خاصون ، كتبت : ولها كتبة خاصين ... الخ .

3- عدم إعمال حروف الجزم والنصب ، مثل لم يلق كتبت : لم يلقي ، لم ينته كتبت : لم ينتهي ، لم يدع كتبت : لم يدعو ، أن يتناولوا كتبت : أن يتناولون ، كي يفامروا ، كتبت كي يفامرون ... الخ .

4- عدم إعمال الإضافة وحروف الجر ، مثل : عند الأندلسيين ، كتبت : عند الأندلسيون ، دولة المرابطين والموحدين ، كتبت : دولة المرابطون والموحدون ، دولة بني الأحمر ، كتبت : دولة بنو الأحمر ، للمجددين كتبت : للمجددون ، في الفصلين كتبت : في الفصلان ، لقيه كتبت : لقيه ... الخ .

5- عدم إعمال الأفعال المتعدية ، مثل : بلغ حداً كتبت : بلغ حد ، تسربت حلاً كتبت : تسربت حل ، لم يترك شيئاً كتبت : لم يترك شيء ، ... الخ .

6- عدم التصرف في العبارة ، ويقصد بها

ويزيد الأمر فداحة إذا علمنا أن هذا الطالب هو مدرس بالفعل جاء إلى المعهد العالي ليرفع من مستواه ، ويؤهل إلى تدريس المرحلة التالية في اللغة العربية .

أما عن الإعراب فحدث ولا حرج ، فقد أصبح الطالب يجتهد في إعراب ما يطلب منه اجتهداً فيه كثير من الجرأة على هذا العلم وعلى علمائنا الأجلاء ، وهي كثيرة ومتنوعة بحيث تصلح أن تكون أساساً لمجلد ضخم ، ومنه على سبيل المثال كلمة " يلعب " أعربت على النحو التالي : الياء للدعاء ، واللام حرف نصب ، وعب فعل منصوب ، وأعربت كلمة " منتقل " على النحو التالي : من حرف جر ، وتقل : فعل مضارع مجرور الخ .

ثالثاً : الأخطاء الصرفية

وهي ناتجة عن عدم إلمام الطالب بالمناهج التي تعطي له في المرحلتين الأساسية والمتوسطة ، مع عدم اهتمام المدرسين بتوجيه الطلاب إلى حفظ المفردات الجديدة واستعمالها في جمل بحيث ترسخ في أذهانهم ، إضافة إلى أخطاء جاءت نتيجة عدم إتقان الطالب للعلوم التي تعطي له في المواد الأخرى كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع ... الخ ، وهي أخطاء كثيرة يمكن تصنيفها على النحو التالي :

1- أخطاء في اللغة : فقد طلب من بعض الطلاب شرح بعض المفردات الواردة في نص شعري فكانت هناك " إجابات غريبة تدل على عدم معرفة باللغة ، بل إن منها ما كان يدعو إلى الضحك والأسف في آن واحد ، علماً بأن النص الأدبي قد تم عرضه وتحليله أثناء المحاضرات ، ومن هذه الإجابات :

أ- هالاته (وهي دوائر الضوء المحيطة بالبدن) ففسرت على النحو التالي : علاماته ، مجموعته ، الهلال ، الحركات والسكون ، ظهوره وطلوعه ، جمع هلال ، استدارة الوجه ، نجماته ... الخ .

ب- الصدغ (وهو الشعر المسترسل أمام الأذن) ففسرت على النحو التالي : آلة الكتابة والرسم والنقش ، الحاجب ، الحبر ، الماء الملون ، القلم ، الوجه ، نوع من الحبر كان مستخدماً عند الأندلسيين ... الخ .

ج- العطف (بكسر العين وهو الجانب) ففسرت على أنها : العطف على الزهر ، بحنان ، الميل ، رأس الدهر ، شبابه ، الفصن ، المطر ، إشفاق ، مدة فصل الربيع ... الخ .

د - الخال (وهو النقطة السوداء في الخد) ففسر بما يلي : القلم الذي يشبه رأس الإبرة ، الذي لا مثيل له ، العيون ، أخو الأم ، ما يوضع في الرجل للترزين به ... الخ .

هـ- بنضيرها (وهو الغض من النباتات) ففسرت على النحو التالي : مماثلها ، حبيبها ، رائحتها ، شكلها ، نشاطها ، أخذ النظر ، العيون ، خارجها ... الخ .

و- تسربلت (بمعنى لبست) ففسرت بما يأتي : انتشرت ، توزعت ، ظهرت ، تسربت ، أدبرت ، تشعبت ، تهيأت ، بدأت ، نهضت ، أحست ، تتابع ، دخلت ، أسرت ، أبهرت ، هربت ، جاءت ، مرت الأيام ، اختلطت ... الخ .

ز- القشيب (بمعنى الجديد) ففسرت على أنها : اليباس من النبات الذيل الذي تجره خلفها ، قسوة الأرض وجفافها ، أشجارها وأعشابها ، جمع قشبة وهي اللباس ، الخضرة ، رديئها داخلها ، مخالف ، من غير نوعها وجنسها ... الخ .

ح - خشوعها (بمعنى ذبولها) ففسرت بالآتي : شروقتها ، وقوفها ، أنحاؤها ، البرد ، الرياح ، العواصف ، طاعتها ، ركوعها ، خوفها ، الظهور والإبانة ، الانقياد والطاعة ... الخ .

ط- الجزالة (بمعنى القوة) كتبت الزجالة .

ي- نفقت بقرته أو ماتت كتبت توفيت بقرته .

ك- الغرماء ففسرت بمعنى المغرمين .

2- أخطاء تاريخية : وهي ناتجة عن عدم إلمام الطالب بالمادة التاريخية التي تلقاها في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط والتعليم الجامعي ، فبرغم تناول المحاضرات للدول العربية التي تعاقبت على حكم الأندلس وهي : الدولة الأموية ودول الطوائف ودولة المرابطين ودولة الموحيدين ودولة بني الأحمر ، فإن بعض الإجابات كانت تدل على جهل كبير بتاريخ هذا الجزء من الوطن العربي بل إن منها لما يدعو إلى الاستغراب .

فقد طلب من الطلاب ذكر ثلاث دول عربية تعاقبت على حكم الأندلس ، فكانت الإجابات تدعو إلى الفزع . وهذه بعض نماذج منها : الروم ، الإفرنج ، الترك ، العثمانيون ، العباسية ، بنو عياد ، دولة المرابطين والأحلاف (كذا) ، بريطانيا ، الدولة الأموية في عهد عبد الملك ، الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد ، الممالك (كذا) ، المرية ، أرمينية ، طليطلة أذربيجان ، الاسلام ، الاسبان ، البرتغال ، البارونية ، المارونية ، الحاجب ، الدولة الفارسية ، المشرق ، الدولة الرومانية ، المغرب ، الفاطميون ، الفرس ، الطوائف وقوائد (كذا) ، دولة المؤرخون (كذا) ، الاموريين (كذا) ، أرمينيا ، جرمينيا ، إيران ، إسرائيل ، أبناء رشيد ، دولة المحدثين (كذا) ، دولة الشام ، الانباط ، الغساسنة ، الدولة الاشبونية ، اليونان ... الخ .

3- أخطاء في معرفة المصادر الأدبية : فقد طلب من الطلاب تحديد أسماء خمسة مصادر تساعد الباحث على البحث في الأدب الأندلسي ، فانقسمت الإجابات إلى ثلاثة أصناف : الصنف الأول : وهم قلة - أجابت إجابة صحيحة ، والصنف الثاني - وهم الأغلبية - ذكرت مصادر لا تمت إلى المصادر الأندلسية بصلة ، والقسم الثالث - وهم قلة أيضاً - اخترعت مصادر لا وجود لها في تاريخ الفكر العربي إطلاقاً ، والعجيب في الأمر أن هذه المصادر أقيمت على الطالب أثناء المحاضرات ، بل أنها

املت عليهم بالتفصيل .
وهذه بعض نماذج من المصادر التي لا صلة لها بالأدب الأندلسي :

مقدمة ابن خلدون ، خزانة الأدب ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، المفضليات ، الأصمعيات ، بغية الوعاة ، سر الفصاحة ، نقد الشعر ، طبقات فحول الشعراء ، شرح ابن الأثير (كذا) ، البداية والنهاية ، الأغاني ، ألفية ابن مالك ، أدب الكتاب ، الكشف للزمخشري ، الصناعتين ، كتاب ابن منظور (كذا) ، العمدة ، أبو هلال العسكري (كذا) ، ... الخ .

ومن الكتب التي لا وجود لها في تاريخ الفكر العربي : تأويل القرآن لابن عبد ربه ، تراث العرب في الأندلس ، المحسنات (كذا) ، إيهام المعيار للسيوطي (كذا) ، الأدب الأندلسي الحديث (كذا) ، تاريخ الأدب المعاصر ، الأدب الأندلسي وعصر المؤرخين ، الأدب المملوكي ، الصاحب ، نقد الشعراء ، الشعر في الأدب الأندلسي ، الحاجب (كذا) ، تاريخ الأدب ، الرثاء في الهجاء (كذا) ، الأدب في الوصف (كذا) ، النثر الأدبي الأندلسي في العصر العباسي ، رثاء الأحوال (كذا) ، البيان والتبيين ، الأدب بين الماضي والحاضر ، الأدب الكلامي (كذا) ، تسمية الولاية ، بغية البغاء (كذا) ، يتيمة الوعاء (كذا) ، تاريخ الفكر الأدبي ، المقتبس (كذا) ، كتاب الأندلس لابن حياط (كذا) ، خزائن الأدب العربي ، الدولة والإفرنج ، البديع في الوصف ، البديع في الحنين ، مناهج الأدب الأندلسي للعربي الشريف ، ويعلم الله أنني لم أفكر يوماً في تأليف كتاب بهذا العنوان ... الخ .

4- أخطاء في فهم المصطلحات الأدبية :
أ- الجانب البلاغي : ويشمل هذا النوع من الأخطاء الخلط بين المصطلحات البلاغية ، كالخلط بين الاستعارة والتشبيه ، فقد ورد في إحدى الإجابات أن الشاعر استعار أو شبه

الهلال بالمرأة .

لكل شيء إذا ما تم نقصان فلا يغر

بطيب العيش إنسان

وفي الخلط بين المدح والغزل عُرضت قطعة في الغزل سبق تحليلها أثناء المحاضرات ، وطلب إلى الطلاب استخراج كناية منها فذكرت إحدى الإجابات أن في القطعة كناية عن جمال الممدوح.

وأما بين الرثاء والوصف فقد ذكرت بعض الإجابات عن سؤال في رثاء الحيوان أن أحد الشعراء قال في وصف فرس سريع ، وأوردت أبياتاً في الوصف .

وفي الخلط بين الشعر العاطفي والشعر التعليمي صنفت طائفة من الإجابات القطعة التالية في الشعر التعليمي ، وهي في وصف عصفور قابل للتعليم :

ياربّ أخرس صامت لقنّته

طرف الحديث فصار أفصح ناطق

جون الإهاب أعير فوه صفرة

كالليل طرزه وميض البارق

حكّم من التدبير أعجزن

ورأى بها المخلوق لطف الخالق

ومنها الخلط بين المصطلحات النقدية ، فال معروف أن الجزالة وصف للألفاظ القوية المتينة ، بينما الرقة تمثل وصفاً للألفاظ السهلة السلسة ، ومع ذلك فقد جمعت بعض الإجابات بينهما في وصف النص الأدبي الواحد ، فذكرت إحداها أن أسلوب الشاعر يتميز بالرقة والجزالة ، وذكرت أخرى أن أهم ما يميز القطعة الشعرية سهولة الألفاظ وجزالتها . ومنها الخلط بين الأعلام خلطاً قبيحاً ، فقد خلطت طائفة من الإجابات بين الإمام مالك صاحب المذهب المشهور وبين ابن مالك النحوي صاحب الألفية كما خلطت أخرى بين ابن خفاجة والخفاجي ، وبين ابن سهيل والسهيلي ، وبين لسان الدين ابن الخطيب وابن الخطيب البغدادي ... الخ .

5- أخطاء عروضية :

وهي كثيرة جداً ، وتتمثل في عدم الوزن العروضي الصحيح والاختلاف في حروف القافية

ومنها الخلط بين علوم البلاغة الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، فقد سئل الطلاب تحديد بعض الصور البيانية في أحد النصوص فتناولت الإجابة الخبر والإنشاء والطباق والتورية ، وذكرت إجابات أخرى أن الشاعر قد أورد بعض المحسنات كالطباق والاستعارة وفي مجال التطبيق خلطت بعض الإجابات بين الطباق والجناس ، وهو ناتج عن عدم معرفة القواعد الخاصة بكل فن ، فذكرت أن بين البدر وبدر طباق ، بينما ذكرت إجابات أخرى أن بينهما جناس وذكرت ثالثة أن بين البدر والهلال مقابلة ... الخ

ومنها إبخال الفنون الأدبية في الفنون البلاغية فقد ورد في إحدى الإجابات أن الرجز (وهو من فنون الأدب) من أنواع الصور البيانية (التي هي من فنون البلاغة) وفي إجابات أخرى كان الخلط بين الوصف (وهو من أغراض الأدب) والتشبيه (وهو من فنون البلاغة) فجاء فيها : " فقد وصف صاحبته بأنها بدر " ، مع أن المطلوب هو توضيح التشبيه في النص ، وفي إجابة أخرى طلب إليهم فيها ذكر فنون النثر الفني ، فذكرت أن من فنون النثر المبالغة وحسن الخروج والتكرار واللزم ، ولا يخفى أن هذه الأربعة من فنون البلاغة .

ب- الجانب الأدبي :

ويشمل الخلط بين الأغراض الشعرية ، كالخلط بين الرثاء والهجاء أو بين المدح والغزل ، أو بين الشعر العاطفي والشعر التعليمي ... الخ . ففي الخلط بين الرثاء والهجاء كان المطلوب الحديث عن هجاء المدن عند بعض شعراء الأندلس ، فكانت إحدى الإجابات على الشكل التالي : " إن هجاء المدن كان من أوسع الأغراض عند الأندلسيين ، لأنهم تعرضوا لاحتلالات كثيرة من قبل عدة دول فأصبحت مدنها تتساقط المدينة تلو الأخرى ، فرثوها بشعرهم ، ومنه قول أبي البقاء الرندي :

ما أنصف الخيري يمنع طيبه
لشروقها ويبيحه لمغيها
فقد ورد في إحدى الإجابات على الصورة
التالية
مأعجب القطيب يمنع
في الشرق وأباحت لغروبها
بينما ورد صدره في إجابة أخرى على هذا
الوجه :

ما أنصف الخبر بمنع طيبه
وفي اختلاف القافية مع رواية الشعر بالمعنى
ورد هذان البيتان :

بلنسية بلد الجنه

فيها عيون تقندر
ظهرها كله زهر

ويأطنها درك من قدر
والبيتان في هجاء بلنسية إحدى المدن
الأندلسية ، وهما :

بلنسية بلدة جنة

وفيها عيون متى تختبر
فظاهرها زهر كله

ويأطنها برك من قدر

بينما وردا في إجابة أخرى على هذه
الصورة :

بلنسية بلدة الجنه

وفيها عيون متى تختبرها
فظهرها زهور كله

ويأطنها برك من قدر

وفي البيت الرائع التالي في وصف نهر
وتشبيهه بثعبان في الشكل واللون والحركة يقول
الشاعر :

أنظر إلى حسن الماء في صبه كانه أرقم
قد جد في هربه

ولكنه يردد في إحدى الإجابات على الوجه
التالي :

مع الاجتهاد في أداء الأبيات بالمعنى ، وهي
نتيجة عن عدم إعطاء هذه المادة حقها في الأداء
والزهن ، مع عدم الاهتمام بالتطبيق عليها .

ففي الجانب الأول : وهو عدم إقامة الوزن
العروضي الصحيح طلب من الطلاب إيراد
شواهد شعرية على بعض الأغراض الأدبية ،
ومنها البيت التالي في هجاء إحدى المدن :
هي الأرض التي خبثت ترابا
فلم ينشأ بها إلا الخبيث

فورد في إجابات متعددة على هذه الصورة :
هي أرض خبثت ترابا
فلم ينشأ فيها إلا خبيث

وبيت آخر في وصف أزهار الربيع وهي
تستقبل المطر يقول :
فعبجت للأزهار كيف تضاحكت
لبكائها وتباشرت بقطوبها

ورد على هذا الوجه :
فأعجب للأزهار تضاحكت
للبكاء واستبشرت للقطوبها

وفي وصف نملة كان البيت التالي مطلوباً
ضمن قطعة :

وذات خصر أهيف شخت

كأنما بولغ في النحت
مسخ على الصورة التالية :

ذات خسر لهيف سخيت

كأنما بلغ في النحت

ويصل الأمر إلى حد انطماس صورة البيت ،
فلا يمكن قراءته ولا الوصول إلى معناه ، كيف لا
وقد تضافرت عليه عوامل كثيرة من رداءة الخط ،
وخطاً في الإملاء ، وخلل في العروض ، ففي
البيت التالي صورة رائعة لزهر يفوح عطره ليلاً
ويحجبه عند ظهور الشمس التي غذته وأمدته
بالحياة ، وهو نبات الخيري (أو مسك الليل كما
يدعى عندنا) ، يقول :

الأسس السليمة للغة ، والعناية باختيار الاساتذة
والمناهج التي تتكفل بإتقانها .
أما بالنسبة للطلبة المتخصصين فيجب
إضافة مواد أخرى كمادة أصول الكتابة العربية
التي تُعطى فعلاً في المعاهد العليا ، مع العناية
بتوسيع وقتها واختيار أساتذتها .

ثانياً : بالنسبة للتعليم الأساسي : وهو حجر
الأساس في هذه العملية فمعظم الأخطاء في
اللغة والإملاء تضرب بجنورها إلى هذه المرحلة ،
ويمكن التغلب على هذا القصور عن طريق
تحسين أداء المدرس ، ومراقبته مراقبة صارمة ،
وإعطاء الحوافز للمتميزين من المدرسين والطلاب
، مع محاسبة الطالب على الأخطاء من قبل
جميع المدرسين والتأكيد على كثرة الاحتكاك بين
الطلاب عن طريق المناقشات والمسابقات
والندوات ... الخ .
والله أسأل أن ينفع بهذا الجهد ... إنه
سميع مجيب

أنظر إلى حسن الماء في جريانه
كأنه أرقم أسرع في اختفائه
إلى جانب هذه الأخطاء ترد أخطاء أخرى
كثيرة ، منها عدم استحضار الشاهد ، والخلط
بينه وبين شواهد أخرى غير مطلوبة ، مع عدم
تنظيم الإجابات والشطب الكثير ... الخ. وبعد ؛
فهذه نماذج من الأخطاء التي يقع فيها طلاب
الجامعات - المتخصصون منهم وغير
المتخصصين - أضعها بين يدي رجال التعليم ،
لعلنا نستطيع تدارك بعضها ، أو التغلب عليها ،
إذا توفرت النية الصادقة لإحفظ لغة القرآن
الكريم وإحدى مقومات الوحدة العربية ، ويمكن
أن أضع بين أيدي الغيورين على اللغة بعض
النقاط للاسترشاد والاستئناس ، ومنها :

أولاً : بالنسبة للتعليم العالي : يجب أن
يفرض تعليم اللغة العربية على جميع سنوات
الدراسة العالية في جميع الكليات والأقسام في
الجامعات والمعاهد العليا ، مع الاهتمام بتعليم

اتجاه مستويات لغتنا العربية

د. محمد خليفة الأسود

هدف هذا البحث النظر فيما نستعمله من مستويات لغوية في هذا العصر والمقصود بالمستوى اللغوي هو ما نشعر به من فرق بين لغة التخاطب مثلاً واللغة العربية الفصحى وما يستخدمه المثقفون من أسلوب لغوي يتميز تماماً عن الخطاب المستعمل في البيت والسوق وأن هناك دوافع وأسباباً تحافظ الآن على بقاء هذه المستويات، فالنظرة الفاحصة لكل هذه المستويات تملأها وتوضح اتجاهها ورصد حركتها يؤهلنا بأن نتنبأ بمستقبل لغتنا العربية الفصحى ويعطينا القدرة على العمل في الاتجاه الإيجابي الذي يحافظ على المستوى الأمثل للغة العربية المعاصرة أثناء الكتابة أو الحديث أو التعريف والترجمة أو البحث في ترقية الأسلوب.

1- اللغة ومفهومها المعاصر :

يحدد العلماء المحدثون اللغة بأنها : منظومة من العلامات والمعاني أساسها الصوت تعتمد في أداء وظيفتها على رموز اعتباطية تستطيع بها مجموعة من البشر التفاهم والاتصال⁽¹⁾ فاللغة الآن تفهم على أنها نظام صوتي يوظف لنقل اللغة بوساطة القواعد الصوتية والنحو ، فمن الباحثين من يفرق بين اللغة والوسط الناقل لها ويعد الصوت وسطاً تنتقل بواسطته اللغة والكتابة ، واللمس أيضاً من الأوساط اللغوية الناقلة ، والكل متفق على أن الوسط الصوتي هو أساس هذه الأوساط والاختلاف فيه يميز لغة عن لغة ويفرق بين اللغة واللهجة وبواسطته تتعدد المستويات في اللغة الواحدة هذا من حيث البنية اللغوية أما من حيث أهمية اللغة فهي تعد فرقاً أساسياً بين الإنسان والحيوان فبالرغم من أن الحيوان له وسيلة يستطيع بها الاتصال بالحيوان الآخر إلا أن اللغة الإنسانية تتميز بما يعرف بالربط الزمني بين الأجيال أي ما يتعلمه جيل ما يمكن أن ينتقل إلى جيل آخر عن طريق اللغة ، فما يتعلمه جيل ولو عد بالملايين لا يجعل الإنسان

متحضر فالإنسان بوساطة معجزة اللغة يستطيع نقل المعرفة من جيل إلى جيل وكل جيل يضيف إلى هرم هذه المعرفة شيئاً وصل إليه وبذلك استطاع أن يتقدم ويتطور .

أما وسائل الاتصال لدى الحيوان فهي تفتقد هذا الميزة فالغراب الذي يبني عشه الآن على شجرة الزيتون يتبع نفس الطريقة التي اتبعها الغراب في القرن الخامس قبل الميلاد فليس هناك في الغراب رواد ينقلون المعرفة من جيل إلى جيل فالإنسان هو الكائن الوحيد القادر على الربط الزمني بين الأجيال وتأتي له ذلك بفضل اللغة ، فاللغة إذن قوالب معنوية تنتقل بواسطة الصوت أو الكتابة أو اللمس وهي من أهم أدوات التقدم الحضاري لأنها التزامن المعرفي بين الأجيال .

2- معنى المستوى اللغوي :

المستوى اللغوي هو الاختلاف الذي يظهر لنا عند النطق أو الكتابة في لغة واحدة فاللغة في تطور مستمر ويحدث ذلك نتيجة لانعزال جغرافي أو سياسي ويكون سبباً لتكون المستوى اللغوي ، وقد يتكون المستوى من صراع بين لغتين تخرج

الفارسية لغة هندية أوروبية وكذلك لم تقض اللغة العربية على الإسبانية بالرغم من بقاء العربية في اسبانيا ما يقارب الثمانية قرون لأن الإسبانية تختلف عن العربية في الفصيلة اللغوية .

فهذا النوع من التفاعل أو الصراع اللغوي لا تخرج منه اللغة المنتصرة سليمة بل لابد من أن ينتجها نوع من التأثير يظهر جلياً في أصواتها وتراكيبها وهذا التأثير قد يستفحل في اللغة إلى حد الاستغلاق وصعوبة الفهم إلا من قبل الذين يستعملونه وفي هذه الحالة يعد التأثير لغة ثانية انفصلت عن اللغة الأم وقد يكون التأثير غير مستخلص ولكنه يظهر المخالفة للغة الرسمية في كثير من جوانبها وخصوصاً الأصوات والمفردات وهذا ما يعرف باللهجة ولكن هذا النوع من التأثير لا يخلو إما أن يكون مربوطاً باللغة الرسمية أم لا فإذا كان مربوطاً ربطاً وثيقاً باللغة الرسمية مثل ما هو موجود في لغتنا العربية فهو مستوى وليس لهجة ، أما إذا لم يكن مربوطاً ربطاً وثيقاً باللغة الرسمية فهو لهجة ومعنى اللهجة أنه يمكن في عصر من العصور أن تتغير إلى لغة (3) .

3- المستويات البارزة في اللغة العربية الآن:

المقصود بالمستوى اللغوي هنا هو الاختلاف في استعمال اللغة سواء من حيث الضبط في الكلمات أو من حيث تقديم حروف الكلمة بعضها على بعض أو استبدال كلمة بكلمة أخرى عربية أو غير عربية الأمر الذي يظهر نسقاً عاماً تتصف به مجموعة من الناس أثناء الكلام في مقام معين وتتميز هذه الظاهرة اللغوية ليس جديداً ، فقد أشار ابن فارس رحمه الله إلى أن في لغة العرب اختلافاً من وجوه هي :

أولاً : الاختلاف في الحركات مثل قولنا نَسْتَعِين "و" نَسْتَعِين " .

ثانياً : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : "مَعَكُمْ" و"مَعَكُمْ" .

ثالثاً : الاختلاف في إبدال الحروف مثل قولهم : "اولئك" و"ألاك" .

كلها مثقلة بجراح تتمثل هذه الجراح في تعدد المستويات اللغوية فيها .

وقد أشار علماء التراث إلى هذه الفروق في اللغة التي نسميها الآن بالمستويات اللغوية فقد ورد في الغريب المصنف أن ابن فارس ت 375 هـ أشار إلى " أن الكلام ثلاثة أضرب : ضرب يشترك فيه العلية والدون وذلك أدنى منازل القول ، وضرب هو الوحشي كان طابع قوم فذهب بذهابهم وبين هذين ضرب لم يزل يزوال الأول ولا ارتفع ارتفاع الثاني وهو أحسن الثلاثة في السماع وألها على الأقواء وأزينها في الخطابة وأعذبها في القريض " (2) .

فعلماء التراث قد تنبهوا إلى هذه الاختلافات التي تعد نتيجة لصراع لغوي كما أشرنا سابقاً وتكون اللغات في هذا الصراع مثل الدول تحاول الاستحواذ على أكبر مناطق لممارسة نفوذها ولكن لا تنتصر لغة على أخرى إلا بناءً على شروط وضوابط معينة ؛ فتنحصر اللغة القوية أدبياً وسياسياً على اللغة المغزوة بشرط أن تكونا من فصيلة واحدة وأن تقيم جالية كبيرة من اللغة الغازية في أرض اللغة المغزوة وهناك أمثلة على هذا في التاريخ ؛ فاللغة العربية انتشرت في الشام وفي شمال إفريقيا وقضت على اللغات التي كانت في تلك المناطق لأن تلك اللغات كانت من فصيلة اللغة العربية أو قريبة منها فقضت اللغة العربية على اللغة الآرامية في الشام وهي لغة سامية قريبة من اللغة العربية وقضت على اللغة القبطية في مصر وعلى اللغة المستعملة قديماً في شمال إفريقيا لأنها قريبة من اللغة العربية أيضاً ؛ فهي من فصيلة اللغات الحامية السامية ؛ فهذه اللغات كلها لها أم سامية ترجع إليها .

أما اللغات البعيدة في الفصيلة فلم تستطع اللغة العربية القضاء عليها رغم بقائها في أرضها مدة طويلة ، فمثلاً لم تسيطر اللغة العربية على الفارسية وإن اعارتها حروفها لأن

أطلق عليها المستويات اللغوية نظراً لتدرجها من أعلى إلى أسفل ، فلفتنا اليوم تضم على الأقل أربعة مستويات هي :

أ- مستوى لغة القرآن الكريم وهو المستوى الثابت والمثالي في اللغة الذي ينشده كل دارس وكل متعلم ، ف لغة القرآن تعد المثل الأعلى في اللغة العربية من حيث التركيب والأسلوب .

قال الله تعالى : " طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى تنزيلاً ممن خلق الأرض والسموات العلى الرحمن على العرش استوى له ما في السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وما أخفى إلا هو له الأسماء الحسنى " (6) أنه الأسلوب الأمثل في اللغة العربية والمستوى المتميز من الناحية التركيبية والجرسية والبلاغية ولا أدل على ذلك من أنه السبب الذي أدخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاسلام وتحققت دعوة النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعز الاسلام بأحد العميرين (7) فقرأه هذه السورة أمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلت قلبه يتغير من الجاهلية إلى الاسلام فلننتصر ما يتمتع بهذا المستوي من بلاغة وبيان تفوق مستوى الكلام البشري .

ويتقن استعمال هذا المستوي القراء الذين أخذوه مشافهة عن مشايخهم ، فبدون المشافهة يتعذر اتقان هذا المستوي ، وقد حافظ القرآن الكريم على اللغة العربية فالدراسات اللغوية التي انبثقت عن القرآن الكريم حفظت اللغة من اللحن والتحريف إذ إن هذه الدراسات اكتشفت القواعد والأسس التي تحكم الكلام العربي مثل القواعد النحوية والملاحظات البلاغية بالإضافة إلى جمع المفردات اللغوية في معجمات سهلت اللغة ومهدت طرق استعمالها .

ب - مستوى لغة الكتابة والقراءة : هو المستوى الذي نكتب به الكتب والصحف والمجلات والروايات والمسرحيات وهذا المستوى

رابعا : الاختلاف في الهمز واللين والتسهيل مثل قولهم : مهزونون و مهزون .
خامساً : الاختلاف في التقديم والتأخير مثل قولهم : صاqqة و صاqqة .

سادساً : الاختلاف في الحذف والإثبات نحو قولهم : استحييت و استحييت .

سابعاً : الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو : أنما زيد و أينما زيد .

ثامناً : الاختلاف في الامالة (4) والتضخيم مثل : قضى و رمى فبعضهم يفخم وبعضهم يميل .

تاسعاً : الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله غير فمهم من يكسر الأول ومنهم من يضم فيقولون : اشترى الضلالة و اشترى العرب من يكسر الأول ومنهم من يضم الأول.

عاشرأ : الاختلاف في التذكير والتأنيث فمن العرب من يقول : هذه البقر ومنهم من يقول : هذا البقر .

حادي عشر : الاختلاف في الادغام نحو : مهتدون و مهزون .

ثاني عشر : الاختلاف في الإعراب نحو : ما زيد قائماً و ما زيد قائم .

ثالث عشر : الاختلاف في صوره الجمع : أسرى و اساري .

رابع عشر : الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو : يأمرُكم و يأمرُكم .

خامس عشر : الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث بقصد تاء التأنيث نحو : هذه أمه و هذه أمت .

ويؤكد ابن فارس أن هذه الاختلافات في اللغة العربية الفصيحة مسماة منسوبة إلى أصحابها إلا أنه يعتذر عن ذكر أصحابها من القبائل العربية لضيق المقام (5) .

وبما في اللغة من الاختلافات المذكورة ويتوالى العصور المختلفة عليها والاتصال بها باللغات الأخرى ظهرت فيها اختلافات بارزة

والمستوى الأدنى منه ، وهناك ضوابط نفسية تحافظ على بقاء هذا المستوى ، فالشخص الذي يقابل مجموعة من المثقفين ويتحدث معهم يحاول قدر الإمكان أن لا يستعمل مفردات من لهجته الخاصة أو مما يستعمله بينه وبين أهل بيته لأن استعماله لهذا الكلمات الغريبة أمام المجموعة يظهره وكأنه لم يتعلم .

فمحافظة المتكلم علي مركزه الاجتماعي والثقافي يحثه على الرفع من مستوى حديثه فتري المحدث يمزج كلامه بمفردات عربية فصحي مفهومة لدى الجميع وليست خاصة بمنطقته إن هذا الدافع النفسي وهو إشعار الآخرين بأن المتكلم على قدر كبير من الثقافة والعلم يدعو البعض إلى استخدام ألفاظ أجنبية في محادثته وليس قصده منها الفهم والافهام وإنما قصده هو الإشارة إلى أنه على قدر كبير من الثقافة والاطلاع .

د - مستوى لغة البيت والسوق : إن هذا المستوى هو أدنى مستويات اللغة العربية العصرية وهو المستوى المستخدم في البيت والسوق فهو يمثل اللغة العامية التي يتخاطب بها أهل البيت لأن فيهم الجيل الذي لم يتحصل على القدر الكافي من العلم أو من هو أمي لا يعرف القراءة والكتابة . فنوع هذا المستوى يتسم بسمّة المنطقة التي يكون فيها ، فقد يستعمل المتكلم في هذا المستوى مفردات وأساليب لا يسمع لنفسه باستعمالها في مستوى القراءة والكتابة .

وفي هذا المستوى يتضح الفرق بين اللغة والكلام فقد فرق علماء اللغة بينهما وأشاروا إلى أن اللغة هي القدرة الكامنة في الشخص على الكلام والكلام هو الممارسة الفعلية لهذه القدرة وعند الممارسة لهذه القدرة تظهر الاختلافات التي نراها في مستويات لغتنا العربية فعندما يتكلم مغربي بلغة البيت والسوق قد لا يفهم من قبل العراقي ولكن هذا المستوى الذي يتكلم به المغربي لا تنكر نسبته للعربية فهو لغة عربية غير

ينقص عن مستوى القرآن الكريم من حيث أوجه كثيرة منها : الضبط : فكل مفردة في القرآن الكريم مضبوطة بالشكل أما في هذا المستوى فالمفردات تظهر فيه غير مضبوطة تماماً ونرى فيه اللغة البسيطة من الناحية الافرادية مع محافظتها على مقومات الفصحى كما أن مستوى الاستعارة والمجاز في هذا المستوى لا يرقى إلى مستوى لغة القرآن الكريم وقد يخلط هذا المستوى بمفردات أجنبية وبأساليب أقرب إلى اللغة الأجنبية منها إلى العربية ولكن هذا هو المستوى الرسمي المستعمل في القراءة والكتابة ولذلك فقد سمي مستوى القراءة والكتابة وهو مستوى أقل بدرجات من مستوى لغة القرآن الكريم ويعد من الناحية الترتيبية المستوى الثاني بعد مستوى لغة القرآن الكريم .

هـ - مستوى لغة المثقفين : إن المحادثة عندما تكون بين المثقفين في اللغة العربية تتخذ نمطاً متميزاً عن لغة القراءة والكتابة ، ف لغة المثقفين كثيراً ما تمزج بالألفاظ العامية فهي مستوى لغوي أقل من مستوى القراءة والكتابة لأنها تفقد الإعراب وتخلو من الضبط بالشكل تماماً إلا أنها لا تبعد كثيراً عن لغة القراءة والكتابة لأن مستعملها ينتمون إلى أنماط مختلفة من مستويات أقل من هذا المستوى . ويستعمل مستوى لغة المثقفين في لغتنا العصرية في المدارس والجامعات ، فاستاذ الجامعة عند إلقاء محاضراته يستعمل مستوى من اللغة أقل من مستوى لغة القراءة والكتابة وأرفع من مستوى اللغة التي يخاطب بها أفراد أسرته في البيت ، ويمكن الاعتقاد بأن هذا المستوى حديث النسأة قد أوجده التعليم والإعلام فالعدد المستعمل لهذا المستوى قبل ثلاثين سنة كان أقل من اليوم ، أما الآن فقد ازداد هذا العدد بسبب انتشار التعليم وبسبب استعمال اللغة العربية الفصحى في كل المجالات الثقافية والصناعية والعلمية والاتصال والتواصل الذي فرضه التقدم في هذا العصر .

وينتقل المتكلم لا شعورياً بين هذا المستوى

أنها محرفة ومبدلة وذلك مما أعطاهها مميزات المستوى .

النحو ولذلك فهو ثابت لا يتغير وما زال القرآن الكريم يؤدي بالطريقة التي تنزل بها ، أما المستويات الأخرى فهي في حركة دائمة ، ولكي يحدد اتجاه الحركة يمكن الاعتبار بأن أعلى المستويات هو مستوى القرآن الكريم وأن المستويات الأخرى تتحدر بعده مبتدأة بمستوى القراءة والكتابة ثم مستوى لغة المثقفين ثم مستوى لغة البيت والسوق ، فاتجاه حركة المستويات اللغوية إما أن تكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى كما هو مبين في الشكل الآتي :

(4) مستوى لغة القرآن الكريم (1)

(3) مستوى لغة القراءة والكتابة (2)

(2) مستوى لغة المثقفين (3)

إلى أعلى (1) مستوى لغة البيت والسوق
(4) إلى أسفل

إن سبب تعدد هذه المستويات في اللغة العربية هو حركتها من أعلى إلى أسفل وسبب ذلك ما انتاب اللغة العربية من انحطاط وانزواء عن الاستعمال ، فقد مرت فترات تاريخية على اللغة العربية وهي منزوية في الكتابات وفي المساجد مثل ما كانت في العصر التركي وهذا الانزواء يعد أحد العوامل في تكريس البون الشاسع بين مستوى لغة القرآن الكريم ومستوى لغة البيت والسوق وذلك لندرة التعليم في ذلك الوقت ، فالمتعلمون قلة لا يمثلون وسطاً معيناً ولكن عندما انتشر التعليم وكثر المتعلمون لمستوى القراءة والكتابة بل ظهر مستوى جديد لم يعهد من قبل وهو مستوى لغة المثقفين وهذا دليل على حركية المستوى اللغوي أي أن المستوى اللغوي في حركة دائمة إما أن يتجه إلى أعلى وهي وجهة مستوى القرآن الكريم أو أن يتجه إلى أسفل وهي وجهة مستوى لغة البيت والسوق ولكل مؤثرات تجعله يتجه وجهة معينة ولكن ما نرغبه والمطلوب هو اتجاه المستويات إلى أعلى لأن هذا الاتجاه سيطور المستوى اللغوي ويجعله قريباً من مستوى لغة القرآن الكريم .

وكل مستوى له مقامه فلا يمكن استعمال مستوى لغة البيت والسوق في مقام مستوى القراءة والكتابة وعند استخدامه في ذلك يوصف مستعمله بالغباء والجهل وعدم الاكتراث واستعماله لغة المثقفين في البيت قد يوسم صاحبه بالتعالي لاستخدامه لغة غير مفهومة ، ونظراً لأن هذا المستوى سهل الاستعمال وفي متناول الجميع ترى فيه مفردات خاصة بالنساء لا يستعملها الرجال ومفردات خاصة بالرجال لا يستعملها النساء ، وهذا المستوى أكثر قبولاً من المستويات الأخرى للألفاظ والتعبيرات الأجنبية ويجد المتكلم حرية عند استعماله هذا المستوى لأنه تتوفر فيه الثقافية اللغوية الكاملة وهي عدم شعور المتكلم بقواعد اللغة المستعمل لها أثناء الحديث وهذا الشعور غير متوفر في المستويات الأخرى .

هذه هي أنواع مستويات لغتنا العربية والمتتبع لها يجد اختلافات بارزة واضحة سواء من حيث المفردات أو من حيث الأساليب ومن أطرف ما نقل ابن فارس عن هذا التمايز والاختلاف اللغوي أن رجلاً اسمه عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك بني حمير فوجده يصطاد على جبل عال فسلم عليه وعرفه بنفسه ثم قال الملك له : " ثَبَّ " وهي تعني اجلس بالحميرية وظن الرجل بأنه أمره بالوثوب من الجبل فقال : لتجدني أيها الملك مطاوعاً ثم وثب من الجبل فهلك فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبروه بأن هذه اللفظة تعني الأمر بالوثوب فقال : " من دخل ظفار فليتعلم العربية " .

4 - الحركية في المستويات اللغوية :

إن تقعيد القواعد لكل مستوى يثبتته ويجعله أقل حركة وعدم تقعيد القواعد يجعل المستوى اللغوي في حركة دائمة وفي تبدل مستمر ، فمستوى لغة القرآن الكريم قد ثبتت بقواعد

5- عوامل ترقية المستوى اللغوي :

عندما نريد الارتقاء بالمستوى اللغوي والوصول به إلى مستوى القراءة والكتابة أو مقاربتة إلى مستوى لغة القرآن الكريم يجدر بنا أن ننظر إلى المؤثرات التي تجعل المستوى يتحرك إلى أعلى ومن هذه المؤثرات ما يلي :

أ- التعليم : للتعليم دور خطير ومهم في تحويل المستوى اللغوي فعندما يتعلم الشخص تحسن لغته وينتقل من مستوى لغة البيت والسوق إلى مستوى لغة المثقفين ولكن كل ذلك يعتمد على نوعية التعليم وأسلوبه ومدى جديته وبالأخص على منهج وبرنامج تعليم اللغة وكيفية استعمالها فعندما ندرس اللغة الفصحى ونستعملها أثناء التدريس ونقدم البرامج اللغوية الناجحة في تعليم اللغة عند ذلك يتحدد اتجاه حركة المستوى ولا تكون وجهتها إلا إلى أعلى حيث أن تعلم الفصحى يجعل الشخص قادراً على استعمالها وينقله ذلك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى .

ب- الإعلام : للإعلام أيضاً دور مهم في ترقية المستوى اللغوي أو انحطاطه فالإذاعتان المسموعة والمرئية عندما تستخدمان اللغة العربية الفصحى وتشجعان على استخدامها في الندوات والمحاضرات التي تقام فيها فإن ذلك يدعو الناس إلى تقليد ما يذكر في هاتين الإذاعتين ويكون ذلك مؤثراً في حركة المستوى اللغوي وموجها لهذه الحركة إلى أعلى .

وفي هذا الصدد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أهمية وسائل الإعلام في ترقية اللغة يقول : " لقد دلت كثير من البحوث الميدانية التي أجريت في عدد من النول العربية على أن التلفاز أصبح المصغر الأول للإعلام والثقافة العامة بالإضافة إلى كونه أداة للامتع والترفيه ... وهذا بالطبع يعني اتساع رقعة انتشاره وسعة نفوذه ومن تم تأثيره في مجال تنمية اللغة على أساس أنها الوسيلة الأولى التي يتم بها

توصيل المواد الاعلامية وربما المواد الترفيهية أيضاً من خلال هذه الأداة " (8) .

ج - الحث على استعمال اللغة العربية الفصحى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة إذ إن ذلك من شأنه جعل المجتمع بكامله يستعمل نمطاً معيناً من اللغة قريباً من الفصحى ومن شأنه أيضاً إيقاف السيل الجارف للمصطلحات الوافدة على العربية باستبدالها مباشرة بمصطلحات عربية فهذه المصطلحات لو زادت عن الحد المعقول لغيرت وجهة تحرك المستوى اللغوي وجعلته يتجه إلى أسفل .

د- الاعتناء الفائق بتحفيظ النموذج الامثل في اللغة للنشأ : فالتلقي والمشافهة من أهم وسائل نقل اللغة العربية الفصحى عبر الأجيال وعندما يحفظ النشأ القرآن الكريم فإن استعمالهم للفصحى يصبح سهلاً ويتحولون من مستوى لغة البيت والسوق إلى مستوى لغة الكتابة والقراءة ، إن اكتساب المستوى الأعلى في اللغة يجعل الشخص واثقاً من نفسه عند القراءة وقد يصل إلى مرحلة التلقائية في استعمال اللغة العربية وهذا ما نحاول الوصول إليه في تعليم اللغة ورفع القدرة فيها .

هـ- تقوية الدافع النفسي في الشخص على حب اللغة العربية الفصحى ، إن للغة العربية الفصحى مكانة عظيمة عند العرب ؛ فقد يكون العربي يستعمل مستوى بعيداً عن اللغة العربية الفصحى ولكن إذا سئل أي اللهجات أقرب إلى الفصحى فغالباً ما يجيب بأن لهجته أقرب إلى الفصحى من غيرها من اللهجات فتقوية هذا الدافع شيء مهم جداً إذ إنه يبقى في الأذهان ضرورة ترقية المستوى اللغوي الشخصي وتوجيهه نحو مستوى لغة القرآن الكريم ، وللحواضر المادية دور كبير أيضاً في تقوية هذا الدافع فعندما يشجع المثقفون في اللغة وتُعطى الأهمية للأبحاث المقدمة فيها فإن ذلك يزيد من حركية المستوى اللغوي إلى أعلى وهي وجهة مستوى لغة القرآن الكريم .

ز- الاهتمام بالترجمة والتعريب والحث على تمكن المترجم من اللغة العربية الفصحى وتقديم الحوافز المؤثرة لأحسن ترجمة ولأنجح مترجم حتى يكون النقل من اللغات الأخرى في صالح الفصحى وليس ضدها كما هو الآن : إن الترجمة غير السليمة تدخل أساليب وتراكيب أجنبية في العربية وذلك من شأنه أن يوجه المستوى اللغوي إلى الحركة إلى أسفل ، فإتقان اللغة العربية أو استشارة المتخصصين فيها قبل البداية في الترجمة شيء هام جداً ويعد من الأولويات التي يجب على المترجم أن يأخذها في الاعتبار وقد نبه على ذلك علماء التراث فها هو الجاحظ يقول : " يجب على المترجم أن يكون متحكماً في اللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها (9) ، فالترجمة السليمة تشجع القارئ على قراءة النص المترجم بعناية وتجعله واثقاً من أن اللغة العربية لها القدرة المتميزة في نقل الأفكار من اللغات الأخرى .

ح - حث الأدباء والمسرحيين على كتابة أعمالهم ومسرحياتهم باللغة العربية الفصحى لكي يتعود الناس على استعمال الفصحى والمخاطبة بها لأن هؤلاء الأدباء يخاطبون السواد الأعظم من الشعب فإذا كتبت أعمالهم باللغة العربية الفصحى فإنه سيتأثر بها قطاع كبير من الشعب وسيضم هذا القطاع إلى مستوى لغوي أرقى من المستوى الذي كان فيه .

ط- التقليل من استعمال العامية في مجال التعليم والاعلام والمجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى والعمل على انحصار العامية في البيت والسوق وذلك ممكن لأن الهوة بين الفصحى والعامية كبيرة فالعامية مربوطة بالفصحى ولا تستطيع الفكك عنها لعوامل من أهمها أن هذه العامية تتغذى بلغة القرآن الكريم فمن يستعمل مستوى لغة البيت والسوق لابد له من أن يحفظ شيئاً من القرآن الكريم ليؤدي به الصلاة وغير ذلك من الأدعية التي يجب أن تكون باللغة العربية الفصحى .

ي - الاهتمام بمعالجة المستوى الأدنى من

اللغة : ففي السوق وهو موطن هذا المستوى يمكن إدخال اللغة العربية الفصحى وذلك بكتابة الأسعار بها والإشارة إلى كل شيء يهم التاجر والمستهلك باللغة العربية الفصحى .

ك - الدقة والتحري في تعليم اللغة العربية الفصحى رسماً وقراءة من شأنه أن يجعل الشخص قادراً على استعمال الفصحى وذا كفاءة لغوية جيدة تؤهله إلى التحرك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى .

ل- الاهتمام بالعمل المعجمي في اللغة العربية وذلك بتبسيط الطرق المعجمية والإكثار من نشر المعاجم العربية وتسهيل تداولها بين الناس بحيث إن الشخص يصبح بإمكانه استخدامهما متى شاء ، أما في الوقت الراهن فإن القليل من المهتمين باللغة يستطيعون استخدام المعاجم العربية وذلك لصعوبة البحث عن الكلمة فيها ولعدم تداولها ، فمعرفة كيفية استخدام المعجم من شأنه أن يجعل الشخص قادراً على أن يتحرك من المستوى الذي هو فيه إلى مستوى لغوي أرفع .

6-إنهاء المستويات اللغوية في المستقبل :

إن حركية المستوى اللغوي لابد أن يكون لها اتجاه واتجاهها هنا هو إما إلى الأعلى وذلك من شأنه أن يحافظ على اللغة العربية سليمة وأما إلى أسفل وغالباً ما يكون ذلك على حساب صفاء اللغة وفصاحتها ، وما هو متبادر الآن ويدور في خلد الجميع هو أن اللحن قد تفشى في العربية حتى ظهرت عدة لهجات في الوطن العربي وأنه لا يمكن أن تعود العربية كما كانت ممثلة في مستوى لغة القرآن الكريم ولغة القراءة والكتابة ، ولكن عند الدراسة والتمحيص والتدقيق يظهر العكس إذ هناك دلائل تشير إلى أن الاتجاه في حركية المستوى اللغوي إلى أعلى وأن اللغة العربية المستعملة الآن ستتقارب مستوياتها في المستقبل وستكون أقرب إلى المستوى الأعلى وهو مستوى لغة القرآن الكريم

منه إلى مستوى لغة البيت والسوق ، للأسباب الآتية :

الصوت واللفظ والمعنى .

ب- إن ما تتمتع به العربية الفصحى من سمعة بين أبنائها يعطيها قوة البقاء والاستمرار فالعامل النفسي مهم جداً في ارتقاء اللغة أو انحطاطها فسمعة اللغة المنحدرة أن يتعلق أبنائها بمفردات وأساليب للغات أجنبية وقد كان هذا الشعور موجوداً حتى في اللغة العربية ولكنه الآن وفي هذا العصر قد تحسن الأمر إذ كثير من الناس يرغبون في تعلم اللغة العربية وترقية الأسلوب ليصبحوا قادرين على التخاطب باللغة العربية الفصحى .

ح- إن خاصية الاشتقاق في اللغة العربية الفصحى وهي توليد كلمات كثيرة من كلمة واحدة أو ما يعبر عنه اللغويون بأنه : أخذ كلمة من كلمة أخرى سواء كانت موافقة لها في المعنى - وهو الاشتقاق الأصغر - أو غير موافقة لها في المعنى - وهو الاشتقاق الأكبر هذه الخاصية التي تمتاز بها اللغة العربية لوضوحها فيها أكثر تجعل اللغة قادرة على استيعاب المصطلحات العلمية وقادرة على التعبير عن المعنى لأن سمة اللغات الاشتقاقية مثل اللغة العربية هي كثرة المفردات وكثرة المفردات تجعل اللغة لها القدرة بسهولة على تعويض المفردات المهمة بمفردات جديدة تكون بحوزتها .

7- نظرة مستقبلية للغة العربية الفصحى في القرن القادم وما بعده :

بعد هذا البحث يمكن التنبؤ بمستقبل اللغة العربية الفصحى في القرن القادم وما بعده وإليك الآن المؤشرات التي تشير إلى أن مستويات اللغة العربية سيكون اتجاهه إلى أعلى في ذلك الوقت ومن هذه المؤشرات مايلي :

أولاً : القرآن الكريم يربط الصلة الوثيقة بين اللهجات العربية واللغة العربية الفصحى وهو مصدر تتغذى منه اللهجات العربية لتقرب من الفصحى شيئاً فشيئاً وتحافظ على بقاء الصلة

أ- إن اللغة العربية الفصحى قضت مدة أربعة عشر قرناً محافظة على كيانها مع التعايش لمستوياتها المختلفة ولو أن هذه الحال وجدت في لغة أخرى لتفرقت إلى لغات ؛ والدليل على ذلك اللغة اللاتينية فهي سرعان ما تفرقت إلى لغات عديدة وهي أغلب اللغات الموجودة الآن في أوروبا .

وسبب بقاء اللغة العربية متماسكة هو القرآن الكريم فاللهجات في اللغة العربية مهما بعدت عن الفصحى فإنها لا تنفصل عنها انفصالاً كاملاً مثل انفصال اللغات الأوروبية عن اللاتينية بل ستبقى مرتبطة بالفصحى لأنها تتغذى بالقرآن الكريم وجميع مستويات اللغة العربية يسير فيها تأثير لغة القرآن الكريم كتأثير العصب في الجسم فحتى في مستوى لغة البيت والسوق نجد أن الشخص المستعمل لها لا بد له من حفظ سور من القرآن الكريم ولا بد من حفظ الأدعية المطلوبة أثناء إقامة الشعائر إضافة إلى ما يتلقفه من مفردات العربية وأساليبها من وسائل الاعلام المختلفة ، إن هذا الربط الوثيق للهجات بالفصحى بوساطة القرآن الكريم يظهر لنا جلياً عندما ننظر إلى لغات أخرى كانت تحسب على أنها لهجة عربية أو سامية تمت إلى العربية بأوثق الصلات ثم انفصلت عن العربية لأسباب تاريخية معروفة ومن هذه اللغات اللغة المالطية فهي مصنفة عالمياً على أنها لهجة عربية وكان العرب المسلمون يتكلمونها عندما أقام المسلمون في مالطا ، وعندما أخرج المسلمون من مالطا واستحوذت اللغات الأوروبية على هذه اللهجة ، لم تعد هذه اللهجة تتعدى بالقرآن الكريم حيث أنه لم يعد هناك مسلمون في مالطا فابتعدت عن العربية شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت لغة مستقلة ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن في هذه اللهجة شواهد من المفردات وأسماء للجهات والنوات لا زالت عربية في

1- أنظر : Semantics. John Lyons. VI. P.

67.

2- الغريب المصنف . أبو عبيد القاسم بن سلام ، ج 1 .
مكتبة الثقافة الدينية تحقيق رمضان عبد التواب ، جامعة عين
شمس . 1989.

3- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي . ص ، 108 ، دار
النهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

4- الإمالة هي : الميل بالفتحة في النطق إلى الكسرة
والتفخيم ارتفاع اللسان مع نطق الحرف مع تقعره ليعطي
الحرف صورة ونطقاً أفخم من الحرف العادي .

5- الصاحبي ، أحمد بن فارس ، ص 31 - 32 .

6- طه 7 .

7- انظر سيب إسلا م عمر رضي الله عنه في تفسير
القرطبي المجلد السادس سورة طه .

8- الحصيلة اللغوية : أهميتها مصادرها ، وسائل تنميتها
أحمد محمد معتوق ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت . 1996 . ص 92 .

9- البيان والتبيين ، الجاحظ . ص 1 .

ثانياً : ما تتمتع به اللغة العربية من سمعة
بين أبنائها يجعلها قادرة على البقاء رغم تعدد
اللهجات في الوطن العربي ، فالعربي عندمل
يسأل أي اللهجات أقرب إلى الفصحى فإنه حتماً
سيجيب بأن لهجته المحلية هي أقرب لهجة للغة
الفصحى .

ثالثاً : كثرة عدد المستعملين للغة المثقفين ؛
فهذا المستوى لم يكن موجوداً في القرن التاسع
عشر أو أن مستعمليه كانوا قليلين أما الآن فقد
كثرت الجامعات ودور العلم وأصبح هذا المستوى
موجوداً على نطاق واسع .

رابعاً : التقدم التقني والعلمي سيؤثر في
طريقة التعليم وأسلوب الإعلام واللغة العربية
الوسيلة الوحيدة لكليهما فلا شك أنها ستتأثر ،
واستخدام التعليم والإعلام العربية الفصحى
سيجعلها تسيطر على كل المستويات وتقربها من
مستوى لغة القرآن الكريم .

صدر عن المؤسسة العربية للنشر والأبداع

تغريب العالم

المؤلف : سيرج لاتوش

الترجمة : هاشم صالح .



الناشر : المؤسسة العربية

للنشر والأبداع

عدد الصفحات : 192 صفحة

تغريب العالم - كما يقول الناشر صرخة احتجاج
صادرة من أعماق الغرب ضد المحاولة التي لا تزال جارية
على قدم وساق منذ خمسة قرون من الزمن - أي منذ
استعمار الرجل الأبيض للقارة الأمريكية - لاستتباع
العالم بأسره للغرب ولتحويله إلى " فضاء حيوي " ومحيطي
للنزعة المركزية الأوروبية المنفلتة من عقالها .

مقايسة الركوب في (اللادا) بالتفرج على " الكاديلاك "

عبدالرزاق الدايش

على كل شخص أن يدفع ثمن قبره قبل أن
يفكر في الموت !!

أغلق غرباتشوف عينه على الروس الذين
كانوا يقولون إنه مواطن أمريكي يعيش في
الاتحاد السوفياتي " لقد أعطى هذا الرجل
لأمريكا ماعجزت عليه بالمال والسلام والدم .

فبدل أن ينقذ غرباتشوف الاشتراكية
بالاشتراكية رمى الاتحاد السوفياتي في بركة
الرأسمالية .. فقد تبنى " روشيتة " غربية لمشاكل
لا علاقة لها بالغرب ، وانتقل بالاتحاد السوفياتي
من رأسمالية الدولة إلى الدولة الرأسمالية ..

كان الاتحاد السوفياتي يعاني من فقر الدم .
فأخذ غرباتشوف يحقنه بدم ملوث من مصرف
رديء السمعة .

كانت " الشيوعية " حسب رواية " سنالين "
هي مشروع لبناء دولة قوية .. لهذا أخذ هذا
الرجل يقتل ثلاثة حتى لا يقوموا " بالتشويش "
على أربعة يعملون .. وأخذت التنمية تسير
بخطوات سريعة جداً .. وكان على كل فرد أن
يعمل بكل طاقته لكي يحصل على أقل ما يمكن
الحصول عليه من حاجاته .

كانوا يحفرون الفولاذ بأظافرهم من أجل نقل
العلم السوفياتي إلى الفضاء الخارجي ..

وكان الرجل الذي وصل القمر ربما لا تملك
أسرته قوتها لمدة أسبوع ولكن تملك رجلاً وصل
القمر .

" يقولون في الأزمنة الماضية
إن زوجة القيصر إيفان
كانت تلقي بالنقود من على الشرفة
ذلك كله تأفه مقارنة بأعمال رايسا
فعلى راسيا زوجة الحاكم
أن تكون أكثر تواضعاً فلماذا تغير في اليوم
الواحد
ثلاثة معاطف فراء " .

هذه مقاطع من قصيدة كان يرددها الشباب
الروس في المقاهي .. والأرصفة ... وفي ملاعب
كرة القدم .

كان الروس يتكلمون عن السيدة التي تبدل
سياراتها أكثر من تبديل خطواتها .. كانوا
يتهايمسون عن السيدة التي تحاول أن تكون
صورة ثانية للكة بريطانية .. تقلد الملكة في
وضع البرنيطة ولبس القفازات والتطويح باليد
لجمهور غير حاضر .

أما زوجها غرباتشوف فكان يمشي في
طريق ليس طريقه .. لقد فتح عينه على
الكراريس الفلسفية لماركس وكتاب رأس المال
والصراع الطبقي .. وعلى شعارات البروليتاريا
والفقراء والمعدمين .. وأثقل عينه على منظر أحد
الأثرياء في موسكو والذي دفن في تابوت بلوري
قيمه تزيد على 350 ألف دولار .. ومنظر آخر
لامرأة حملت جثمان زوجها في صندوق كرتون
لتجلس به أمام البلدية لأنها ببساطة لم
تستطيع أن تدفع ثمن القبر .. هكذا أصبح

الأشياء التي كانوا محرومين منها بسبب " الشيوعية " !! .

وجاءت سيارات "الكاديلاك" لتعرض في محلات عرض خاصة مقابلة للساحة الحمراء سابقاً حتي يتفرج هؤلاء الناس الذين قايضوا ركوب " اللادا " بالتفرج على "الكاديلاك" أي تقليد صوت السيارة بدل ركوبها .. وهؤلاء الذين غادروا أعمالهم مقابل أحلام لن تتحقق لهم . لقد كان لكل أسرة مسكن ولم يكن قصراً ولكن على الأقل أفضل من العراء وكان لكل فرد عمل .. ليس العمل الذي يناسبه ولكن أفضل من البطالة .

وهكذا وجد الروس أنفسهم دون سيارات " اللادا " وبدون مساكن شعبية وبدون ملابس خشنة وبدون عمل .. فظهرت طبقة صغيرة تركب السيارات الفارهة وتسكن القصور و " الفلل " وتملك فرص العمل فهذه الطبقة الجديدة تتكون من اللصوص وعمال المقاهي اللذين يعيشون على " بخشيش " السواح الأجانب وكذلك الموظفون الصغار الذين تغمسوا إلى رقبتهم في الرشاوي أضف إليهم العاهرات بينما أستاذ الجامعة لا يكفيه مرتبه لأربعة أيام ونصف .

لقد كان الثمن الاجتماعي للانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي غالياً جداً هذا ما قاله الخبير " أوليج بوجومولوف " وهذا ما تقوله الحقيقة التي استيقض عليها الروس .. الذين ركضوا نحو "الكاديلاك" فلم يصلوا إلى سيارات الأقلية وضيعوا " اللادا " سيارتهم الشعبية .

والآن يعيش الروس في محاولة للهروب من ورطة الحاضر .. وخوفاً من الجري نحو الماضي يعيشون على أمل جديد غير الحاضر الذي يعذبهم والماضي الذي لم يسعدهم .. وكم هو الوقوف عند مفترق الطرق صعب .. □

كان السوفييات يقطعون من لحمهم لحاكاة معسكر آخر يعتمد على مدخراته وكنوز عثر عليها من خلال عمليات نهب الشعوب واغتصاب ثرواتها .

ورغم الألم .. ورغم الحياة الصعبة ظل الاتحاد السوفياتي دولة لها قيمتها التاريخية من خلال مجابهتها للغرب الاستعماري لهذا قال هوارى أبو مدين " لو لم يكن هناك اتحاد سوفياتي لكان علينا أن نخلق الاتحاد السوفياتي " .

لهذا تركت كل الامم التي تشكل منها الفسيفساء القومية للاتحاد السوفيتي .. أعراقها ومللها ونحلها لتنصهر في هذا الاتحاد القوي فالروسي خلع روسيته والأوكراني خلع اوكرانيته وهكذا الإذربيجاني والقوقازي والمسيحي والمسلم والكافر ولكن بعد أن تنازل الاتحاد السوفيتي عن نفسه أخذت كل قومية وكل ملة تبحث عن ذاتها .. في تناغم مع سقوط عام .

فالروبل الذي كان يساوي الدولار وربيع دولار أصبح الدولار وبشكل لا يصدق يساوي خمسة آلاف روبل .

لقد دخلت الرأسمالية دخول الفرسان إلى شوارع الاتحاد السوفيتي سابقاً .. فبعد أن كانت هذه الشوارع تركض وراء الرأسمالية تحت وطأة الدعاية الغربية .. التي أدخلت في رؤوسهم أحلاماً بالجنة .

دخلت الرأسمالية " بالشكولاتة " والعلكة التي بيعت بربع ثمنها لتشجيع الروس على مضغ الجنة الرأسمالية !

وأخذ الناس يفكرون في الاستغناء عن سيارات " اللادا " الشعبية والتي تتحمل الزمن والبرد .. لأن الرأسمالية سوف تجلب لهم "الكاديلاك" المريحة والفاخرة وسوف تجلب لهم الرأسمالية أيضاً الخمور الألمانية وسجائر الروثمن والروائح الفرنسية والبيتزا .. وكل

ملخصات بحوث جامعة السابع من أبريل « لنيل درجة الاجازة العالية »

إعداد : أ. يوسف أبو القاسم الأحرش

✽ السحر وموقف الإسلام منه
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
شعبة الإسلاميات
إسم الطالب / ناصر صدقي محمد الهنقاري

كثيراً ما يفاجئنا ظهور عدد من السحرة والكهان الذين يدعون
علاج الأمراض النفسية، ويفتنون الناس بأقوالهم وأفعالهم وقد يترتب
على ذلك خراب عقيدة بعض المسالمين من أبناء المسلمين .
وقسم الباحث البحث إلى أربعة فصول وهي :

- الفصل الأول : تعريف السحر وأنواعه . وفيه
خمس مباحث هي :-
المبحث الأول : تعريف السحر في اللغة
والإصلاح .
المبحث الثاني : الفرق بين السحر وغيره من
خوارق العادات .
المبحث الثالث : أنواع السحر .
المبحث الرابع : تسخير الجن واستخدامهم
في عمليات السحر .
الفصل الثاني : الآثار المترتبة على السحر .
وفيهِ مبحثان هما :-
المبحث الأول : تأثير السحر في المسحور
وعاقبة قواه .
المبحث الثاني : آثار السحر في العلاقات
الأسرية .
الفصل الثالث : علاج السحر . وفيهِ أربعة
مباحث وهي :-
المبحث الأول : مشروعية التداوي في
الإسلام .
المبحث الثاني : هدي النبي صلى في علاج
السحر .
المبحث الثالث : طرق العلماء في علاج
السحر .
المبحث الرابع : المبتدعة وعلاج السحر .
الفصل الرابع : موقف الإسلام من السحر .
وفيهِ أربعة مباحث :-
المبحث الأول : حكم تعلم السحر وتعليمه .
المبحث الثاني : موقف الإسلام من السحر .
المبحث الثالث : موقف الإسلام من المسحور
وأفعاله .
المبحث الرابع : موقف المشرع الليبي من
السحر والساحر .
نتائج البحث : توصل الباحث إلى النتائج
التالية:
1- إن ظاهرة السحر قديمة ، ولها وجود
تاريخي منذ العصور الأولى للبشرية ، وقد ورد

ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في مواضيع كثيرة ، وكان ذلك كله في جانب الذم .

2- إن السحر مبني أساساً على الجهل والخداع وإيهام النفوس ، سواء كان ذلك بمعالجة وسقي أشياء أو دفنها أو الأبخرة أو الاستعانة بالجن ومردتهم .

3- إبطال قول من قال : إن التصديق بالسحر يحط من منصب النبوة ويتداخل الأمر بين المعجزة والكرامة والسحر والحق إن الفرق بينهم واضح جلي ، حيث أن المعجزة يتحدى بها مدعي النبوة خصومه ، والكرامة تأتي اتفاقاً دون سعي لها ، ولا يتحدى بها صاحبها ، وكذلك السحر لا يتحدى به صاحبه غيره من السحرة ، وذلك لتفاوتهم إذ يكون بعضهم أقوى من بعض ، علاوة عن كونه لا يحصل إلا بمعاونة أقوال وأفعال ظاهرة كانت أم خفية .

4- إثبات أن الله تعالى خلق خلقاً يعيشون معنا ويشاركوننا في هذه الطبيعة وهم الجن ، وقد بعث إليهم نبيه محمد ص وهم طوائف مثل طوائف البشر يلكون ويشربون ويتوالدون ويتشكّلون بأشكال متعددة ، وغالباً ما تكون هذه التشكيلات على هيئة الهوام والكلاب والقطط ، ويقع منهم الصرع للإنسان بسبب العشق والشهوة والظلم والتعسف وأن هذا الصرع يجعل الإنسان مجنوناً أو شبه مجنون وقد يتناكح الجن والإنس غير أن هذا النكاح ليس له ثمرة من حيث الإنجاب والإرث وغير ذلك لأن هذه الآثار لا تترتب إلا على الزواج الصحيح المألوف وهو ما كان بين الزوجين المتألفين 5- إن السحر له وجود وتأثير في إيلام النفوس ، فما إلقاء البغضاء بين المتحابين والتفريق بين المرء وزوجه الذي أثبتته القرآن الكريم إلا أثر من آثاره الوخيمة ولو لم يكن كذلك لما أمرنا المولى - عز وجل - بالاستعاذة من شره وشر فاعليه وقد سحر رسول الله ص وأثر فيه السحر حتى كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله .

6- إن علاج السحر لا يكون إلا باللجوء إلى الله تعالى والتضرع إليه بالدعاء والأذكار وتلاوة القرآن الكريم وهذا دأب رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحاب الكرام والأئمة الأعلام .

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد يكون هذا العلاج بشئ من الضرب والاستفراغ واستخراج السحر ، وهو أبلغ ما يكون من أنواع علاجه ، وليس بما يدعيه المبتدعة من ادعاء خواص الآيات والأسماء ، والأبخرة والضيافة للجان من دبح وتقريب القربان ، فإن ذلك كله محرم بما فيه إعاقة لظالم على ظلمه وصرف الأموال وأكلها بالباطل ولا يجوز للمسلم أن يلجأ لهؤلاء فهم والسحرة أشقاء يخدم بعضهم البعض .

7- تحريم الاستعانة بالجن لفك السحر ، واللجوء إليهم وقت الشدائد ، وذلك لقوله تعالى "وإنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادهم رهقاً" .

8- إن تعلم السحر وتعليمه كفر صريح وذلك بدليل قوله تعالى : "وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر" ففي هذه الآية الكريمة خطاب صريح من رب العزة بتكفير معلم السحر ومتعلمه وذلك لعدم ورود من قال يكفر سليمان ولكن الذي ورد هو أن قومه رموه بالسحر فسمى القرآن السحر كفراً .

9- إن الذي يقبل على السحر تعليماً أو عملاً ليس له إلا أن يضرب عنقه ثم يرد إلى عالم الغيب والشهادة فيجازيه الجزاء الأوفى .

10- تقصير المشرع الليبي في أمر السحر والساحر - وذلك لعدم ورود نص عقابي في قانون العقوبات يجرم هذا الفعل الشنيع الذي لا يرتضيه دين ولا نو عقل سليم .

التعريب بين القدماء والمحدثين

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
شعبة الإسلاميات
إسم الطالب / خيرية بشير أحمد بشير

إنه يحدث بين اللغات كما يحصل بين أفراد الكائنات الحية وجماعاتها من احتكاك وصراع وتنازع على البقاء، وسعي وراء الغالب والسيطرة، فتبادل التأثير والتأثر بين اللغات قانون اجتماعي إنساني أن الافتراض يُعد ظاهرة إنسانية أقام عليها علماء اللغة المحدثون أدلة لا تحصى، فالمعربة ليست بدعاً من اللغات الإنسانية وهي جميعاً تفرض غيرها وتفترض متى جاورت أو اتصلت بعضها ببعض على أية وجه وبأي سبب وأي غاية فإذا احتكت لغة بأخرى أثرت كل منهما في الأخرى حتى ذهب بعض علماء اللغة بناءً على هذه الحقيقة إلى أنه لا توجد لغة غير مختلطة، فإنه لا توجد أمة التي تقف عن حدودها ولا تتجاوزها أو تنفلق على نفسها دون أن تقيم علاقات مع الأمم الأخرى من حولها القريبة والبعيدة، ونتيجة لهذه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لابد أن يحدث تأثير بين الأمم يصيب شتى جوانب حياتها ومنه اللغة، العرب كانوا منذ القديم على اتصال سياسي واجتماعي واقتصادي مع الأمم الأخرى المجاورة لهم، فكان من الطبيعي أن يظهر التأثير الثقافي والحضاري الذي أصاب العرب نتيجة لهذه العلاقات المتصلة في لغتهم وأن تدخل إلى اللغة العربية منذ قديم الزمان ألفاظ تعود في أصولها إلى اللغات الفارسية والحبشية والروسية والآرامية والهندية والسريانية، منها الألفاظ التي دخلت العربية منذ زمن قديم وطال العهد بها حتى اختلفت سماتها الأجنبية وخضعت للتغير الصوتي والصرفي في اللغة العربية، ويطلق الباحثون على مثل هذه الألفاظ الألفاظ المعربة ومنها ألفاظ دخلت العربية من اللغات الأجنبية واحتفظت بصورتها الأجنبية صوتياً وصرفياً ويطلق على مثل هذه الألفاظ بالداخلية.

حظيت قضية التعريب باهتمام عربي كبير ما يزال مستمرّاً منذ نهاية العشرينات من القرن الحالي وهنا يجب التنويه بالجهد الذي بذلت في هذا الشأن سواء أكانت من بعض المتخصصين والعلماء في الوطن العربي أم من جانب مؤسسات قطرية أو عربية وعلى الرغم من الجهود المبذولة مازالت حصيلة التعريب ضئيلة مقارنة بهذه الجهود ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أسباب بعضها موضوعي وبعضها ذاتي.

وقد نهجت الباحثة في بحثه منهجاً تاريخياً وصفيّاً ثم ختمت بالنتائج التي توصلت إليها وبجملته من التوصيات ولتحقيق ذلك كله قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وملحق خاص بالفصلين الرابع والخامس وخاتمة وفهارس.

الفصل الأول : ماهية التعريب ومدى وجوده في اللغة العربية والقرآن .

الفصل الثاني : طرق العرب في التعريب .

الفصل الثالث : جهود العرب في التعريب .

الفصل الرابع : محاولات تعريب التعليم العالي في الوطن العربي وتجارب التعريب في المشرق العربي .

الفصل الخامس : تجارب التعريب في المغرب العربي بعامة والجهادية بخاصة .

ملحق بالفصلين الرابع والخامس حاولت فيه الباحثة الموازنة بين التعريب في المشرق العربي ومغربه وأسلوب التعريب ، وعرضت فيه للصعوبات التي تواجه تعريب التعليم العالي والجامعي .
نتائج البحث : توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :-

1- لا تكمن دراسة المغرب والدخيل في الوصول إلى معرفة أصول المفردات واللغة التي افترضت منها فحسب ، وإنما لكون بعض الألفاظ تؤدي إلى حدوث بعض الظواهر الدلالية أمثال : الترادف - الاشتراك اللفظي - التضاد ...

2- إن قضية التعريب عند القدماء حققت أهدافاً عظيمة وفي فترة قصيرة ، وصارت اللغة العربية هي لغة العلم والمعرفة والتقدم العلمي في حين التعريب عند المحدثين لم يحقق الأهداف المرجوة منه على الرغم من توافر الإمكانيات .

3- إن التعريب يشيع العلم بين الناس فقد انتهى ذلك العهد الذي كان فيه العلم ملكاً لطبقة خاصة .

4- إن التعريب واجب قومي يقتضي منا نقل العلوم إلى اللغة العربية وخلق المصطلح العربي الذي يمكن الباحث من الإبداع والاختراع عن طريق التفكير بلغته .

5- إن قضية التعريب في المغرب العربي تعد تحرراً ثقافياً ولغوياً فهي قضية مصير بينما التعريب في المشرق العربي قضية تطور للأوضاع الثقافية

والاقتصادية حتى تتمكن بواسطته من تطور اللغة .
6- إن التعريب قضية تخص العرب كلهم وإن الاعراض عنها تنكر للأمة وطعن في أهم مقوماتها ومن استبدل لغة أخرى بلغته خسر قوميته وفقد كيانه .

7- إن تعريب التعليم الجامعي والعالي هو العمل الذي سيتم من خلاله إعادة ترسيخ الحضارة العربية والمستقبل ويتوطن به العلم والمعرفة .

8- التعريب يدفع إلى التقدم ويخدم العلم ويخلق أجيالاً قادرة على الفهم الدقيق لأن اللغة لا تنفصل عن التفكير ومن فكر بلغته كان أقدر من غيره على العمل والإبداع .

9- إن التعريب الجاد والمنظم يعد سداً منيعاً وقوياً في وجه الغزو الثقافي الغربي الذي يسعى إلى مسح الشخصية العربية .

10- إن التعريب هدف حضاري وعلمي وذلك لأن العلم هو أساس الحضارة وبعثها وتسخيرها في خدمة الإنسان ورفقيه وإذا كانت اللغة هي وسيلة التفكير إن لم تكن هي التفكير ذاته فلا تسمح لنا قوميتنا وتمسكنا بعروبتنا أن ندع علمانا يفكرون بغير اللغة العربية .

11- من خلال المعيشة اليومية اتضح أن الجماهيرية قد قطعت شوطاً كبيراً في التعليم فغربت أغلب مراحل التعليم الجامعي والعالي .

12- التعريب يحث على تقوية إحساس وشعور المواطن العربي بانتمائه القومي والديني إلى أمة لا تقبل التبعية والانصياع للغير .

13- بما أن اللغة العربية ضمت التراث العلمي اللاتيني والفارسي والسرياني في عصر الترجمة الأموي والعباسي بكل آدابها وعلومها فهي قادرة على مجاراة العلوم المعاصرة والاستفادة منها والتعبير عن كل مدلولاتها ومصطلحاتها ومفاهيمها .

محمّد بن النوراني

الكلمة في اللغة العربية (دراسة صوتية صرفية)

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

شعبة الإسلاميات

إسم الطالب / مبروك الفرجاني خميس جرجر

الكلمة وحدة لغوية معقدة في النظام اللغوي، ولهذا السبب اهتم بها علماء اللغة وخصوصاً بدراسات علمية موضوعية بقسميها المنطوق والمكتوب، ودرسوها أيضاً من النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وكانت نتيجة هذه الدراسات اختلاف العلماء حول حقيقة الكلمة ومفهومها ودورها في اللغة.

وتسلك اللغة العربية مسلكاً مميزاً في بناء مفرداتها ولها من الخصائص التي لا تشار إليها لغة أخرى طبقاً لقوانين صوتية معينة وأبنية صرفية محددة كي يتسنى لنا الحكم على عربية اللفظ أن هذا الموضوع ما زال بحاجة إلى البحث والتقصي لربط علم الأصوات بعلم الصرف وذلك بمعرفة الصيغ الجانزة والصيغ غير الجانزة في اللغة العربية والعوامل التي لها أثر في بناء الكلمة العربية إضافة إلى كشف الستار عن حقائقها التي تشير إلى الارتباط بين ظاهرة صرفية وأخرى صوتية مع أن الكثير من ظواهر الصرف لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي.

والأفكار في مؤلف واحد في إطار ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من نتائج معتمدة على أبحاث معملية مستعينة بتقنيات متطورة.

وقسمت الباحثة بحثها إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة :-

التمهيد : مهدت البحث بعرض موجز للتعريف بعلم الأصوات بقسميه (الفوناتيكي) و (الفونولوجي) أي من حيث كيفية نطق الأصوات وما يحدث لها عند تكونها في المخرج من صفات والقوانين الصوتية التي تنظم بنية الكلمة .

الباب الأول : خصصته لدراسة الكلمة من الناحية الصوتية فتناولت في الفصل الأول

أهداف البحث : يهدف الباحث للوصول إلى :-

1- استقصاء أفكار علماء اللغة العربية القدامى وأرائهم في مجال الأصوات وربطه بأفكار المحدثين .

2- معرفة الارتباط الوثيق بين الدراسات الصوتية والدراسات الصرفية في بناء الكلمة العربية كالإعلال والإبدال .

3- رسم الملامح الأساسية للكلمة العربية وتحديد أوزانها لمعرفة اللفظ العربي من اللفظ الدخيل .

4- تتبع أحداث التطورات في مجال الدراسات الصوتية والصرفية وجمع الآراء

الكلمة العربية ونقّدت تقسيم النحاة لأقسام الكلام ، كما عالجت المورفيم كعنصر صوتي سواء كان كلمة مستقلة أم جزءاً من كلمة .

الفصل الثاني : اهتم ببعض الأنماط الصرفية كالتنكير والتعريف والجنس وبالمبحث والدراسة وجدت أن الأصل في الاسم التنكير والتذكير كما ناقشت مبحث الإعراب والبناء والعدد والمنوع من الصرف .

الفصل الثالث : ويشمل الحديث عن التغيرات الصرفية التي تحدث داخل الكلمة سواء أكانت صوراً أم أحشأ أم أعجازاً .

فبدأت الحديث عن الفعل وناقشت البناء للمجهول وعلى الرغم من أن تتابع الضمة والكسرة ثقيل في النطق إلا أن العربي استفاد منه في بناء الفعل للمجهول حتى يتخذ هذا البناء شكلاً مميزاً وعرضت لتأكيد الفعل وحللت تحليلاً صوتياً وصرفياً آخر الفعل الملحق بنون التوكيد ، ثم أبرزت التغير الصرفي في الأسماء وناقشت جمع التكسير وأهميته في دراسات الكلمات ، كما أوردت تفسير علمائنا لبعض المباحث اللغوية كالتصغير والنسبة وختمت البحث الثاني بالحديث عن المشتقات بأنواعها مع إظهار ما أضافته هذه المشتقات من فائدة للدرس اللغوي .

نتائج البحث : توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج العامة والخاصة وهي :-

أولاً النتائج العامة :

1- إن من العوامل المهمة التي صانته اللغة العربية من الضياع دراسة المسلمين لها والمحافظة عليها لأنها لغة القرآن .

2- لم تسلم العربية في الجاهلية وصدر الاسلام من اللحن سواء أكان في الكلام أم في الكتابة نتيجة لاتصالهم بالأمم المجاورة عن

الجانب الفوناتيكي وذلك لأن الأصوات هي جوهر بناء الكلمة ، وقسمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : منه مخارج الحروف العربية وذكرت آراء المتقدمين من علماء العربية المعتمدة على الملاحظة الذاتية والوصف النظري وهي الوسيلة الوحيدة المستخدمة قديماً المبحث الثاني : صنفت الأصوات العربية بحسب صفاتها فذكرت تقسيمها العام إلى صوامت وصوائت والأساس الذي يبنى عليه هذا التقسيم ، ثم صنفتها إلى مجهورة ومهموسة وبينت الفارق في معيار الجهر والهمس بين القدماء والمحدثين .

الفصل الثاني : أفردته للجانب الفونولوجي وقسمته على ثلاث مباحث :-

المبحث الأول : المقطع وأبرزت أهميته التي عن طريقها يمكننا معرفة النسيج العربي وغير العربي .

المبحث الثاني : أفردته لظاهرة النبر في اللغة العربية وذكرت السبب في إهمال هذه الظاهرة عند القدماء لأنه لا يؤثر على الكلمة ومن ناحية المعنى لأنه مهم من ناحية المبنى لأنه قد يرشدنا في أحيان كثيرة إلى بداية الكلمة أو نهايتها .

المبحث الثالث : قصرته على التغيرات التركيبية التي تخضع لها دراسة الكلمة ، فتعرضت لمجموعة من القوانين التي تشكل بنية الكلمة كالمماثلة والمخالفة ، الإمالة والإدغام والإعلال والإبدال . وفي ضوء هذه القوانين توصلت إلى تفسير الكثير من الظواهر اللغوية .

الباب الثاني : جعلته للدراسة الصرفية فقسمت الفصل الأول إلى مبحثين :-

المبحث الأول : تعرضت فيه لفكرة الميزان الصرفي والطريقة التي اتبعها العرب في وزن الكلمات المجردة والمزيدة .

المبحث الثاني : استعرضت فيه فصائل

كالتبر والتي اتضحت معالته نتيجة للتطور اللغوي فهو المسئول المباشر عن وجود بعض المزدوجات اللفظية نحو (فهم ، فهم) .

ثانياً النتائج الخاصة :

1- تعد دراسة الأصوات الدعامة الأساسية والقاعدة العريضة للدراسات الصرفية والنحوية .

2- قد برع العرب في وقت مبكر في دراسات منظمة إلى حد ما في علم الأصوات النطقي عن طريق ترتيب حروف العربية حسب معيار صوتي على يد الخليل بن أحمد وسيبويه .

3- إن السبب في اختلاف وجهات النظر بين القدماء والمحدثين في نقط بعض الحروف أمثال (الطاء ، والقاف ، والهمزة) يمكن رده إلى الأسباب الآتية :-

أ- إن النطق الحديث قد تغير عن النطق القديم .

ب- عدم توافر الإمكانات اللازمة عند القدماء أو عدم وصفها وصفاً دقيقاً لضعف الإمكانات العلمية آنذاك .

4- توجد عدة عوامل صوتية لها تأثيرها في آلية التغير الصوتي الذي يلحق ببعض الحروف العربية داخل بنية الكلمة كالتفخيم والشدة والجهر والتصغير .

5- تظهر أهمية دراسة المقطع العربي في فهم قواعد تجويد القرآن الكريم ودراسة الشعر العربي وتحليل مجموعة من القضايا الصرفية والنحوية كما يساعدنا على معرفة النسيج المستعمل في اللغة العربية .

6- تتفرد الكلمة في العربية بخصائص

طريق التبادل التجاري في العصر الجاهلي أما في صدر الاسلام فقد دخلت الكثير من الأمم في الدين الاسلامي ولم تكن ألسنتهم تتقن التحدث باللغة العرب .

3- اختلاط الدراسات اللغوية في بداية نشأتها والدليل على ذلك ظهوره في مصنفات الأوائل أمثال سبويه وابن جني .

4- بساطة معالجة بعض المواد اللغوية عند العلماء إذا ما قورنت بدراسة المحدثين .

5- عمق الدراسات اللغوية عند العرب وأصالتها وابتعادها عن محاكاة الدراسات الأجنبية ويتمثل هذا في الدراسات الصوتية والصرفية .

6- ضرورة البناء على ما صاغه العرب القدماء والاستفادة من طريقتهم في الاشتقاق والتعريب بمعالجة بعض المصطلحات العلمية المستحدثة والاشتقاق منها مما يحتاج إليه في العصر الحديث من الأجهزة والمخترعات الحديثة.

7- للأجهزة العلمية التي اكتشفت حديثاً دور بارز في توضيح الكثير من الظواهر اللغوية .

8- إن تسهيل اللغة العربية وتسهيلها رهن بدراستها دراسة علمية تبعد عن اللغة كل ما علق بها من تغيرات وتأويلات مزاجية يصعب فهمها ولا يطمئن لها التحقيق العلمي ولا يقبل عليها علم اللغة الحديث .

9- الموازنة الشاملة بين الموضوعات اللغوية القديمة والحديثة والحكم على الدراسة القديمة في ضوء الدراسة الحديثة .

10- إغفال القدماء لبعض الظواهر اللغوية

تميزها عن غيرها تتمثل في البنية المقطعية وقواعد النبر .

الصوامت في أماكنها وهذا يؤدي إلى كثرة الصيغ للمادة الواحدة.

7- إذا لم يكن للنبر وظيفة لغوية في العربية فإنه لا شك له أثر كبير على الأبنية العربية من حيث تطورها وتوالدها .

15- لجمع التفسير فائدة صرفية مهمة تتمثل في معرفة أصول الأسماء لأنه يردّها إلى أصولها .

8- إن تقسيم الكلمة التي اعتمدها النحاة حاجة إلى إعادة نظر وذلك لأن الحروف تعد خارج نطاق مفهوم الكلمة لأنه لا يصح فيها التصريف والاشتقاق لكونها مجهولة الأصول من ناحية ولأن معناها لا يظهر إلا مع غيرها .

16- لا يتقيد التصغير بقانون الميزان الصرفي في صيغتي (قعيعل ، قعيعليل) لأنه يسعى إلى التساوي في عدد الحروف ونوع الحركة والسكون من غير الاهتمام بنوعية الحرف والتطابق مع هذه النوعية .

9- إن التغيرات التي تتعرض لها الحروف عند بنائها في صيغة معينة لا تحدث عبثاً وإنما هي في حقيقة أمرها تسير وفق قوانين صوتية ثابتة .

17- اهتمام علماء اللغة القدماء والمحدثون بظاهرة النسبة لكثرة الحاجة إلى استعمالها اليومي.

10- تعد ظاهرة المماثلة والمخالفة أثراً مباشراً ناتجاً من عمل القوانين الصوتية .

18- يعد الاشتقاق سمة من سمات اللغة العربية ساعد على زيادة ثروتها اللفظية بخلق صيغ ومعان جديدة .

11- الأصل في الأشياء التنكير والتذكير وذلك لأن المفاهيم تكون في الأساس عامة تم تحدد من قبل الاستعمال فالذكر ينتج عنه المؤنث ، والنكرة تنتج عنها المعرفة .

19- إن الكلمة بناء لغوي على درجة كبيرة من التعقيد لا يكفي بالتعريف بها بل يحتاج هذا البناء إلى التحليل والوصف .

12- الأصل في اللغة الإعراب لا البناء وذلك لورود المعاني فيه وهو عنصر مهم في اللغة ولولاه لاختلطت المعاني .

20- إن إدراك حدود الكلمة وملامحها الرئيسة يؤكد وجودها المستقل والتميز . □

13- تنفرد اللغة العربية بطريقة خاصة في توكيد الفعل لا تشاركها فيه لغة أخرى من اللغات السامية .

14- يعد جمع التفسير من الأمور التي تتضح فيها ظاهرة التحول الداخلي للكلمة العربية لأنه يعتمد على تغيير الحركات مع بقاء

محمّد يوسف الكويش

الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية

المؤلف : رجاء جارودي

أوغلت وتمادت سوى الأشواك ورب العزة قد أشار إلى ذلك حين قال واصفاً اليهود " أم لهم نصيب من الملك فإذا لا يؤتون الناس نقيراً " (1).

وهذا بادعي كبار الكتاب والمثقفين العرب في داخل الوطن العربي وخارجه وفي الولايات المتحدة بالذات إلى وصف السلام الموقع بأنه سلام بلا أرض وهو ما عبر عنه مجدداً الارهابي بنيامين نتنياهو بصيغة تعبر عن مدى الاستهتار بالحقوق العربية .

فالعرب مطالبون إزاء هذه الهجمة الصهيونية الغربية الشرسة بتفعيل مؤتمر القمة العربي الأخير من أجل ابتداء آليات تكفل تحجيم المشروع الاستيطاني الصهيوني وبلورة مجموعات ضغط عربية وإسلامية داخل الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية ولن يتم ذلك بأي حال من الأحوال إلا من خلال عمليات إعلامية مدروسة ومنظمة تستهدف نفس الأسس والأساطير والخرافات التي يقوم عليها الكيان الصهيوني والتي أصبحت اليوم وبفعل الدعاية الصهيونية المركزة والمهيمنة جزءاً من عقيدة شعوب المجتمعات الغربية .

وبالامكان القول اليوم إن الكاتب الفرنسي المسلم رجاء جارودي قد بدأ بكتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية الخطوة الأولى على هذا الطريق ، إن كتاب الأساطير المؤسسة

يمثل حرق المسجد الأقصى الذي أقدمت عليه دولة العصابات الصهيونية جريمة نكراء ليست إلا جزءاً من العقلية الإرهابية الصهيونية الموجهة ضد الاغيار وتعبيراً عن الوجدان الصهيوني الحاقد المملوء بقصص القتل والتدمير والإبادة العرقية من يشوع وحتى بيجن وحرب ضد جميع الأديان ، فالصهيونية في واقع الحال لا توقر ديناً من الأديان ولا شعباً من الشعوب وتعتبر أن العالم قسمان إثنان شعب الله المختار ابن الله البكر في جانب ، والشعوب الأخرى (الجويم) أو الأغيار في جانب ، فالصهيونية السياسية استبدلت رب إسرائيل بدولة إسرائيل وتجاوزت اليهودية والحققت بها ما يشين .

واليوم فإن ذكرى حرق المسجد الأقصى تأتي في سياق سياسة صهيونية غاشمة تستهدف ابتلاع ما تبقى من قرى ومدن فلسطين ، فبعد استيلاء العدو على (93%) من مجمل مساحة فلسطين يقوم الآن بحشد طاقاته وتجميع إمكانياته لابتلاع ما تبقى من هذه الأراضي رغم أنه نزر يسير متجاوزاً لكل الأعراف والمواثيق الدولية ومتجاوزاً لكل ما أبرم من تسويات ثنائية وإقليمية لم تستهدف إلا كسب الوقت وسحب ما تبقى من أوراق من أيدي العرب .

إن الأمة العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في علاقاتها وتعاملاتها مع الكيان الصهيوني الغاصب المؤسس على الخرافات والأساطير ، فهي لم تحصد مهما

للسياسة الاسرائيلية الذي بين أيدينا اليوم نو أهمية بالغة فكتابه رجاء جارودي واحد من أبرز المدافعين عن القضية العربية والمعادين للسياسة الصهيونية العنصرية وبكتابه هذا يكون قد نسف الأسس التي قامت عليها الدولة الصهيونية وفضح الأكاذيب التي أصبحت جزءاً من الثقافة الغربية التي لا يجرؤ أحد على التشكيك فيها .

يتكون كتاب جارودي من ثلاثة أجزاء تضمن الجزء الأول الأساطير اللبينية أما الثاني فحوى أساطير القرن العشرين واهتم الجزء الثالث والأخير باستخدامات هذه الأساطير وبالثمار التي جنتها الصهيونية من وراء تكريسها وترويجها لها .

وبالنسبة لأسطورة الوعد (لنسلك) الذي أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ، يؤكد جارودي أن معظم المفسرين قد أخذوا الوعد على أنه امتداد للسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في عهد داود وإعلان عن العصر الذهبي الداودي والسليماني .

إن كتابات هامة لأساتذة معاصرين كبار تبرهن على أن العصور المتوالية التي تستحسنها الصهيونية وهي عصور الأباء - السخرة في مصر - غروكتان - الوحدة القومية الاسرائيلية قبل المنفى ؛ ليست إلا قصصاً خُرافية لأن علم التوراة لا يخبرنا بما يقصه علينا بل يخبرنا عن كتبه .

لقد كان الغرض من الوعد الاستقرار في منطقة محدودة لإقامة دولة ذات أهداف وأطماع سياسية ، كما أن تجمع قبائل البدو والرحل واستقرارها مع قبائل أخرى مُشكلة شعب إسرائيل يمثل تحقيقها لهذه الوعود ، ووعد سفر التكوين (15-18-21) الذي يتوخى سيادة الشعب المختار على جميع المناطق الواقعة بين نهر مصر (وادي العريش) والنهر الكبير نهر الفرات وعلى جميع الشعوب التي تقطن هناك هو بجلاء نبوءة ما قبل الأحداث مستوحاة من غزوات داود والادعاء اليوم بإنشاء دولة إسرائيل الحالية تحقيقاً للنوايا الأهلية من أجل عصر مسيحي محض غوغائية التربة والدم فلا الشعب بمقدس ولا الأرض بمقدسة وهما ليسا جديرين بأية امتيازات روحية في العالم .

والوحدانية التي تزعمها اليهودية ليست إلا

رجاء جارودي اقتحم على صهوة جواد قوى جامع منطقة كانت ولا تزال محرمة تعلن الحرب الضروس على من يدخلها ولو زحفاً على البطون وكتابه هذا الفاضح للأساطير العنصرية الصهيونية القديم منها والحديث لم تجرؤ ولو دار نشر واحدة في الغرب الذي يدعي الليبرالية والديمقراطية على نشره مما اضطر إلى القيام بنشره على نفقته الخاصة .

وكتاب رجاء جارودي يجيء في سياق جهده الدؤوب في مقاومة أولئك الذي يجعلون من الدين أداة للسياسة بهدف إضفاء القداسة عليها عن طريق قراءة حرفية وانتقائية للكلام المنزل وقد أوضح الكتاب أن الصهيونية هي المقصودة بالإدانة والفضح لا للديانة اليهودية وعرفها بأنها عقيدة سياسية ارتبطت بتأييد هرتزل وبأنها عقيدة قومية لم تولد من اليهودية بل من القومية الأوربية وهي عقيدة استعمارية لأنها ارتبطت بالاستعمار ولها برامجها وشركاتها الاستقلالية وهذه العقيدة الثلاثية هي التي انتصرت في بال بسويسرا (1897) وقد أدرك اليهود في حينها خطر هذه العقيدة ، فانبرت مؤتمرات واتحادات يهودية لمناهضة الصهيونية منها مؤتمر مونتريال (1897) الذي شجب مشروع إنشاء الدولة الصهيونية ورابطة حاخامات ألمانيا والاتحاد الاسرائيلي العالمي لفرنسا والاتحاد الاسرائيلي في النمسا والروابط اليهودية في لندن وكذلك أنبرت شخصيات يهودية مرموقة لمناهضة الصهيونية منها مارتن بوير ، جوانس ماجينس رئيس الجامعة العبرية وعدد كبير من الحاخامات.

امرأة أجنبية .

وأيدولوجية الترانسفير والإبادة التي قام بها البروتستانت الاطهار ضد الهنود الحمر تنطلق هي الأخرى من أسفار التوراة وتتراوح ما بين الإبادة المقدسة للعمالقة الفلسطينيين والخوف من الاختلاط بالغير وهي قائمة على قراءة متطرفة للنصوص المقدسة .

وقد دفعت الممارسات الصهيونية العنصرية الأمم المتحدة في سنة 1975 إلى اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية لكن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضعت يدها على الأمم المتحدة وألغت القرار العادل مع أن الحقائق أثبتت بأن الإبادة الجماعية البطيئة للشعب الفلسطيني اتخذ أبعاداً أوسع لم يسبق لها مثيل .

ومن أساطير القرن العشرين التي روجتها الصهيونية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية معاداتها للنازية وجارودي يدحض هذه الأسطورة بالادلة والوثائق ويقرر أن الوفاق والتناغم بين الصهيونية والنازية كان موجوداً منذ اعتقال النازيين لسدة الحكم في ألمانيا عام 1933 ، ففي سنة 1935 طالب تعميم للجستابو البافاري البوليس بالا يعامل النشاط الصهيوني الرامي إلى هجرة اليهود إلى فلسطين بنفس الصرامة الواجبة حيال المنظمات اليهودية الألمانية .

فالنازية كانت تتخذ من الشيوعية عدوها الأول وتعتبر الصهيونية عوناً لها يشاطرها إيديولوجيتها القائمة على النقاء العرقي ، ولذا أجرت النازية اتفاقاً في سنة 1938 مع الحركة الصهيونية لتكوين شركتين إحداها في تل أبيب والأخرى في برلين لغرض مزيج يتمثل في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين مقابل دعم الاقتصاد الألماني وتم بالفعل تنفيذ هذا الاتفاق وإنشاء شركة عفرا ، وظل التعاون قائماً بينهما حتى سنة 1941 بحسب ما كشفت عنه محاكمة إخمأن ، وفي لقاء جرى بين جولدلمان وإدوارد

ثمرة عملية نضج طويلة للحضارات الكبرى في الشرق الأوسط حضارة ما بين النهرين وحضارة مصر إذ نقل اليهود أنشودة أختانون للشمس حرفياً في المزمار .

لقد استلهمت الحركة الصهيونية جميع المذابح التي ارتكبتها وأولها مذبحه دير ياسين من سياسة التطهير العرقي البشعة التي ورد ذكرها في أسفار التوراة الخمسة الأولى وفي أسفار القضاء وصموئيل ويشوع هذه الأسفار التي لا تتحدث إلا عن القتل والإبادة العرقية وسمل العيون واغتصاب النساء ، والسؤال الذي يطرح نفسه ما مدى صحة هذه النصوص وما عواقب التقليد الحرفي للاشادة بسياسة الإبادة .

يؤكد جارودي على مدى زيف هذه النصوص ومجافاتها للواقع حين يسوق أدلة مادية دامغة فالآثار أثبتت عدم وجود مدينة أريحا في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وكذلك الحال لمدين أي التي تشير لهما الرواية التوراتية للأحداث فكيف تقع مثل هذه الأحداث بلا أوعية مكانية .

إن طريق يشوع الدموي هو نفس طريق كاهانا وموشي ديان واسحق رابين وجولد شتاين الذي أطلق النار على جموع المصلين في الخليل ، فسياسة التطهير العرقي تمارس اليوم من قبل المؤسسة الصهيونية بلا رحمة أو هوادة ، منطلقة من سفري الخروج والتثنية التي أوصى الرب فيهما موسى وقومه بعدم الزواج من بنات الشعوب الأخرى .

فاضطهاد الآخر والانفصال عنه هو الطريق الوحيد لمنع تدنيس شعب الله المختار كما أكده نحميا وعزرا ومن سخرية القدر أن يستخدم النازيون نفس الأطروحات البيولوجية والعنصرية في تعريف الوضع اليهودي في قوانين نورمبرج الثالثة وفي استجابات منظر الأجناس جيولوس ستريشر الذي أقر أن قوانين نورمبرج ليست إلا قوانين يهودية أقرت قانون موسى الذي يقول إذا ذهبت إلى بلد أجنبي ينبغي لك ألا تأخذ

جارودي أدلة وبراهين كثيرة على مدى حقارة الأهداف التي أنشئت من أجلها وعلى مدى الظلم الذي أوقعته بخصوم الحلفاء . لقد أنشئت محكمة نورمبرج في 8 أغسطس 1945 للملاحقة وتوقيع العقاب على كبار مجرمي الحرب التابعين لقوى المحور وذلك بإنشاء محكمة عسكرية دولية وقد صُنفت المادة السادسة الجرائم التي سيعاقب عليها وهي جرائم ضد السلام وهي تتعلق بتحديد مسئولية من قاموا بإشعال الحرب وجرائم ضد الحرب وتخص خرق موثيق واعراف الحرب وجرائم ضد الإنسانية وهي الجرائم المقتربة ضد المدنيين ، ومن العجيب أن النظام الأساسي لهذه المحكمة منذ البداية قد بني لغرض الانتقام وتحميل النازيين الجرائم التي اقترفوها وهي قليلة بجانب الجرائم التي لم يقترفوها وهي كثيرة ولذلك فقد تضمنت مواد النص بصراحة على عدم تقيد المحكمة بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة والبراهين وهي لن تطلب هذه البراهين على الأعمال ذات الشهرة العامة وستعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء براهين صحيحة والمحكمة على هذا النحو تعد استمراراً للحرب ضد دول المحور برغم سكوت المدافع ، وقد تسأل المؤلف من المسئول عن صياغة معاهدة فرساي المجحفة بحق الشعب الألماني وتسأل من المسئول عن إعادة تسليح ألمانيا ، أليست الشركات الانجليزية والأمريكية ؟ أليس الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي ؟ فلماذا لم تستجوب محكمة نورمبرج مدراء الشركات باعتبارهم متآمرين ضد السلام ؟.

وأبرز جارودي ببراعة دور الزعماء والسياسيين وكبار الاعلاميين في دول الحلفاء الذين أذكوا روح الحق ضد الشعب الألماني في صحافة دول الحلفاء باعتبار أن العدو النازي ليس إلا التعبير النهائي عن الفرائز العميقة للشعب الألماني وتشرشل نفسه لم يتورع عن توجيه نداء عنصري من جانبه حين قال في 6 مايو 1940 سنجوع ألمانيا وسندمر

بينس وزير الخارجية التشيكي أنحى الأخير باللائمة على الصهاينة الذي خرقوا الحصار المفروض على هتلر ورفضوا تنظيم المقاومة ضد النازية وفي مقابلة للاحوم جولدمان مع موسوليني أبدى الأخير عطفه على المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين فالنازية والصهيونية والفاشية كلها خرجت من رحم واحد ، وبلغت سياسة التواطؤ الصهيوني النازي ذروتها حين طالب الزعماء الصهاينة علانية وعلى رؤوس الاشهاد بضرورة التحالف مع ألمانيا النازية ضد بريطانيا والحلفاء وكان صوت اسحق شامير بين هذه الأصوات الصهيونية كما اندرجت مجموعات شتيرن والهاجاناه والارجون زفاي ليومي ضمن المجموعات التي أجرت اتصالات مع النازيين ومن الحوادث الطريفة التي ساقها المؤلف كدليل على التعاون النازي الصهيوني الاقتراح الذي تقدم به ايخمان سنة 1944 وعرض فيه مبادلة مليون يهودي مقابل عشرة آلاف شاحنة كان الألمان بحاجةها على الجبهة الروسية ، وقد رحب كل من بن جوريون وموشى شاريت بهذا العرض ووجه بن جوريون بالفعل نداء بالخصوص لروزفلت لتحقيق هذا الغرض فقد كان الهدف مقابلة اليهود مقابل معدات استراتيجية وإقامة اتصالات دبلوماسية مع الغرب قد تؤدي إلى سلام منفرد أو حتى إلى حرب يشترك فيها الألمان مع الغربيين ضد السوفييت لكن هذه المؤامرة أخفقت حين أبلغ الأمريكان السوفييت بها ، يقول يهودا باور في كتابه "يهود للبيع" (المفاوضات بين النازي واليهود 1933-1945)) والصادر في باريس سنة 1996 إن الشغل الشاغل للزعماء الصهاينة أثناء حكم هتلر لم يكن إنقاذ اليهود من نار النازي بل وطبقاً للمشروع الصهيوني السياسي الذي وضعه هرتزل فهو تأسيس دولة يهودية قوية والإيهام بأن حرب هتلر هي حرب ضد اليهود وليست حرباً ضد الشيوعية في المقام الأول .

أما أسطورة عدالة محكمة نورمبرج فيسوق

اللجنة الدولية لاوشفيتز نوفمبر 1990 باستبدال اللوحة التذكارية في لاوشفيتز التي تشير إلى (4) مليون من الضحايا بأخرى تحمل عبارة أكثر من مليون قتيل .

ويخلص جارودي إلى أن عبارة الحل النهائي للمسألة اليهودية كانت تعني عند هتلر والنازيين تفريغ أوروبا من اليهود وإقصائهم بعيداً عنها في جيتو عالمي في مكان كجزيرة مدغشقر وفي يناير 1942 أبلغ هيدريش رئيس الجستابو زعماء برلين أن القومر قد قرر إجلاء كل اليهود نحو أوروبا الشرقية توطئة لإرسالهم بعد الحرب إلى أرض نائية كمدغشقر فالحل النهائي لا يعني إذن الإبادة الجماعية كما فسرهُ البعض من خلال افتراض أن تلك كانت لغة شفرية فالنازيون كانوا يؤمنون بضرورة طرد اليهود خارج الدائرة الحيوية للشعب الألماني ومن الثابت أن اليهود قد عملوا في معسكرات الانتقال في مهام إنتاجية كغيرهم من المعتقلين .

أما بالنسبة للشهادات فإن المحكمة كانت تفتقر إلى المعلومات ولم تتحقق منها وكان ينقصها الجانب الأهم في القضية وهو جثث الضحايا وتقارير التشريح واستنتاجات الخبراء بشأن أسباب الوفاة والآثار التي تركها المتهمون وسلاح الجريمة الذي قيل أنه عُرف للغاز وقد أكد أحد الخبراء الأمريكيين الذي مكث في داخاو (17) شهراً بأنه لم تكن ثمة غرف للغاز في داخاو والجمهور يخطئ في واقع الحال بين محارق جثث الموتى التي انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية بسبب انتشار مرض التيتانوس وبين غرف الغاز ، وتعتمد محكمة أوشفيتز التي جرت في فرانكفورت في 26 أغسطس 1965 على شهادة رودلف هيش الذي جيء به لإثبات نظرية الحلفاء وأقران حوالي (3) مليون أعدموا بالغاز ثم برر هيش نفسه اعترافاته هذه فيما بعد بأنها كانت نتيجة للضرب المبرح أما المتهم الثاني فهو " باير " الذي تم توقيفه سنة 1960 ثم دس له السم أثناء التحقيق لأنه رفض بعناد

مدنها وسنحرق محاصيلها وغاباتها بينما قال وزيره فانسيستارات " إن الألمان الطيبين وحدهم هم الموتى الألمان وعلى ذلك فلتُحطّر السماء بالقنابل ، وظهرت كتب ونداءات كثيرة على السنة زعماء كتششرشل وترومان وستالين وكتاب ككوخان والأب ويب ولكيفتون فاديمان وغيرهم تتمحور جميعها حول عناوين من نحو : " يجب إبادة المانيا " إن الألمان لا يستحقون أن يحياوا " اقتلوا اقتلوا فلا أبرياء لدى الألمان لا بين الأحياء ولا بين من يولدون " كما أسفر قصف مدينة دسندن وحدها عن مقتل مائتي ألف من الضحايا المدنيين وهيروشيميا ونجازاكي أكثر من ثلاثمائة ألف من الضحايا المدنيين وقتل بيريا وستالين لآلاف الضباط البولنديين وتم قتل (9) مليون ألماني خلال الحرب ، فهؤلاء المسؤولون لم يقدموا لمحكمة نورمبرج ، وعلى العكس من ذلك تم تحميل كافة الجرائم والتبعات على النازيين بناء على توصيات وتقارير وشهادات شخصية من جانب الطرف المنتصر دون تحقيق فني وتمحيص حقيقي وفقاً للقواعد المتبعة في المحاكم .

وتعتبر اسطورة الستة ملايين من الضحايا اليهود إحدى الأكاذيب التي سببت حتى الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن أضراراً شديدة في عالمنا المعاصر والتي أصبحت عقيدة تبرر وتضفي القداسة على انتهاكات وابتزازات دولة إسرائيل في فلسطين وفي كل الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة والعالم إن هذا الرقم لا يستند إلا لشهادتين : شهادة هوبل وأخرى لويزليسني وهما من ضباط الأمن النازيين وهذان الشاهدان لم يقدموا دليلاً مكتوباً غير أن المحكمة لم تقم الدليل ولا رغبت في إقامته ولا حلت قيمة الشهادات والظروف ولا بحثت في سلاح الجريمة لإثبات استخدامه من عدمه فالحلفاء يصرون على وجود غرف للغاز بالرغم من عدم وجودها في الواقع ومن حيث النصوص لا توجد أوامر مكتوبة من هتلر بشأن الإبادة الجماعية ونظراً للشك القائم حول الرقم قامت

إثبات وجود غرف الغاز .

لأهداف سياسية تمثلت في سبق الاتحاد السوفيتي إلى اليابان .

ومن أساطير القرن العشرين التي تروج لها الصهيونية أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) ففي تصريح لجولدمايير أدلت به لصحيفة التايمز اللندنية قالت جولدمانير لا يوجد شعب فلسطيني ، فالفلسطينيون لا وجود لهم ، فالاديولوجية الصهيونية تركز على أن فلسطين قد أعطت لهم من قبل الرب بالرغم من كون (15٪) فقط من الشعب الاسرائيلي من المتدينين.

يقول جارودي عندما فرضت إسرائيل على منظمة الأمم المتحدة سنة 1949 قبلت بثلاث شروط وهي عدم المساس بالقدس والسماح بعودة الفلسطينيين واحترام حدود التقسيم ، وحتى تاريخ التقسيم لم يكن اليهود يمثلون سوى (5.6٪) من الأرض غير أن العصابات الصهيونية ومن خلال قيامها بالاذاب الجماعية تمكنت من السيطرة على (80٪) من البلاد وطردت 770 ألف من الفلسطينيين ثم اعتبرت كل من غادر منزله قبل أول أغسطس 1948 غائباً وبهذه الطريقة صودر ثلثا الأراضي المملوكة للعرب ولأن الكونت برنادوت ذكر في تقريره الأول السلب والنهب الصهيوني فقد اغتاله الصهاينة في القدس كما اغتالوا اللورد موين في القاهرة عندما قال بأن اليهود الحاليين ليسوا أحفاد العبرانيين القدماء .

ويغند جارودي أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) بالارقام ففي عام 1917 فإن الصهاينة لم يمتلكوا سوى (2.5٪) من الأراضي وعند قرار التقسيم (6.5٪) أما في عام 1982 فإنهم يملكون 9.3٪ من الأراضي أما السكان فقد كان اليهود في عام 1880 (2.5 ألف) فقط وارتفع عددهم في عام 1917 إلى (75 ألف) إلى (400 ألف) سنة 1945 . ثم إلى (600 ألف) سنة 1947 و 1948 من مجموع السكان البالغ (2.5 مليون) نسمة

وشهادة " اوهاندروف " جاءت أثناء المحاكمة الأولى مقرة باستخدام شاحنات مجهزة بمعدات الموت لإبادة اليهود ثم جاءت أقواله مختلفة في المحاكمة الثانية ولم ينسب المؤرخون بكلمة واحدة ولم تصدر عنهم أية عملية بل فرض عليهم الصمت والاضطهاد .

أما شهادة " أن فرانك " التي أستندت إليها محكمة نورمبرج فقد جاءت على شكل تقرير كتبته فتاة يهودية كانت ضمن المعتقلات في المعسكرات الألمانية وأصدرت كتاباً بعنوان يوميات أن فرانك ، وتحدثت فيه عن غرف لحرق اليهود ويقول جارودي (إن مخطوطات الكتاب قد كتبت بقلم جاف وهو قلم لم يكن معروفاً قبل عام 1951 في حين أن هذه الفتاة أن فرانك قد ماتت عام 1945 وقد خلص لوشر بعد فحص مادعي أنه غرف غاز بأن الشروط لم تتوافر بأنها كذلك .

كما أن الزعم بصناعة صابون من دهن بشري باطل من أساسه .

ويبقى السؤال : من أين جاء رقم الستة ملايين يهودي الذي يقال إنه قد تم حرقهم ولماذا الترويج لهذا الرقم ؟

يجيب جارودي عن هذا السؤال فيقول : إن مثل هذه الأسطورة ليست إلا من اختراع الصهاينة والحلفاء المنتصرين وهي أسطورة ترضي الجميع وتنزل الستار على كافة الجرائم التي اقترفها المستعمرون البيض من قتل الهنود الحمر في أمريكا والرقيق السود الافارقة إلى قتل الالمان المدنيين وتدمير هيروشيم وناجازاكي وغيرها دون مبرر ، وبالنسبة لستالين فهي محو لاثار عمليات القمع الوحشية التي قام بها فالغايات سياسية وليست حربية فقد قتل المستعمرون البيض (60 مليوناً من الهنود الحمر وحوالي 200 مليون افريقي خلال القرون الماضية ناهيك عن تدمير هيروشيم وناجازاكي

على أن أستجيب لمئات الآلاف من الناس الذين ينتظرون فوز الصهيونية وليس لدى آلاف العرب من بين ناخبي) .

- في مقابلة جرت بين جوربون والرئيس كيندي قال له كيندي : اعرف تماماً أنني انتخبت بفضل أصوات اليهود الأمريكيين وأنا أدين لهم بانتخابي وقل لي ماذا علي أن أفعله من أجل الشعب اليهودي .

- بعد كيندي جاء جونسون الذي قال عنه أحد الدبلوماسيين الاسرائيليين (إن جونسون هو أفضل صديق عرفته النولة اليهودية في البيت الأبيض) .

- نعت نيكسون جولدا مائير عند زيارتها للولايات المتحدة في عام 1979 بديبورا التوراتية .

- في سنة 1975 نجح الإيباك في حمل مجلس الشيوخ علي طلب دعم من الرئيس فوردي لاسرائيل .

- في معبد إليزابيت أعلن كارتر لليهود (إن بقاء إسرائيل على قيد الحياة لا ينهض على السياسة ولكنه واجب أخلاقي) .

- في 14/12/1981 ضم بيغن الجولان واحتج ريغن على هذا الضم واعتبره خرقاً للقرار (242) فنار بيغن وقال (هل نحن جمهورية من جمهوريات الموز أو نولة تابعة لئولتكم) .

- في الولايات المتحدة أكثر من 40 مليون مسيحي صهيوني يساندون إسرائيل بلا قيد أو شرط .

- قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل منذ عام 1948 (28) مليار دولار كمساعدة اقتصادية

- في سنة 1973 انتقد فولبرايت الإيباك

ويسبب حرب (1948) والمذابح لم يتبق داخل دولة الكيان الصهيوني سوى (160 ألف) فلسطيني أصبحوا في عام 1970 (450 ألف) كما دمر الصهاينة في الفترة ما بين (1967) إلى (1969) (20 ألف) منزل عربي .

وقد دل التعداد البريطاني سنة 1922 على وجود 757 ألف فلسطيني منهم 7300 من العرب المسلمين المسيحيين بنسبة (88%) و 83000 من اليهود بنسبة (11%) كما تذكر الاحصائيات أن فلسطين سنة 1937 كانت المصدر الأول للبرتقال في العالم .

ويقول جارودي بأنه من الوهم الاعتقاد بأن بإمكان الفلسطينيين إقامة حكم ذاتي مع بقاء المستوطنات التي تعني في واقع الحال استمرار الاحتلال .

وهذه المستوطنات هي انتهاك للقوانين الدولية واتفاقية جنيف وهو انتهاك لم يرتكبه حتى هتلر . ويعالج الفصل الثالث والأخير الاستخدام السياسي للأسطورة ، موضحاً ثمرات هذا الاستخدام ويأتي في طليعتها نجاح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة .

يقول يول فندلي (إن تأثير رئيس الوزراء الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في بلده) .

ففي الولايات المتحدة (6) مليون يهودي يعتبر صوتهم في الانتخابات حاسماً وقد أقاموا لوبي قويا هو لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (الايباك) .

ويعترف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تبعاً بقوة اللوبي الصهيوني وأثره .

في عام 1946 صرح تورمان أمام مجموعة من الدبلوماسيين . (اسف أيها السادة ولكن

فقد مقعده في الانتخابات التالية من نفس العام.

- في سنة 1973 ضربت إسرائيل الباخرة ليبرتي عمداً وذهب ضحية هذا العمل بحاروها وفنيوها حتى لا تكشف خطة غزوها للبنان فتكتم البيت الأبيض على ذلك .

فيقول فندلي في هذا الصدد (ان أي إنسان ينتقد سياسة إسرائيل عليه أن يتوقع عملية انتقام موجعة من اللوبي والرئيس نفسه يخاف منه والكونجرس وأغرق الجماعات تحرص على إرضائه) .

وفي فرنسا ثمة لوبي قوى مناصر لإسرائيل يمارس نفوذه وتأثيره في الدوائر الاعلامية الخاصة ولم يتخلف أي مرشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية من ميشال روكال إلى جاك شيراك مروراً ببيتران عن الذهاب إلى إسرائيل ليحصل على المباركة والتغطية الاعلامية ، ومع أن اليهود لا يشكلون إلا 2% من مجموع السكان فإن الحركة الصهيونية تهيمن على غالبية متخذي القرار السياسي في أجهزة الاعلام والتلفزيون والاذاعة والصحافة المكتوبة ومركز اللوبي الصهيوني الاعلامي (والرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية) (ليكرا) التي رفعت على المؤلف قضية عندما فضح العدوان الإسرائيلي على لبنان وكانت التهمة الموجهة إليه (العداء للسامية والتحريض على التمييز العنصري) ولكن اللوبي خسر القضية ومع ذلك تمكن اللوبي من قفل جميع أبواب النشر في وجه جارودي وحرم عليه الظهور في التلفزيون كما أن صدور قانون جيسو 1990 الذي يجرم أي تشكيك في الجرائم المقتربة ضد الانسانية كما روجت في المادة (6) من النظام الاساسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن 8 أغسطس 1945 يضع كل من يحاول نبش الماضي وإعادة التحقيق والتوثيق فيما ورد في محكمة نورمبرج تحت طائلة القانون .. إن

الصهيونية تلوح دائماً بشبح معاداة السامية ANTI SEMSTISM ضد كل من يحاول التشكيك في الاساطير التي تبني فوقها أمجادها الزائفة والتي من خلالها يستمر تدفق المعونات المالية والمساعدات الاقتصادية والدعم العسكري اللامحدود للحركة الصهيونية الباطشة ، إن الأمة العربية اليوم أفراداً أو منظمات وحكومات ووسائل إعلام رسمية وغير رسمية مطالبة أن تعمل متناغمة ومتضامنة من أجل نسف هذه الاساطير التي أقامت الحركة الصهيونية عليها بولتها وأمجادها وهي أساطير قديمة وحديثة لا تستند إلى عقل أو منطق أو دين وإنما إلى القوة الفاشعة ، والسيطرة الدولية الصهيونية على وسائل الاعلام والقرار . وإذا ظللنا متفرجين فسوف يستمر التأييد اللامحدود للكيان الصهيوني وواجبنا أن نقترح هذه المواقع في الغرب لتوعية وتبصير المجتمعات الغربية بمدى الزيف الذي تنطوي عليه هذه الاساطير والدور الذي ينتظر الأمة العربية في هذا الصدد دور إنساني وعالمي سينقذ البشرية من التدمير الذي سيحقق بها على أيدي العصابات الصهيونية التي أعلنت أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الحضارة العبرية والهيمنة الصهيونية الدولية .

الهوامش

1- سورة النساء ، آية (52) .

مهاجرات اللوبي



الشرق الأوسط الجديد

مراجعة عادل لطفي

إسم الكاتب : شيمون بيريز

ترجمة ونشر : دار الجليل . عمان

يخلفها ترويد هذه الادعاءات على استقبال القاريء العربي لمشروعه الجديد .
إن هذه اللامبالاة بالقاريء العربي جاءت متسقة مع مجمل التصورات التي يقدمها الكاتب عن العرب وسنحاول في هذا العرض أن نقيم مقارنة بين الصور التي يروجها الكاتب عن العرب مقارنة بصورة إسرائيل والشعب اليهودي وذلك قبل أن نتناول تفاصيل المشروع الجديد كما يعرضه بيريز .

صورة العرب :

بعد مقدمة دافئة وإنسانية للغاية يفاجئك بيريز بعنوان النقطة الأولى (سلاح الردع) هنا يحصر الكاتب على الربط بين التوصل إلى السلام وامتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، وتبدو صورة العرب في هذا الإطار وكأنهم كائنات عدوانية بطبيعتها وإنهم لم يلجأوا إلى طلب السلام إلا عندما رفعت إسرائيل عصاها النووية في وجههم ويؤكد بيريز هذا المعنى عندما ينقل عن أحد مساعدي السادات قوله : إن قرار مصر بالجنوح إلى محادثات السلام .. تأثر بلا ريب بمشروع ديمونا ص 11 .

ولا شك أن اختيار بداية (متعجرفة) مثل هذه من شأنه أن يقلل قدرة الكتاب على تسويق المشروع الإسرائيلي لدى القاريء العربي إلا أن بيريز لم يكن مهتماً على الإطلاق لا بالقاريء العربي ولا بالعرب عموماً ، بل انه لم يبذل جهد لمقاومة اغراء التهكم على الشعوب العربية أو

يقع كتاب الشرق الأوسط الجديد طبقاً لترجمة دار الجليل ، في 178 من الحجم المتوسط ، وفيه يستعرض شيمون بيريز ، وزير الخارجية الإسرائيلي . نظرتة إلى مستقبل الشرق الأوسط بعد تسوية الصراع العربي الصهيوني ، وإذا تجاوزنا التفاصيل الاستقزائية التي أوردها الكاتب بشكل متواصل ، والتهويمات الواسعة التي يدس خلالها الكاتب تصوراتة ، والتي تقوم على التلفيق المتعمد ، وقلب حقائق التاريخ والجغرافيا فإننا نلاحظ أن الكتاب لا يخرج عن كونه أداة تسويق لحلة الاستعمار الجديد التي يراد لنا أن نخضع لها إنه محاولة لإعادة تأسيس الدور الإسرائيلي في المنطقة والانتقال به من دور الشرطي الاستعماري ، التي يتدخل من أن آخر لحماية المصالح الاستعمارية . إلى دور الوكيل الإقليمي الشامل الذي يصبح تدخله هو القاعدة وليس الاستثناء وذلك عن طريق تملكه مفاتيح الهيمنة الشاملة على مقدراتنا .

ومثل كل الكتابات التي توصف لمرحلة انتقالية ما فإن الكتاب جاء اسير التناقض بين لغة الماضي ومبرراته وبين أهداف المستقبل ، ويمكننا القول بأن الكتاب جاء مشدوداً للماضي أكثر من المستقبل وهو في هذا الاطار مجرد ترديد للادعاءات والاكاذيب الصهيونية ، التي أفرد لها الكاتب مساحة واسعة سعياً وراء تبرير تناقضاتها العديدة .
وغير مجال بالاثار السلبية التي يمكن أن

الحكام العرب ، سواء في الماضي أم الحاضر ، حيث يقول في النقطة الحادية عشر (البقية محض تاريخ) إن المنطقة كانت (أساسية لأمن طرق التجارة العالمية) وهنا أيضاً يشرحون بالمنطقة محدقين وراء رمال الصحاري البيضاء ، وعلى امتداد الأفق ليروا جنة عدن المضيعة ص 23 .

هذه هي المحاور التي ينبغي لنا أن نرى فيها تاريخنا ومساهمتنا في الحضارة الإنسانية إننا طبقاً لبيريز أصحاب طريق تجارة وباعة سحر وأوهام ، ويصل الابتذال لقمته عندما يصف الكاتب التكالب الاستعماري على المنطقة بأنه محض (انخراط متبادل بين العرب والغرب في الاقتصاد والتخطيط ص 54 ولا يرى بيريز في محاولتنا التخلص من الاستعمار ومواجهة نهبه لثرواتنا ومواردنا سواء تراجعاً عن الحداثة والديمقراطية ويبدى بيريز أسفه لما يراه من عناصر اللارشاد في إدارتنا لمواردنا الأولية . ويستشهد بالحظر النفطي أثر حرب أكتوبر ، والذي أدى إلى (اسى ومعاناة الغربيين الواقفين في الطابور ساعات لشراء البنزين أو المتجمدين في زمهرير شتاء 1974 ص 54 وياليت الأمر اقتصر على هذا بل أن حكامنا قاموا بتوظيف عوائد هذه اللارشاد ، من أجل القضاء على دولة إسرائيل ، التي يفترض أنها ممثلة الحداثة في المنطقة . غير عابئين باحتياجات شعوبهم مما أدى إلى مايسميه بيريز (استمرار بؤس الملايين) وتحول الكثيرون إلى الغيبيات والعالم الآخر .

رافضين الدولة الحديثة غارقين في الغيبيات ص 54 هنا يبدأ بيريز في تناول الخطر الأعظم . من وجهة نظره على الحضارة والاستقرار الا وهو الأصولية الدينية ، وعلى غير العادة يستفيض بيريز في الحديث وعلى غير العادة أيضاً يلجأ إلى الكذب البين ، فنجدته يقول : (إن دراسة (مقارنة) للطائفتين من المسلمين الشيعة (اتباع الخمينية) والسنة (اتباع الاخوان المسلمين) تكشف عن أن رسالة كلتا الحركتين

متماثلتان) ص 57 ، ونحن ندرك ونعتقد أن بيريز أيضاً يدرك . إن جماعتي الخمينية والإخوان المسلمين ليستا متطابقتين بأي حال من الأحوال مع الشيع أو السنة ، إنما هما اتجاهان سياسيان يعتمدان بدرجة أو بأخرى الشيع والسنة ، كأطر مرجعية لحركتهما ، ويستهدف بيريز من وراء هذه المطابقة محاكمة مجمل التراث والثقافة 146 الإسلامية بناء على ما سيورده لاحقاً من أفعال ووصف هذين الاتجاهين لتصبح هذه الأفعال طبيعياً للأنظار المرجعي أي الدين الإسلامي ذاته فنجدته يقول : إن أحياء النزعة الاسلامية يتميز بمعارضة القيم والثقافة الغربية والتراجع عن الحداثة ودعوة لاستخدام القوة لإقامة جمهوريات إسلامية ذات طابع أوتوقراطي .

طبقاً لبيريز فإن الأصولية بهذا المعنى لا تشكل خطراً على إسرائيل فحسب لكنها قبل ذلك خطر على مبادئ وقيم الديمقراطية الغربية والاستقرار العالمي وبناءً على ذلك .

وبعد أن يربع بيريز الغرب بالإشارة إلى احتمال حصول الأصولية على السلاح النووي فإنه يطالب الغرب بتأييد مشروع النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط طارحاً آياه بوصفه الحل الوحيد القادر على القضاء على (الفقر والجهل) اللذين يشكلان طبقاً لبيريز - (مهد الأصولية) ص 62 .

صورة إسرائيل :

مذ الصحيفة الأولى في الكتاب عليك أن تدرك إن إسرائيل هي الخير المطلق وإن الجيل الذي أسسها (جيل بيريز) خاض رحلة مضيئة بحثاً عن عالم جديد (تندمج فيه الحرية القومية بالعدالة الاجتماعية) .

ومن أجل تحقيق هذا الحلم المزعوم اضطرت إسرائيل لأن تعلن الحرب مرة تلو الأخرى . ولنتأمل سوياً كيف يعرض بيريز هذا القلب المكشوف للحقائق .

(نحن لم ندخل الحرب مع مصر للاستيلاء على نصف سيناء ولم نتصادم مع سوريا للحصول على مرتفعات الجولان لقد ارغمنا على خوض هذه الحروب) ص 27 .

وإذ يتباهى بيريز بتحقيق إسرائيل ما يراه (نصراً مذهلاً) في كافة حروبها بما في ذلك حرب أكتوبر فإنه يطلب منا مع معاناة إسرائيل بعد الحرب نتاج اضطرابها للعيش مع عدو عربي لدود) .

واضطرابها أيضاً لفرض النظام والقانون في الأراضي التي يقطنها عرب مريرون ص 27 وفي هذا الإطار علينا أن نفهم أن احتلال الأراضي العربية ، والنهب المنظم لمواردها والقمع اليومي للشعب الفلسطيني ليس إلا (تقويض إسرائيل الأخلاقي) (ص 35) لتطوير وإنعاش هذه الأراضي ولا يتحرج بيريز من إبدأ أسفه لأن الشعب الفلسطيني لم يستطع أن يرقى لمستوى الأخلاق الإسرائيلية ويستفيض بيريز ما سببه هؤلاء (السكان) من آلم إنسانية من شأنها أن تدمي الحس المهرف والأخلاقي لجيش الدفاع الاسرائيلي يقول بيريز أن جنودنا يتصادمون مع مواطنين محليين وأطفال في أزقة معسكرات اللاجئين في غزة وحواري نابلس مستفزين بالفتيان الفلسطينيين رماة الحجر وواقعين تحت رحمة فتيان ملتحين يندفعون في الطرقات شاهرين الخناجر) ص 73 .

ولكن ما الذي أجبر إسرائيل على تحمل كل هذه الآلام ؟ يجيب بيريز ببساطة متناهية الأمر لا يعدو وكونه نتاجاً لبعض المصطلحات المغلوطة لدى الليكود ... فبدلاً من التعامل مع الأراضي المحتلة بوصفها (أراضي محررة) كان ينبغي على الليكود أن يستخدم تعبير الأراضي المدارة ص 72 ويواصل بيريز وعلى كل فأن قادة حزب العمل قد قاموا بتصحيح هذا الخطأ كما تنازلوا في أوصلو عن تفويضهم الأخلاقي ، واهبين بذلك الفلسطينيين صفة الشعب ، وبتعبير بيريز

(جماعة لم تكن يوماً شعباً يمكن أن تصبح شعباً) ص 17 كل هذا من أجل تمرير مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي من شأنه - طبقاً لبيريز - انقاذنا من الفقر والجهل والأصولية وبتعبير بيريز فإنه يؤدي إلى استقدام (جنة عدن في العالم الآخر إلى هذا العالم) ص 56 ، بل أن إسرائيل اضطرت في هذا السبيل إلى التفاوض مع عرفات . الأمر الذي يعد بمثابة لغز عند الإسرائيليين) بعد أن دأب هذا الأخير على وضع العراقيل كلما اقترب وفده من الاتفاق مع إسرائيل) .

ترى ما هو هذا المشروع الذي ضحت إسرائيل من أجله بكل هذه التضحيات ؟ هل حقاً يستهدف تحديث المنطقة ؟ وبأي معنى من المعاني ؟ .

ماذا يقدم بيريز ؟

بعد مقدمة طويلة ومرهقة وملينة بالأكاذيب والافتراءات يبدأ بيريز في منتصف الكتاب تقريباً في طرح مشروعه لإطار إقليمي جديد ويحدد بيريز أربعة عوامل جوهرية تتبع منها الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي ولا يحتاج القارئ لجهد كبير حتى يكتشف أن معظم العناصر قد صيغت لتعني في النهاية القضاء على الأصولية الدينية ، فالاستقرار السياسي - في نظر بيريز - يعني " إطفاء نيران التطرف الديني " ص 80 وتطوير الاقتصاد من شأنه أن يقطع المجال على نمو الأصولية ص 80 وإشاعة الديمقراطية من شأنها أن تعمل " على تهديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي " ص 82 ولأن الخطر الأصولي سيظل قائماً فإن الأمن سيكون هو المهيمن في المرحلة الأولى ص 83 وذلك عبر إقامة " نظام إقليمي للرقابة والرصد " ص 82 ولكن أي رقابة وأي رصد ؟

قبل أن يجيب بيريز عن هذا السؤال يحدد هدف نظام الأمن الإقليمي بأنه ليس موجهاً ضد عدو خارجي إنما يجب أن يصاغ لمواجهة

وانعدام الاستقرار والتخريب السياسي والنكوص إلى شبكات التصادمات الدينية والاثنية " ص 86 .

وباعتبار أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير المعرضة لمثل هذا " النكوص " فإنها وحدها القادرة على مواجهة هذا الخطر ، وبالتالي فإن النظام الأمني الإقليمي يجب أن يؤكد تفوقها العسكري بشكل حاسم .

وتتضمن ترتيبات الأمن الإقليمي من وجهة نظر بيريز ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : تستهدف منع المباغثة التكتيكية عبر هيئات رقابية مستقلة مثل الترتيبات التي تم الاتفاق عليها في سيناء .

- المرحلة الثانية : يتم فيها تقديم تقارير منظمة مع التحركات العسكرية ويقدم بيريز مفهوماً واسعاً للتحركات العسكرية يشمل عمليات الأبحاث والتطوير .

أما المرحلة الثالثة : وهي الأهم فتنص على ضرورة أن تكون للمنطقة . رغم كل ما تقدم قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال ص 87 وبالطبع ليس اقدر على ذلك من قوات جيش الدفاع .

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للنظام الاقليمي الجديد ، فإن بيريز يستدعي نموذج الوحدة الأوروبية ويستقيض بيريز في شرح كيف أدت الشراكة الفرنسية الألمانية إلى تقويض العداء الألماني ممثلاً في القومية النازية الألمانية هذا هو بالضبط ما يريد بيريز نقله تقويض القومية العربية فنجدده يقول " إن الشرق الأوسط الذي وصل إلى مفهوم القومية الحديثة متأخر بعض الشيء ينطوي على تاريخ جبار قادر على إعاقة قيام جماعة إقليمية .

ويقدم بيريز في هذا السبيل خطة تتضمن

ثلاث مراحل ، الأولى تتضمن إنشاء مشاريع ثنائية أو متعددة القومية وتتعلق الثانية بتدقيق الرساميل الخارجية إلى المنطقة لإنشاء عدد من المشروعات التي تلحق الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي وتساعد على التخلص من " المطامع القومية الانعزالية " وتجاوز " الرمزية والعاطفية " ص 100 أي قوميتنا ، أما المرحلة الثالثة فهي التي يتم التوصل فيها إلى إدارة جماعية للمنطقة ص 92 ورغم أن تكوين هذه الجماعة الإقليمية " جنة عدن الأرضية " قد جاء في المرحلة الأخيرة ... إلا أن بيريز يطالبنا بالتصرف بناء على معطياتها من الآن ويطرح في هذا الصدد فكرتين قديمتين قدم المنطقة ذاتها هما إنشاء شبكة طرق حديثة ، وحفر قناة البحر الميت وسوف نعفي القاريء من عرض تفاصيل هذين المشروعين نظراً إلى أن مساحة الايديولوجية بهما أكبر من مساحة الحديث عن الفوائد الاقتصادية .

ونكتفي بالإشارة إلى التشبيه الذي قدمه بيريز لشبكة الطرق " كما الدم الذي يسري في عروقنا موزعاً الاكسجين الجديد " ص 107 ، وإذا علمنا أن كل الاقتراحات التي قدمها على هذا المستوى تستهدف ربط إسرائيل بالدول العربية ، لإدراكنا أن بيريز يهدف إلى جعل إسرائيل الرأس المدبر بالمنطقة الذي بإمكانه أن يضح أو يمنع التفشقات عن أي من بلدانها هذا هو القانون الأساسي إن لم يكن الوحيد في جنة عدن المزعومة طبقاً لوصف العجوز الحالم .

تري من هم بحق باعة الأحلام والسحر نحن أم الدولة الصهيونية ؟ الإجابة لن تكون مستعصية عليك إذا ما تصفحت هذا الكتاب . □

دعوة مساهمة

إلى الباحثين والمثقفين ..

الثقافة الجماهيرية بوصفها ثقافة موسوعية تشمل كافة قضايا العلم والمعرفة الإنسانية برسم شعبي ومنظور جماهيري بواسطة منظومة متكاملة من القيم والمعايير والأعراف والقوانين التي تتجاوز ثقافة الصالونات والنخب البرجاءية المنتمية لطبقة أو فئة أو مصلحة ضيقة محددة .
إنها بكل بساطة ثقافة كل الناس في الشارع والبيت والمصنع والمزرعة ، تترجم أحاسيسهم وآلامهم وأمالهم ومستقبلهم .

إنها ثقافة إنسانية غايتها تحرير الإنسان وإيقاظه من نومه ليتمرّد ويثور يحطم قيوده واصفاده ويعيش حراً مكرماً كما خلقه الله ، وهي ثقافة التسامح والحوار والحرية .. حلولها قواعد طبيعية وبيديها لا تقبل الجدل ، وهي بهذا التوصيف تقف هي مواجهة قوى الاستغلال والاضطهاد والعنصرية والتي تعتمد تزييف الحقائق وقلب المفاهيم وتجهيل الناس ، وهذا ما يجعل مهمة المثقفين صعبة للغاية في عالم تهيمن عليه قوى الاستغلال والاحتكار وتقوده قوى شيطانية صنعت الديناميت وطورت الذرة والصواريخ وهراوات البوليس ... لتحمي قوانين الاستغلال والاستعمار والنهب والصوصية .

إنهم بكل بساطة جنود سلاحهم الكلمة المقاتلة ومجلة الدراسات تفسح مساحتها لهؤلاء المقاتلين الذين اكتشفوا عن طريق الكتاب الأخضر زيف مجتمعات الاستغلال ووعوا الظلم كله فتحولوا إلى ثائرين وهم مثقفون بالطبع وتهيب بالمثقفين الثوريين الجماهيريّين من أساتذة الجامعات والمتخصصين في مختلف فروع المعرفة والمهتمين بقضايا ومشكلات الإنسان المشاركة في هذا الجهد العلمي البحثي الاقناعي ، حتى ينتصروا لثقافتهم كما ينتصروا لأنفسهم والبشرية كلها .

وتترسخ ثقافة إنسانية جماهيرية تقدم المعارف على حقيقتها لينتهي الجهل كعدو رقم واحد ويعم العدل وقيم المساواة كمطلب جماهيري .

ومن منطلق المساهمة في تنمية قدرات الباحثين وحرصاً على إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المهتمين بقضايا الحرية والثقافة الجماهيرية ، فإن وحدة الدراسات ترحب بما يرد إليها من إسهامات الباحثين والكتاب وتبدي استعدادها لتسهيل حصولهم على المعلومات وتذليل مختلف الصعوبات الإدارية والفنية والتمويلية ... التي تتطلبها الدراسات والبحوث للسنوات القادمة وهي تتضمن قائمة طويلة تحوي جل القضايا وتمس كافة المعضلات التي سيتم معالجتها بالتحليل والمقارنة والبحث العلمي والتاريخي والوصفي والإحصائي ... وفقاً لمنهج التحليل الجماهيري وأنواته لتعليم الإنسان الحقيقة وتحرير عقله .

وتعد المجلة جميع المشاركين ببذل أقصى جهد واهتمام لما يرد إليها من مشاركات ومراجعتها وتقييمها علمياً ، وصرف مكافآت تشجيعية حسب طبيعة كل موضوع .

وتود الإحاطة بقواعد النشر في المجلة وهي :

* ألا تكون المادة قد سبق نشرها .

* أن تكون وفقاً لقواعد البحث العلمي ومثبتة المراجع والهوامش والاقتباسات .

* أن تستخدم مصطلحات ومفردات ومنهج التحليل الجماهيري .
وتترك لكم الفرصة في اختيار ما يناسب اختصاصكم واهتمامكم واختيار وعاء الدراسة .. بحثاً أو دراسة
أو مقالاً أو كتاباً وفقاً لاستمارة المشاركة المرفقة .

* قضايا ومحاوِر المجلّة :-

- 1- قضايا الديمقراطية / المباشرة ، النيابية ، القرار ، الاستفتاء ، الشريعة - الرقابة .
- 2- قضايا الاقتصاد / الربح ، الحاجات ، الإشباع ، الاشتراكية - الرأسمالية .
- 3- قضايا اجتماعية / الدين ، القومية ، الأسرة ، القبيلة ، الأمة .
- 4- قضايا قومية / الوحدة الجماهيرية ، الوحدة الاندماجية ، الوحدة بالقوة ، التكامل الاقتصادي .
- 5- قضايا الاضطهاد / ديني ، عرقي ، قومي - سياسي .
- 6- قضايا العنف / ديني ، طبقي ، رجعي ، قومي ، ثوري ، سلبي - إيجابي .
- 7- قضايا الإرهاب / الديني ، الطبقي ، الدولي - السلطوي .
- 8- قضايا التبعية / اقتصادية ، سياسية ، عسكرية - شاملة .
- 9- قضايا التسلح / نووي ، جراثيمي ، كيميائي - تقليدي .
- 10- قضايا الصراع / العربي الصهيوني شرق غرب ، شمال جنوب ، صراع القوميات ، الأديان ، الحضارات .
- 11- قضايا الأقليات / قومية ، دينية ، عرقية ، الأكراد ، الغجر ، الهنود - اليهود .
- 12- قضايا الحقوق / الإنسان ، المرأة ، الطفل ، العمال .
- 13- قضايا الإدارة / الشعبية ، الحكومية ، المركزية واللامركزية - البيروقراطية .
- 14- قضايا الهيمنة / الهيمنة الدولية ، الهيمنة الأمريكية - النظام السياسي الدولي 15- قضايا الاحتكار / السياسي ، الاقتصادي ، الطبقي - الصحفي .
- 16- قضايا الاستعمار / العسكري المباشر ، الاقتصادي - الثقافي الفكري .
- 17- قضايا التعاون / الدولي ، الاقليمي ، القومي (التبعية - التكامل - التكافؤ) .
- 18- قضايا التقدم / العلمي ، الاجتماعي - التنمية .
- 19- قضايا الحوار / حوار الحضارات ، الأمم ، القوة ، شمال جنوب .
- 20- قضايا المرأة / تعاسة النساء .

* قضايا سياسية تحليل ودراسة :-

- مشكلة أداة الحكم وتاريخ النزاع السياسي .
- المجالس النيابية ومشكلة تمثيل الشعب .
- الصراع الحزبي وعلاقته بسلطة الشعب .
- النظام السياسي الطبقي ومساوئ السيادة الطبقية .
- الاستفتاء ومحدودية رأي الجماهير (نعم / لا) .
- الحل الجماهيري لمشكلة أداة الحكم (الديمقراطية الشعبية) .
- شريعة المجتمع كمشكل عالمي وعلاقتها بالدستور والقانون .

محمّد يوسف اللواتي

- الرقابة على المجتمع وتمثيل السلطة وحق تصحيح الإنحراف .
- العنف على المجتمع بالقوة وعلاقته بالديمقراطية .
- حقوق الانسان السياسية وعجز المواثيق الدولية في تحقيق حياة أفضل .
- * قضايا اقتصادية تحليل ودراسة :-
- التطور التاريخي للمشكل الاقتصادي على صعيد الانتاج والتوزيع والإدارة .
- الانقلاب الصناعي وعدم كفاية الحقوق التي اكتسبها العمال .
- الأجور وعلاقتها التاريخية بالملكية والاحتكار .
- الاشتراكية الطبيعية وعلاقتها بعناصر الإنتاج الاقتصادي .
- احتكار الثروة وملكية وسائل الإنتاج .
- نظريات الاقتصاد وملكية الرقبة وعلاقتها بالأجور .
- نظام السوق الرأسمالي ونقد آلياته .
- التغيير الكمي في القوى العاملة وعلاقته بالتغير الكيفي ومدى انعكاسه على مستقبل الإنسان .
- التطور العلمي وعلاقته بالعناصر الأساسية في عملية الإنتاج .
- الحاجة وعلاقتها بالاستعباد والاستغلال .
- ملكية الأرض وعلاقتها بالنظام الاقتصادي الاستغلالي .
- إشباع الحاجات نون استغلال واستعباد .
- الخدمة العامة وضمانات إشباع الحاجات والثروة العامة .
- ثروة المجتمع وكيفية توزيعها نون استغلال واستحواذ .
- المؤسسة الاشتراكية ومبدأ الشراكة في الإنتاج .
- الملكية المقدسة للحاجات المادية وعلاقتها بالحرية .
- تقييم القوة التهديدية لنقابات العمال وثقلها في المجتمع الرأسمالي وبورها في تحويل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

* قضايا اجتماعية " تحليل ودراسة " :-

- العامل الاجتماعي كمحرك للتاريخ .
- أبطال التاريخ في ضوء العلاقة الاجتماعية القومية .
- دراسات الحركات التاريخية الجماهيرية وعلاقتها بالتكوين الاجتماعي .
- التكوين الطبيعي للجماعة البشرية وعلاقته بالحاجات الاجتماعية وسبل إشباعها .
- حركات التحرر القومي كحركات اجتماعية ومسألة الكفاح من أجل الوحدة القومية .
- الرابطة الاجتماعية وبورها الإيجابي .
- العامل الاجتماعي القومي وعلاقته بالعامل الديني ومساهمتها في استقرار الجماعات البشرية .
- الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية وحصر الأسباب التي تهدد تكوين الأسرة في المجتمع الرأسمالي الصناعي وانعكاساته الانسانية كمجتمع صعاليك ليس له ولاء إلا للمنفعة .
- دور العامل في نشوء النزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة .
- القبيلة كوحدة اجتماعية أساسية وبورها في تحقيق الرابطة الاجتماعية والتماسك والوحدة وعرض المنافع والمزايا والقيم المترتبة على الروابط الاجتماعية .

- الأمة كمظلة سياسية قومية كانتتمة ومصير وبورها في المجتمع الدولي وخطر الطغيان والتعصب القومي على الصعيد العالمي .
- التكوين السياسي (الدولة) وتشكيل خريطة العالم السياسية وأسباب تغيير خريطة العالم من عصر إلى عصر وعلاقته بالتكوينات الاجتماعية .
- المساواة بين الرجل والمرأة والبحث عن الدور الطبيعي للمرأة وعدم التفريق بينها وبين الرجل في كل ما هو إنساني .
- مساواة المرأة في العمل والزواج والحقوق وإلى أي مدى ساهم تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية للإنسان .
- مشكلة الأقليات في ظل الدراسات التاريخية وكيفية حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية وفق المجتمع الجماهيري .
- أسباب ومسببات تخلف الجنس الأسود وعلاقة هذا التخلف بالتفوق العددي .
- التعليم الإجباري التقليدي كأسلوب مضاد للحرية .
- الدعوة إلى ثورة عالمية لتحرير الإنسان من مناهج وأثار التعصب والتكيف العمدي لنوع ومفهوم وعقلية الإنسان .
- الأقليات العرقية والقومية في الوطن العربي وإمكانات تحقيق المساواة السياسية .

* قضايا الإعلام والثقافة " تحليل ودراسة " :-

- الاختلال الاعلامي والنظام العالمي الجديد .
- الاعلام كأداة غزو ثقافي وفكري .
- الدعاية الدولية ومفاهيم القوة الاعلامية .
- الإبداع الثقافي وعلاقته بالحرية .
- الحقوق الثقافية في ظل العولمة الاعلامية والثقافية .
- سبل تنمية المخزون الثقافي والمعرفي العربي الواحد .
- الغزو الثقافي وأثاره السلبية .
- الغزو الإعلامي وأثاره السلبية .
- السبل الكفيلة بمواجهة الغزو الفكري والثقافي .
- مؤسسات التكامل والتعاون الاعلامي والثقافي العربي ومهمتها في تحقيق الأمن الثقافي وتحقيق الوحدة العربية .

* قضايا الصراع " تحليل ابعاد " :-

- الصراع العربي الصهيوني .
- الصراع شمال جنوب .
- الصراع القومي .
- صراع المصالح الرأسمالية .

- الصراع العربي الليبي الامريكى .

- الصراع حول المياه .

- الصراع حول مناطق النفوذ .

- مستقبل الصراع الدولي وموقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

* قضايا قومية " تحليل وإبعاد " :

- الصراع العربي الصهيوني .

- الاستسلام وكذبة الأرض مقابل السلام .

- دور الدين والقومية في الصراع العربي الصهيوني .

- الشرق أوسطية ونتائجها المستقبلية على الوطن العربي .

- برامج الشراكة الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي .

- الظاهرة الحزبية في الوطن العربي تاريخها ومستقبلها .

- التاريخ الحضاري للأمة العربية عرض دور العرب عبر التاريخ .

- إعادة كتابة التاريخ القومي العربي وكشف أبطاله الحقيقيين وتحولات التاريخ السياسي الذي ساد فيه العرب .

- مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية

- الولاء الحكومي العربي للاستعمار وتمثيل مصالحه في المنطقة .

- الأمن الغذائي العربي وقضايا التبعية .

- الأمن المائي العربي والسيطرة التركية والصهيونية .

- الأمن الاقتصادي العربي ونور الشركات المتعددة الجنسية ومستقبل الأرصد العربية - الأمن القومي

العربي ومسألة الوجود العربي بأمنه ومستقبل الصراع العربي الصهيوني .

- الأمن الثقافي العربي وسبل الغزو وبرامج التعاون العربي .

- النفط كطاقة العصر وبوره في العلاقات العربية والدولية .

- الأرصد العربية وكيفية استثمارها لصالح الصراع العربي الصهيوني .

- مستقبل الوطن العربي في ظل العولمة وسياسات الاحتواء والأحلاف والتكتلات .

- التبعية وبورها في تفسير التخلف الاقتصادي في الوطن العربي وانعكاساتها على المواطن العربي وبورها في التخلف .

- التنمية الرأسمالية وفشل النموذج الحكومي العربي ومشاكل استيراد الانماط التنموية في الوطن العربي .

- النفط كمصدر قوة وكشريك في معركة الوجود العربي .

- التكامل الاقتصادي العربي وبوره في التعجيل بالوحدة العربية .

- النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية للوحدة العربية الشاملة .

- تحليل مرتكزات السياسة الامريكىة (الغربية) تجاه الصراع العربي الصهيوني .

- رصد صور الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي والنظام العالمي الجديد وخطارها على السلام الدولي .

- رصد وتحليل مشاريع التكامل الاقتصادي وعلاقتها بالتكتلات الإقليمية العربية .

- متابعة المشاريع الوحوية وعرض نتائج وانعكاسات العمل الوحوي .

* قضايا الدين " تحليل ومقارنة " :

- الخطاب الديني وقضية التطرف .
- نحو كسراحتكار المعرفة الدينية .
- العنف الديني كأسلوب مضاد للحرية .
- دور الدين في الصراع العربي الصهيوني .
- الاسلام دين العرب وموقفه من الاقليات الدينية في الوطن العربي .
- التسامح الديني ومساهمة في السلام الدولي .
- الإسلام بين العدل والقوة والتقدم .
- أمريكا - أوروبا (المسيحية) والصراع العربي الصهيوني .
- الحوار الإسلامي المسيحي وإمكانية استثماره لصالح العرب والإسلام .
- استغلال الدين في سياسة عرض نماذج اليهود - الزندقة .

* قضايا دولية " تحليل " :

التنمية ، السكان ، المياه ، السلاح ، الغذاء ، المجاعة ، اللاجئين ، الأمن ، السلام ، الطاقة ، التعاون ، الاستعمار ، التبعية ، التكتلات ، التحالف ، الاضطهاد ، العنصرية ، العنف ، الإرهاب ، المساعدات ، الحروب ، الديمقراطية .

استمارة مشاركة في مجلة الدراسات

الاسم :
 المهنة :
 مكان العمل : الهاتف :
 العنوان البريدي : المدينة :
 المنطقة : الهاتف :

أرغب المشاركة في ملف حالة ، ظاهرة ، بحث ، دراسة ...
 رقم المحور حسب الخطة

عنوان المشاركة :
 التاريخ المتوقع لإنجازها :
 التاريخ المتوقع لتسليمها :

اقرأ في الاعداد القادمة

- نقد التنظيم الدولي « نموذج القوة » د . اشقيفه الطاهر
- الطفولة لفئة مضطهدة د . عمران أحتيوش
- الدين والمجتمع د . بشير القبي
- المديونية وأثارها على الاقتصاد العالمي د . محمد الاسود
- تاريخ التفاعل العربي الافريقي د . امحمد الاحمر
- حقوق الانسان دراسة مقارنة د . شعان الاسود
- الرياضة الجماهيرية بين النظرية والتطبيق ١ . عبد القادر زايد
- الامن القومي العربي والخطر النووي الصهيوني ١ . بشير الكوت
- الصراع الانجليزي الفرنسي في المتوسط خلال العصر الحديث ١ . محمد سعيد
- التطويل
- المديونية العربية بين تفاقم الديون وفشل التنمية د . محمد الهادي صالح
- المدرسة الجماهيرية في العلاقات الدولية د . يوسف صوان
- وجهة نظر في اللغة والسلطة د . ابراهيم وردة
- دور القوافل التجارية في تعريب منطقة الحزام الصحراوي د . الهادي الدالي
- تاريخ التفاعل العربي الافريقي د . امحمد الاحمر
- قضية لوكرى وانعكاساتها على التعاون المغاربي د . ميلاد الحاراتي
- قضية لوكرى بين السياسة والقانون ١ . حسنى الوحيشى
- قراءة في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان ١ . عمر الحامدى
- الرياضة الجماهيرية بين النظرية والتطبيق ١ . عبد القادر زايد
- التحرك الامريكى في افريقيا ١ . حلمى عبد الكريم

ملاحظات ومقترحات

يسر هيئة تحرير مجلة دراسات ان تتلقى من الأخوة الكتاب والباحثين والقراء على حد سواء الملاحظات والافكار والمقترحات التي تساعد في تطوير المجلة وتجعلها تساهم بفعالية تامة في تنشيط الوعي الثقافي ونشر الثقافة والمعرفة الجماهيرية على نطاق واسع بما تقدمه من بحوث نقدية وتحليلية ومقارنة ودراسات وصفية وتاريخية موثقة ، وتأمل تلقي هذه الملاحظات باسرع ما يمكن لنتمكن من وضعها موضع التنفيذ .

* ملاحظات حول شكل المجلة .. الطباعة .. الاخراج

* ملاحظات حول تبويب المجلة

* ملاحظات حول مادة ومضمون المجلة

* ملاحظات حول خطة المجلة المنشورة

* اقتراحات

مسابقات البحث

معمر القذافي

الطبعة الثانية

محمّد بن العربي

القرية القرية الأرض الأرض

وانتشار الله الفضاء

مع قصص اخرى



تتفرد
المجموعة
القصصية "
القرية القرية،
الأرض الأرض
وانتشار رائد
الفضاء
" للمبدع
معمر القذافي "
إنها تضع القارئ
أمام همومه
ومشاكله
وتفضح وتعري
أمامه عمليات
التزوير والتحويل
التي مورست
ضده وعليه على
مر العصور
حتى ساد اعتقاد
لدى الجميع أنه
الواقع والقدر .

أي أن الإبداع هنا يحاول خلق حياة جديدة وقيم جديدة يكون الإنسان فيها هو
الأصل وهو الرقم الذي لا يقبل القسمة ولا يقبل الضرب ولا يقف صامتاً أمام أعمال
الزيف والاضطهاد بل ينطلق محلقاً في فضاء جديد يرسم معالمه بيديه وينحت
تفاصيله بقدر لا يحتمل وجود نائب أو وصي .

باختصار هذا ما توفره هذه المجموعة القصصية لقارئ جيد القراءة .